بيت الحكمة

العولمة ومساوؤها

تأليف
جوزيف ستكلتز

GLOBALIZATION AND ITS DISCONTENTS
JOSEPH E. STIGLITZ

الحائز على جائزة
نوبل في الاقتصاد ٢٠٠١

ترجمة: فالح عبد القادر حلمي
مراجعة: د. مظهر محمد صالح

العولمة ومساوئها

تأليف
جوزيف ستكلتز

ترجمة
فالح عبدالقادر حلمي

مراجعة
د. مظهر محمد صالح

عنوان الكتاب: العولمة ومساوئها:

اسم المؤلف: جوزيف ستكلتز

ترجمة: فالح عبدالقادر

مراجعة: د. مظهر محمد صالح

الناشر: بيت الحكمة/ بغداد

الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٣

بيت الحكمة–العراق –بغداد– باب المعظم – ص.ب. (٥٣٦٤٠)

هاتف –٤١٤٠٠١٥ / ٤١٤١٢٠١ فاكس ٨٨٦٣٠١٥

hikma@uruklink.net E-Mail:

المحتويـــات

تمهيــــد

في عام ١٩٩٣، تركت البيئة الأكاديمية للعمل فــي مجلــس المستشــارين الإقتصاديين في عهد الرئيس بيل كلنتون . وبعد سنوات من البحــث والتــدريس، كانت هذه غارتي الرئيسة الاولى في عالم صنع السياسة وبشكل أدق فــي عــالم السياسة. ومن هناك، إنتقلت الى البنك الدولي عام ١٩٩٧ حيث عملت بصفة كبير الإقتصاديين ونائبا للرئيس الأقدم لثلاث سنوات تقريبا وتركته في كــانون الثــاني ٢٠٠٠. ولم يكن بوسعي اختيار وقت أروع من هذا لأتوجه فيه إلى عــالم صــنع السياسة. كنت أعمل في البيت الابيض عندما بدأت روسيا تحولها عن الشــيوعية وكنت أعمل في البنك خلال الأزمة المالية التي بدأت في شرق آســيا عــام ١٩٩٧ التي شملت العالم في نهاية المطاف. كنت مولعاً دائماً بالتنميــة الإقتصــادية ومــا رأيته قد غير وجهات نظري جذريا في العولمة والتنمية. لقد ألفت هذا الكتاب لأنني بينما كنت في البنك، رأيت مباشرة التأثير المدمر الذي يمكن أن تلحقــه العولمــة بالبلدان النامية ولاسيما بين الفقراء في تلك البلدان. وأعتقد أن العولمة - إزالــة الحواجز أمام التجارة الحرة والتكامل الوثيق للإقتصادات الوطنية – يمكن أن تكون قوة للخير وإن لها الإمكانية على إغناء الجميع في العالم ولاسيما الفقراء. الا انني أعتقد كذلك أنه لو كان هذا هو واقع الحال، فإن العولمة بالطريقــة التــي أديــرت فيها، بما في ذلك إتفاقيات التجارة الدولية التي أدت دوراً كبيراً فــي إزالــة تلــك الحواجز والسياسات التي فرضت على البلدان النامية في عملية العولمة، بحاجــة إلى ان يعاد التفكير بها جذرياً.

كأستاذ، قضيت جل وقتي في البحوث والتفكيــر فــي القضــايا الإقتصــاية والإجتماعية التي تعاملت معها خلال سنواتي السبع في واشنطن. ولهذا أعتقــد أن من المهم النظر إلى المشاكل بشكل مجرد من العواطف ووضع الإيديولوجية جانبــاً والنظر في الأدلة قبل اتخاذ قرار فيما يكون هو الإجراء الأفضــل. ومــن دواعــي الأسف وإن كان هذا ليس بالامر الغريب أنني خلال عملي في البيت الأبيض كعضو ثم كرئيس لمجلس المستشارين الإقتصاديين (مجموعة من ثلاثة خبــراء يعيــنهم الرئيس لتقديم المشورة الإقتصادية في الجهاز التنفيذي للحكومة الأمريكية) وفــي البنك الدولي، رأيت أن القرارات غالباً ما تتخذ لأسباب إيديولوجيــة أو سياســية.

ولهذا إتخذ العديد من الإجراءات غير الصائبة، إجراءات لم يكن الغرض منها حل المشاكل القائمة بل كانت تصاغ بما ينسجم ومصالح أو قناعات أولئك الموجودين في السلطة. سبق للمفكر الفرنسي بيير بوردو ان كتب عن حاجة السياسيين إلى سلوك مسلك العلماء والمشاركة في نقاش علمي يستند إلى حقائق وأدلة دامغة. ولكن مما يبعث على الأسى، أن العكس كان غالبا هو الذي يحدث، فعندما يشارك الأكاديميون في توصيات صنع السياسة يصبحون مسيسين ويبدأون بلوي الأدلة بما يتلاءم وأفكار أولئك المسؤولين.

إن لم تكن مهنتي الأكاديمية قد أعدتني اعدادا جيدا لكل ما واجهته في العاصمة واشنطن الا إنها أعدتني في الأقل مهنياً. فقبل دخولي البيت الأبيض، كنت قد قسمت وقتي في البحوث والكتابة ما بين علم الإقتصاد الرياضي المجرد (للمساعدة في تطوير قسم الإقتصاد الذي أصبح يسمى منذئذ باقتصاد المعلومات) والمواضيع التطبيقية بما فيها إقتصاد القطاع العام والتنمية والسياسة النقدية. وقضيت أكثر من خمس وعشرين سنة أكتب عن مواضيع كالإفلاس وحكم الشركات والإنفتاح والحصول على المعلومات (ما يسميه الإقتصاديون بالشفافية). كانت هذه قضايا حاسمة عندما بدأت الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٧. وشاركت كذلك على امتداد عشرين سنة تقريبا في المناقشات المتعلقة بالتحولات من الإقتصاد الشيوعي إلى إقتصاد السوق. بدأت تجربتي مع الكيفية التي تعالج فيها مثل هذه التحولات عام ١٩٨٠ عندما ناقشت في البداية هذه القضايا مع الزعماء في الصين إذ كانت قد بدأت لتوها في أول خطوة لها نحو إقتصاد السوق. وكنت من أشد الداعين إلى السياسات التدرجية التي تبناها الصينيون، سياسات أثبتت جدارتها عبر العقدين الماضيين؛ وكنت من أشد المنتقدين لبعض الستراتيجيات الإصلاحية المتطرفة "كعلاج الصدمة" التي فشلت بشكل ذريع في روسيا وبعض البلدان الأخرى في الإتحاد السوفييتي السابق.

تعود مشاركتي في قضايا التنمية إلى وقت حتى أبعد من ذلك – إلى الوقت الذي قضيته في كينيا في مهمة أكاديمية (١٩٦٩ – ١٩٧١) بعد فترة قصيرة من منحها الإستقلال عام ١٩٦٣. فما رأيته هناك، كان مصدر إلهام أهم أعمالي النظرية. أعرف أن التحديات التي واجهتها كينيا كانت صعبة ولكني كنت آمل أنه ربما يكون من الممكن فعل شيء لتحسين حياة الملايين من الناس هناك وفي بقية

العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. فعلم الإقتصاد ربما يبدو موضوعا جافا يقتصر على فئة قليلة ولكنه في الواقع سياسات إقتصادية سديدة لها القدرة على تغيير حياة أولئك الناس الفقراء. وأعتقد أن الحكومات بحاجة – وبوسعها ذلك – إلى تبني سياسات تساعد البلدان على النمو على ان تضمن كذلك تقاسم النمو بشكل عادل. لنأخذ قضية واحدة في سبيل الإفتراض، أنا أؤمن بعملية التحول للقطاع الخاص (بيع احتكارات الحكومة إلى شركات القطاع الخاص) ولكن فقط إذا ما ساعدت الشركات لتصبح أكثر كفاءة وخفضت ألاسعار للمستهلكين. ومن المرجح تماماً حدوث هذا فيما لو كانت الأسواق تنافسية وهو أحد الأسباب الذي يحدوني لتأييد سياسات المنافسة القوية.

في كل من البنك الدولي والبيت الأبيض، كانت هناك صلة وثيقة بين السياسات التي دعوت إليها وعملي النظري المبكر إلى حد كبير في علم الإقتصاد إذ ارتبط أكثره بنواقص السوق – سبب عدم عمل الأسواق بشكل تام في الطريقة التي تزعم فيها النماذج المبسطة التي تفترض المنافسة التامة والمعلومات التامة أنها تقوم به. لقد جلبت إلى صنع السياسة عملي في اقتصاد المعلومات ولاسيما ما يتعلق باللاتماثل في المعلومات ــ الاختلاف في المعلومات، ولنقل في سبيل المثال، بين العامل ورب العمل والمقرض والمقترض وشركة التأمين والمؤمن عليه. اذ ان هذه اللاتماثلات تسود الإقتصادات كافة. لقد أمن هذا العمل الأسس لنظريات أكثر واقعية للعمل والأسواق المالية من شأنه ان يفسر، في سبيل المثال، سبب وجود البطالة وسبب عدم تمكن اولئك الذين هم بأمس الحاجة إلى الإئتمان الحصول عليه في أغلب الأحيان – فيما يسمى بالحصص الائتمانية، إن اردنا استخدام لغة أهل الإقتصاد. فالنماذج القياسية التي استخدمها الإقتصاديون لأجيال كانت تحاجج أما بان الأسواق كانت تعمل بشكل تام – بعضهم أنكر حتى وجود بطالة حقيقية – أو أن السبب الوحيد لوجود البطالة هو أن الأجور كانت عالية جداً ملمحين إلى العلاج الواضح وهوخفض الأجور. ولكن إقتصاد المعلومات مع تحليلاته الأفضل للعمل ورأس المال وأسواق المنتوج مكن من بناء نماذج الإقتصاد الكلي التي قدمت رؤى عميقة للبطالة(نماذج تفسر التقلبات وحالات الركود والكساد) التي اتسمت بها الرأسمالية منذ بداياتها. هذه النظريات لها مضامين سياسة قوية – بعضها واضح تقريباً لكل من هو على تماس مع العالم الحقيقي – بحيث أنك إذا رفعت معدلات

فائدتك إلى مستويات مفرطة فإن الشركات التي تحققت بذمتها ديون بالغة يمكن أن تجبر على الإفلاس، ولن يصب هذا في مصلحة الإقتصاد. وبينما اعتقدت أن هذه هي أمور بينة، الا إن هذه الوصفات السياسية كانت تسير بعكس تلك التي كان يصر عليها صندوق النقد الدولي مراراً.

اما سياسات صندوق النقد الدولي التي استندت في جانب منها الى الإفتراض البالي بأن الأسواق تفضي بذاتها إلى نتائج كفوءة، فقد فشلت في السماح للتدخلات الحكومية المطلوبة في السوق، وهي تدابير يمكن ان توجه النمو الإقتصادي وتحسن الأحوال المادية للجميع. إذن، ما اختلف عليه في العديد من المنازعات التي سأبينها في الصفحات الآتية كان مسألة أفكار ومفاهيم لدور الحكومة المستمد من تلك الأفكار.

على الرغم من أن هذه الأفكار لها دور مهم في صياغة وصفات السياسة - في التنمية وفي إدارة الأزمات وفي التحول - إلا أنها مركزية كذلك حسب اعتقادي في اصلاح المؤسسات الدولية التي يفترض بها توجيه التنمية الاقتصادية وادارة الأزمات وتسهيل التحول الإقتصادي. وجعلني بحثي في المعلومات منتبهاً ولاسيما لعواقب إنعدام المعلومات. لقد سرني رؤية التوكيد خلال الأزمة المالية العالمية في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على أهمية الشفافية؛ ولكن أحزنني نفاق هاتين المؤسستين، صندوق النقد الدولي ووزارة المالية الأمريكية الذي تأكد في شرق آسيا اذ كانتا من أكثر المؤسسات التي واجهتها في حياتي العامة لا شفافية. ولهذا السبب في مناقشة الإصلاح، أؤكد ضرورة زيادة الشفافية وتحسين المعلومات التي يعرفها المواطنون عما تفعله هاتان المؤسستان لتسمح لأولئك الذين تضرروا بهذه السياسات في أن تكون لهم فرصة أكبر للتعبير عن ارائهم في صياغتها. اذ ان تحليلي لدور المعلومات في المؤسسات السياسية تطور بشكل طبيعي تماما منذ عملي المبكر في دراسة دور المعلومات بالإقتصاد.

لم تكن إحدى النواحي المشوقة لقدومي إلى واشنطن مجرد فهم أفضل للكيفية التي تعمل فيها الحكومة بل كذلك لكي أقدم بعض المنظورات التي قادني إليها بحثي. ففي سبيل المثال، باعتباري رئيسا لمجلس المستشارين الإقتصاديين في إدارة كلنتون، حاولت صياغة سياسة وفلسفة إقتصادية ترى العلاقة بين الحكومة والأسواق متكاملة ويعمل كلاهما في شراكة وشخصت بأنه بينما تكون

الأسواق في محور الإقتصاد، إلا أن هناك دوراً مهماً إن لم يكن محدداً، على الحكومة ان تؤديه. لقد درست إخفاقات السوق والحكومة ولم أكن ساذجاً الى تلك الدرجة لأعتقد أن بإمكان الحكومة معالجة جميع إخفاقات السوق. ولم اكن أحمق الى تلك الدرجة لكي اعتقد أن الأسواق بنفسها تحل جميع مشاكل المجتمع. فاللامساواة والبطالة والتلوث جميعها قضايا كان لابد للحكومة أن تأخذ دوراً مهماً فيها. وعملت في مبادرة "إعادة بناء الحكومة" – أي جعل الحكومة أشد كفاءة وأشد استجابة؛ ورأيت كيف ان الحكومة لم تكن أياً منهما. ورأيت كم كان الإصلاح صعباً ولكني رأيت كذلك أن التحسينات على قدر ما هي متواضعة، كانت ممكنة. وعندما انتقلت إلى البنك الدولي، أملت في جلب هذا المنظور المتوازن والدروس التي تعلمتها إلى المشاكل العسيرة تماماً التي تواجه العالم النامي.

في داخل إدارة كلنتون، إستمتعت بالنقاش السياسي اذ انتصرت في بعض المعارك وخسرت في أخراها. وكعضو في مكتب الرئيس، كنت في موقع جيد لم يمكنني من مراقبة النقاشات ورؤية كيفية حلها فحسب ولاسيما في الميادين التي تمس الإقتصاد بل المشاركة فيها. وكنت أعلم أن الأفكار مهمة بيد ان السياسة كذلك، وكانت إحدى وظائفي هي إقناع الآخرين ليس في أن ما أدعو إليه هو مجرد إقتصاد جيد بل لانه كان سياسة جيدة كذلك. ولكن عند انتقالي إلى الميدان الدولي، إكتشفت أن أياً منهما لا يهيمن على صياغة السياسة ولاسيما في صندوق النقد الدولي. فالقرارات كانت تصنع على أساس ما يبدو أنه توليفة غريبة من الإيديولوجية والإقتصاد الرديء، عقيدة بدت أحياناً وكأنها برقع خفيف يغشي مصالح خاصة. وعندما ضربت الأزمات، وصف صندوق النقد الدولي حلولاً غير مناسبة عفا عليها الزمن إن لم تكن "قياسية" من دون اعتبار للتأثيرات التي يمكن أن تحدثها في شعوب البلدان التي طلب منها إتباع هذه السياسات. وقلما رأيت تكهنات فيما ستفعله السياسات للفقر. وقلما رأيت مناقشات عميقة وتحليلات ثاقبة لعواقب السياسات البديلة. بل كانت هناك وصفة واحدة، هي تجاهل الآراء البديلة. فالمناقشة المفتوحة الصريحة لا يشجع عليها إذ لم يكن هناك أي مجال لها. وكانت الإيديولوجية هي التي توجه وصفة السياسة ويتوقع من البلدان إتباع توجيهات صندوق النقد الدولي دون نقاش.

هذه السلوكيات جعلتني أنكمش من الخوف، ليس لمجرد أنها غالباً ما اعطت نتائج سيئة بل لأنها كانت معادية للديمقراطية. ففي حياتنا الشخصية، لا نتبع أفكاراً بشكل اعمى أبداً من دون البحث عن مشورة بديلة. ومع ذلك، وجهت البلدان في جميع أنحاء العالم الى فعل ذلك. والمشاكل التي تواجه البلدان النامية شاقة وصندوق النقد الدولي غالباً ما يستدعى في المواقف المتفاقمة عندما يواجه البلد أزمة. ولكن علاجاته غالباً ما كان مآلها الفشل أو أن فشلها كان غالباً حتى أكثر من نجاحها. وأدت سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وهي سياسات مصممة لمساعدة البلدان على التكيف للأزمات والإختلالات المستمرة إلى حدوث مجاعة واضطرابات في بلدان عديدة. وحتى عندما لم تكن النتائج وخيمة بتلك الدرجة وحتى عندما أديرت بطريقة لتحقيق النمو برهة وجيزة، غالباً ما كانت المنافع تذهب بشكل غير متناسب إلى الأغنياء وترك أولئك الموجودين في الطبقات الدنيا أحياناً يتمرغون في مهاوي الفقر المدقع. مع ذلك، ما شدهني هو أن تلك السياسات لم تخضع لمساءلة العديد من أولئك الأشخاص في المناصب العليا في صندوق النقد الدولي ولا أولئك الذين كانوا يصنعون القرارات الحاسمة. بل كانت غالباً ما تخضع لمسائلة الاشخاص في البلدان النامية الا ان العديد من هؤلاء تملكه الخوف خشية فقدانه تمويل صندوق النقد الدولي وتمويلات الاخرين من غيره إلى درجة أنهم كانوا يتوخون الحذر الشديد عند التعبير عن شكوكهم، وإن فعلوا ذلك ابداً، فسيكون خفية أو على انفراد فقط. ولكن بينما لم يفرح أحد بسبب المعاناة التي غالبا ما رافقت برامج صندوق النقد الدولي، ففي داخل هذه المؤسسة، كان يفترض بأن أية معاناة تحصل فهي ليست سوى جزء ضروري من الألم الذي تضطر البلدان على تجرعه في طريقها لتصبح من إقتصادات السوق الناجحة، وأن تدابيرهم، ستقلل في الواقع الألم الذي ستضطر البلدان إلى مواجهته في الأمد الطويل.

مما لا ريب فيه، كان بعض هذا الألم ضرورياً، ولكن في تقديري، كان مستوى الألم في البلدان النامية الذي نشأ من جراء عملية العولمة والتنمية إلتي كان يوجهها صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقتصادية الدولية أشد بكثير مما تستدعيه الضرورة. كما وإن ردة الفعل العنيف ضد العولمة لا تستمد قوتها من الضرر المدرك الذي لحق بالبلدان النامية من جراء سياسات موجهة إيديولوجياً

فحسب بل من اللامساواة في نظام التجارة العالمية. واليوم، تدافع القلة – ما عدا أولئك أصحاب المصالح الممنوحة للمنتفعين من استبعاد السلع التي تنتجها البلدان الفقيرة – عن هذا النفاق في التظاهر بمساعدة البلدان النامية من خلال إجبارها على فتح أسواقها امام سلع البلدان الصناعية المتقدمة فيما تبقي أسواقها محمية، سياسات من شأنها أن تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقراً ولتزيد من سورة غضبها.

لقد اقنعت الهجمات البربرية في الحادي عشر من أيلول جميعنا في هذا البلد وبقوة مفحمة أننا جميعاً نتقاسم كوكباً واحداً. نحن مجتمع عولمي، ومثل المجتمعات الاخرى جمعاء، يتعين علينا اتباع قواعد معينة كي يتسنى لنا العيش معا. وهذه القواعد يجب أن تكون – ويجب ان ينظر إليها هكذا – منصفة وعادلة ويجب إيلاء اهتمام كاف للفقراء والأقوياء كذلك، ويجب أن تعكس إحساساً أساسيا بالعيش اللائق والعدالة الإجتماعية. ففي عالم اليوم، ينبغي بلوغ تلك القواعد من خلال عمليات ديمقراطية؛ ويجب أن تضمن القواعد التي تعمل بموجبها الأجهزة الحاكمة والسلطات أنها ستأخذ بعين الإعتبار وتستجيب لرغبات واحتياجات جميع أولئك الذين تضرروا من السياسات والقرارات المتخذة في أماكن نائية.

يستند هذا الكتاب إلى تجربتي، ولذلك، لا توجد هوامش ومقتطفات عديدة تقريباً كما هو الحال في البحوث الأكاديمية. وبدلاً من ذلك، حاولت وصف الأحداث التي شهدتها ورواية بعض القصص التي سمعتها. ولهذا، لا توجد هنا مدافع يتعالى منها الدخان. كما وانكم لن تجدوا دليلاً دامغاً على مؤامرة رهيبة حاكها وول ستريت وصندوق النقد الدولي للإستيلاء على العالم. ولا أعتقد بوجود مؤامرة كهذه. الا ان الحقيقة أدهى وأمر وغالبا ما تكون في نبرة صوت أو في لقاء خلف الأبواب أو مذكرة تحدد حصيلة المناقشات. ومن المؤكد ان العديد من الأشخاص الذين انتقدهم سيقولون أني قلبت الأمور رأساً على عقب وربما يقدمون الدليل الذي يناقض وجهات نظري لما حدث. ولا يسعفني المجال هنا سوى أن أقدم تفسير لما رأيت.

عندما التحقت بالبنك الدولي، كنت أنوي قضاء جل وقتي في قضايا التنمية ومشاكل البلدان التي تحاول القيام بالتحول إلى اقتصاد السوق بيد ان الأزمة المالية العالمية والنقاشات بشأن إصلاح البناء الهندسي الإقتصادي الدولي – النظام الذي

يحكم النظام الإقتصادي والمالي الدولي – من أجل جعل العولمة أكثر إنسانية وفعالة وعادلة شغلت حيزاً كبيراً من وقتي. فقد زرت عشرات البلدان في أرجاء المعمورة وتحدثت إلى الآلاف من مسؤولي الحكومات ووزراء المال ومحافظي البنوك المركزية والأكاديميين والعاملات في حقل التنمية والاشخاص في المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصارف ورجال الأعمال والطلاب والناشطين السياسيين والمزارعين. وزرت رجال العصابات المسلمين في ميندناو (الجزيرة الفلبينية التي تعيش حالة تمرد منذ أمد طويل)، وشققت طريقي عبر الهملايا لرؤية المدارس النائية في بوتان أو مشروع قرية إروائي في النيبال، ورأيت تأثير خطط الإئتمان الريفي والبرامج لتعبئة النساء في بنغلاديش، وشهدت تأثير البرامج لتقليل الفقر في قرى بعض أفقر الأجزاء الجبلية في الصين، ورأيت التاريخ يصنع وتعلمت الكثير. وحاولت استخلاص زبدة ما رأيته وتعلمته لأقدمه في هذا الكتاب.

آمل أن يفتح كتابي هذا نقاشاً، نقاش لا ينبغي أن يجري خلف الأبواب المغلقة للحكومة والمنظمات الدولية أو حتى في الأجواء المفتوحة في الجامعات. وأولئك الذين تأثرت حياتهم بالقرارات الخاصة بالكيفية التي تدار فيها العولمة لهم الحق في المشاركة بذلك النقاش ولهم الحق في معرفة الكيفية التي كانت تصنع فيها القرارات فيما مضى. وفي أقل تقدير، ينبغي بهذا الكتاب أن يقدم المزيد من المعلومات عن أحداث العقد الماضي. فالمعلومات الكثيرة ستؤدي بالتأكيد إلى سياسات أفضل وستفضي تلك إلى نتائج أفضل. وإذا ما حصل ذلك، فسأشعر أنني قدمت إسهاما.

شكر وتقدير

هنالك قائمة لا حصر لها من أولئك الذين أشعر بأني مدين لهم بالكثير، ولولاهم لما تمكنت من كتابة هذا الكتاب: الرئيس كلنتون ورئيس البنك الدولي جيم ولفنسون في منحي الفرص لخدمة بلادي وشعوب العالم النامي ومنحاني فرصة كذلك قلما تسنح لأكاديمي كي ألقي نظرة خاطفة على صنع القرار الذي يؤثر في حياتنا جميعاً. وأشعر بأنني مدين بالفضل لمئات الزملاء في البنك الدولي ليس بسبب المناقشات الثرية التي كنا نتجاذب أطرافها عبر السنوات في جميع القضايا التي نوقشت في هذا الكتاب بل لمشاركتهم إياي سنوات خبرتهم في هذا الميدان. وقد ساعدوني كذلك في ترتيب الرحلات العديدة التي استطعت من خلالها الحصول على منظورات فريدة لما كان يحدث في البلدان النامية وأشعر بالتردد في ذكر شخص معين كي لا أغمط الآخرين ولكني في الوقت نفسه سأكون غافلاً إذا لم أتقدم بشكري في الأقل لبعض من أولئك الذين عملت معهم بشكل وثيق بما فيهم مسعود أحمد ولوسي ألبرت وعمار باتجاريا وفرانسوا بورنيون وجيراد كابريو وآجاي جيبر وأوري دادوش وكارل دالمان وبيل إيسترلي وجيوفاني فيري وكورالي جيفرز ونعومي جزسبنك وماريا ايوانانا ورومين إسلام وأنوبام خانة ولورنس مكدونالد وأنغوزي أوجونجو وغيلرمو بيري وبوريس بلسكوفيج وجورتزن وهاليس روجرز.

كما أشعر بأني مدين كذلك إلى العديد من الأشخاص في المنظمات الإقتصادية الدولية الأخرى ممن ناقشت معهم العديد من القضايا التي انعكست هنا – بما فيهم روبينز ريكوبيرو في الأنكتاد ومارك مالوك في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنريكيه أغليسياس ونانسي بردزول وريكاردو هاوسمان في بنك التنمية للأمريكتين وجاك دي لاروسير الرئيس الاسبق للبنك الأوربي للإنشاء والتنمية وعدد كبير في المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والبنوك الآسيوية والإفريقية بالإضافة إلى زملائي في البنك الدولي، ربما تفاعلت بشكل أكثر مع أولئك في صندوق النقد الدولي. وبينما سيكون واضحا من الصفحات القادمة أنني غالباً ما اختلف مع الكثير مما فعلوه وكيف واصلوا فعل ذلك، إلا انني تعلمت الكثير منهم ومن المناقشات الطويلة التي كنا نجريها، كان أقلها فهم أفضل لانماط تفكيرهم.

وينبغي أن أكون واضحاً كذلك أنه بينم حنت شديد الإنتقاد إلا أني أقدر كذلك العمل المثابر الذي يقومون به والظروف الشاقة التي يعملــون فيهــا ورغبــتهم علــى المستوى الشخصي في فتح مناقشات أكثر انفتاحاً وحرية مما كان بوســعهم علــى المستوى الرسمي.

أشعر بالإمتنان كذلك إلى العديد من مسؤولي الحكومات في البلدان الناميــة من البلدان الكبيرة كالصين والهند إلى البلدان الصغيرة كأوغنــدا وبوليفيــا ومــن رؤساء الوزراء ورؤساء الدول إلى وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزيــة إلى وزراء التربية ومسؤولي الوزارات الآخرين نزولاً الى الذين شاركوني الوقــت بمنتهى الرغبة في مناقشتي لتصوراتهم عن بلدانهم وكذلك المشــاكل والإحباطــات التي واجهوها. وفي اللقاءات الطويلة، غالباً ما تحدثوا معي بملء الثقة. واعتقــد ان العديد من هؤلاء مثل فاكلاف كلاوس رئيس الوزراء الأسبق لجمهورية التشيك لن يتفق مع الكثير مما سأضطر إلى قوله ومع ذلك تعلمت قدراً كبيراً من الحــديث معهم. وآخرون كآندريه اليارينوف كبير المستشارين الإقتصاديين لبــوتين حاليــاً وغريغورز كولودكو نائب رئيس الوزراء الأسبق ووزير مالية بولونيــا وملــيس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا أو يوري موسيفني رئيس أوغندا ســيتعاطفون مــع الكثير إن لم يكن مع معظم ما سأقوله. وطلب الــبعض مــن أولئــك الــذين فــي المنظمات الإقتصادية الدولية ممن قدم يد المساعدة كذلك عدم شــكرهم واحترمــت طلبهم.

بينما قضيت معظم وقتي في مناقشات مع مسؤولي الحكومة، استطعت كذلك الإلتقاء بأعداد كبيرة من رجال الأعمال الذين منحوني بعــض وقــتهم ووصــفوا التحديات التي واجهوها وأعطوا تفسيراتهم لما كان يحصل فــي بلــدانهم. وبينمــا سيكون من الصعب ذكر شخص معين بالإسم، الا انه ينبغي علي أن أذكــر هــوارد غولدن الذي كان وصفه المفصل لتجاربه في عدد كبير من البلدان مبصراً لي فــي بعض الأمور.

بصفتي أكاديمياً، فقد تمتعت بخصوصية معينة في البلدان التي زرتها ولهــذا كان بإمكاني رؤية الأمور من منظورات لا تمليها "مواقف رسمية". ويرجــع قــدر كبير من الفضل في هذا الكتاب إلى هذه الشبكة العالمية من الزملاء الأكــاديميين – إحدى النواحي الصحية للعولمة. وأشعر بالإمتنــان ولاســيما مــن زملائــي فــي

ستانفورد لاري لاو الذي كان رئيسا لمركز آسيا الباسفيك في حينه وماسا أوكي الذي يعمل رئيس باحثين حالياً في وزارة الإقتصاد والتجارة الدولية في اليابان وينغيي كيان ليس في تزويدي ببعض خفايا الأمور التي قدماها عن آسيا بل للأبواب العديدة التي فتحوها أمامي. وعبر السنوات، ساعدني زملاء أكاديميون وطلاب سابقون أمثال يونغ يول ين من كوريا ومرينال داتا من الهند وجومو من ماليزيا وجوستين لين من الصين وآمار سياموالا من تايلاند في رؤية بلدانهم وفهمها.

أعقبت السنوات المضنية في البنك الدولي ومجلس المستشارين الإقتصاديين فترة عكست إنكبابي على البحوث والتدريس. ولهذا، أنا مدين بالفضل الكبير إلى مؤسسة بروكنغز وستانفورد وكولومبيا – وطلابي وزملائي في هذه المؤسسات – لمناقشتهم القيمة للأفكار المضمنة هنا ولمعاونيي آن فلوريني وتيم كسلر اللذين عملا معي في طرح مبادرة للحوار السياسي تركزت أصلاً في جامعة ستانفورد. ومنحة كارنيجي للسلام من جامعة كولومبيا لتطوير ذلك النوع من المناقشة الديمقراطية المطلعة للبدائل السياسية التي أدعو إليها في هذا الكتاب خلال هذه الفترة. كما قدمت مؤسسات فورد وماك آرثر وروكفلر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية الكندية دعماً مالياً كذلك.

في تأليف كتاب كهذا، بينما اعتمدت تقريباً على تجاربي الخاصة إلا أن تلك التجارب هولها زملائي وعدد من المراسلين. هناك موضوع في الكتاب آمل أن يكون له بعض الصدى وهو أهمية السبيل المفتوح إلى المعلومات، فالعديد من المشاكل التي اشرت اليها يبرز لأن الكثير يحدث وراء أبواب مغلقة. وأعتقد دائماً أن الصحافة النشطة والحرة هي مراقب حاسم لمثل هذه التجاوزات وضرورية لاشاعة الديمقراطية. وكان العديد من المراسلين الذين التقيتهم بشكل منتظم عاكفين على هذه المهمة. لقد تعلمت الكثير منهم لاننا نشترك في تفسير الأحداث التي كانت تجري انذاك. ومرة أخرى، دعوني أجازف وأذكر شخصين اذا ما كان ينبغي بي شكر الكثيرين وهما كرستيا فريلاند التي كانت عوناً كبيراً لي في فصل روسيا وبول بلوستاين ومارك كليفورد اللذين قدما لي رؤى عميقة قيمة عن تجربة شرق آسيا.

الإقتصاد هو عالم الإختيار. ومن ثروة الافكار العميقــة والمعلومــات مــن مواضيع معقدة ورائعة كتلك التي نوقشت هنا، يمكن كتابة مؤلفات. وللأسف، كــان ذلك أحد تحدياتي الرئيسة في تأليف هذا الكتاب، فالكتب التي ألفتها أنا بالذات كــان لابد من صياغتها بشكل سردي موجز. واضطررت إلى التخلي عن بعض أفكــاري وترك بعض المؤهلات المهمة حسب اعتقادي. واعتدت على شكلين مــن الكتابــة، الجانب الأكاديمي الجاد والأحاديث الشعبية المقتضبة. وهذا العمل يمثل لي ضــرباً جديداً، أذ لم يكن من الممكن طبعه من دون الجهود المضنية لآنيا شــيفرين التــي قضت أشهراً معي في الكتابة والتنقيحات وساعدتني فــي اتخــاذ تلــك القــرارات الصعبة التي كانت مؤلمة على ما يبدو أحياناً. ودريك مكفيلي – محرري لعشــرين عاماً –الذي شجعني ودعمني طول تلك الفترة وكانت تمحيصات ســارة ســتيوارت رائعة وجيم ويد الذي عمل دون هوادة في تجميع النص النهائي وأيــف لاروفتــز التي قدمت دعماً مهماً في عدة مراحل رئيسة.

كانت ناديا روماني ساعدي الأيمن لسنوات. ولم يصبح أي شيء ممكن مــن دونها. وسيرجيو غودوي ومونيكا فوينتس اللذان دققا بشكل دؤوب الوقائع وجلبــا الإحصائيات التي احتجتها. وساعدتني ليا بروكر كثيراً في مسوداتها الاولية. ونيني خور ورافي سنغ مساعدا باحثين في ستانفورد اللذان عملا بصورة مثــابرة علــى النسخة قبل النهائية.

يستند هذا العمل الى جزء كبير من العمل الأكاديمي الذي جمعتــه بالتعــاون مع عدد كبير من الكتاب وعمل آخرين ليس بوسعي ذكرهم جميعاً بسبب كثــرتهم. واستفدت كذلك من المناقشات العديدة مع الزملاء في أرجاء العالم. وينبغي أن أذكر البروفيسور روبرت ويد من مدرسة لندن للإقتصاد الموظف الســابق فــي البنــك الدولي الذي كتب عن خفايا بعض الأمور ليس عن المشاكل العامــة للمؤسســات الإقتصادية الدولية فحسب بل عن العديد من المواضيع المذكورة هنا، شرق آســيا وإثيوبيا. وكان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق موضوعاً اجتذب اهتمــام اقتصاديين أكاديميين بشكل بالغ عبر السنوات الخمس عشرة الأخيــرة. واســتفدت ولاسيما من أفكار جانوس كورناي. وينبغي أن أذكر كذلك أربعة مفكرين بــارزين آخرين وهم بيتر موريل وجان سفجنار ومارشال غولدمان وجيــرارد رولانــد. ان الموضوع المركزي لهذا الكتاب هو قيمة النقاش المفتوح وقد تعلمت الكثيــر مــن

المناقشات والقراءة لتفسيرات اولئك للأحداث التي لا أتفق أنا أحياناً وربما غالباً معها – ولاسيما ريشارد ليارد وجيف ساش وأندرو أسلوند وأندريه شيفلر. واستفدت كذلك من المناقشات مع عدد غفير من الأكاديميين في الاقتصادات المتحولة بضمنهم أوليغ بوغوملوف وستانسلاف منشكوف من روسيا.

كما قدم لي ستيف لويس وبيتر إيغن وتشارلس هارفي جميعاً رؤى عن بوتساوانا من تجربتهم المباشرة واعطاني شارلس هارفي تعليقات مفصلة على الفصل الثاني. وعبر السنوات، كان العمل والمناقشات مع نيك ستيرن (الذي سبقني في البنك الدولي بعدما خدم بصفة كبير الإقتصاديين في البنك الاوربي للاعمار والتنمية EBRD) وبارتا داسكوبتا ورافي كانبور (الذي كان مسؤولاً عن تقرير التنمية الدولي عن الفقر عام ٢٠٠١ الذي شرع به خلال عملي بصفة كبير الإقتصاديين في البنك الدولي). وآفي بريفرمان (رئيس جامعة بن غوريون ولكنه باحث قديم في البنك الدولي) وكارلا هوف وراج ساه ودافيد بيفان الذين أثروا ولاسيما في صياغة أفكاري. وأقدم شكري إلى آندي وايس لأفكاره العلمية في مشاكل التحول ولتحليلاته التجريبية لنتائج التحول للقطاع الخاص ولآرائه العميقة في نواقص سوق رأس المال. وقدم لي عملي المبكر عن شرق آسيا للبنك الدولي الذي قمت به مع ماريلو أوي بالتعاون مع آخرين من بينهم هوارد باك ونامشي بروزل أفكاراً عن المنطقة نفعتني عند التعامل مع الأزمة عند حصولها. وأشعر بالامتنان من جيسون فورمان الذي عمل معي في البيت الأبيض والبنك الدولي لكل ما قام به من عمل ولكن لاسيما عن شرق آسيا ونقد إجماع واشنطن. وأقدم شكري إلى هال فاريان لاقتراحه العنوان. ان كل من يقرأ هذا الكتاب سيرى بشكل جلي تأثير الأفكار المتعلقة بالمعلومات الناقصة والأسواق وهي مسألة مركزية في اعتقادي من اجل فهم كيفية عمل الاسواق ولاسيما النامية منها. وساعد العمل مع كارل شابيرو ومايكل روتشايلد وساندي غروسمان وستيف سالوب في الحصول على رؤى عميقة عن البطالة ونواقص سوق رأس المال ومحدوديات المنافسة وأهمية المؤسسات – ومحدوديتها. وفي النهاية، هنالك دائما بروس غرينولد صديقي ومعاوني لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

الفصل الأول
وعود مؤسسات العولمة

يتعرض البيروقراطيون الدوليون – الرموز الخفية للنظام الإقتصادي العالمي – إلى الهجوم في كل مكان. فالاماكن التي كان يعقد تكنوقراطيون مجهولون اجتماعاتهم فيها بشكل هادئ فيما مضى لمناقشة امور دنيوية كالقروض الإمتيازية والحصص التجارية،اصبحت الآن مسرحاً لمعارك شوارع عارمة وتظاهرات ضخمة. وجاءت الإحتجاجات في اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ صدمة للجميع. فمنذ ذلك الحين، بدأت الحركة بالتنامي في القوة وعم الغضب الأرجاء كافة. وفي واقع الأمر، أصبح كل اجتماع رئيس لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مسرحاً للقلاقل والإضطرابات. وجاء موت أحد المحتجين في جنوا عام ٢٠٠١ ليكون بداية لسقوط المزيد من القتلى في الحرب ضد العولمة.

فأحداث الشغب والإحتجاجات ضد سياسات وأفعال مؤسسات العولمة ليست بالأمر الجديد. فلعقود خلت، قام الناس في البلدان النامية بأحداث شغب متى ما فرضت برامج تقشفية قاسية على بلدانهم على ما يبدو بيد ان احتجاجاتهم لم تكن تسمع في الغرب إلى حد ما. وما هو جديد هو موجة الإحتجاجات في البلدان المتقدمة.

كانت مواضيع كقروض التكيف الهيكلي (البرامج المصممة لمساعدة البلدان في التكيف للأزمات المناخية) وحصص الموز (الحدود التي فرضتها بعض البلدان الأوربية على استيراد الموز من بلدان أخرى عدا مستعمراتها السابقة) هي محط اهتمام القلة فحسب. أما الآن، فنجد أن أطفالاً في السادسة عشرة من العمر ممن يقطنون الضواحي يمكن ان يدلوا بآراء مفحمة بشأن معاهدات لا تفهمها إلا فئة قليلة كمعاهدة الغات (الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) ومعاهدة نافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وهي الإتفاقية التي وقعت عام ١٩٩٢ بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا التي تسمح بحرية حركة السلع والخدمات والإستثمار وليس الأشخاص بين تلك الدول) وأثارت هذه الإحتجاجات قدراً كبيراً من البحث عن الذات لدى أولئك الموجودين في السلطة. وحتى السياسيين المحافظين كرئيس

فرنسا، جاك شيراك، أعرب عن قلقه من أن العولمة لا تجعل الحياة أفضل لأولئك الذين هم بأمس الحاجة إلى منافعها الموعودة.[1] ومن الواضح للجميع تقريبا أن ثمة أمراً على غير ما يرام. فما بين عشية وضحاها تقريباً، اصبحت العولمة من أشد القضايا إلحاحاً في عصرنا، إذ أمست موضوع نقاش من غرف اجتماع المديرين العامين إلى الصحف المفتوحة والمدارس حول العالم.

لماذا أصبحت العولمة وهي القوة التي جلبت الكثير من الخير، مدعاة للخلاف؟ فالإنفتاح على التجارة الدولية ساعد العديد من البلدان على النمو بصورة أسرع مما لو كان العكس. والتجارة الدولية تساعد التنمية الإقتصادية عندما توجه صادرات البلد نموه الإقتصادي. والنمو الموجه نحو التصدير كان واسطة السياسة الصناعية التي أغنت معظم بلدان آسيا وجعلت الملايين من الأشخاص هناك في وضع مادي أفضل. وبسبب العولمة، يعيش العديد من الأشخاص في العالم الآن فترة أطول من قبل وأصبح مستواهم المعيشي أفضل بكثير. وربما يحسب الناس في الغرب وظائف الرواتب الواطئة في شركة نايكي استغلالا الا ان العديد من الناس العاملين في المصانع في العالم النامي يعدونها خيارا أفضل بكثير من العمل في المزارع ومزاولة زراعة الرز.

لقد قللت العونمة الشعور بالعزلة في معظم العالم النامي وأعطت العديد من الأشخاص في البلدان النامية سبيلاً إلى المعرفة تعدى حدود إمكانية حتى الأغنياء في أي بلد قبل قرن. إن الإحتجاجات المعادية للعولمة بحد ذاتها هي نتيجة هذا الإرتباط. فالصلات بين الناشطين في أجزاء مختلفة من العالم ولاسيما تلك الصلات التي صيغت من خلال إتصالات الإنترنيت أحدثت ضغطاً تمخض عنه ابرام معاهدة الألغام الدولية – على الرغم من معارضة العديد من الحكومات القوية. وبتوقيع ١٢١ بلد عليها إبتداء من عام ١٩٩٧، قلت إحتمالية تشوه الأطفال والضحايا البريئة الأخرى من انفجارالألغام. وعلى نحو مماثل، أجبرت الضغوط الشعبية المنسقة بشكل جيد المجتمع الدولي على إسقاط الديون عن بعض البلدان الفقيرة كلياً. وحتى عندما تكون هناك جوانب سلبية للعولمة فهناك منافع في أغلب الأحيان. ففتح سوق الحليب الجامايكي أمام الإستيرادات الأمريكية عام ١٩٩٢ ربما أضر بمربي الأبقار المحليين ولكنه كان يعني أيضاً أن بإمكان الأطفال الفقراء الحصول على الحليب بسعر رخيص. والشركات الأجنبية الجديدة ربما أضرت

بمشاريع الدولة المحمية ولكنها يمكن أن تؤدي كذلك إلى إدخال تكنولوجيات جديدة والحصول على أسواق جديدة وإنشاء صناعات جديدة.

فالمعونة الأجنبية وهي ناحية أخرى من نواحي العالم المعولم على الرغم من جميع عيوبها إلا أنها ،مع ذلك، غالبا ما عادت بالنفع على الملايين بطرق دون أن يلحظها أحد تقريبا كرجال العصابات في الفلبين الذين قدم إليهم مشروع ممول من البنك الدولي عندما ألقوا أسلحتهم؛ والمشاريع الاروائية التي ضاعفت مدخولات المزارعين الذين حالفهم الحظ في الحصول على الماء؛ والمشاريع التربوية التي ادخلت القراءة والكتابة إلى المناطق الريفية؛ وفي بضعة بلدان، ساعدت مشاريع الإيدز على احتواء انتشار هذا المرض المهلك.

أولئك الذين يحطون من سمعة العولمة غالباً ما يتجاهلون منافعها. ولكن أنصار العولمة، إن كانوا شيئاً، فانهم لم يكونوا متوازنين البتة. فبالنسبة لهم، تعد العولمة (المرتبطة بشكل مألوف بقبول الرأسمالية المنتصرة على وفق الطراز الأمريكي) تقدما وعلى البلدان النامية أن تقبل بها إذا ما أرادت النمو ومحاربة الفقر بشكل فعال. ولكن للعديد في العالم النامي، لم تجلب العولمة منافعها الإقتصادية الموعودة.

فالإنقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء ترك أعدادا متزايدة في العالم الثالث تقبع في فقر مدقع ليعيشوا بأقل من دولار في اليوم. وعلى الرغم من الوعود المتكررة بتقليل الفقر التي قطعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين فإن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر قد ازداد من الناحية الفعلية مائة مليون تقريبا.[٢] وحصل هذا في الوقت نفسه الذي ازداد فيه الدخل العالمي الإجمالي من الناحية الفعلية بمعدل ٢,٥ بالمائة سنوياً.

ففي إفريقيا، بقيت التطلعات السامية عقب الإستقلال من الإستعمار دون تحقق إلى حد كبير. وبدلا من ذلك، دخلت القارة في بؤس عميق حيث انخفضت المدخولات وهبطت مستويات المعيشة. والتحسينات التي حصلت بشق الأنفس في امتداد الفترة العمرية المكتسبة في العقود القليلة الماضية بدأت بالتراجع. وبينما كان بلاء الإيدز يفتك بالناس في خضم هذا التدهور، الا إن الفقر قاتل لا يقل شأنا عن ذلك. وحتى البلدان التي تخلت عن الإشتراكية الإفريقية وتمكنت من إقامة حكومات مستقيمة بشكل معقول ووازنت ميزانياتها وأبقت التضخم واطئاً، وجدت

أنه ما عاد بمقدورها اجتذاب مستثمري القطاع الخاص. فمن دون هذا الإستثمار، لن يكون بإمكانها تحقيق نمو مستدام.

إن كانت العولمة فشلت في تقليل الفقر فقد فشلت كذلك في ضمان الإستقرار. فالأزمات في آسيا وأمريكا اللاتينية هددت إقتصادات واستقرار جميع البلدان النامية. وهناك مخاوف من إنتشار العدوى المالية حول العالم اذ أن انهيار إحدى عملات الاسواق الصاعدة سيعني هبوط الأخريات كذلك. ففي الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٩٧ و١٩٩٨، بدت الأزمة الآسيوية تشكل تهديداً للإقتصاد العالمي برمته.

لم تعط العولمة واعتماد نهج اقتصاد السوق النتائج الموعودة في روسيا ومعظم الإقتصادات الأخرى التي قامت بالتحول من الشيوعية إلى نظام السوق. لقد قال الغرب لهذه الإقتصادات أن النظام الإقتصادي الجديد سيجلب لها ازدهاراً لم يسبق له مثيل. وبدلاً من ذلك، جلب لها فقراً ليس له مثيل. وفي نواح عديدة، ثبت لمعظم الناس أن اقتصاد السوق هو حتى أسوأ مما تكهن به زعماؤهم الشيوعيون. والتناقض بين تحول روسيا كما صممته المؤسسات الإقتصادية الدولية وتحول الصين الذي صممته بنفسها لم يكن كبيراً، فبينما كان الناتج المحلي الإجمالي للصين ٦٠ بالمائة من ذلك الذي لروسيا، الا انه مع حلول نهاية العقد إنعكست الأرقام. وبينما شهدت روسيا زيادة غير معهودة في الفقر، شهدت الصين إنخفاضاً غير معهود فيه.

يتهم منتقدو العولمة البلدان الغربية بالنفاق وهم مصيبون في ذلك. فالبلدان الغربية دفعت البلدان الفقيرة إلى إلغاء الحواجز التجارية ولكنها أبقت على حواجزها ومنعت البلدان النامية من تصدير منتجاتها الزراعية وبذلك حرمتها من دخل الصادرات التي هي بأمس الحاجة إليه. وكانت الولايات المتحدة بالتأكيد أحد المتهمين الرئيسين، وكانت هذه قضية انتابني توتر شديد بسببها. وعندما كنت رئيس مجلس الإستشاريين الإقتصاديين، بذلت ما بوسعي في محاربة مثل هذا النفاق. فهو ما لم يؤذ البلدان النامية فحسب؛ بل كلف الأمريكيين كثيرا ايضا، كمستهلكين في الأسعار العالية التي دفعوها، وكدافعي ضرائب لتمويل المعونات المالية الضخمة بملايين الدولارات. ولم يكن صراعي معها مجديا في أغلب الاحيان

إذ سادت المصالح التجارية والمالية الخاصة، وعندما انتقلت إلى البنك الدولي، رأيت النتائج على البلدان النامية جميعاً واضحة تمام الوضوح.

ولكن حتى عندما لا تكون مذنباً بجرم النفاق، فإن الغرب هو الذي كان يحرك توجهات العولمة ويضمن لها الحصول على حصة غير متناسبة من المنافع على حساب العالم النامي. ولم يكن الأمر مجرد رفض البلدان الصناعية المتقدمة فتح أسواقها لسلع البلدان النامية – في سبيل المثال، قيدت حصصها في مجموعة من السلع من المنسوجات الى السكر – فيما تصر على الرغم من ذلك على قيام تلك البلدان بفتح أسواقها لسلع البلدان الغنية. ولم يكن الأمر مجرد أنه طالما استمرت البلدان الصناعية المتقدمة في دعم زراعتها ستجعل من الصعب على البلدان النامية التنافس فيما تصر على إبقاء دعم البلدان النامية لسلعها الصناعية. وعند النظر إلى "الشروط التجارية" – الأسعار التي تحصل عليها البلدان المتقدمة، والأقل نموا على المنتجات التي تصنعها – بعد الإتفاقية التجارية الأخيرة عام ١٩٩٥ (الثامنة) كان التأثير المحض هو خفض الأسعار التي تحصل عليها بعض البلدان الأفقر في العالم نسبة إلى ما تدفعه لوارداتها.(*) وكانت النتيجة هي أن بعض البلدان الأفقر في العالم قد أمست من سيء إلى أسوأ.

إستفادت البلدان الغربية من تخفيف قيود سوق رأس المال في أمريكا اللاتينية وآسيا ولكن تلك المناطق كانت عندما بدأ المال الساخن المضارب (غالبا مايدخل المال البلاد ويخرج منها ما بين عشية وضحاها وغالباً ما يكون أكثر من المراهنة على ما إذا كانت العملة سترتفع أو تنخفض قيمتها) الذي تدفق على البلاد بالخروج فجأة، وخلف هذا الهروب المفاجئ للمال وراءه عملات منهارة ونظماً مصرفية ضعيفة. وعززت جولة الأورغواي كذلك حقوق الملكية الفكرية.

(*) كانت الإتفاقية الثامنة نتيجة مفاوضات تسمى بجولة "الأورغواي لأن المفاوضات بدأت عام ١٩٨٦ في بونتي ديل إيست بالأورغواي. واختتمت الجولة في مراكش في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣ عندما انضم ١١٧ بلدا في اتفاقية تحرير التجارة هذه. ووقع الإتفاقية أخيرا عن الولايات المتحدة الرئيس كلنتون في ٨ كانون الأول ١٩٩٤. ودخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ الرسمي في كانون الثاني ١٩٩٥ ووقعت أكثر من ١٠٠ دولة بحلول تموز. وتضمن أحد شروط الإتفاقية تحويل الغات إلى منظمة التجارة العالمية.

واصبح بامكان شركات الأدوية الأمريكية والغربيـة الأخـرى الان منـع شـركات الأدوية في الهند والبرازيل من "سرقة" ملكيتها الفكرية. ولكن شركات الأدوية هذه في العالم النامي كانت تيسر هذه الأدوية المنقذة للحياة لمواطنيها بفـارق سـعر كبيرعن الذي كانت تبيعه شركات الأدوية الغربيـة. ولهـذا كـان هنـاك وجهـان للقرارات المتخذة في جولة الأورغواي. فمن وجه، سترتفع أرباح الشركات الغربية ولهذا قال المؤيدون أن ذلك سيؤمن لهم المزيد من الحافز علـى الإبتكـار ولكـن الأرباح المتزايدة من المبيعات في العالم النامي كانت قليلة إذ لم يكن سوى بوسـع القلة شراء الأدوية، وعليه يمكن أن يكون تأثير الحافز في احسن الأحوال محدودا. والوجه الآخر هو أن الآلاف قد حكم عليهم بالموت بشكل فعال لأنه لم يكن بوسـع الحكومات والأفراد في البلدان النامية تحمل دفع الأسعار العالية المطالب بها. ففـي حالة الإيدز، كإن الغضب الدولي من الشدة بمكان أن شركات الأدوية إضطرت إلـى التراجع، ووافقت أخيرا على خفض أسعارها لبيع الأدوية بسعر الكلفة في أواخـر ٢٠٠١. ولكن المشاكل الأساسية بقيت على ما هي عليه – حقيقة أن نظام الملكية الفكرية الذي أنشئ بموجب جولة الأورغواي لم يكن متوازنا وأنـه كـان يعكـس بشكل ساحق مصالح ومنظورات المنتجين مقارنة بالمستخدمين سواء في البلـدان المتقدمة أو النامية.

ولم يكن في تحرير التجارة فقط بل كان في جميع نواحي العولمة الاخـرى، وحتى الجهود التي بدت حسنة النوايا غالبا ما كان لها مردودات سـلبية. فعنـدما يوصي الغرب بمشاريع سواء كانت زراعية أو بنيـة تحتيـة مصـممة بمشـورة مستشارين غربيين وممولة من البنك الدولي أو غيره وتفشل، فإنه ما لم يكن هناك بعض من أشكال إسقاط الديون فسيتوجب على الشعوب الفقيرة في العـالم النـامي تسديد القروض مع ذلك.

إذا ما كانت منافع العولمة، في شواهد عديدة، أقل مما يدعي بـه مؤيـدوها فإن الثمن المدفوع كان أعظم اذ دمرت البيئة وأفسدت العمليات السياسية ولم تعط خطى التغيير السريعة للبلدان الوقت الكافي لتتكيف ثقافيا. والأزمات التي جلبت في أعقابها بطالة هائلة تلتها مشاكل طويلة الأجل من التفكك الإجتماعي – من العنف الحضري في أمريكا اللاتينية إلى الصراعات العرقية في أجزاء أخرى مـن العـالم كاندنوسيا.

ليست هذه المشاكل بالأمر الجديد – بل إن ردود الفعل العنيفة المتزايدة على النطاق العالمي ضد السياسات التي توجه العولمة هي تغير مهم. فلعقود لم تسمع صرخات الفقراء سواء في إفريقيا اوالبلدان النامية او في أجزاء أخرى من العالم في الغرب. وأولئك الذين عملوا في البلدان النامية عرفوا بأن ثمة شيئاً على غير ما يرام عندما رأوا أن الأزمات المالية أصبحت شيئاً مألوفاً وأن أعداد الفقراء في تزايد. ولكن لم يكن يمتلكون السبل لتغيير القواعد أو التأثير في المؤسسات المالية الدولية التي وضعتها. وأولنك الذين يعرفون العمليات الديمقراطية حق المعرفة، رأوا كيف زعزعت "المشروطية" – الشروط التي يفرضها الدائنون الدوليون مقابل مساعدتهم – السيادة الوطنية. ولكن قبل ظهور المحتجين، لم يكن هناك سوى أمل ضئيل في التغير ولم يكن هناك متنفس للشكاوي. وتمادى بعض المحتجين إلى حد الإفراط فيما جادل البعض منهم لفرض حواجز حمائية أشد على البلدان النامية مما كان سيجعل محنتها حتى أشد. ولكن على الرغم من هذه المشاكل، كانت النقابات التجارية والطلاب ودعاة البيئة – مواطنون عاديون – هم الذين ساروا في شوارع براغ وسياتل وواشنطن وجنوا واظهروا الحاجة الى وضع الإصلاح في برنامج عمل العالم المتقدم.

يرى المحتجون العولمة في ضوء يختلف تماما عن ذلك الذي يراها فيه وزير الخزانة الأمريكي أو وزراء العمل والتجارة في معظم البلدان الصناعية المتقدمة. فالإختلافات في وجهات النظر من الكبر بمكان بحيث أن المرء يتساءل إن كان المحتجون وصناع السياسة يتحدثون عن الظاهرة نفسها؟ فهل ينظرون إلى البيانات نفسها؟ وهل تصورات أولنك الذين في السلطة محجوبة بمصالح معينة خاصة؟

ما هي ظاهرة العولمة هذه التي أصبحت خاضعة في الوقت نفسه إلى مثل هذا الذم ومثل هذا المديح؟ أساسا، هي التكامل الوثيق بين بلدان وشعوب العالم الذي أحدثه الانخفاض الهائل في تكاليف النقل والإتصالات وزوال الحواجز المصطنعة أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة(وعلى نطاق أقل) الأشخاص عبر الحدود. لقد رافق العولمة نشوء مؤسسات جديدة إنضمت إلى تلك الموجودة العاملة عبر الحدود. ففي ميدان المجتمع المدني الدولي، إنضمت جماعات جديدة مثل حركة اليوبيل التي تدفع باتجاه خفض ديون البلدان الفقيرة إلى

المنظمات التي انشئت منذ أمد طويل كالصليب الأحمر الدولي. لقد أصبحت الشركات الدولية هي التي توجه العولمة بشكل قوي وهي لا تقوم بنقل رأس المال عبر الحدود فحسب بل التكنولوجيا كذلك. وأدت العولمة كذلك إلى تجديد الإهتمام بالمؤسسات الدولية ما بين الحكومات التي أنشئت منذ أمد طويل كالأمم المتحدة التي تحاول الحفاظ على السلام ومنظمة العمل الدولية التي أنشئت أصلاً عام ١٩١٩ التي تعزز برنامج عملها حول العالم تحت شعار "العمل النزيه" ومنظمة الصحة العالمية التي تولي اهتماما خاصا بتحسين الأوضاع الصحية في العالم النامي.

لقد لاقى العديد من نواحي العولمة هذه ولعل معظمها الترحاب في كل مكان. فلا أحد يريد أن تأخذ المنية إبنه متى ما تيسرت المعرفة والأطباء في أماكن أخرى من العالم. الا ان النواحي الإقتصادية الضيقة من العولمة هي التي كانت محط الخلاف في المؤسسات الدولية التي وضعت هذه القواعد التي تفوض أو تدفع بأتجاه امور كتحرير أسواق رأس المال (إزالة القواعد والقيود في العديد من البلدان النامية المصممة لتثبيت استقرار تدفق الأموال غير المستقرة الداخلة والخارجة من البلاد).

لكي نفهم لماذا لم تسر الأمور على ما يرام، سيكون مَن المهم النظر إلى المؤسسات الرئيسة الثلاث التي تحكم العولمة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وعلاوة عليها، هناك عدد كبير من المؤسسات الاخرى التي تلعب دورا في النظام الإقتصادي الدولي - عدد من البنوك الإقليمية وشقيقات صغار للبنك الدولي وعدد كبير من منظمات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). فهاتان المنظمتان غالباً ما تكون لديهما وجهات نظر تختلف بشكل ملحوظ عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ففي سبيل المثال، منظمة العمل الدولية تشعر بالقلق من عدم إيلاء صندوق النقد الدولي إهتماماً كبيراً بحقوق العمال بينما يجادل بنك التنمية الآسيوي في "تعددية تنافسية"، حيث تقدم للبلدان النامية وجهات نظر بديلة لستراتيجيات التنمية بما فيها "النموذج الآسيوي" - اذ تقوم الحكومات بدور فعال في الوقت الذي تعتمد فيه على الأسواق في صياغة أو توجيه الأسواق، بضمنها تطوير تكنولوجيات جديدة تتحمل فيها الشركات مسؤولية

بالغة عن الضمان الإجتماعي لمستخدميها – التي يراها بنك التنمية الآسيوي مختلفة تمام الإختلاف عن النموذج الأمريكي الذي تضغط باتجاهه المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقراً لها.

في هذا الكتاب، أركز تقريبا على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حد كبير لأنهما كانا في صلب القضايا الإقتصادية الرئيسة في العقدين الماضيين، بضمنها الأزمات المالية وتحول البلدان الشيوعية السابقة إلى اقتصادات السوق. لقد نشأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الحرب العالمية الثانية نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة للنقد والمال في بريتون وودز في نيوهمشاير في تموز عام ١٩٤٤ كجزء من مجهود منسق لتمويل إعادة بناء أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وإنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادي المستقبلية. والإسم الصحيح للبنك – البنك الدولي للتعمير والتنمية – يعكس مهمته الأصلية وأضيف الجزء الأخير "التنمية" تقريبا كفكرة خطرت في البال فيما بعد. وفي ذلك الوقت، كانت ما تزال معظم البلدان في العالم النامي مستعمرة وأية جهود تنموية إقتصادية ضئيلة تتخذ. كانت تعتبرمن مسؤولية أسيادها الأوروبيين.

أسندت المهمة الصعبة لضمان الإستقرار الإقتصادي العالمي إلى صندوق النقد الدولي. ولم يغب عن بال أولئك المؤتمرين في بريتون وودز الكساد العالمي في الثلاثينيات. فقبل ثلاثة أرباع القرن تقريبا، واجهت الرأسمالية أشد أزمة لها حتى اليوم اذ احاط الكساد الكبير بالعالم كله وأدى إلى حدوث زيادة غير معهودة في البطالة من قبل. وفي اوج شدته، كان نصف قوة أمريكا العاملة عاطلة. وقدم الإقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي كان فيما بعد مشاركاً رئيساً في بريتون وودز تفسيراً بسيطاً ومجموعة بسيطة منسجمة من الوصفات: إنعدام الطلب المجموعي الكافي هو الذي يفسر الانحدار الاقتصادي؛ ويمكن ان تساعد السياسات الحكومية في تحفيز الطلب المجموعي. وفي الحالات التي تكون فيها السياسة النقدية غير فعالة، فبإمكان الحكومات الإعتماد على السياسة المالية إما بزيادة الإنفاق أو بخفض الضرائب. وبينما تعرضت النماذج الأساسية للتحليل الكينزي للنقد والتشذيب فيما بعد مما ادى الى فهم أعمق لسبب عدم عمل قوى السوق بشكل سريع في تكييف الإقتصاد بمستوى الإستخدام التام، الا إن الدروس الأساسية بقيت نافذة.

اسندت إلى صندوق النقد الدولي مهمة الحيلولة دون حدوث كساد عالمي آخر. وكان سيفعل ذلكُ من خلال ممارسة ضغوط دولية على البلدان التي لم تقم بحصتها المقبولة للحفاظ على الطلب الكلي العالمي من خلال السماح لاقتصاداتها بالانتكاس. وعند الضرورة، سيقدم السيولة في شكل قروض لتلك البلدان التي تواجه انكماشاً إقتصادياً وتعجز عن تحفيز الطلب الكلي بمواردها الخاصة.

في مفهومه الأصلي إذن، إستند صندوق النقد الدولي إلى الإعتراف بأن الأسواق غالباً ما لا تعمل بشكل جيد – يمكن أن ينجم عنها بطالة هائلة وربما تفشل في تيسير الأموال المطلوبة للبلدان لمساعدتها في استعادة اقتصاداتها. وبناء عليه، أسس صندوق النقد الدولي على الإعتقاد بوجود حاجة إلى عمل جماعي على المستوى العالمي من أجل الإستقرار الإقتصادي مثلما أسست الأمم المتحدة على الإعتقاد بوجود حاجة لعمل جماعي على المستوى العالمي من أجل الإستقرار السياسي. إن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة عامة أنشئت بأموال قدمها دافعو الضرائب حول العالم. وهذا أمر مهم ينبغي تذكره لأنه لا يذكر مباشرة للمواطنين الذين يمولونه أو لأولئك الذين يؤثر في حياتهم بل يبلغ إلى وزارات المالية والمصارف المركزية لحكومات العالم. ويؤكد هؤلاء سيطرتهم من خلال ترتيب إقتراع معقد استند إلى حد كبير إلى القوة الإقتصادية للبلدان في نهاية الحرب العالمية الثانية. وطرأت بعض التغيرات الطفيفة ولكن البلدان المتقدمة الرئيسة هي التي تدير المسرحية حيث يمتلك بلد واحد فقط وهو الولايات المتحدة حق النقض(الفيتو) الفعال. (في هذا السياق، يشبه الأمم المتحدة حيث المفارقة التاريخية تحدد من الذي يمتلك حق النقض – القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية – ولكن في الأقل هناك، يتقاسم الفيتو خمسة بلدان).

وعلى مر السنين منذ انبثاقه، تغير صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ. فهو أسس بناء على اعتقاد بأن الأسواق غالباً ما تعمل بشكل رديء، وأما الآن فهو يتربع على هيمنة السوق بحماسة عقائدية. وأسس على الإعتقاد بوجود حاجة لممارسة ضغط دولي على البلدان من أجل أعتماد المزيد من السياسات الإقتصادية التوسعية – كزيادة الإنفاق وتقليل الضرائب أو خفض معدلات الفائدة لتحفيز الإقتصاد – واليوم كما هو المألوف، لا يمنح الصندوق أموالاً إلا إذا اعتمدت

البلدان سياسات كخفض العجوزات وزيادة الضرائب أو زيادة معدلات الفائدة مما يؤدي إلى انكماش الإقتصاد. ومما لا ريب فيه، ان كينز سيتلوى في قبره لو قيض له رؤية ما حدث لولده الذي انجبته بنات افكاره.

لعل من أشد التغيرات دراماتيكية التي حصلت في هاتين المؤسستين في الثمانينيات، وهو العصر الذي كان يدعو فيه كل من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر إلى إيديولوجية السوق الحر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكيف أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستين تبشيريتين جديدتين تروج من خلالهما هذه الأفكار على البلدان الفقيرة المتمنعة التي غالبا ما تكون بأمس الحاجة إلى القروض والمنح. فوزارات المالية في البلدان الفقيرة كانت ترغب في التحول إن استدعت الضرورة من أجل الحصول على الأموال على الرغم من أن الأغلبية الكبيرة من مسؤولي الحكومات وبشكل أدق شعوب هذه البلدان غالبا ما انتابتها الشكوك. ففي أوائل الثمانينيات، جرت عملية تطهير ضمن البنك الدولي في دائرة بحوثه التي كانت توجه تفكير البنك واتجاهاته. وكان هوليس تشينري الاستاذ في جامعة هارفارد وهو أحد أبرز إقتصاديي أمريكا في شؤون التنمية الذي قام بإسهامات أساسية في البحوث في مجال إقتصاد التنمية وميادين أخرى كذلك يعمل أمين سر ماكنمارا ومستشاره. وعين ماكنمارا رئيساً للبنك الدولي في عام ١٩٦٨، وساءه ما رأى من بؤس الفقر في عموم العالم الثالث، فاوعز ماكنمارا بإعادة توجهات جهود البنك للقضاء عليه، وجمع تشينري مجموعة اقتصاديين من الطراز الأول من حول العالم للعمل معه. ولكن مع تغيير المناصب، جاء رئيس جديد عام ١٩٨١ وهو وليم كلوسن ورئيس إقتصاديين جديد وهي آن كريغر ألاختصاصية بشؤون التجارة الدولية المشهورة بعملها الموسوم "البحث عن الريع" – كيف تستخدم المصالح الخاصة التعريفات والتدابير الحمائية الأخرى لزيادة مدخولاتها على حساب الأخرين. وبينما ركز تشينري وفريقه على الكيفية التي فشلت فيها الأسواق في البلدان النامية وما يمكن للحكومات ان تفعله لتحسين الأسواق وتقليل الفقر، رأت كريغر أن الحكومات هي المشكل. وكان السوق الحر هو الحل لمشاكل البلدان النامية. وفي غمرة هذه الحماسة الجديدة، ترك العمل العديد من اقتصاديي الطراز الأول الذين جمعهم تشينري.

على الرغم من أن مهام المؤسستين بقيت جلية إلا أنها المرة الأولى التـي اصبحت فيها نشاطاتهما متداخلة بشكل متزايد. ففي الثمانينيات، ذهب البنك إلـى ابعد من الإقراض للمشاريع (كالطرق والجسور) إذ قدم إسنادا واسعا علـى شـكل قروض تكييف هيكلية لكنه لم يفعل هذا إلا عندما منح الصندوق موافقته – ومـع تلك الموافقة، أتت الأوضاع التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلاد. إذ كـان يفترض بالصندوق التركيز على الأزمات ولان البلدان النامية كانت دائمـا بحاجـة للمساعدة فقد أصبح الصندوق جزءا دائميا من الحياة في معظم العالم النامي.

لقد قدم سقوط جدار برلين ميدانا جديدا لصندوق النقد الدولي تمثل في إدارة التحول إلى اقتصاد السوق في الإتحاد السوفيتي السابق وبلدان الكتلـة الشـيوعية في أوروبا. ومع اتساع الأزمات مؤخرا وعدم كفاية خزائن الصندوق الكبيرة علـى ما يبدو، طولب البنك الدولي بتقديم عشرات المليارات مـن الـدولارات لعمليـات الإسناد الطارئة ولكنه بقى شريكا صغيرا وإن كان الصندوق هو الذي يفرض دليـل العمل للبرامج. ومن حيث المبدأ، كان هناك تقسيم عمل، فالصـندوق يفتـرض أن يقصر عمله على مسائل الإقتصاد الكلي في التعامل مع البلدان وعجـز ميزانيـات حكوماتها وسياساتها النقدية وتضخمها وعجز تجاراتها وقروضها مـن الخـارج، وكان من المفترض بالبنك الدولي أن يكون مسؤولا عن القضايا الهيكلية – علـى أي أمور تنفق الحكومة أموالها ومؤسسات البلد المالية وأسواق عمله وسياسـاته التجارية. ولكن صندوق النقد الدولي إنتهج وجهة نظر إمبريالية نوعا مـا تجـاه ذلك، اذ أن أية قضية هيكلية تقريبا يمكن أن تؤثر في الأداء العام للإقتصاد ومن ثم في ميزانية الحكومة أو عجزها التجاري. إلا أنه كان يرى أن كل شيء يقع ضـمن ميدانه. وغالبا ما نفد صبره مع البنك الدولي حيث انه حتى فـي السـنوات التـي فرضت فيها إيديولوجية السوق الحر سطوتها، كانت هناك خلافـات فـي أي مـن السياسات ستكون هي الأفضل في ملاءمة أوضاع البلاد. وكان الصـندوق يمتلـك الإجابات عليها (السياسات نفسها اساسا لكل بلد) ولم ير أن هنـاك حاجـة لهـذه المناقشة كلها، وبينما عمد البنك الدولي الى مناقشة ما ينبغي عمله، وجـد نفسـه يدخل في حلقة مفرغة لتقديم الأجوبة.

كان بوسع هاتين المؤسستين تقديم منظورات بديلـة للبلـدان فـي بعـض التحديات للتنمية والتحول، ولو فعلا ذلك، لعـززا العمليـات الديمقراطيـة. ولكـن

الإرادة الجماعية لمجموعة البلدان السبعة (حكومات أهم سبعة بلدان صناعية متقدمة(*)) هي التي توجههما، ولاسيما وزراء مالها وأمناء خزاناتها، إلا أن آخر شيء كانوا يريدونه هو النقاش الديمقراطي فيما يخص الستراتيجيات البديلة.

بعد نصف قرن من تأسيسه، أصبح من الواضح أن صندوق النقد الدولي قد فشل في مهمته. فهو لم يفعل ما كان يفترض به أن يفعله – تقديم الأموال للبلدان التي تواجه انكماشا في نشاطها الإقتصادي. وعلى الرغم من حقيقة أن فهمنا للعمليات الإقتصادية قد ازداد بشكل بالغ خلال السنوات الخمسين الأخيرة وعلى الرغم من مساعي صندوق النقد الدولي خلال ربع القرن الماضي، فقد تفشت الأزمات حول العالم بشكل متكرر وأعمق. وعند الإمعان قليلاً، نجد أن ما يقارب المائة بلد واجه أزمات.[٣] ولعل من أسوأ السياسات التي كان صندوق النقد الدولي يضغط باتجاهها خاصة هي تحرير سوق رأس المال السابق لأوانه الذي أسهم في عدم الإستقرار العالمي. فما إن يدخل البلد في أزمة، فإن أموال صندوق النقد الدولي وبرامجه تفشل في استقرار الموقف ولكن في العديد من الحالات جعل الأمور أسوأ من قبل فعلا ولاسيما على الفقراء. فقد أخفق الصندوق في مهمته الأصلية لتعزيز الإستقرار العالمي ولم يصب أي نجاح يذكر أيضاً في المهمات الجديدة التي أخذها على عاتقه كتوجيه التحول في البلدان من الشيوعية إلى إقتصاد السوق.

لقد دعت إتفاقية بريتون وودز إلى منظمة إقتصادية دولية ثالثة – منظمة تجارة عالمية للتحكم في العلاقات التجارية الدولية، وظيفة مماثلة لمهمة الصندوق في التحكم بالعلاقات المالية الدولية. وكانت السياسات التجارية "افقر جارك" حيث ترفع البلدان التعريفات للحفاظ على اقتصاداتها ولكن على حساب جيرانها هي التي تحملت عبء اللوم الى حد كبير في انتشار الكساد وعمقه. ولم يكن المطلوب من منظمة دولية مجرد الحيلولة دون تكرره بل التشجيع على الإنسياب الحر للسلع والخدمات. وعلى الرغم من نجاح الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

(*) هذه هي الولايات المتحدة واليابان وكندا وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. واليوم تجتمع مجموعة السبعة مع روسيا (مجموعة الثمانية). وما عادات البلدان السبعة هي الإقتصادات السبعة الكبرى في العالم. والعضوية في مجموعة السبعة كالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي في جانب منها مسألة حدث تاريخي.

(الغات) في خفض التعريفات بشكل بالغ إلا أنه كان من الصعب الوصول إلى الإتفاقية النهانية، ولم يكن إلا في عام ١٩٩٥ أي بعد نصف قرن من انتهاء الحرب وثلثي قرن على الكساد الكبير أن برزت منظمة التجارة الدولية إلى الوجود. ولكن منظمة التجارة العالمية تختلف بشكل ملحوظ عن المنظمتين الاخريين فهي لا تضع القواعد بنفسها بل تؤمن منبراً تجري فيه المفاوضات التجارية وتضمن الالتزام باتفاقياتها.

كانت الأفكار والنوايا الكامنة وراء انتشار المؤسسات الإقتصادية الدولية حسنة ولكنها تطورت تدريجيا على مر السنوات لتصبح شيئاً مختلفاً تماماً. فالتوجه الكينزي لصندوق النقد الدولي الذي أكد على إخفاقات السوق ودور الحكومة في استحداث الوظائف استبدل بشعار السوق الحر في الثمانينيات وهو جزء من "إجماع واشنطن" الجديد – إجماع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الأمريكية على السياسات "الصحيحة" للبلدان النامية – الذي كان مؤشرا على نهج مختلف جذريا في التنمية والإستقرار الإقتصادي.

طور العديد من الأفكار التي ضمنت في الإجماع في معرض الاستجابة للمشاكل في أمريكا اللاتينية حيث تركت الحكومات الميزانيات تفلت من سيطرتها فيما أدت السياسات النقدية المتساهلة إلى تضخم مفرط. ولم تدم فورة النمو في بعض بلدان تلك المنطقة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة على ما يزعم بسبب تدخل الدولة المفرط في الإقتصاد. وكانت الأفكار التي طورت لمعالجة المشاكل مخصصة لبلدان أمريكا اللاتينية بلا ريب، التي سأشير إليها في الكتاب فيما بعد، وبالتالي اعتبرت قابلة للتطبيق في البلدان حول العالم. واما تحرير سوق رأس المال فقد ضغط باتجاهه على الرغم من حقيقة عدم وجود أي دليل يبين أنه سيحفز النمو الإقتصادي. وفي حالات أخرى، لم تكن السياسات الإقتصادية التي تطورت إلى إجماع واشنطن واستخدمت في البلدان النامية مناسبة للبلدان في المراحل المبكرة من التنمية أو المراحل المبكرة من التحول.

عند أخذ بضعة أمثلة، نجد أن معظم البلدان الصناعية المتقدمة – بضمنها الولايات المتحدة واليابان – قد بنت اقتصاداتها من خلال حماية بعض صناعاتها بشكل حكيم وانتقائي حتى أصبحت قوية بما فيه الكفاية لتتنافس مع الشركات الأجنبية. وبينما لم تنجح الحمائية الشاملة في أغلب الأحيان في البلدان التي

جربتها فكذلك تحرير التجارة السريع. وإجبار بلد ما على فتح أسواقه أمام المنتجات المستوردة التي ستتنافس مع تلك التي تنتجها بعض من صناعاته، صناعات اتسمت بوهنها الخطير أمام منافسة الصناعات القوية لنظيراتها في بلدان أخرى، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة - إجتماعياً واقتصادياً. فالوظائف دمرت بشكل منتظم - لم يكن بإمكان المزارعين الفقراء في البلدان النامية المنافسة ببساطة مع السلع الآتية من أمريكا وأوربا المدعومة بشكل بالغ - قبل أن يكون قطاعا البلد الصناعي الزراعي قادرين على النمو بشكل قوي واستحداث وظائف جديدة. وما هو أسوأ، أن إلحاح صندوق النقد الدولي على البلدان النامية في الحفاظ على سياسات نقدية متشددة أدى إلى أن تجعل معدلات الفائدة استحداث الوظائف أمراً مستحيلاً حتى في أفضل الظروف. ولأن تحرير التجارة حدث قبل ان توضع شبكات الضمان في مكانها المناسب، فقد وقع أولئك الذين فقدوا وظائفهم في غائلة الفقر. ولهذا، لم يعقب التحرير في معظم الأحيان النمو الموعود بل الشقاء المتزايد. وحتى أولئك الذين لم يفقدوا وظائفهم فقد انتابهم شعور عارم بعدم الأمان.

القيود على رأس المال مثال آخر، فالبلدان الأوروبية حظرت التدفق الحر لرأس المال حتى السبعينيات. ولعل بعضهم يقول أنه ليس من المنصف الالحاح على أن البلدان النامية التي تمتلك نظاماً مصرفياً يعمل بالكاد لتخاطر بفتح أسواقها. وإذا ما وضعنا جانباً مثل هذه المفاهيم، فسيكون هذا اقتصاداً رديئاً حيث تدخل الأموال الساخنة وتخرج من البلاد مباشرة اثر تحرير سوق رأس المال تقع الفوضى في أعقابه. اذ ان البلدان النامية الصغيرة كالزوارق الصغيرة فالتحرير السريع لسوق رأس المال بالطريقة التي يضغط فيها صندوق النقد الدولي قد يدفعها إلى رحلة في بحر هائج قبل إصلاح الثقوب في أبدانها وقبل أن يحصل القبطان على تدريب وقبل أن توضع ستر النجاة على متنها. وحتى في أفضل الأحوال، هنالك احتمالية عالية في انقلابها إذا ما ضربت جوانبها موجة كبيرة.

لن يكون تطبيق النظريات الإقتصادية غير الصحيحة بالأمر المشكل لو لم تمنح نهاية الحقبة الإستعمارية الأولى ثم الشيوعية الفرصة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليوسعا صلاحياتهما الأصلية المعنية إلى أبعد مدى. اصبحت هاتان المؤسستان اليوم لاعبين مهيمنين في الاقتصاد العالمي. فالبلدان لا تطلب

مساعدتهما فحسب بل إن تلك التي تطلب "موافقتهما المعهودة" لكي تحصل على سبيل أفضل للدخول إلى أسواق رأس المال الدولية يجب أن تتبع وصفاتهما الإقتصادية، وصفات تعكس إيديولوجيتيهما ونظريتيهما في السوق الحر.

كانت النتيجة في العديد من الشعوب الوقوع في مهاوي الفقر وفي العديد من البلدان فوضى إجتماعية وسياسية. فصندوق النقد الدولي إرتكب أخطاء في جميع الميادين التي شارك فيها سواء في التنمية وإدارة الأزمة وفي البلدان المتحولة من الشيوعية إلى الرأسمالية. ولم تجلب برامج التكيف الهيكلي النمو المستدام حتى لتلك البلدان كبوليفيا التي التزمت بضوابطه، وفي العديد من البلدان، عرقل التقشف المفرط النمو؛ وتطلبت البرامج الإقتصادية الناجحة عناية بالغة في تسلسلها الزمني وفي خطاها- الترتيب الذي تحدث فيه الإصطلاحات. ففي سبيل المثال، إذا ما انفتحت الأسواق أمام المنافسة بصورة أسرع مما ينبغي قبل أن تترسخ فيها مؤسسات مالية قوية، فسيقضى على الوظائف الموجودة بصورة أسرع من الوظائف المستحدثة. وفي العديد من البلدان، أدت الأخطاء في الترتيب والخطى إلى ارتفاع البطالة وزيادة الفقر.[٤] وبعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، أدت سياسات صندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأزمات في إندونوسيا وتايلاند. ولم تحقق إصلاحات السوق الحر في أمريكا اللاتينية سوى نجاح واحد أو إثنين - يستشهد بتشيلي بشكل متكرر - ولكن معظم بقية القارة إضطرت إلى التعويض عن العقد المفقود من النمو عقب ما يسمى بضمانات صندوق النقد الدولي الناجحة في أوائل الثمانينيات، ومازال العديد منها يعاني اليوم من معدلات بطالة عالية - في الأرجنتين في سبيل المثال، بمستوى مرتبتين رقميتين منذ ١٩٩٥ - حتى مع خفض مستوى التضخم. وبعد الإنهيار في الأرجنتين عام ٢٠٠١ احدث سلسلة الاخفاقات عبر السنوات القليلة الماضية. وإذا ما أخذ بنظر الإعتبار معدل البطالة العالية لسبع سنوات تقريباً، فالعجب ليس في ان المواطنين قاموا بأحداث شغب في نهاية المطاف بل في أنهم عانوا الكثير بشكل هادئ لفترة طويلة اكثر من المعهود. وحتى تلك البلدان التي شهدت نمواً محدوداً معيناً، رأت كيف أصبحت المنافع من حق الأغنياء، ولاسيما المتنعمين منهم - العشرة بالمائة الأولى - بينما بقي الفقر عاليا، وفي بعض الحالات إنخفض فيها دخل أولئك الموجودين في اسفل السلم.

إن التوكيد على مشاكل صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقتصادية الدولية الأخرى هي مشكلة حسن الإدارة أي من يقرر ما يفعلونه. وهـذه المؤسسات لا تهيمن عليها البلدان الصناعية الغنية فحسب بل المصالح التجارية والمالية في تلك البلدان، ومن الطبيعي أن تعكس سياسات المؤسسات ذلك. فاختيار الرؤساء لهـذه المؤسسات يجسد مشكلة المؤسسات وغالباً ما اسهم في اختلالها الوظيفي. وبينما تجري معظم نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريباً في العالم النـامي (جميعها عمليات إقراض بالتأكيد) الا إنها تدار من ممثلين في البلدان الصـناعية. (وفق العرف أو الإتفاق الضمني، يكون رئيس الصندوق أوروبياً دائمـاً ورئـيس البنك الدولي أمريكياً)، ويجري اختيارهما خلف الأبواب المغلقة ولم يؤخـذ بنظـر الإعتبار أبداً كشرط أساسي مسبق أمتلاك الرئيس أية خبرة فـي العـالم النـامي. وهاتان المؤسستان لا تمثلان الدول التي يخدمانها.

تنبع المشكلة كذلك ممن يتحدث بإسم البلد. في صندوق النقد الدولي يقـوم بذلك وزراء المال ومحافظو البنوك المركزية. وفي منظمة التجارة العالمية يقـوم بها وزراء المالية. وينحاز جميع هؤلاء الوزراء بشكل وثيق إلى مناطق إنتخابيـة معينة في بلدانهم. ويعكس وزراء التجارة اهتمامات مجتمع رجال الأعمال ــ كـل من المصدرين الذين يريدون رؤية فتح اسواق جديدة لمنتجاتهم ومنتجـي السـلع الذين يتنافسون مع الواردات الجديدة. وهذه المناطق الإنتخابية بالتأكيد تريد الإبقاء على أكبر عدد ممكن من الحواجز على التجارة والإبقاء على أيـة إعانـات ماليـة يستطيعون إقناع الكونغرس (أو برلماناتهم) بها لغرض إعطائها لهم. وحقيقـة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التي يدفعها المستهلكون أو أن الإعانـات تفـرض أعباء على دافعي الضرائب لا تشكل اهتماماً يذكر كما هو الحال مع الارباح التـي يجنيها المنتجون – غالبا ما تستحوذ قضايا البيئة والعمل، على اهتمام أقـل. هـذا فضلاً عن العقبات التي يتعين التغلب عليها. ومن المألوف أن يكون وزراء الماليـة ومحافظو المصارف المركزية وثيقي الارتباط بالمجتمع المـالي؛ إذ جـاءوا مـن شركات مالية وبعد فترة خدمتهم الحكومية سيعودون إليها. فقد جاء روبرت روبين وزير المالية خلال معظم الفترة الموصوفة في هذا الكتاب مـن أكبـر المصـارف الإستثمارية وهو غولدمان ساكس وعاد إلى شركة سيتي كروب التي تسيطر علـى سيتي بانك الذي يعد من أكبر المصارف التجارية. وذهب الشـخص الثـاني فـي

صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة ستان فيشر مباشـــرة مـــن صـــندوق النقــد الدولي إلى شركة سيتي كروب. ومن الطبيعي أن يرى هؤلاء الاشـــخاص العــالم بأعين المجتمع المالي. ومن الطبيعي أن تعكس قرارات أية مؤسســة منظــورات ومصالح أولئك الذين يضعون القرارات؛ وليس من العجب كما سنرى بشكل متكرر في الفصول القادمة أن سياسات المؤسسات الإقتصادية الدولية غالبــاً مـــا تكـــون جميعها منحازة بشكل وثيق مع المصالح التجارية والمالية لأولئك الموجودين فـــي البلدان الصناعية المتقدمة.

بالنسبة للفلاحين في البلدان النامية الذين يكدحون من اجل تســديد ديـــون بلدانهم لصندوق النقد الدولي أو رجال الأعمال الذين يعانون من ضـــرائب القيمـــة المضافة العالية بناءً على إصرار صندوق النقد الدولي، فإن النظام الـــراهن الـــذي يديره الصندوق هو نظام ضريبي من دون تمثيل. وتنامت خيبة الأمل فـــي النظـــام الدولي للعولمة الذي يرعاه صندوق النقد الدولي عندما اوقف الدعم المالي للوقود والمواد الغذائية الذي كان يتمتع به أولئك الفقراء في إندونوسيا والمغرب أو بـــابوا غينيا الجديدة. وحيث يرى أولئك الذين في تايلاند إزدياد الإيدز نتيجة التقليصـــات التي فرضها صندوق النقد الدولي في النفقات الصحية ومع اضطرار العوائـــل فـــي العديد من البلدان النامية إلى دفع أجور الدراسة لأولادهم تحت ما يسمى ببرنـــامج التخفيف من التكاليف التي تضطرهم إلى إتخاذ قرار مؤلم بعـــدم إرســـال بنـــاتهم للمدارس.

وجراء تركهم من دون بدائل ومن دون سبيل للتعبير عن قلقهـــم والضـــغط عليهم من أجل التغيير، يندفع الناس إلى إحداث الشغب. ومن المؤكد، أن الشوارع ليست هي المكان لمناقشة القضايا وصياغة السياسات أو التوصل الى اتفاق عام . بيد أن الإحتجاجات جعلت مسؤولي الحكومات والإقتصاديين حول العـــالم يفكـــرون ببدائل لسياسات إجماع واشنطن هذه باعتبارها الطريق الوحيد والحقيقـــي للنمـــو والتنمية. وقد أصبح من الواضح تماماً لـــيس للمـــواطنين العـــاديين بـــل لصـــناع السياسة كذلك وليس لأولئك الذين في البلدان النامية فحسب بل لأولئك الذين فـــي البلدان المتقدمة كذلك، إن العولمة كما مورست لم تسر وفق ما وعد أنصارها بأنه سيتحقق – أو ماذا بوسعها او ما ينبغي بها أن تفعله. وفي بعـــض الحـــالات لـــم يتمخض عنها أي نمو ولكن إن حصل ذلك فلم يجلب المنافع للجميـــع؛ فالمحصـــلة

النهائية للسياسات التي وضعها إجماع واشنطن كانت في أغلب الأحيان تصب في مصلحة القلة على حساب الكثرة، والأغنياء على حساب الفقراء. وفي العديد من الحالات، حلت المصالح والقيم التجارية محل الإهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية.

ليست العولمة بحد ذاتها جيدة ولا رديئة لكنها تمتلك القوة على القيام بخير عميم. ففي بلدان شرق آسيا التي إحتضنت العولمة وفق شروطها وخطاها، كانت مصدر نفع عظيم على الرغم من نكسة أزمة عام ١٩٩٧. ولكنها في معظم العالم، لم تجلب منافع نسبية بل بدت للعديد أقرب ما تكون إلى كارثة شديدة.

تقدم لنا تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر مثالاً شبيهاً بعولمة اليوم ــ يساعد التناقض في إظهار نجاحات الماضي وإخفاقات اليوم. ففي ذلك الوقت، عندما انخفضت فيه تكاليف النقل والمواصلات وتوسعت فيه الأسواق المحلية وتكونت إقتصادات وطنية جديدة، وجاءت مع هذه الإقتصادات الوطنية الجديدة شركات وطنية لتقوم بأعمالها التجارية في أرجاء البلاد. ولكن الأسواق لم تترك لحالها كي تتطور كيفما تشاء بمفردها بل لعبت الحكومة دوراً حيوياً في صياغة تطور الإقتصاد. وحصلت الحكومة الأمريكية على نطاق اقتصادي اوسع عندما فسرت المحاكم بشكل واسع الفقرة الدستورية التي تسمح للحكومة الفيدرالية بتنظيم التجارة بين الولايات. وبدأت الحكومة الفيدرالية بتنظيم النظام المالي ووضع حد أدنى للأجور وظروف العمل. وأخيرا، أقرت نظامي الرفاهية والاعانة ضد البطالة لمعالجة المشاكل التي يشكلها نظام السوق. وطورت الحكومة الفيدرالية كذلك بعض الصناعات (وضعت الحكومة الفدرالية في سبيل المثال خط التلغراف الأول بين بلتيمور وواشنطن عام ١٨٤٢) وشجعت قطاعات أخرى كالزراعة ولم تساعد فقط في إنشاء جامعات للقيام ببحوث بل قدمت خدمات واسعة لتدريب المزارعين على التكنولوجيات الجديدة ولم تلعب الحكومة الفيدرالية دورا مركزيا في تطوير النمو الأمريكي فقط. وحتى لو لم تشارك في أنواع السياسات الفعالة لإعادة توزيع الثروة، الا إنها في الأقل كانت لديها برامج جرى تقاسم منافعها على نطاق واسع ــ ليس مجرد تلك التي وسعت ميدان التعليم وحسنت الإنتاجية الزراعية فحسب بل منحت أراضي أمنت الحد الأدنى من الفرص للأمريكيين كافة.

واليوم مع التدهور المستمر في تكاليف النقل والمواصلات وتقليص الحواجز المصطنعة أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال (على الرغم من بقاء حـواجز خطيرة أمام التدفق الحر للعمالة)، أمامنا عملية "عولمة" مشابهة للعمليات المبكـرة التي تكونت فيها الإقتصادات الوطنية. ولعل من دواعي الأسف أننا لا نمتلك حكومة عالمية تخضع للمسائلة أمام شعب كل بلد لمراقبة عملية العولمة بطريقـة يمكـن مقارنتها بالطريقة التي وجهت فيها الحكومات الوطنية عمليات التأميم. وبدلاً مـن ذلك، أمامنا نظام يمكن تسميته بنظام حكم عالمي من دون حكومة عالميـة. نظـام ترتبط فيه بضعة مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجـارة العالمية وبضعة لاعبين كوزراء المال والتجارة بشكل وثيق بمصالح مالية وتجارية معينة يهيمن على الميدان حيث حرم العديد من أولئك الذين تأثروا بقراراتهـا مـن حق التعبير عن ارائهم تقريبا. لقد آن الأوان لتغيير بعض القواعـد التـي تحكـم النظام الإقتصادي الدولي والتفكير مرة أخرى بالكيفية التي تصنع فيهـا القـرارات على المستوى الدولي – ولمصلحة من – ووضع توكيد أقـل علـى الإيديولوجيـة والنظر إلى ما ينجح. وسيكون من الحاسم تحقق التنمية الناجحة التي شهدناها في شرق آسيا في أماكن أخرى. وهنالك كلفة هائلة ستترتب في حالة اسـتمرار عـدم الإستقرار العالمي. فالعولمة يمكن صياغتها ثانية ومتى ما حصل ذلك ومتـى مـا اديرت بشكل صحيح ومنصف وكان لجميع البلدان صوت في السياسـات المـؤثرة بهم، ستكون هنالك إمكانية في المساعدة على انشاء إقتصاد عالمي جديد حيـث لا يكون النمو فيه مستداما وأقل تقلبا فحسب بل يجري تقاسم ثمار هذا النمو بشـكل عادل.

الفصل الثاني
وعـــود ناكثـــة

في أول يوم لي بصفة كبير الإقتصاديين ونائب رئيس للبنك الدولي في ١٣ شباط ١٩٩٧، عندما دلفت إلى مبناه الرئيس الضخم اللامع في الشارع التاسع عشر بواشنطن العاصمة، كان شعار المؤسسة أول شيء استلفت نظري: حلمنا هو عالم بلا فقر وفي ردهة الطابق الثالث عشر، إنتصب تمثال لطفل صغير يقود رجلا أعمى كبيرا، ذكرى القضاء على مرض العمى النهري (onchocerciasis). وقبل البنك الدولي، صبت منظمة الصحة العالمية وغيرها مساعيها للقضاء عليه إذ كان الآلاف يصابون بالعمى سنويا في إفريقيا من هذا المرض الوبائي. وعبر الشارع. كان يقف نصب آخر متألق للثروة العامة، مقر صندوق النقد الدولي. وكانت الردهة الرخامية في الداخل مزينة بزهور كثيرة لتذكر وزراء المال الزائرين من البلدان حول العالم أن الصندوق يمثل مركزي الثروة والقوة.

تمثل هاتان المؤسستان اللتان غالبا ما يخلط بينهما في عقول الناس تباينات صارخة تشكل أساس الإختلاف بين ثقافتيهما وأسـلوبيهما ومهمتيهمـا، فـالأولى مخصصة للقضاء على الفقر والثانية للحفاظ على الإستقرار العالمي. وبينما يمتلك كل منهما فريقا إقتصاديا يذهب إلى البلدان النامية في مهمات أمدها ثلاثة أسـابيع، إلا أن البنك الدولي عمل جاهدا لضمان انتداب جزء مهم من موظفيه بشـكل دائـم في البلاد التي يحاولون مساعدتها؛ وهنالك "ممثل مقيم واحد عمومـا لصـندوق النقد الدولي ذو صلاحيات محدودة. وحسبما هو المألوف فإن واشنطن هـي التـي تملي برامج صندوق النقد الدولي التي تأخذ طابع القيام بمهمـات قصـيرة التـي يمعن فيها موظفوه في الأرقام التي تقدمها لهم وزارات المالية والبنوك المركزيـة والترويح عن أنفسهم في فنادق الدرجة الممتازة ذات الخمس نجوم في العواصـم. وهناك أكثر من دلالة رمزية على هذا الإختلاف فالمرء لن يكون بوسـعه معرفـة البلد أو محبته ما لم يذهب إلى المناطق الريفية. وينبغي ألا ينظر إلى البطالة مجرد رقم إحصائي بشكله الاقتصادي بل إلى الخسائر غير المقصودة في الحـرب علـى التضخم أو لضمان التسديد للبنوك الغربية. فالعاطلون هم أصحاب عوائـل تـأثرت معيشتهم – دمرت أحيانا – بسياسات إقتصادية أوصى بها مراقبـون خـارجيون،

وفي حالة صندوق النقد الدولي، تفرض هذه السياسات بشكل فعال. لقد صممت الحرب التكنولوجية الحديثة لالغاء الاشتباك الفعلي ويضمن إلقاء قنابل من ارتفاع خمسين ألف قدم عدم "شعور" المرء بما يفعله. ولا اعتقد ان الإدارة الإقتصادية الحديثة تختلف عنها باي حال. فمن فندق مترف، يفرض أحدهم دون شفقة سياسات، سيفكر فيها أي مرء مرتين قبل الاقدام عليها فيما لو عرف الأشخاص الذين سيحطم حياتهم بسببها.

فالإحصانيات تؤيد ما يراه أولئك الذين يجوبون المناطق الريفية خارج العاصمة في قرى إفريقيا والنيبال وميندناو أو الحبشة؛ والفجوة بين الفقراء والأغنياء تتنامى، وحتى أزداد عدد أولئك الذين اصيبوا بحالة الفقر المطبق ممن يعيش على أقل من دولار يوميا من دون توقف. وحتى حيثما قضي على مرض العمى النهري، مازال الفقر مهيمنا – هذا على الرغم من جميع النوايا الطيبة والوعود التي قطعتها الدول المتقدمة للبلدان النامية التي كانت معظمها ذات يوم ممتلكات مستعمرة للدول المتقدمة.

إن ما جبلت عليه النفوس لا يمكن أن يتغير ما بين عشية وضحاها ويصح هذا في البلدان المتقدمة والنامية دون فارق يذكر. فإعطاء البلدان النامية حريتها (عموما بعد اعدادها قليلاً لممارسة الحكم الذاتي) غالباً ما لا يغير وجهة نظر أسيادها المستعمرين السابقين الذي استمروا في الشعور بأنهم أفضل من يعرف. ولم تتوقف العقلية الإستعمارية التي جبل عليها الرجل الابيض ابدا وكذلك الافتراض المسبق بانهم يعرفون ما هو افضل للبلدان النامية. فأمريكا التي باتت تهيمن على الميدان الإقتصادي العالمي ليس لها أي موروث إستعماري بيد ان سمعة أمريكا ومصداقيتها لم تتلطخ بسبب نزعتها التوسعية في اطار قدرها الظاهر بقدر ما فعلته خلال الحرب الباردة عندما تجاهلت أو ساومت على مباديء الديمقراطية في عموم محاربتها الواسعة للشيوعية.

قبل ليلة من بدء عملي في البنك، عقدت مؤتمري الصحفي الأخير كرئيس للمستشارين الإقتصاديين للرئيس. ومع أن الإقتصاد الداخلي كان يخضع لسيطرة جيدة إلا أني شعرت بأن أكبر تحد لي كاقتصادي يكمن الآن في المشكلة المتنامية للفقر العالمي. فماذا بوسعنا فعله تجاه ١.٢ مليار شخص حول العالم يعيشون على أقل من دولار يوميا أو ٢.٨ مليار شخص ممن يعيش على أقل من دولارين يوميا

– أكثر من ٤٥ بالمائة من سكان العالم؟ ماذا بإمكاني أن أفعل لأجعل حلم عالم بلا فقر حقيقة واقعة؟ كيف أستطيع الانطلاقة في هذا الحلم المتواضع لعالم بلا فقـر؟ لقد وجدت أن مهمتي أصبحت ثلاثـة أضـعافها، إذ علـي أن أفكـر مليـا بايـة ستراتيجيات يمكن ان تكون اشد فعالية في تطوير النمو وتقليل الفقـر؛ وعلـي أن أعمل مع الحكومات في البلدان النامية لأضـع هـذه السـتراتيجيات فـي مكانـها المناسب؛ وعلي أن أبذل ما بوسعي ضمن نطاق البلدان النامية لتطـوير مصـالح واهتمامات العالم النامي سواء بالضغط عليها لفتح أسواقها أو بتقـديم مسـاعدات فعالة. كنت أعلم أن المهمة لن تكون هينة ولكن لم يخطر فـي مخيلتـي أبـدا أن العقبات الرئيسة التي كانت تواجهها البلدان النامية مصطنعة وغير ضرورية اجمالا بل كانت موجودة أمامي مباشرة عبر الشارع على الجهة المقابلة – في المؤسسـة الشقيقة، صندوق النقد الدولي. لم أكن أتوقع أن كل من يعمـل فـي المؤسسـات المالية الدولية أو في الحكومات التي تدعمها كان ملتزما بهدف القضاء على الفقر؛ بل اعتقدت أنه ستجري هناك نقاشات مفتوحة في السـتراتيجيات – سـتراتيجيات بدت فاشلة في ميادين عديدة ولاسيما في خذلانها للفقراء. وهذا ما جعلني أشـعر بأن آمالي ستخيب.

أثيوبيا والصراع بين سياسة القوة والفقر

بعد أربع سنوات في واشنطن، أصبحت معتادا على هذا العالم الغريب من البيروقراطيات والسياسات. ولم يكن ذلك إلا عندما توجهت إلى أثيوبيا أحد أفقر البلدان في العالم، في آذار من عام ١٩٩٨ أي بعد شهر تقريبا من مباشرتي بوظيفتي في البنك الدولي إذ شعرت أني غارق تماما في لجج هذا العالم العجيب لسياسات الصندوق وحساباته. كانت حصة دخل الفرد في أثيوبيا ١١٠ دولار سنويا وسبق للبلد ان عانى من مواسم جفاف متعاقبة ومجاعات قتلت قرابة المليوني إنسان فيه. ذهبت لمقابلة رئيس الوزراء مليس زيناوي، رجل خاض حرب عصابات على امتداد سبع عشرة سنة ضد النظام الماركسي الدموي لمنغستو هيلا مريام. وانتصرت قوات زيناوي عام ١٩٩١ لتبدأ عملها الشاق في إعادة بناء البلاد. ومليس الذي كان طبيبا تحت التدريب سبق له وأن درس الإقتصاد لأنه كان يعرف أنه لكي يخرج بلاده من براثن قرون من الفقر لا يتطلب الأمر أكثر من

القيام بتحول اقتصادي. وأظهر معرفة بالإقتصاد – وفي الحقيقة إبداعا – كان يمكن أن يضعه مسؤولا عن أي من صفوف طلابي في الجامعة. وأظهر فهما عميقا للمبادئ الإقتصادية – وبالتأكيد معرفة أوسع بالظروف التي تمر بها بلاده – أفضل من الكثير من البيروقراطيين الإقتصاديين الدوليين الذي تعاملت معهم في السنوات الثلاث اللاحقة.

جمع مليس هذه الخصال الفكرية مع النزاهة الشخصية. فلا أحد يرتاب في نزاهته ولم توجه له سوى تهم قليلة بالفساد ضمن حكومته. وكان خصومه السياسيون ينحدرون تقريبا من المجموعات المهيمنة حوالي العاصمة منذ أمد طويل ممن فقدوا قوتهم السياسية عند صعوده لسدة الحكم. وأثاروا تساؤلات عن مدى التزامه بالمبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، لم يكن استبداديا من الطراز القديم. بل كان هو وحكومته ملتزمين عموما بالعملية اللامركزية وجعل الحكومة قريبة من الشعب. وضمن عدم انقطاع اتصال المركز مع الأقاليم المنفصلة. وأعطى الدستور الجديد كل إقليم حق الإقتراع ديمقراطيا على الإنفصال، وضمن عدم تجاهل النخب السياسية في العاصمة بغض النظر عمن كانوا لهموم المواطنين العاديين في كل أرجاء البلاد أو ألا يفرض جزءا واحدا من البلاد وجهات نظره على الاخرين. وفي واقع الأمر. إحترمت الحكومة التزاماتها عندما أعلنت أرتيريا إستقلالها عام ١٩٩٣ (الأحداث اللاحقة – كاحتلال الحكومة للجامعة في أديس أبابا في ربيع ٢٠٠٠ وسجن بعض الطلاب والأساتذة – يظهر الوضع المهلهل في إثيوبيا كما في أماكن أخرى للحقوق الديمقراطية الأساسية).

عندما وصلت في عام ١٩٩٧، كان مليس منشغلا في خلاف ساخن مع صندوق النقد الدولي وأوقف الصندوق برنامج إقراضه. ولم يكن من الممكن أن تكون نتائج الإقتصاد الكلي لأثيوبيا – التي كان من المفترض بالصندوق التركيز عليها – في وضع أفضل من ذلك. إذ لم يكن هناك تضخم وفي الواقع كانت الأسعار تتجه نحو الهبوط. وكان الناتج ينمو باضطراد منذ أن نجح في الإطاحة بمنغيستو.[١] وأثبت مليس أنه بوضع السياسات الصحيحة في مكانها المناسب. فبامكان حتى أفقر بلد إفريقي أن يشهد نموا إقتصاديا مستداما. وبعد سنوات من الحرب وإعادة البناء. بدأت المساعدات الدولية تعود للبلاد. ولكن مليس كان يواجه مشاكل مع صندوق النقد الدولي. فما كان في خطر ليس مجرد مبلغ ١٢٧ مليون

دولار من أموال الصندوق التي قدمها من خلال ما يسمى ببرنامج تسهيل التكيف الهيكلي المعزز (ESAF) (برنامج إقراض بمعدلات دعم عالية لمساعدة البلدان الفقيرة جدا) ولكن أموال البنك الدولي كذلك.

كان صندوق النقد الدولي يمارس دورا واضحاً في المساعدات الدولية. ومن المفترض به مراجعة موقف الإقتصاد الكلي لكل بلد متسلم والتأكد من أن البلاد تعيش ضمن حدود امكانياتها. وإن كان العكس، فستحصل مشاكل لا محالة. ففي الأمد القصير، يستطيع البلد العيش خارج حدود امكانياته من خلال الإقتراض ولكن يوم الحساب لابد وأن يأتي في آخر المطاف وتحصل أزمة. وكان صندوق النقد الدولي يشعر بالقلق ولاسيما من التضخم. والبلدان التي تنفق حكوماتها أكثر مما تحصل عليه من ضرائب ومعونة أجنبية غالبا ما تواجه تضخما ولاسيما إذا ما مولت عجوزاتها بطبع النقود. ومن المؤكد أن هنالك أبعادا أخرى لسياسة الإقتصاد الكلي الجيدة إضافة للتضخم. ومصطلح "الكلي" يشير إلى السلوك المجموعي والمستويات الاجمالية للنمو والبطالة والتضخم وبإمكان البلد أن يحصل على تضخم واطئ ولكن من دون نمو مع بطالة عالية. وبالنسبة لمعظم الإقتصاديين، سيصنف مثل هذا البلد ضمن اطار إقتصادي كلي مأساوي. وبالنسبة لمعظم الإقتصاديين، لا يعد التضخم غاية بحد ذاته بل وسيلة إلى غاية لأن التضخم العالي المفرط غالبا ما يفضي إلى نمو واطئ ويفضي النمو الواطئ إلى بطالة عالية. والتضخم امر يستنكره الكثير. ولكن صندوق النقد الدولي غالباً ما يبدو أنه يخلط بين الوسائل والغايات وبذلك يفقد التمييز في ما هو مهم في النهاية. وبلد كالأرجنتين يمكن أن يحصل على درجة " أ " حتى لو كانت بطالته بمؤشر رقمي ذي مرتبتين لسنوات طالما بدت سيزانيته متوازنة وتضخمه تحت السيطرة.

فإذا لم يصل البلد الى مستويات معينة من الحد الأدنى، فسيوقف صندوق النقد الدولي مساعدته. ومن المألوف أنه عندما يفعل ذلك فسيحذو المانحون الآخرون حذوه. ومن المعروف أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يقرضان البلدان ما لم يكن لديها إطار اقتصاد كلي جيد في مكانه المناسب. وإذا ما كان لدى البلدان عجوزات ضخمة وتضخم حاد فثمة خطورة في عدم إنفاق المال بشكل وجيه. والحكومات التي تفشل في إدارة اقتصادها الاجمالي بشكل نموذجي عموما، لن تحسن عملها في إدارة المعونة الأجنبية. ولكن إذا كانت مؤشرات الإقتصاد

الكلي – التضخم والنمو – رصينة كما كانت في أثيوبيا، فمن المؤكد، أن الإطار الإقتصادي الكلي لا بد ان يكون جيداً. ولم يكن لدى أثيوبيا إطار اقتصادي كلي سليم بل كان لدى البنك الدولي دليل مباشر على كفاءة الحكومة والتزامها للفقراء. فقد صاغت أثيوبيا ستراتيجية تنمية ريفية مركزة اهتمامها على الفقراء ولاسيما الخمسة والثمانين بالمائة من سكانها القاطنين في القطاع الريفي. وقلصت إنفاقها العسكري بشكل مذهل – أمر ملفت للنظر لحكومة وصلت للسلطة بوسائل عسكرية – لأنها علمت بأن الأموال المنفقة على الأسلحة كانت أموالاً يمكن إنفاقها على محاربة الفقر. وبالتأكيد، كان هذا بالتحديد نوع الحكومة الذي كان ينبغي بالمجتمع الدولي منحه المساعدة. ولكن صندوق النقد الدولي أوقف برامجه مع أثيوبيا على الرغم من الأداء الإقتصادي الكلي الجيد بالقول أنه شعر بالقلق من وضع موازنة أثيوبيا.

كانت الحكومة الأثيوبية تمتلك مصدرين من العوائد،الضرائب والمساعدات الأجنبية. وكانت ميزانية الحكومة متوازنة طالما كانت مصادر عوائدها مساوية لإنفاقاتها. وتستمد أثيوبيا على غرار العديد من البلدان النامية أكثر عواندها من المساعدات الأجنبية. وشعر الصندوق بالقلق من أن هذه المعونة إذا ما نضبت، فستقع أثيوبيا في مشاكل. ولهذا جادل بانه لا يمكنه الحكم على وضع موازنة أثيوبيا بأنها قوية إلا إذا اقتصرت الإنفاقات على الضرائب التي تجبيها.

تكمن المشكلة الواضحة في منطق صندوق النقد الدولي في انه يلمح الى انه ليس بامكان أي بلد فقير إنفاق المال على أي شيء يحصل على معونة من أجله. فإذا أعطت السويد في سبيل المثال المال لأثيوبيا لبناء مدارس، فإن هذا المنطق يملي على أثيوبيا بانه ينبغي بها أن تضع هذا المال في احتياطيها بدلا من ذلك (جميع البلدان لديها أو ينبغي أن يكون لديها حسابات إحتياطية تدخر فيها الأمور لليوم الأسود كما يقول المثل. والذهب هو الإحتياطي التقليدي ولكنه إستبدل اليوم بالعملة الصعبة وكل ما يتصل بها ويحمل فائدة نقدية. والطريقة الشائعة تماماً للاحتفاظ بالإحتياطي هي في حوالات الخزينة الأمريكية). ولكن ليس هذا السبب في تقديم المانحين الدوليين المعونة. ففي أثيوبيا، اراد المانحون الذين كانوا يعملون بشكل مستقل وليسوا مدينين بالفضل لصندوق النقد الدولي، رؤية بناء مدارس جديدة وعيادات صحية وهو ما كانت أثيوبيا تريده أيضا. ولكن مليس

صاغ المسألة بطريقة بليغة إذ أخبرني أنه لم يناضل بضراوة طيلة السبعة عشر عاما لكي يأتي بيروقراطي دولي ما ويوعز إليه أنه ليس بإمكانه بناء مدارس وعيادات لشعبه بعدما نجح في إقناع المانحين على الدفع من اجلها.

لم تكن وجهة نظر الصندوق منطلقة من اهتمامه العتيد بديمومة المشاريع. فالبلدان تستخدم أحيانا دولارات المعونة لبناء المدارس أو العيادات. وعندما تتوقف أموال المعونات، لن تكون هناك أموال لديمومة هذه المنشآت. ولهذا، أدرك المانحون هذه المشكلة وضمنوها في برامج مساعداتهم في أثيوبيا وأماكن أخرى. ولكن ما ادعاه الصندوق في حالة أثيوبيا كان يتعدى ذلك الإهتمام. فالصندوق جادل بأن المساعدات الدولية لم تكن مستقرة إلى الدرجة التي يمكن الإعتماد عليها. وبالنسبة لي، لم يكن موقف الصندوق معقولاً ليس لمجرد مضامينه السخيفة فحسب، فأنا أعلم أن المساعدات غالبا ما تكون مستقرة أكثر بكثير من العوائد الضريبية التي يمكن أن تتباين بشكل ملحوظ حسب الأوضاع الإقتصادية. ولذلك، عندما عدت أدراجي إلى واشنطن، طلبت من الموظفين الذين يعملون لدي تدقيق الإحصائيات، وأكدوا أن المساعدات الدولية كانت أكثر استقرارا من العوائد الضريبية. وباستخدام تحليل صندوق النقد الدولي لمصادر العوائد المستقرة، كان ينبغي بأثيوبيا والبلدان ألاخرى النامية أدخال المعونة الخارجية ولكن ليس العوائد الضريبية في موازناتها. وإذا لم تدخل الضرائب ولا المساعدات الخارجية في جانب العوائد من الموازنات، فسيعد كل بلد في وضع سيء.

لكن تعليل الصندوق كان سقيماً إلى حد كبير. إذ هنالك عدد من الإستجابات المناسبة لعدم إستقرار العوائد كأن تخصص جانبا إحتياطيات اضافية والحفاظ على المرونة في الانفاق. فإذا انخفضت العوائد من أي مصدر ولم تكن هناك احتياطيات للإعتماد عليها فسيتعين على الحكومة أن تكون مستعدة لخفض الإنفاق. ولكن بالنسبة لأنواع المساعدات التي تشكل الكثير مما يحصل عليه بلد فقير كأثيوبيا، فهناك مرونة ضمنية وإذا لم يحصل البلد على أية أموال لبناء مدرسة إضافية فالأمر بسيط، لا يبني المدرسة. فهم مسؤولو الحكومة الأثيوبية نقطة الخلاف وفهموا القلق مما قد يحدث إذا ما انخفضت العوائد الضريبية أو المساعدات الخارجية، ولهذا صمموا سياسات للتعامل مع هذه الأمور الطارئة. وما لم يستطيعوا فهمه ولم أستطع فهمه كذلك هو لماذا لم يفهم صندوق النقد الدولي

منطق موقفهم. فالكثير كان معرضا للخطر، المدارس والعيادات الصحية لبعض أفقر الشعوب في العالم.

علاوة على الخلاف في كيفية التعامل مع المعونة الخارجية، أصبحت متورطا مباشرة في خلاف آخر بين الصندوق وأثيوبيا على تسديد قرض مبكر، فأثيوبيا سددت قرض مصرف أمريكي باستخدام بعض احتياطيها. وكانت الصفقة قد ابرمت وفق معايير اقتصادية مقبولة. وعلى الرغم من نوعية الضمانة الإضافية (طائرة)، كانت أثيوبيا تدفع معدل فائدة أعلى بكثير على قرضها مما كانت تحصل عليه من احتياطيها. وأنا أيضا كنت سأنصحهم بالتسديد ولاسيما أنه في حالة ما إذا طلبت الأموال فيما بعد فمن المفترض أن بإمكان الحكومة الحصول على أموال في الحال باستخدام الطائرة كضمانة إضافية. ولكن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اعترضا على التسديد المبكر. ولم يعترضا على منطق الستراتيجية بل على حقيقة أن أثيوبيا قد قامت بهذا العمل من دون موافقة الصندوق. ولكن لماذا ينبغي بدولة ذات سيادة أن تحصل على إذن من الصندوق عن كل عمل تقوم به؟ ربما كنا سنفهم ذلك لو أن عمل أثيوبيا هدد قدرتها على تسديد ما كانت مدينة به للصندوق؛ ولكن على العكس تماما، لأنه كان قرارا ماليا معقولا عزز قابلية البلاد على تسديد ما كان مستحقا.

لسنوات، كان الشعار في مقر الصندوق في الشارع التاسع عشر بواشنطن هو المساءلة والحكم من خلال النتائج. ونتائج السياسات ألاثيوبية المسيرة ذاتيا كان ينبغي أن تثبت بشكل مقنع أنها سيد قادر على مقدراته. بيد ان الصندوق شعر بأن البلدان التي تحصل على أموال منه كان عليها الإلتزام بالإبلاغ عن كل شيء يمكن أن يكون وثيق الصلة بالموضوع، وعدم فعل ذلك سيشكل الاساس لوقف البرنامج بغض النظر عن عقلانية العمل. فبالنسبة لأثيوبيا، كان مثل هذا التدخل يعني شكلا جديدا من الإستعمار وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، كان مجرد سياق عامل قياسي.

كانت هناك نقاط عالقة أخرى في العلاقات بين الصندوق وأثيوبيا تتعلق بتحرير السوق المالي الأثيوبي. فأسواق رأس المال الجيدة هي من معالم الرأسمالية ولكن لم يكن هناك تباين اعظم في أي مكان بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدما مما هو في أسواق رأسمالها. فالنظام المصرفي الأثيوبي

عموما (قياساً في سبيل المثال بحجم موجوداته) أصغر نوعاً ما مما هو موجود في بيت هسيدا بولاية ماريلاند وهي ضاحية في أطراف واشنطن يقطنها ٥٥٢٧٧ نسمة. ولم يطلب الصندوق من أثيوبيا فتح أسواقها المالية للمنافسة الغربية فحسب بل تقسيم اكبر مصارفها إلى عدة أجزاء. ففي عالم المؤسسات المالية الامريكية العملاقة أمثال سيتي بانك وترافلرز أو مانيوفاكجر هانوفر وكميكال في سبيل المثال تضطر هذه المؤسسات إلى الإندماج لكي تنافس بشكل فعال أما أن مصرفاً بحجم البنك الوطني لضاحية بيت هسيدا فليس امامه أي سبيل فعلاً لكي يتنافس مع عملاق عالمي كسيتي بانك. وعندما تدخل المؤسسات المالية العالمية بلداً فبإمكانها أن تسحق المنافسة المحلية. ومع اجتذابها للمودعين وابتعاد هؤلاء عن المصارف المحلية في بلد كأثيوبيا، فإنها ربما تكون أكثر حذراً وسخاء عندما يتعلق الأمر بتقديم قروض إلى الشركات متعددة الجنسية مما ستفعله في تقديم إئتمانات لرجال الأعمال الصغار والمزارعين.

أراد الصندوق أن يفعل أكثر من مجرد فتح النظام المصرفي أمام المنافسة الأجنبية. أراد "تعزيز" النظام المالي بإنشاء سوق مزاد لحوالات خزينة الحكومة الأثيوبية –إصلاح ربما يكون مرغوباً في العديد من البلدان ولكنه كان لا يتلاءم بالكامل مع حالة التنمية في تلك البلاد. وأراد من أثيوبيا كذلك أن "تحرر" سوقها المالي أي تسمح لمعدلات الفائدة بأن تحددها قوى السوق – أمر لم تفعله الولايات المتحدة ولا أوروبا الغربية إلا بعد عام ١٩٧٠ عندما بلغ جهازها الناظم الأساسي مرحلة عالية من التطور. كان الصندوق يخلط بين الغايات والوسائل. فمن أحد الأهداف الرئيسة للنظام المصرفي الجيد هو تقديم الإئتمان بشروط جيدة لأولئك الذين سيسددون. ولكن في بلد ريفي إلى حد كبير كأثيوبيا، سيكون من المهم تماماً للمزارعين أن يكونوا قادرين على الحصول على الائتمان بشروط معقولة لشراء البذور والأسمدة. ومهمة تقديم ائتمان كهذا ليست بالأمر السهل؛ حتى في الولايات المتحدة في مراحل تطورها الحرجة عندما كانت الزراعة أكثر أهمية، قامت الحكومة بدور حاسم في تأمين الإئتمان المطلوب. كان النظام المصرفي الأثيوبي في الأقل كفوءاً نوعاً ما على ما يبدو والفارق بين معدلات الإقراض والإقتراض أقل بكثير مما في البلدان النامية الأخرى التي عملت بنصيحة الصندوق. ومع ذلك، لم يكن الصندوق مسروراً لأنه اعتقد أن معدلات الفائدة ينبغي أن تحددها قوى

السوق الدولية سواء كانت تلك الأسواق أو لم تكن في وضع منافسة. وبالنسبة للصندوق، كان النظام المالي المحرر غاية بحد ذاتها. وإيمانه الساذج بالأسواق جعله واثقا من أن النظام المالي المحرر سيخفض معدلات الفائدة المدفوعة على القروض وبذلك يتيسر المزيد من الأموال. وكان الصندوق متيقناً من صواب موقف عقيدته إلى درجة أنه لم يبال كثيرا بالنظر في التجارب الفعلية.

قاومت أثيوبيا طلب الصندوق في "فتح" نظامها المصرفي لسبب وجيه وهو أنها رأت ما حل بأحدى جاراتها في شرق إفريقيا التي رضخت لمطالب الصندوق بعدما أصر على تحرير السوق المالي. كانت النتائج مأساوية إذ أعقب الخطوة نمو سريع جدا للمصارف التجارية المحلية في وقت كان التشريع المصرفي والإشراف المصرفي غير كاف مع النتائج المتوقعة – أربعة عشر فشل مصرفي في كينيا عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وحدهما. وفي النهاية، إرتفعت معدلات الفائدة ولم تنخفض. وعلى نحو ما هو مفهوم فإن حكومة أثيوبيا كانت قلقة إذ أن التزامها بتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها في القطاع الريفي جعلها تخشى من أن التحرير سيكون له تأثير مدمر على اقتصادها. وأولئك المزارعون الذين تمكنوا سابقا من الحصول على الإئتمان سيجدون أنفسهم عاجزين عن شراء البذور أو الأسمدة لأنهم لن يكونوا قادرين على الحصول على ائتمان رخيص أو أنهم سيضطرون إلى دفع معدلات فائدة أعلى ليس بوسعهم تحملها. كان هذا بلداً دمرته موجات جفاف تمخضت عنها مجاعة هائلة ولا يريد زعماؤه جعل الأمور أكثر سوءا. لقد شعر الأثيوبيون بالقلق من أن نصيحة الصندوق ستفضي إلى انخفاض مدخولات المزارعين وجعل الموقف القائم أصلاً أشد تفاقماً.

ونظراً لمواجهته تمنعاً أثيوبياً في النزول عند مطالبه، ألمح الصندوق الى أن الحكومة ليست جادة في الإصلاح، وكما قلت، أوقف الصندوق برنامجه. ومما يبعث على السرور أن الإقتصاديين الآخرين في البنك الدولي وأنا تمكنا من إقناع إدارة البنك بأن إقراض أموال أخرى لأثيوبيا سيكون أمراً صائبا لأنها بأمس الحاجة ولامتلاكها إطاراً اقتصاديا من المرتبة الأولى ولالتزام حكومتها بتحسين محنة فقرائها. تضاعف إقراض البنك الدولي إلى ثلاثة أضعاف على الرغم من أنه استغرق الامر أشهراً قبل أن يليّن صندوق النقد الدولي موقفه في نهاية المطاف. ومن أجل تغيير الموقف، قمت بحملة " فكرية مؤثرة" عزوم بمساعدة ودعم قيم من

زملائي. ففي واشنطن، عقدت مع زملائي مؤتمرات لتشجيع الأشخاص في كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي للنظر ثانية في قضايا تحرير القطاع المالي في البلدان المتخلفة وعواقب التقشف غير الضرورية المفروضة على الميزانية في البلدان الفقيرة المعتمدة على المعونات الأجنبية كما في أثيوبيا. وحاولت الوصول إلى كبار المديرين في الصندوق بشكل مباشر أو من خلال زملائي في البنك الدولي وبذل أولئك العاملون في البنك في أثيوبيا جهوداً مماثلة لإقناع نظرائهم في الصندوق. واستخدمت كل ما لدي من نفوذ من خلال ارتباطاتي في إدارة كلنتون بما في ذلك التحدث مع ممثل أمريكا في الصندوق. باختصار، فعلت كل ما بوسعي لإعادة العمل ببرنامج الصندوق.

أعيدت المساعدة، ويروق لي التفكير بأن جهودي آتت أكلها لاثيوبيا. ومع ذلك، تعلمت بأن الوقت والجهد العظيم امر مطلوب بغية إحداث تغيير حتى من الداخل في بيروقراطية دولية. فسنظمات كهذه عادة ما تكون معتمة أكثر مما هي شفافة ولا تتسرب من داخلها معلومات كثيرة إلى العالم الخارجي وربما لا تنفذ الا معلومات نزرة إلى داخل المنظمة. إن هذه العتمة تعني كذلك أن من الصعب على المعلومات النفاذ من المراتب الدنيا في المنظمة إلى العليا منها.

إن التنازع على إقراض أثيوبيا علمني الكثير عن الكيفية التي يعمل فيها صندوق النقد الدولي. وثمة دليل واضح على أن الصندوق لم يكن مصيباً في تحرير الأسواق المالية ووضع الإقتصاد الكلي لأثيوبيا إلا أن الصندوق أرادها على الطريقة التي يشتهيها. ولن يصغي للآخرين على ما يبدو بغض النظر عن سعة اطلاعهم وبغض النظر عن نزاهتهم. فالمسائل الجوهرية أصبحت داعمة لمجريات الامور. وما بدا معقولا لأثيوبيا من تسديد قرضها لم يكن أكثر أهمية من حقيقة إخفاقها في التشاور مع صندوق النقد الدولي. وتحرير الأسواق المالية – كيف يمكن فعل ذلك على أكمل وجه في بلد بمثل مرحلة أثيوبيا من التنمية – كان مسألة جوهرية وكان بالإمكان الإستفسار من الخبراء عن رأيهم. وحقيقة أن الخبراء الخارجيين لم يستدعوا للمساعدة في التحكيم على ما اتضح أنها قضية خلافية تنسجم مع أسلوب صندوق النقد الدولي الذي يعكس فيه الصندوق نفسه كمجهز محتكر للنصيحة "السديدة". وحتى في امور كتسديد القرض – على الرغم من أنه لم يكن أمراً يستحق أن يتخذ الصندوق موقفاً إزاءه مطلقاً طالما أن عمل أثيوبيا

عزز بدلا من ان يضعف قابليتها على التسديد لما كانت مدينة به – كان من الممكن إحالته إلى خبراء خارجيين لرؤية أن كان فعلها "معقولا". ولكن فعل ذلك كان يمكن أن يكون لعنة على الصندوق. ولأن أكثر عمليات صنع قراراته تجري وراء الأبواب المغلقة – لم تكن هناك في الواقع أية مناقشة عامة للقضايا التي طرحت للتو – فقد جعل الصندوق نفسه عرضة للشكوك مما دفع بسياسة القوة والمصالح الخاصة أو الأسباب الخفية الأخرى التي لا علاقة لها بصلاحية الصندوق وأهدافه المعلنة التأثير في سياساته وسلوكه المؤسسي.

من الصعب حتى على مؤسسة متواضعة الحجم مثل صندوق النقد الدولي معرفة قدر كبير عن كل اقتصاد في العالم. فقد اسندت الى بعض أفضل اقتصاديي الصندوق مهمة العمل على الولايات المتحدة ولكني. عندما عملت كرئيس مجلس المستشارين الإقتصاديين، كنت غالباً ما أشعر أن فهم الصندوق المحدود للإقتصاد الأمريكي قد دفعه إلى تقديم توصيات سياسة مضللة لأمريكا. فقد شعر اقتصاديو الصندوق، في سبيل المثال، أن التضخم سيبدأ بالإرتفاع في الولايات المتحدة حالما تنخفض البطالة إلى أقل من ٦ بالمائة. وفي المجلس، قالت نماذجنا أنهم على خطأ ولكنهم لم يكونوا مهتمين البتة في مدخلاتنا. كنا مصيبين فيما كان الصندوق على خطأ، فالبطالة في الولايات المتحدة إنخفضت إلى أقل من ٤ بالمائة ومع ذلك لم يرتفع التضخم. واستناداً إلى تحليلهم الخاطئ للإقتصاد الأمريكي، خرج اقتصاديو الصندوق بوصفه سياسة مضللة إذ أفادت برفع معدلات الفائدة. ومن حسن الحظ، لم يعر البنك الفيدرالي أي اهتمام لتوصية الصندوق. ولم يكن بإمكان البلدان الأخرى تجاهل ذلك بسهولة.

ولكن بالنسبة للصندوق، لا يشكل الإفتقار إلى المعلومات المفصلة أهمية تذكر لأنه يميل إلى اعتماد منهجية "حجم واحد يلائم الجميع". فمشاكل هذه المنهجية أصبحت حادة ولاسيما عند مواجهة تحديات الاقتصادات النامية والمتحولة. ولا تدعي المؤسسة فعلاً امتلاك الخبرة في التنمية – صلاحياتها الأصلية هي دعم الإستقرار الإقتصادي العالمي كما قلنا وليس تقليل الفقر في البلدان النامية – مع ذلك لا تتردد في اعطاء وزن لها، وزن بالغ في قضايا التنمية. الا ان قضايا التنمية معقدة وفي العديد من النواحي تمثل البلدان النامية مصاعب أكبر بكثير من البلدان المتقدمة. وهذا يرجع لأن البلدان النامية غالباً ما

تكون الأسواق فيها غائبة وعندما تكون حاضرة فإنها غالباً ما لا تعمل بشكل تام: كما وان مشاكل المعلومات جمة ومن الممكن ان تؤثر العادات الثقافية في السلوك الإقتصادي بشكل مهم.

وللأسف، لم يؤد تدريب المختصين بشؤوون الإقتصاد الكلي الى اعدادهم اعدادا جيدا في معظم الاحيان تماما بسبب المشاكل التي يضطرون إلى مواجهتها في البلدان النامية. ففي بعض الجامعات التي يستعين بها الصندوق بشكل منتظم، تتضمن المناهج الأساسية نماذج لا توجد فيها أية بطالة أبداً. على أية حال، في نموذج المنافسة القياسي – النموذج الذي يشكل الأساس لأصولية السوق التي ينتهجها الصندوق – يساوي الطلب العرض دائماً. وإذا تساوى الطلب على العمل مع العرض لن تكون هناك أية بطالة غير طوعية أبداً. فمن لا يعمل فقد اختار بشكل واضح ألا يعمل. وفي هذا التفسير، ستكون البطالة في الكساد الكبير عندما كان واحد من أربعة أشخاص بلا عمل نتيجة زيادة مفاجئة في الرغبة بالمزيد من الراحة. وقد يثير هذا اهتمام علماء النفس في سبب وجود هذا التغير المفاجئ في الرغبة بالراحة، أو لماذا يبدو أولئك الذين من المفترض أنهم يتمتعون بهذا الوقت من الراحة غير سعداء. ولكن استناداً للنموذج القياسي، فإن هذه التساؤلات تذهب إلى أبعد من نطاق الإقتصاد. فبينما تقدم هذه النماذج بعض المتعة في العمل الأكاديمي إلا أنها تبدو غير ملائمة لفهم مشاكل بلد مثل جنوب إفريقيا حيث ابتليت بمعدلات بطالة زادت على ٢٥ بالمائة منذ أن أزيل نظام التفرقة العنصرية.

وبالتأكيد لن يستطيع اقتصاديو الصندوق تجاهل وجود البطالة. فبسبب أصولية السوق – التي حسبما يفترض فيها أن الأسواق تعمل بشكل تام ويجب أن يتساوى فيها الطلب على العمل مع العرض بالنسبة لجميع السلع والعوامل الاخرى – لا يمكن أن تكون هناك بطالة، فالمشكلة لا يمكن أن تكمن في الأسواق. بل يجب أن تكمن في مكان آخر – في النقابات الجشعة والسياسيين الذي يتدخلون في أعمال السوق الحر من خلال المطالبة – والحصول – على أجور عالية مفرطة: اذن، هنالك مضمون سياسي واضح – إذا كانت هناك بطالة، فينبغي تقليص الأجور.

ولكن حتى لو كان تدريب المختصين التقليديين بشؤون الإقتصاد الكلي في الصندوق يتلاءم بشكل أفضل مع مشاكل البلدان النامية، فمن غير المحتمل أن

تساعد مهمة الصندوق التي تستغرق رحلة ثلاثة أسابيع إلى أديس أبابا عاصمة أثيوبيا أو عاصمة أي بلد نام آخر فعلاً في تطوير سياسات مناسبة لذلك البلد، ومثل هذه السياسات من المحتمل على أكثر ترجيح أن يقوم بصياغتها اقتصاديون من الطراز الأول موجودون في البلاد أصلاً لهم إلمام عميق بها ويعملون يومياً في حل مشاكل البلاد. وبإمكان المراقبين الخارجيين اداء دور في المشاركة بتجارب البلدان الأخرى وتقديم تفسيرات بديلة للقوى الإقتصادية في مسرح الاحداث الآن. ولكن الصندوق لا يريد أن يقوم بممارسة الدور المجرد كمستشار والتنافس مع الآخرين الذين قد يطرحون آراءهم بل يريد أن يكون له دور مركزي في صياغة السياسة. وبإمكانه فعل ذلك لأن موقعه يستند إلى إيديولوجية – أصولية السوق – تتطلب اعتباراً قليلاً، إن كان هناك، لظروف البلد الخاصة ومشاكله الآنية. فاقتصاديو الصندوق قد يتجاهلون تأثيرات الأجل القصير التي يمكن أن تحدثها سياساتهم في البلاد ويرتضون لانفسهم الإعتقاد بأن البلد في الأمد الطويل سيكون في وضع مادي أفضل وأية تأثيرات عكسية ذات أمد قصير ستكون مجرد ألم لا بد منه كجزء من العملية. فمعدلات الفائدة العالية ربما تؤدي اليوم إلى مجاعة ولكن كفاءة السوق تتطلب أسواقا حرة، وتؤدي الكفاءة في نهاية المطاف إلى النمو ويعود النمو بالنفع على الجميع. لقد أصبحت المعاناة والألام جزءاً من عملية الإصلاح والدليل على أن البلد يسير في مساره الصحيح. وبالنسبة لي، فإن الألم ضروري احيانا ولكنه ليس ميزة بحد ذاته. فالسياسات المصممة بشكل سديد يمكن أن تجنب في أغلب الأحيان الكثير من الالام. ولكن بعض أشكال الالم لها مردودات سلبية كالبؤس الذي يسببه التقليص المفاجيء في أسعار دعم المواد الغذائية في سبيل المثال يؤدي إلى إحداث شغب وعنف في المراكز الحضرية وتفكك عرى النسيج الإجتماعي.

لقد قام صندوق النقد الدولي بعمل جيد إذ أقنع العديد بأن سياساته الموجهة إيديولوجياً ضرورية إذا ما أرادت البلدان تحقيق نجاح في الأمد الطويل. ويركز الإقتصاديون دوماً على أهمية الندرة وغالباً ما يقول الصندوق أنه رسول الندرة فالبلدان ليس بمقدورها أن تعيش بشكل متواصل خارج حدود امكانياتها. ولا يحتاج المرء بالتأكيد مؤسسة مالية محنكة يشغلها اقتصاديون حملة دكتوراه ليخبر بلداً ما

بأن يقصر الإنفاق ضمن حدود العوائد. ولكن برامج إصلاح الصندوق تذهب إلى أبعد من ضمان عيش البلدان ضمن نطاق امكانياتها.

هنالك بدائل للبرامج على طراز الصندوق، برامج أخرى يمكن أن تتضمن مستوى معقولا من الندرة لا تستند إلى أصولية السوق، برامج ذات نتائج إيجابية. والمثال الجيد هو بوتسوانا التي تبعد ٢٣٠٠ ميل عن أثيوبيا جنوباً، بلد صغير يبلغ عدد سكانه ١,٥ مليون تمكن من إدارة ديمقراطية مستقرة منذ الإستقلال.

في الوقت الذي أصبحت فيه بوتسوانا مستقلة بشكل تام عام ١٩٦٦، كانت بلداً فقيرا بشكل بائس مثل أثيوبيا ومعظم البلدان الأخرى في إفريقيا حيث بلغت حصة الفرد من الدخل مائة دولار سنوياً. وكانت البلاد زراعية إلى حد كبير ايضا وتفتقر إلى المياه وذات بنية تحتية متخلفة. ولكن بوتسوانا هي إحدى القصص الناجحة للتنمية. وعلى الرغم من أن البلد يعاني الآن من ويلات الإيدز، الا انه حقق متوسط نسبة نمو بلغ أكثر من ٣,٥ بالمائة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٧.

كان الذي ساعد بوتسوانا هو امتلاكها للماس ولكن بلداناً كجمهورية الكونغو (زائير سابقا) ونيجيريا وسيراليون غنية بالموارد كذلك. ففي تلك البلدان، غذت هذه الوفرة الفساد وولدت نخب الإمتيازات الذين انغمسوا في صراعات للسيطرة على الثروة في كل بلد منها. ويرتكز نجاح بوتسوانا إلى قابليتها في الحفاظ على إجماع سياسي مستند إلى شعور واسع بالوحدة الوطنية. وذلك الإجماع السياسي الضروري لأي عقد إجتماعي عملي بين الحاكم والمحكوم صاغته الحكومة بشكل دقيق بالتعاون مع مستشارين خارجيين من مختلف المؤسسات العامة والخاصة بما فيها مؤسسة فورد. وساعد المستشارون بوتسوانا في رسم برنامج لمستقبل البلاد. وعلى عكس صندوق النقد الدولي الذي يتعامل إلى حد كبير مع وزارات المالية والبنوك المركزية، شرح المستشارون سياساتهم بشكل علني وصريح أثناء عملهم مع الحكومة للحصول على تأييد شعبي للبرامج والسياسات. وناقشوا البرامج مع كبار مسؤولي بوتسوانا بضمنهم الوزراء وأعضاء البرلمان وعقدت ندوات مفتوحة وكذلك لقاءات ضرورية وجها لوجه.

كان جانبا من سبب هذا هو أن كبار السياسيين في حكومة بوتسوانا أبدوا إهتماما بالغا في اختيار مستشاريهم. وعندما عرض صندوق النقد الدولي تزويد بنك بوتسوانا بنائب محافظ، لم يقبله بنك بوتسوانا تلقائياً. وطار محافظ البنك إلى

واشنطن لمقابلته وتبين أنه كان يقوم بعمل رائع. وبالتأكيد لا نجاح بلا عيوب. وفي مناسبة أخرى، سمح بنك بوتسوانا لصندوق النقد الدولي باختيار شخص ليكون مديراً للبحوث وتبين من وجهة نظر البعض في الأقل أنه لم يكن ناجحاً إلى تلك الدرجة.

إن الإختلافات في الكيفية التي تتعامل فيها هاتان المؤسستان مع التنمية لم تنعكس في الأداء فقط. فبينما تشوهت سمعة الصندوق في كل مكان تقريباً في العالم النامي. الا إن العلاقة الدافئة التي نشأت بين بوتسوانا ومستشاريها تجلت في منح أعلى وسام في ذلك البلد لستيف لويس الذي كان يعمل في الوقت الذي قدم المشورة فيه لبوتسوانا أستاذ اقتصاد التنمية في مدينة وليامز. (أصبح فيما بعد رئيسا لكلية كارلتون).

كان ذلك الإجماع الحيوي مهددا قبل عقدين عندما واجهت بوتسوانا أزمة اقتصادية. فالجفاف هدد حيوية العديد من السكان العاملين في تربية المواشي كما وضعت المشاكل في صناعة الماس ضغطا على ميزانية البلاد وعلى وضع عملتها الأجنبية. اذ كانت بوتسوانا تعاني بالتحديد من ذلك النوع من أزمة السيولة التي أنشئ صندوق النقد الدولي أصلاً من أجل معالجتها – أزمة يمكن تخفيفها بتمويل العجز لوقف الركود والضائقة الإقتصادية. مع ذلك، بينما كانت تلك نية كينز عندما ضغط من أجل إنشاء صندوق النقد الدولي، الا إن المؤسسة الآن لا تعتبر نفسها ممولة عجوزات وملتزمة بالحفاظ على الإقتصادات بمستوى الاستخدام الكامل، بل تبنت موقف ما قبل ظهور الكينزية في التقشف المالي في مواجهة الانكماش الإقتصادي ولا تتصدق بالاموال الا اذا وافق البلد المقترض على وجهات نظر الصندوق في السياسة الإقتصادية المناسبة التي تتضمن دائماً سياسات انكماشية تؤدي إلى حالات ركود أو الى ما هو أسوأ. وبوتسوانا بعدما شخصت عدم استقرار قطاعيها الرئيسين المواشي والماس، خصصت بشكل حكيم أموالاً احتياطية جانبا لمثل هذه الأزمة. وعندما رأت أن احتياطيها بدأ يتضاءل، علمت أنها ستضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى. لذلك، ضيقت بوتسوانا الحزام وقللت نفقاتها واجتازت الأزمة. ولكن بسبب الفهم الواسع للسياسات الإقتصادية التي طورت عبر السنوات والطريقة المستندة إلى الأجماع في صنع السياسة، لم يسبب التقشف تلك الأنواع من التصدعات في المجتمعات التي حصلت بشكل متكرر في أماكن أخرى من جراء

برامج الصندوق. ومن المفترض أن الصندوق اذا فعل ما كان ينبغي أن يفعله – تقديم الأموال بسرعة للبلدان ذات السياسات الإقتصادية الجيدة في وقت الأزمات من دون السعي وراء مشروطيات لغرض فرضها – كان بإمكان البلد أن يشق طريقه خلال الأزمة حتى بألم أقل. (من الطريف حقا ان بعثة صندوق النقد الدولي التي جاءت عام ١٩٩١، وجدت أن من الصعب تماما فرض شروط جديدة لأن بوتسوانا فعلت العديد من الأمور التي كانت ستصر عليها أصلاً). ومنذ ذلك الحين، لم تلجأ بوتسوانا إلى الصندوق طلباً للمساعدة.

لعبت مساعدة المستشارين الخارجيين المستقلين عن المؤسسات المالية الدولية دورا في نجاح بوتسوانا حتى في وقت مبكر. فبوتسوانا ما كانت ستصيب نجاحا كما حصل لو أبقت على عقدها الأصلي مع كارتل ماس جنوب إفريقيا. فبعد مضي مدة قصيرة على الإستقلال، دفع الكارتل إلى بوتسوانا ٢٠ مليون دولار عن امتياز ماس في عام ١٩٦٩، در عليها كما يقال ٦٠ مليون دولار في شكل أرباح سنوية. وبمعنى آخر، كانت مدة التسديد أربعة أشهر! إذ دعم محامي ألمعي ومتفان من البنك الدولي حكومة بوتسوانا مجادلا بشكل بليغ مطالباً بإعادة التفاوض على العقد بقيمة أعلى مما أرعب مصالح اصحاب المناجم. وحاول دي بيرز (كارتل ماس جنوب إفريقيا) أخبار الناس أن بوتسوانا كانت جشعة. واستخدم جميع الضغوط السياسية الممكنة لديه من خلال البنك الدولي لمنع المحامي. في النهاية، تمكن الكارتل من استحصال كتاب من البنك الدولي يبين بشكل واضح أن المحامي لا يتحدث باسم البنك. واجابت بوتسوانا بانها كانت تستمع اليه لهذا السبب بالتحديد. وفي النهاية، أعطى اكتشاف ثاني أكبر منجم ماس في بوتسوانا الفرصة لإعادة التفاوض على عموم العلاقة. وخدمت الإتفاقية الجديدة حتى ذلك الحين مصالح بوتسوانا جدا ومكنتها ودي بيرز من الحفاظ على علاقات طيبة.

تعد إثيوبيا وبوتسوانا رمزا للتحديات التي تواجهها البلدان الناجحة في إفريقيا اليوم. فالبلدان ذات الزعماء المتفانين من أجل رفاهية شعوبهم الذين يتسمون بالضعف وتكون ديمقراطياتهم في بعض الحالات غير كاملة يحاولون إيجاد حياة أفضل لشعوبهم من حطام الموروث الإستعماري الذين تركهم بلا مؤسسات أو موارد بشرية. ويعد هذان البلدان رمزاً كذلك للتناقضات التي يتميز

بها العالم النامي، تناقضات بين النجاح والفشل وبين الأغنياء والفقراء وبين الآمال والواقع وبين ما هي عليه وما كان يمكن أن تكون عليه.

لقد أدركت هذا التناقض عندما ذهبت أول مرة إلى كينيا في أواخر الستينيات. اذ وجدت هناك بلدا غنيا وخصبا مع بعض الأراضي الجيدة التي مازال يمتلكها المستوطنون المستعمرون القدامى. وعندما وصلت، كان الموظفون المدنيون المستعمرون مازالوا هناك ويسمون بالمستشارين انذاك.

عندما راقبت التطورات في شرق افريقيا عبر السنوات اللاحقة وعدت إلى هناك في زيارات عديدة بعدما أصبحت رئيس إقتصاديي البنك الدولي، كان التناقض بين التطلعات في الستينيات والتطورات اللاحقة مدهشا. فعندما ذهبت أول مرة، كانت روح الأوهورو وتعني حرية في اللغة السواحيلية وأوجاما التي تعني المساعدة الذاتية هي التي تملأ الأجواء. وعندما عدت، كانت دوائر الحكومة مليئة بالكينيين الذين يجيدون الكلام والمدربين بشكل جيد إلا أن الإقتصاد كان يتدهور منذ سنوات. وكانت بعض المشاكل من صنع الكينيين أنفسهم – إستشراء الفساد على ما يظهر. ولكن معدلات الفائدة العالية التي نجمت عن الأخذ بمشورة الصندوق ومشاكل أخرى كذلك يمكن إلقاء اللوم فيها مباشرة في الأقل في جانب منها على المستشارين الخارجيين.

بدأت أوغندا عملية التحول ولكن كانت في وضع أفضل من الأخريات فهذا البلد غني بزراعة القهوة نسبيا لكنه كان يفتقر إلى إداريين ومدراء مدربين من أهل البلد. ولم يسمح البريطانيون إلا لإثنين من الأفارقة بالصعود إلى مستوى رئيس عرفاء سرية في جيشهم. وكان أحدهم للأسف أوغندي يدعى عيدي أمين الذي أصبح الجنرال عيدي أمين في جيش أوغندا وأطاح برئيس الوزراء ملتون أوبوتي عام ١٩٧١ (تمتع أمين بقدر معين من ثقة البريطانيين به والسبب هو أنه خدم في كتيبة حملة البنادق الإفريقية في الحرب العالمية الثانية وفي صراع بريطانيا مع تمرد الماو ماو في كينيا). حول أمين البلاد إلى مجزرة إذ قتل حوالي ٣٠٠ ألف شخص لأنهم عدوا خصوماً "للرئيس مدى الحياة" عندما نصب نفسه عام ١٩٧٦. وانتهى حكم الرعب لدكتاتور مضطرب عقلياً في عام ١٩٧٩ عندما أطاحت به قوات المنفيين الأوغنديين من تنزانيا المجاورة. واليوم تسير البلاد في طريقها لاستعادة نشاطها الإقتصادي بقيادة زعيم جذاب، يوري موسيفيني، الذي

أجرى إصلاحين رئيسين وبنجاح ملفت للنظر إذ قلص الأمية والإيدز. وهو شخص ممتع سواء في طريقة الحديث عن فلسفته السياسية أو في حديثه عن ستراتيجياته التنموية.

لكن الصندوق لا يعير بالا ولاسيما للإستماع إلى أفكار زبائنه من البلدان في مواضيع كهذه كستراتيجية التنمية أو التقشف المالي. وفي معظم الأحيان تقريبا، تولد طريقة الصندوق لدى البلدان النامية شعورا بالسيد المستعمر. يمكن للصورة أن تعبر عن الحقيقة أفضل من ألف كلمة وثمة صورة التقطت عام ١٩٩٨ عرضت في سائر أنحاء العالم بقيت عالقة في أذهان الملايين ولاسيما أولئك في المستعمرات السابقة. ظهر فيها مدير الصندوق ميشيل كامديسو وهو شخص قصير القامة أنيق المظهر كان يعمل مديرا في وزارة المالية الفرنسية والذي إدعى ذات مرة أنه اشتراكي. وهو واقف ووجهه المتجهم ويداه المشبوكتان فوق الرئيس الاندنوسي الجالس والذليل. وكان الرئيس المسكين قد أجبر في الحقيقة على تسليم السيادة الإقتصادية لبلاده إلى صندوق النقد الدولي مقابل المعونة التي كانت بلاده بحاجة لها. وفي النهاية، من باب المفارقة أن معظم المال لم يذهب لمساعدة إندونوسيا بل لضمان دائني القطاع الخاص "للقوة الإستعمارية". (من الناحية الرسمية كانت "مراسم إحتفالية" لتوقيع رسالة الموافقة وهي موافقة فرضها الصندوق بشكل فعال على الرغم من أنه غالبا ما يتظاهر بالإدعاء بأنها رسالة حسن النية من حكومة ذلك البلد!)

يزعم المدافعون عن كامديسو أن الصورة لم تكن منصفة وأنه لم يدرك أنها ستؤخذ وتعرض بهذا الشكل ولكن هذا هو واقع الحال – ففي التفاعلات اليومية بعيدا عن الكاميرات والمراسلين، هذا هو الموقف الذي يتخذه بيروقراطيو الصندوق بالتحديد بدءا من رئيس المنظمة ثم نزولا. وبالنسبة لأولئك في البلدان النامية. فقد أثارت الصورة تساؤلا مقلقا: هل تغيرت الأمور حقا منذ انتهاء الإستعمار رسميا قبل قرن؟ عندما رأيت الصورة، خطرت ببالي صورة مراسيم توقيع أخرى "لاتفاقيات". وتساءلت كيف بدأ المشهد مشابها لأولئك الذين كانوا مؤشرا على "فتح اليابان" بدبلوماسية المدافع للأدميرال بيري أو نهاية حروب الافيون أو استسلام المهراجات في الهند.

كان موقف صندوق النقد الدولي كموقف رئيسه واضحا. كان منبعاً للحكمـــة ومثال الإستقامة، وكان أعظم من أن يحيط به أولئك فـــي العـــالم النـــامي. كانـــت الرسالة المراد إيصالها واضحة تمام الوضوح، ففي أفضل الحالات كان هناك عضو من النخبة – وزير مالية أو محافظ بنك مركزي – أجرى معه الصندوق حوارا لـــه مغزاه. وخارج هذه الحلقة الضيقة، لم يكن هناك أي جدوى حتـــى فـــي محاولـــة التحدث.

بعد ربع قرن، ربما كان يبدي أولئك في البلدان الناميـــة بعـــض المراعـــاة مباشرة والإحترام حقا "لخبراء" الصندوق. ولكن مثلما حصل تحول فـــي الميـــزان العسكري للقوة. فقد حصل تحول ربما أشد دراماتيكية في الميزان الفكري للقـــوة. فالعالم النامي الآن لديه اقتصاديود. وهؤلاء الإقتصاديون تدرب العديد مـــنهم فـــي أفضل المؤسسات الأكاديمية في العالم. وهـــؤلاء الإقتصـــاديون يمتلكـــون مزيـــة معرفتهم الوثيقة الطويلة بالسياسات المحلية والأوضاع والإتجاهـــات. والصـــندوق حاله حال العديد من الأنظمة البيروقراطية سعى إلى بسط عمله إلى ما وراء حدود الأهداف التي أسندت إليه أصلا. ومع زحف مهمة الصندوق تدريجيا فقد أخرجتـــه من ميدانه الأساسي في الكفاءة في الإقتصاد الكلي إلى قضـــايا هيكليـــة كـــالتحول للقطاع الخاص وأسواق العمل والإصلاحات التقاعدية وهكذا دواليك إلى ميدان حتى أوسع من الستراتيجيات التنموية، وأصبح التوازن الفكري للقوة حتى أكثر ميلاناً.

يزعم الصندوق بالتأكيد أنه لا يملي شروطه بل يتفاوض دائماً على شروط أية اتفاقية قرض مع البلد المقترض. ولكن هذه مفاوضات من جانب واحد حيث تنحصر القوة جيدا بيد الصندوق إلى حد بعيد لأن العديد من البلدان الساعية للحصول على مساعدة الصندوق بحاجة ماسة للمال. وعلى الرغم من أنني شهدت ذلك بشكل واضح في أثيوبيا والبلدان النامية الأخرى التي شاركت فيها الا انني شهدتها ثانية أثناء زيارتي إلى كوريا الجنوبية في كانون الأول ١٩٩٧ عندما نشبت أزمة شرق آسيا. فإقتصاديو كوريا الجنوبية كانوا يعلمون بأن السياسات التي كان الصندوق يضغط فيها على بلادهم ستكون مأساوية. ولكن عند إستذكار الأحداث الماضية فقد اقر حتى الصندوق بأنه فرض قيودا مالية مفرطة، وفي هذا الشأن إعتقد بضعة إقتصاديين (من خارج الصندوق) أن هذه السياسة كانت صائبة[٢]. ومع ذلك، إلتزم المسؤولون الإقتصاديون الكوريون الصمت. وتساءلت

عن سبب إلتزامهم بهذا الصمت ولكني لم أحصل على جواب من المسؤولين داخل الحكومة إلا في زيارتي اللاحقة بعد سنتين عندما إستعاد الإقتصاد الكوري عافيته. وكان الجواب وهو ما كنت أشك فيه منذ أول وهلة عند أخذ التجربة الماضية بعين الإعتبار. فالمسؤولون الكوريون كانوا يحجمون عن الحديث اذ كانوا يخشون من إبداء عدم موافقتهم علنا. ولم يكن بوسع الصندوق وقف تمويله لهم فحسب بل كان بإمكانه إستخدام منبره المخيف في عدم تشجيع الإستثمارات من أموال السوق الخاص وذلك بإخبار المؤسسات المالية في القطاع الخاص عن شكوكه في الإقتصاد الكوري.ولذلك لم يكن لدى كوريا أي خيار. وحتى لو أبدت كوريا إنتقادا ضمنيا لبرنامج الصندوق فيمكن أن يكون لذلك تأثير وبيل. فبالنسبة للصندوق فإنه سيلمح إلى أن الحكومة لا تفهم بشكل تام "إقتصاد الصندوق" وأنه له تحفظاته مما سيقلل من إحتمال قيامه بتنفيذ البرنامج. (هنالك عبارة خاصة يستخدمها الصندوق لوصف مثل هذه المواقف: لقد إنحرف البلد عن "مسارد". وهنالك طريق "صحيح" واحد وأي خروج عنه هو دلالة على إنحراف وشيك الحدوث). واي اعلان رسمي للصندوق بأن المفاوضات قد توقفت أو حتى أجلت، فسيرسل ذلك إشارة سلبية تماما إلى الأسواق. وهذه الإشارة ستؤدي في أفضل الأحوال إلى معدلات فائدة عالية. وفي أسوأ الأحوال إلى توقف كلي للاموال الخاصة. وما هو أخطر لبعض البلدان الفقيرة التي لا تمتلك في كل الاحوال سبل الحصول على الأموال الخاصة هو أن المانحين الآخرين (البنك الدولي والإتحاد الأوربي وبلدان أخرى عديدة) ستجعل منح أموالها مشروطة باستحصال موافقة الصندوق. والمبادرات الأخيرة للإعفاء من الديون منحت الصندوق المزيد من القوة لأنه ما لم يوافق الصندوق على سياسة البلاد الإقتصادية، فلن يجري اي إعفاء للديون. وهذا يعطي الصندوق نفوذا هائلا ولاسيما وأن الصندوق يعرف ذلك جيدا.

إن إختلال توازن القوة بين الصندوق والبلد "الزبون" قد ولد حتما توترا بين الإثنين ولكن سلوك الصندوق في المفاوضات يجعل الموقف الصعب أصلا أشد تفاقما. وفي فرض شروط الإتفاقية، يحبط الصندوق بشكل فعال أية مناقشات ضمن نطاق الحكومة الزبون – أو حتى على نطاق أوسع داخل البلاد – في السياسات الإقتصادية البديلة. وفي أوقات الأزمات. يدافع الصندوق عن موقفه بالقول أنه لم يكن هناك متسع من الوقت. ولكن سلوكه يختلف قليلا عند بداية الأزمات أو

إنتهانها. فوجهة نظر الصندوق بسيطة: ثمة أسئلة ولاسيما عندما تطـرح بشـكل صاخب وعلني فإنها ستعد بمثابة تحد لإستقامته المقدسة. ولو قبل بها فسـتزعزع سلطته ومصداقيته. ويعلم رؤساء الحكومات ذلك وإستوعبوا الأمر جيداً، فهم قـد يجادلون في السر ولكنهم لا يجرؤن على ذلك في العلن. وعادة ما تكون الفرصـة لتعديل وجهات نظر الصندوق ضئيلة جداً بينما فرصة إزعاج الصندوق للرؤسـاء وإستفزازهم لكي يتخذوا موقفا أشد حيال قضايا أخرى تكون أكبر بكثير. وأن أبدوا غضبهم أو إنزعاجهم فمن الممكن ان يعمد الصندوق الى تأجيل قروضه – إحتمـال مخيف لبلد يواجه أزمة. ولكن حقيقة أن رؤساء الحكومـات يسـايرون توصـيات الصندوق على ما يبدو لا يعني أنهم وافقوا فعلاً. والصندوق يعلم ذلك.

حتى القراءة العرضية لشروط الإتفاقيات المعهودة بين الصندوق والبلـدان النامية تظهر إنعدام الثقة بين الصندوق والمتسـلمين منـه. فموظفـو الصـندوق يراقبون التقدم الحاصل وليس مجرد المؤشرات المعنية للإدارة الكلية السـليمة – التضخم والنمو والبطالة – ولكن في تغيرات الامد المتوسط كعرض النقد وهوغالبا ما يرتبط بشكل غير محكم بمتغيرات الهدف النهائي فقط. فالبلـدان توضـع علـى أهداف صارمة – ماذا سينجز في ثلاثين يوما وفي ستين يوما وفي تسعين يومـا. وفي بعض الحالات، تنص الإتفاقيات على أية قوانين سيجيزها برلمان ذلـك البلـد لتلبية متطلبات الصندوق أو "أهدافه" – ومتى.

هذه المتطلبات يشار إليها "كشروط" و "المشروطية" موضوع يناقش بشـكل ساخن في عالم التنمية. وكل وثيقة قرض تحدد شروطاً أساسية بـالطبع. وكحـد أدنى، تقول إتفاقية القرض أن القرض يسلم على شرط أنه سيسدد وعادة ما يكون ذلك بجدول مرفق. وتفرض العديد من القروض شروطا مصممة لزيادة إحتماليـة تسديدها. وتشير "المشروطية" إلى شروط أشد فعالية وهي غالباً ما تحول القـرض إلى أداة سياسة. فإذا ما أراد الصندوق من بلد تحرير أسواقه المالية فـي سـبيل المثال فإنه قد يدفع القرض في شكل أقساط وتربط الإقساط اللاحقة بخطوات يمكن التحقق منها نحو التحرير. وأعتقد شخصيا أن المشروطية فـي الأقـل بالطريقـة والنطاق اللذين إستخدمهما الصندوق كانت فكرة سيئة إذ لا يوجد دليل يذكر علـى أنها ستؤدي إلى تحسين السياسة الإقتصادية إلا أن لها تأثيرات سياسية معاكسـة لأن البلدان تكره فرض شروط عليها. ولكن البعض يدافع عن المشروطية بـالقول

ن أي مصرف يفرض شروطا على المقترضين لزيادة إحتمال تسديد القرض في حين أن المشروطية التي يفرضها الصندوق والبنك الدولي تختلف تماماً. ففي بعض الحالات، قللت حتى إحتمالية التسديد.

في سبيل المثال، تثير الشروط التي يمكن أن تضعف الإقتصاد في الأمد القصير بغض النظر عن مزاياها في الأمد الطويل خطورة تفاقم التدهور الإقتصادي وبذلك تجعل من الصعب تماما على البلد تسديد قروض الآجال القصيرة للصندوق. وازالة الحواجز التجارية والإحتكارات وإنحرافات النظام الضريبي ربما تعزز النمو في الأمد الطويل ولكن الإضطرابات ربما تعمق تدهور الإقتصاد أثناء سعيه للتكيف.

وبينما لا يمكن تكييف المشروطيات بالنسبة لمسؤولية الصندوق الإئتمانية إلا أنه يمكن تكييفها فيما يعتبره بأنه مسؤوليته الأخلاقية وإلتزامه بفعل كل شيء ممكن لتقوية إقتصاد البلدان التي لجأت إليه طلبا للمساعدة. ولكن الخطر هو أنه حتى عندما تكون حسنة النية فإن مجموعة الشروط – في بعض الحالات تنوف على المائة، لكل منها جدولها الزمني الصارم – تسلب قابلية البلاد على معالجة المشاكل المركزية الملحة.

لقد تعدت الشروط إلى ما وراء الإقتصاد إلى ميادين تعود أصلاً إلى دنيا السياسة. ففي حالة كوريا في سبيل المثال، تضمنت القروض تغييراً في نظام البنك المركزي لجعله مستقلا عن العملية السياسية على الرغم من وجود دليل طفيف على تنامي البلدان ذات البنوك المركزية المستقلة بشكل سريع أو مواجهتها تقلبات قليلة أو سطحية. وهنالك شعور واسع الإنتشار أن بنك أوربا المركزي المستقل قد زاد من تفاقم التباطؤ الإقتصادي لأوربا عام ٢٠٠١، وإستجاب بشكل جاف للمخاوف السياسية الطبيعية من حالة البطالة المتنامية. ولكي يبين إستقلاليته، رفض السماح لمعدلات الفائدة بالهبوط، ولم يكن بوسع أحد فعل شيء حيالها. وبرزت المشاكل جزئياً لأن البنك المركزي الأوربي يمتلك صلاحية التركيز على التضخم، سياسة يدعو إليها الصندوق حول العالم ولكنها تفسد النمو أو تزيد التدهور الإقتصادي تفاقماً. ففي خضم الأزمة الكورية، أبلغ البنك المركزي الكوري بألا يكون أكثر إستقلالية فحسب بل يركز خصيصاً على التضخم على الرغم من أن كوريا لم تواجه مشكلة مع التضخم ولم يكن هناك سبب يدعو للإعتقاد بأن سوء ادارة السياسة النقدية كان لها علاقة بالأزمة. وإستغل الصندوق الفرصة التي

منحتها إياد الأزمة لفرض برنامج عمله السياسي. وعندما كنت في سيؤول، سألت فريق الصندوق عن سبب فعلهم ذلك، ووجدت الجواب مفزعا (على الرغم من أنه لم يأت كمفاجأة في حينه): نحن نصر دوما على أن تكون لدى البلدان بنوك مركزية مستقلة تركز على التضخم. وكانت هذه قضية شعرت بقوة تجاهها. فعندما كنت رئيس مستشاري الرئيس الإقتصاديين، أحبطنا محاولة قام بها السناتور كوني ماك من فلوريدا لتغيير قانون البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي للتركيز على التضخم خصيصا. ويمتلك البنك الإتحادي وهو البنك المركزي لأمريكا صلاحية التركيز لا على التضخم فحسب بل على البطالة والنمو كذلك. وعارض الرئيس التغيير وكنا نعرف أن الشعب الأمريكي، ان اعتقد شيئا، فهو يعتقد بأن البنك الإتحادي يركز أصلا على التضخم اكثر مما ينبغي. وأوضح الرئيس أن هذه قضية سيقاومها وحالما أصبح ذلك واضحا، تراجع الخصوم. ولكن كان الصندوق هنا، يفرض شرطا سياسيا - جزئيا بسبب تأثير وزارة المالية الأمريكية - على كوريا كان معظم الأمريكيين سيجدونه غير مقبول لديهم.

أحيانا، تبدو الشروط أكثر من مجرد ممارسة بسيطة للقوة. ففي إتفاقية إقراضه عام ١٩٩٧ لكوريا - أصر الصندوق على تغيير موعد فتح أسواق كوريا أمام سلع يابانية معينة على الرغم من أن ذلك من غير الممكن أن يساعد كوريا في معالجة الأزمة. فللبعض، كانت هذه الأفعال تمثل "إنتهاز فرصة سانحة: وإستخدام الأزمة لفرض تغييرات كان الصندوق والبنك الدولي" يضغطان بإتجاهها منذ أمد طويل؛ ولكن للآخرين، لم تكن هذه سوى ردود أفعال على جبروت سياسي محض لإنتزاع تنازل ذي قيمة محدودة لمجرد إثبات من الذي يسير دفة الأمور.

هنالك أسباب عديدة لفشل المشروطية. وأبسطها له علاقة بمفهوم المناقلات الاساسية الذي يروج له الاقتصاديون والذي يشير ببساطة إلى حقيقة أن المال الداخل لغرض معين يحرر أموالا أخرى لإستخدام آخر؛ والتأثير الصرف قد لا تكون له علاقة بالغرض المقصود. وحتى إذا فرضت الشروط التي تضمن أستخدام هذا القرض الخاص بشكل جيد، فإن القرض يحرر موارد في أماكن أخرى قد تستخدم أو لا تستخدم بشكل جيد. فالبلد يمكن أن يكون لديه مشروعان لطريقين أحدهما لتسهيل وصول الرئيس إلى بيته الصيفي والأخرى لتمكين مجموعة كبيرة من المزارعين لجلب محاصيلهم إلى ميناء مجاور. والبنك يمكن ان تكون لديه

أموال لأحد هذين المشروعين. والبنك قد يصر على أن أمواله تـذهب للمشـروع الذي يزيد دخل المواطن الريفي الفقير ولكن عند تقديمه ذلك المـال فإنـه يمكـن الحكومة من تمويل المشروع الآخر.

ثمة أسباب أخرى في عدم تعزيز مشروطية الصندوق للنمو الإقتصادي. ففي بعض الحالات، كانت الشروط غير الصائبة: تحرير السـوق المـالي فـي كينيـا والتقشف المالي في شرق آسيا كانت له تأثيرات عكسية على البلدان. وفي حالات أخرى، كانت الطريقة التي فرضت فيها المشروطية قـد جعلـت الشـروط صـعبة للمحافظة عليها من الناحية السياسية: فما ان تصل حكومة إلى السلطة، سـيجري التخلي عنها. وإعتبرت شروط كهذه تدخلا من القوة الإستعمارية الجديدة في سيادة البلاد. وليس بإمكان السياسات الثبات أمام تقلبات العملية السياسية.

هنالك مفارقة ما في موقف صندوق النقد الدولي. فقد حاول التظـاهر بأنـه فوق السياسة. ومع ذلك، كان من الواضح أن برنامج إقراضه كان في جانب منـه موجها من الناحية السياسية. وجعل الصندوق من الفساد قضية في كينيا وأوقـف برنامج إقراضه الصغير نسبيا إلى حد كبير بسبب الفساد الذي شهده هناك. ولكنـه حافظ على تدفق الأموال بمليارات الدولارات إلى روسيا وأندنوسيا. وبـدا للـبعض أنه بينما غض الصندوق النظر عن السرقات الكبيرة، إتخـذ موقفـا قويـا تجـاه السرقات الضئيلة. فما كان يجدر به أن يكون متساهلاً مع كينيا – كانت السرقة في الحقيقة كبيرة نسبة إلى الإقتصاد ولهذا كان ينبغي به من باب اولى أن يكون أشـد مع روسيا. فالقضية ليست مسألة عدل أو ثبات على مبدأ فالدنيا عالم غير منصف ولا يتوقع أحد فعلا أن يعامل الصندوق قوة نووية بالطريقة نفسها التي يعامل فيها بلد أفريقي فقير ذا أهمية ستراتيجية قليلة. والامر أبسط مـن ذلـك بكثيـر إذ أن قرارات الإقراض كانت سياسية – والتقديرات السياسية غالباً ما تدخل في المشورة التي يعمل بها الصندوق. كان ضغط الصندوق على التحول نحو القطاع الخاص في جانب منه بسبب إعتقاده أنه ليس بوسع الحكومات عنـد إدارة المشـاريع عـزل نفسها عن الضغوط السياسية. وكانت فكرة أن بالإمكـان فصـل الإقتصـاد عـن السياسة أو فهم المجتمع بشكل أوسع قد جسدت ضيق هذا المنظور. فـإذا كانـت السياسات التي يفرضها المقرضون تثير إحداث شغب كما حدث في بلد تلو الآخـر، عندئذ ستسوء الأوضاع الإقتصادية عند هروب الأموال ويقلق قطاع الأعمال مـن

إستثمار المزيد من أمواله. ولا يمكن ان تعد سياسات كهذه وصفة لتنمية ناجحة أو استقرار إقتصادي.

إمتدت الشكاوى من فرض صندوق النقد الدولي شروطا الى ابعد من ماهية الشروط وكيفية فرضها، اذ طالت الكيفية التي جرى فيها التوصل إليها كذلك. فالسياق القياسي للصندوق قبل زيارة بلد زبون هو كتابة مسودة تقرير أولاً. والزيارة هي مجرد ضبط للتقرير وتوصياته والإمساك بأية أخطاء بارزة. ومن الناحية العملية، غالبا ما تكون مسودة التقرير حسبما يعرف بالاناء المغلي حيث تقتطف الكثير من العبارات الموجودة في تقرير بلد معين وتدخل في تقرير البلد الآخر. ومعالجو الكلمات يجعلون هذا الأمر هيناً. وربما تبين لنا قصة منسوبة ما حدث ذات مرة عندما فشل معالج الكلمات في إحدى المناسبات في القيام بعملية "البحث والإستبدال" حيث ترك إسم البلد الذي إقترض منه التقرير بأكمله في وثيقة وزعت فيما بعد. ومن الصعب معرفة إن كان هذا قد حدث عرضاً مرة واحدة بسبب ضغط الوقت إلا أن هذا العمل الشنيع قد رسخ في بال الكثير صورة "حجم واحد يلائم الجميع" في التقارير.

حتى البلدان التي لم تقترض أموالاً من صندوق النقد الدولي يمكن أن تتأثر بوجهات نظره. وليس من خلال المشروطية فقط يستطيع الصندوق فرض منظوراته في كافة أرجاء العالم. فالصندوق يجري مشاورات سنوية مع كل بلد في العالم. والمشاورات التي يشار إليها بمفاوضات "الفقرة ٤" وفق الفقرة التي تخوله ذلك في دستوره، من المفترض أنها تضمن إلتزام كل بلد ببنود الإتفاقية التي أنشئ بموجبها الصندوق (تضمن أساساً سعر صرف العملة القابلة للتحويل الخارجي لأغراض تجارية). والخوف من المهمة أثر في هذا التقرير كما أثر في النواحي الأخرى من نشاط الصندوق اذ ان المشاورات الحقيقية للفقرة ٤ ليست سوى جزء ضئيل من عملية المراقبة العمومية. وفي الحقيقة ليس التقرير سوى تصنيف الصندوق لإقتصاد البلد.

بينما إضطرت البلدان الصغيرة للإصغاء غالبا إلى تقويمات الفقرة ٤ الا إن بامكان الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ذات الإقتصادات المتقدمة تجاهلها أساساً. ففي سبيل المثال، عانى الصندوق من القلق الشديد من التضخم حتى عندما كانت الولايات المتحدة تواجه أوطأ معدلات تضخم خلال عقود. ولذلك كانت وصفته

متوقعة: زيادة معدلات الفائدة لإبطاء الإقتصاد. ولم يكن لدى الصندوق أي فهم للتغيرات التي كانت تحدث آنذاك والتي كانت تحدث خلال العقد السابق في الإقتصاد الأمريكي مما سمح له بالتمتع بالنمو السريع والبطالة القليلة والتضخم الواطئ جميعا في الوقت نفسه. ولو أخذت بنصيحة الصندوق، لما شهدت الولايات المتحدة ازدهارا في اقتصادها عبر التسعينيات - إزدهار جلب رخاء لا مثيل له ومكن البلاد من تحويل عجزها المالي الضخم إلى فائض هائل. كان للبطالة الواطئة عواقب إجتماعية بالغة - قضايا لم يعر لها الصندوق إهتماما يذكر في كل مكان. فالملايين من العمال التي أخرجت عن قوة العمل اعيدت إليه مما قلل الفقر وسار الضمان الإجتماعي في خطى لا نظير لها. وهذا بدوره خفض معدل الجريمة وإستفاد الأمريكيون كافة وشجع إنخفاض البطالة بدوره الأفراد على تحمل المخاطر والقبول بوظائف بلا ضمانات عمل؛ وأثبتت الرغبة في تحمل المخاطر إنها جزء مهم في نجاح أمريكا فيما يسمى بالإقتصاد الجديد.

تجاهلت الولايات المتحدة نصيحة الصندوق. إذ لم تعر لها بالاً لا إدارة كلنتون ولا البنك الإحتياطي الفدرالي. وكان بإمكان الولايات المتحدة أن تأخذ بها وتنجو بنفسها لأنها كانت معتمدة على الصندوق أو المانحين الآخرين للمساعدة وكنا نعرف أن السوق لن يهتم كثيراً بذلك تقريباً إن فعلناها. ولن يعاقبنا السوق لتجاهل نصيحة أو يجزل لنا العطاء في إتباعها. لكن البلدان الفقيرة حول العالم ليست محظوظة بهذه الدرجة. فهي إذا ما تجاهلت نصيحة الصندوق، فستعرض نفسها إلى خطر عظيم.

هنالك سببان في الأقل يجدر بالصندوق التشاور بشأنهما على نطاق واسع داخل البلد عندما يجري تقويماته ويصحح برامجه. فأولئك الموجودون داخل البلاد من المرجح أن يعرفوا عن الإقتصاد اكثر من موظفي الصندوق - كما شاهدت ذلك واضحاً حتى في حالة الولايات المتحدة. ولكي تنفذ البرامج لابد أن يكون هناك إلتزام من البلد بالبرنامج يستند إلى إجماع واسع. ولا يمكن التوصل إلى إجماع كهذا إلا من خلال المناقشات - ذلك النوع من المناقشات العلنية الذي كان الصندوق يتحاشاه في الماضي. ولكي ننصف الصندوق، ففي خضم الأزمة غالباً ما لا يتيسر وقت كاف لنقاش مفتوح ولذلك النوع من التشاور الواسع المطلوب لبناء الإجماع. ولكن الصندوق امضى سنوات في البلدان الأفريقية، وإن حدثت أزمة

فستكون أزمة مستمرة دائمة. وهنالك وقت لإجراء مشاورات وبناء إجماع – وفي حالات قليلة مثل غانا، نجح البنك الدولي (عندما كان سلفي مايكل برونو رئيس الإقتصاديين) في القيام بذلك، وكانت هذه من بين الحالات الناجحة لإستقرار الإقتصاد الكلي.

في الوقت الذي كنت فيه في البنك الدولي، كان هناك إعتقاد متزايد بأن المشاركة مهمة وإن السياسات والبرامج لا يمكن فرضها على البلدان ولكن من أجل إنجاحها فلابد أن يكون لها رأي وأن بناء الإجماع أمر مهم وأن السياسات والستراتيجيات التنموية ينبغي أن تتكيف مع الموقف في البلاد وأنه ينبغي الإنتقال من "المشروطية" إلى "الإنتقائية" ومكافأة البلدان التي أثبتت إلتزامها في استخدام الاموال بشكل جيد وتقديم حوافز قوية لها. وإنعكس هذا في خطاب البنك الجديد الذي عبر عنه بشكل بليغ رئيس البنك جيمس ولفنسون: "ينبغي أن يوضع البلد في مقعد السائق" ومع ذلك، يقول العديد من النقاد أن هذه العملية لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية إذ ما زال البنك يتوقع بأن يمسك بزمام الامور. ويخشون من أن البلد ربما يكون في مقعد السائق في سيارة ذات مقودين حيث تكون السيطرة فعلاً بأيدي المدرب. فالتغيرات في المواقف وسياقات العمل في البنك ستكون حتماً بطيئة تنطلق بخطى مختلفة في برامجه بالبلدان المختلفة. ولكن تبقى هناك فجوة كبيرة بين سلوك البنك والصندوق حيال هذه المسائل في المواقف والسياقات.

بقدر ما يروق له، ليس بوسع صندوق النقد الدولي ان يتناسى تماما في خطبه الرسمية في الاقل المطالبات المنتشرة على نطاق واسع بمشاركة أوسع للبلدان الفقيرة في صياغة ستراتيجيات تنموية وإيلاء إهتمام بالغ للفقر. وبالنتيجة، وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إجراء تقويمات "مشتركة" للفقر حيث تشارك البلدان الزبونة المؤسستين في قياس حجم المشكلة كخطوة أولية. كان ذلك تغيراً مذهلاً قوياً في فلسفة النهج ولكن إستيعابها التام بدأ يغيب عن الصندوق على ما يبدو. ففي إحدى المناسبات مؤخراً، ادراكاً منه بأن البنك يفترض أن يأخذ زمام الريادة في مشاريع الفقر قبل أن تستعد بعثة الصندوق الأولية والإستشارية نظرياً للمغادرة إلى بلد زبون معين، أرسل الصندوق رسالة متعجرفة إلى البنك لاعداد مسودة لتقويم فقر البلد الزبون المشارك وإرسالها إلى مقر الصندوق "بأسرع وقت ممكن". وعلق بعضنا ساخراً أن الصندوق قد إنتابه

الإرباك. إذ اعتقد الصندوق أن التغير الفلسفي الكبير كان في مهام بعثات البنك والصندوق المشتركة حيث سيكون بامكان البنك الدولي المساهمة فعلاً من خلال ابدائه الرأي فيما هو مكتوب. واما فكرة امكانية مشاركة المواطنين كذلك من البلد المقترض فقد كانت أمرا مستبعدا تماما! والقصص من هذا النوع ستكون ممتعة ان لم تكن مقلقة بشكل بالغ.

مع ذلك، حتى لو لم تنفذ تقويمات الفقر المشتركة بشكل تام الا إنها كانت خطوة في الإتجاه الصحيح. وحتى لو بقيت هناك فجوة بين الخطب والواقع، الا إن الإعتراف بضرورة فسح المجال لاولئك الذين في العالم الثالث لابداء رأيهم بشكلٍ بارز في برامجه أمر مهم بحد ذاته. ولكن إذا ما إستمرت هذه الفجوة مدة أطول مما ينبغي أو بقيت كبيرة، فسيكون هناك شعور بالخيبة. ففي بعض الأوساط، أخذت الشكوك تراودها أصلاً وبدأت في الإعراب عنها بصوت عالٍ. وبينما ولدت تقويمات الفقر المشتركة المزيد من المناقشات العامة والمشاركة عما كان عليه واقع الأمر سابقا إلا أن الآمال في المشاركة والإنفتاح لم تدرك بشكلها الكامل في العديد من البلدان، وثمة استياء متنام.

في الولايات المتحدة والأنظمة الديمقراطية الأخرى، يعد المواطنون الشفافية والإنفتاح ومعرفتهم بما تفعله الحكومة، جزءا اساسيا في مسائلة الحكومة ويحسبونها حقوقا وليست أفضالا تسبغها عليهم الحكومة. ولهذا أصبح تشريع حرية المعلومات لعام ١٩٩٦ جزءاً مهماً من الديمقراطية الأمريكية. وعلى النقيض، في أسلوب عمل الصندوق لا يمنع المواطنون (مصدر إزعاج لأنهم في أغلب الأحيان يمتنعون عن مسايرة الإتفاقيات فضلا عن المشاركة في مدركات ماهية السياسة الإقتصادية الصحيحة) في مناقشة الإتفاقيات بل لا يخبرون حتى بماهية الإتفاقيات. وفي الحقيقة، كانت نزعة التكتم السائدة قوية إلى درجة أن الصندوق حجب الكثير من المفاوضات وبعض الإتفاقيات عن أعضاء البنك الدولي حتى في المهمات المشتركة! فمنتسبو الصندوق يقدمون المعلومات على أساس صارم من باب "مقتضيات الضرورة". وإقتصرت قائمة "مقتضيات الضرورة" على رئيس بعثة الصندوق وبضعة أشخاص في مقر الصندوق بواشنطن وأشخاص قليلين في البلد الزبون. وإشتكى زملائي في البنك مراراً من أن حتى أولئك المشاركين في بعثة معينة إضطروا إلى اللجوء لحكومة ذلك البلد "ليسرب" لهم ما

كان يحصل. وفي بضعة مناسبات، إلتقيت مديرين تنفيذيين (عنوان للممثلين الذين توفدهم البلدان إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حجبت عنهم المعلومات على ما يظهر).

كشفت حادثة أخيرة إلى أي مدى يمكن أن تذهب إليه عواقب انعدام الشفافية. ففكرة أن البلدان النامية ربما لا يكون لها صوت يذكر في المؤسسات الإقتصادية الدولية أصبحت مدركة على نطاق واسع. وقد يثار نقاش إن كان هذا مجرد مفارقة تاريخية أم إثبات للسياسة الواقعية. ولكن ينبغي أن نتوقع أن يكون للحكومة الأمريكية – بما في ذلك الكونغرس الأمريكي – رأي حاسم في الأقل في المدير التنفيذي الذي يمثل الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند التصويت. ففي عام ٢٠٠١، أقر الكونغرس قانوناً ووقع عليه الرئيس يقضي بعدم موافقة الولايات المتحدة على مقترحات المؤسسات المالية الدولية في تقاضي الاجور في المدارس الإبتدائية (ممارسة تجري تحت العنوان الذي لا يتضمن أية مضار "إستعادة الكلفة"). ومع ذلك تجاهل المدير التنفيذي الأمريكي القانون وجعل التكتم المطبق في المؤسستين من الصعب على الكونغرس – أو أي آخر كان – معرفة ما كان يدور. ولم يكتشف الأمر إلا عندما تسربت معلومات عنه مما أثار غضباً عارماً حتى بين أعضاء الكونغرس والنسوة اللاتي إعتدن على المناورات البيروقراطية.

واليوم، على الرغم من المناقشات المتكررة عن الإنفتاح والشفافية، ما يزال الصندوق لا يعترف رسمياً بالحق الأساسي للمواطنين في "معرفة ما يدور" ويتصرف كما لو انه ليس هناك تشريع حرية المعلومات يلجأ اليه المواطن الامريكي او مواطن اي بلد اخر ليعرف ما تفعله هذه المؤسسة العامة الدولية.

ينبغي بي أن أكون واضحاً، إذ أن جميع هذه الإنتقادات للكيفية التي يعمل فيها صندوق النقد الدولي لا تعني أن أموال الصندوق ووقته يهدران دائماً. فأحياناً يذهب المال إلى حكومات تعتمد سياسات صائبة ولكن ليس بالضرورة لأن الصندوق أوصى بهذه السياسات. إذن، قام المال بشيء من أجل المصلحة العامة. وأحياناً، تحول المشروطية النقاش الجاري داخل ذلك البلد الى سبل تؤدي إلى سياسات أفضل. والجدول الزمني الصارم الذي يفرضه الصندوق تنامى جزئياً من تجارب جمة تقطع فيها الحكومات وعوداً بالقيام بإصلاحات معينة ولكنها ما أن

تتسلم الأموال لا تنفذ الإصلاحات المرتقبة؛ وأحياناً، يساعد الجدول الزمني الصارم في فرض خطى التغيير. ولكن في أغلب الأحايين، لم تضمن المشروطية إستخدام الأموال بشكل وجيه أو إجراء تغييرات دائمة مجدية وعميقة في ميدان السياسة. وأحيانا، عادت المشروطية بمردودات سلبية اما لان السياسات لم تكن تلائم البلد بشكل جيد او لان الطريقة التي فرضت فيها ولدت عداء لعملية الاصلاح. واحيانا، يترك برنامج الصندوق البلد في فقر مدقع مثقل بالمزيد من الديون ونخبة حاكمة حتى أغنى من قبل.

وهكذا، نجد أن المؤسسات الدولية أفلحت في التملص من ذلك النوع من المسائلة المباشرة التي نتوقعها من المؤسسات الرسمية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة. ولكن حان الأوان لكي "تصنف" أداء المؤسسات الإقتصادية الدولية والنظر في بعض تلك البرامج أي في مدى عملها الجيد أو الرديء في تطوير النمو وتقليل الفقر.

الفصل الثالث
حريــة الإخــتيار؟

كان التقشف المالي والتحول للقطاع الخاص وتحرير السوق هي الأعمدة الثلاثة التي كان إجماع واشنطن ينصح بها طوال الثمانينيات والتسعينيات. فسياسات إجماع واشنطن صممت من أجل الإستجابة للمشاكل الحقيقية بالذات في أمريكا اللاتينية. وكانت صائبة إلى حد بالغ. ففي الثمانينيات، غالبا ما كانت حكومات تلك البلدان تديرعجوزات ضخمة. وأسهمت خسائر المشاريع الحكومية غير الكفوءة في تلك العجوزات. وجراء عزلها عن المنافسة بسبب التدابير الحمائية. فقد أجبرت شركات القطاع الخاص غير الكفوءة الزبائن على دفع ثمن أعلى. وأدت السياسة النقدية غير المقيدة إلى التضخم الذي فلت من زمام السيطرة. ولم يكن بامكان البلدان ادارة عجوزات كبيرة بشكل مستمر كما وان النمو المستدام لم يكن ممكنا مع التضخم الجامح اذ كان المطلوب مستوى معينا من الانضباط المالي. وكانت معظم البلدان ستكون في وضع مالي أفضل لو ركزت الحكومات على تقديم الخدمات العامة الضرورية بدلا من إدارة مشاريع يمكن أن يكون أداؤها أفضل بلا منازع في القطاع الخاص. ولهذا فإن التحول للقطاع الخاص غالبا ما يكون صائبا. وعندما يتم تحرير التجارة كخفض التعريفات وإلغاء التدابير الحمائية الأخرى بالطريقة المناسبة وبالخطى المناسبة كي يمكن استحداث وظائف جديدة بسبب القضاء على الوظائف غير الكفوءة، فستتحقق مكاسب مهمة في الكفاءة.

كانت المشكلة في أن العديد من هذه السياسات أصبحت غايات بذاتها بدلا من أن تكون وسائل لنمو عادل ومستدام. وبفعلها ذلك، إندفعت هذه السياسات إلى أكثر مما ينبغي وبسرعة أكثر مما ينبغي مما تمخض عنه استبعاد سياسات أخرى كانت ضرورية.

كانت النتائج أبعد من تلك المتوقعة. فالتقشف المالي تجاوز حده، وفي ظل ظروف غير صحيحة، يمكن أن يسبب حالة كساد ويمكن أن تعيق أسعار الفائدة العالية مشاريع الاعمال الناشئة. وتابع الصندوق سياسة التحول للقطاع الخاص

والتحرير بقوة وبخطى وطريقة غالباً ما فرضت تكاليف حقيقية بالغة ترتبت على البلدان ذات الامكانيات الضعيفة.

التحول للقطاع الخاص (Privatization)

غالباً ما تعمد الحكومات في معظم الأحيان في العديد من البلدان النامية والمتقدمة إلى بذل أقصى طاقاتها للقيام بأمور لا ينبغي بها أن تفعلها. فالمشكلة ليست لان الحكومة أصبحت مترهلة إلى تلك الدرجة بل لأنها لا تقوم بالعمل الصائب. والحكومات عموما لا تعرف الكثير عن إدارة معامل الفولاذ، لذلك سيكون من المألوف أن تفسد الأمور فيها (على الرغم من أن أكثر المعامل الكفوءة في صنع الفولاذ في العالم كانت تلك التي أنشأتها وتديرها الحكومتان التايوانية والكورية إلا أنهما يعدان استثناء). ولكن على العموم، يمكن أن تقوم الشركات الأهلية المتنافسة بمثل هذه الوظائف وبشكل أكفأ. هذه هي حجة التحول للقطاع الخاص – بيع الصناعات والشركات التي تديرها الحكومة للقطاع الخاص. ومع ذلك، هنالك بضعة شروط مسبقة يتعين تلبيتها قبل أن يسهم التحول للقطاع الخاص في نمو الإقتصاد. فالطريقة التي أنجز فيها التحول للقطاع الخاص تظهر قدراً كبيراً من الإختلاف.

ومع الأسف، تعامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع هذه القضايا من منظور إيديولوجي ضيق – تقرر أن يكون التحول للقطاع الخاص بشكل سريع. وأمسكت سجلات للبلدان التي شرعت بعملية الإنتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. وبالنتيجة، لم يجلب التحول للقطاع الخاص تلك المنافع الموعودة. فالمشاكل التي برزت من هذه الإخفاقات ولدت أستياء من فكرة التحول للقطاع الخاص بالذات.

في عام ١٩٩٨. قمت بزيارة بعض القرى الفقيرة في المغرب لرؤية التأثير الذي احدثته المشاريع التي كان يقودها البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية في حياة الناس هناك. فقد شاهدت في سبيل المثال كيف أن المشاريع الإروائية القائمة على الجمعيات التعاونية قد زادت إنتاجية المزارع بشكل هائل. ومع ذلك، فشل أحد المشاريع حيث بذلت منظمة غير حكومية جهداً كبيراً في إقناع القرويين المحليين بتربية الدجاج وهو مشروع بإمكان نسوة القرية أداءه أثناء مواصلتهن العمل

بنشاطاتهن التقليدية. وكانت النسوة قد حصلن أصلاً على فراخ بعمر سبعة أيام من شركة حكومية. ولكن عندما زرت القرية، كان هذا المشروع الجديد قد انهار. أجريت نقاشا مع القرويين ومسؤولي الحكومة عن سبب هذا الخلل، وكان الجواب بسيطا: لقد أبلغ الصندوق الحكومة أنه لا ينبغي بها أن تعمل في مجال توزيع الفراخ، لذا توقفت عن بيعها. وافترض ببساطة أن القطاع الخاص سيملأ الفجوة مباشرة. وفي الحقيقة، وصل مجهز خاص جديد لتزويد القرية بالفراخ المولودة حديثا. وكانت نسبة الهلاك بين الفراخ في الأسبوعين الأوليين عالية، ومع ذلك لم تكن الشركة الخاصة ترغب في تقديم ضمانة. ولم يكن بوسع القرويين تحمل خطورة شراء أفراخ يمكن أن تموت بأعداد كبيرة. وهكذا، توقفت صناعة وليدة متزنة يمكن أن تحدث إختلافا في حياة هؤلاء القرويين المساكين.

إن الإفتراض الذي يشكل أساس هذا الفشل هو الذي شاهدته يتكرر مرارا؛ إذ يفترض الصندوق أن الأسواق ستنشط بسرعة لتلبية جميع الإحتياجات بينما الواقع هو أن العديد من النشاطات الحكومية تحركت لأن الأسواق أخفقت في تأمين الخدمات الضرورية. والأمثلة كثيرة. غالبا ما تبدو هذه النقطة واضحة خارج الولايات المتحدة. فعندما أنشأت العديد من البلدان الأوربية أنظمة ضمانها الإجتماعي وأنظمة التأمين ضد البطالة والعوق، لم تكن هناك أية أسواق موجهة بشكل جيد يمكن لها ان تؤمن عوائد سنوية دائمة في اطار نشاط السوق الخاص ولا كانت هناك شركات خاصة تبيع التأمين ضد هذه المخاطر التي لعبت دورا مهما في حياة الأفراد. وحتى عندما أنشأت الولايات المتحدة نظام ضمانها الإجتماعي، فبعدها بوقت طويل في خضم الكساد الكبير وكجزء من العهد الجديد، لم تنجح اسواق القطاع الخاص في تأمين العوائد في عملها – وحتى اليوم ليس بإمكان المرء الحصول على عوائد تحميه من التضخم. ومرة أخرى، في الولايات المتحدة، كان من أحد أسباب إنشاء جمعية الرهون العقارية القومية الإتحادية (يطلق عليها اسم فاني ماي Fannie Mae في امريكا) هو أن السوق الخاص لم يقدم الرهن العقاري بشروط مقبولة لعوائل الدخل الواطئ والمتوسط. وفي البلدان النامية، تكون هذه المشاكل حتى أسوأ ؛ إذ أن إلغاء المشاريع الحكومية يمكن أن يترك فجوة واسعة وحتى لو دخل القطاع الخاص في آخر المطاف، فستحدث معاناة مبرحة في هذه الأثناء.

في ساحل العاج. بيعت شركة الهاتف إلى القطاع الخاص كما هو واقع الحال في أغلب الأحيان قبل أن يوضع إطار ناظم أو تنافسي كاف في مكانه المناسب. وأقنعت الشركة الفرنسية الحكومة التي اشترت موجودات الدولة بمنحها الإحتكار ليس في الخدمات الهاتفية الموجودة فقط بل في خدمات الهاتف الخلوي الجديد كذلك. قامت الشركة برفع الأسعار بشكل عال إلى درجة لم يكن بوسع طلاب الجامعة في سبيل المثال حسب ما ذكر تحمل الإتصال بشبكة الإنترنت وهو أمر مهم للحيلولة دون اتساع الفجوة الكبيرة أصلا في الفوارق الرقمية بين الأغنياء والفقراء.

يحاجج صندوق النقد الدولي بأن من المهم تماما الشروع بعملية التحول إلى القطاع الخاص على نحو سريع. وبالإمكان معالجة قضايا المنافسة والقيود الضابطة بعد. ولكن الخطر يكمن هنا وهو أنه ما تنشأ إن مصالح خاصة، فستمتلك الحافز والمال لادامة موقعها الاحتكاري وتجاوز الضوابط والمنافسة وافساد العملية السياسية على طول الخط. وثمة سبب طبيعي في عدم إيلاء الصندوق الاهتمام الكافي بالمنافسة والضوابط. فبيع احتكار غير مقيد بضوابط للقطاع الخاص يمكن أن يدر عائدا كبيرا للحكومة ويركز الصندوق على قضايا الإقتصاد الكلي كحجم عجز الحكومة أكثر مما على القضايا الهيكلية كالكفاءة والتنافس في الصناعة. وسواء كانت الإحتكارات المباعة للقطاع الخاص أشد كفاءة في الإنتاج من الحكومة، إلا أنها غالبا ما تكون أشد كفاءة في استغلال موقعها الإحتكاري ليعاني المستهلكون بالنتيجة.

كما أن التحول للقطاع الخاص لم يأت على حساب المستهلكين فحسب بل على حساب العمال كذلك. فتأثيره في الاستخدام ربما كان حجة قوية له وعليه اذ يجادل مؤيدوه بأن من خلال التحول للقطاع الخاص فقط، يمكن فرز العمال غير المنتجين فيما يجادل منتقدوه بأن تقليص الوظائف يحصل من دون مبالاة بالتكاليف الإجتماعية. وفي الواقع، هنالك قدر كبير من الحقيقة في كلا الموقفين. فالتحول للقطاع الخاص غالبا ما ينقل المشاريع الحكومية من الخسائر إلى الأرباح من خلال تقليص الرواتب. ومع ذلك، من المفترض بالإقتصاديين التركيز على الكفاءة العامة. اذ توجد هناك تكاليف إجتماعية ترتبط بالبطالة لا تأخذها شركات القطاع الخاص في الحسبان. وإذا ما أخذنا بنظر الإعتبار الحد الأدنى من حماية الوظائف،

فبإمكان أرباب العمل فصل العمال بكلف قليلة أو بدونها بما في ذلك خفض الرواتب الى الحد الأدنى في احسن الاحوال. ووجهت انتقادات للتحول للقطاع الخاص بشكل واسع لأنه على عكس ما يسمى باستثمارات المروج الخضراء – إستثمارات في شركات جديدة مقارنة بمستثمري القطاع الخاص الذين يسيطرون على الشركات الموجودة – فإن التحول للقطاع الخاص غالبا ما يقضي على الوظائف بدلا من أستحداث أخرى جديدة.

في البلدان الصناعية، ثمة اقرار بالالم الذي يعانيه العمال المسرحون من وظائفهم ولكنه يخفف إلى حد ما بشبكة الضمان للتأمين ضد البطالة. وفي البلدان الأقل تقدما، لا يصبح العمال العاطلون كما هو المألوف مشكلة عامة لأنه قلما توجد هناك خطط تأمين ضد البطالة. يمكن أن تكون هناك كلفة اجتماعية كبيرة مع ذلك – تجلت في أسوأ أشكالها في العنف الحضري وازدياد الجريمة والقلاقل الإجتماعية والسياسية. ولكن حتى في غياب هذه المشاكل. هنالك تكاليف ضخمة للبطالة. إذ تتضمن انتشار القلق على نطاق واسع حتى بين العمال الذين تمكنوا من الإحتفاظ بوظائفهم وشعورا واسعا بالنفور وأعباء مالية إضافية على أفراد العائلة الذين تمكنوا من البقاء في الوظيفة وترك الأطفال للمدارس للمساعدة في إعالة عوائلهم. وهذه الأنواع من التكاليف الإجتماعية تبقى فترة طويلة بعد الفقدان المباشر للوظيفة. وغالبا ما تبرز خاصة في حالة بيع الشركة إلى أجانب. فالشركات المحلية يمكن في الأقل أن تنسجم مع السياق الإجتماعي(*) وتحجم عن فصل العمال إذا ما علمت بعدم تيسر وظائف بديلة. والمالكون الأجانب من جانب آخر. ربما يشعرون بالتزام كبير أمام حملة أسهمهم لتعظيم قيمة سوق الأسهم من خلال تقليص التكاليف وبالتزام أقل تجاه ما يشيرون إليه بأنه "قوة عمل مترهلة".

من المهم إعادة هيكلة مشاريع الدولة وغالبا ما يكون التحول للقطاع الخاص هو الطريقة الفعالة للقيام بذلك. ولكن تحويل الأشخاص من وظائف واطئة الإنتاجية في مشاريع الدولة إلى البطالة لا يزيد دخل البلاد ولا يزيد بالتأكيد من

(*) شاهدت هذا بشكل بليغ في مناقشاتي في كوريا. فالمالكون من القطاع الخاص أظهروا وعيا إجتماعيا بالغا في ترك عمالهم يذهبون. وشعروا بأن هناك عقدا اجتماعيا كانوا مرغمين على انتهاكه حتى لو كان يعني ذلك أنهم سيخسرون المال.

رفاهية العمال. والمغزى بسيط، وهو ما سأشير إليه مراراً، إذ أن التحول للقطاع الخاص يحتاج لأن يكون جزءاً من برنامج شمولي يستلزم إستحداث وظائف بصورة مترادفة مع القضاء الحتمي على الوظائف التي غالبا ما تنجم عن التحول للقطاع الخاص. وسياسات الإقتصاد الكلي بما فيها معدلات الفائدة الواطئة التي تساعد في استحداث الوظائف يجب أن توضع في مكانها المناسب. فالتوقيت (وليس التعاقب) هو كل شيء. وهذه ليست مجرد قضايا براغماتية أو قضايا "تنفيذ" بل هي قضايا مبدئية.

لعل أشد المخاوف من التحول للقطاع الخاص هو الفساد الذي غالبا ما مورس في معظم الاحيان. فالكلام عن أصولية السوق يؤكد أن التحول للقطاع الخاص سيقلل مما يسميه الإقتصاديون نشاط مسؤولي الحكومة في "السعي وراء الربح" من خلال اقتطاع جزء من أرباح المشاريع الحكومية أو منح العقود والوظائف لاصدقائهم. ولكن على عكس ما يفترض به أن يفعل، فأن التحول للقطاع الخاص جعل الأمور أسوأ بكثير إلى درجة أنه أصبح يشار إلى التحول للقطاع الخاص بشكل ساخر "بالتبرطل"(*) في العديد من البلدان . فإذا ما كانت الحكومة فاسدة. فثمة دليل ضئيل على أن التحول للقطاع الخاص سيحل المشكلة. وعلى أية حال. ستقوم الحكومة الفاسدة نفسها التي أساءت إدارة الشركات بالبيع للقطاع الخاص. وفي بلد بعد آخر. ادرك مسؤولو الحكومة ان التحول للقطاع الخاص يعني أنهم ما عادوا مقيدين باقتطاع جزء من الأرباح السنوية. فمن خلال بيع المشروع الحكومي بأقل من سعره المقرر في السوق يقتطعون حصة مهمة من قيمة الموجودات لأنفسهم بدلا من تركها إلى أقرانهم اللاحقين في الدوائر. وفي الحقيقة. أصبح بامكانهم اليوم سرقة أكثر مما كان سينهبه السياسيون المستقبليون. ولذلك ليس من العجب، أن عملية البيع المتلاعب بها للقطاع الخاص كانت مصممة لتعظيم المبالغ التي يمكن أن يقتطعها وزراء الحكومة لأنفسهم وليس المبالغ التي ستتراكم في خزينة الحكومة، ناهيك عن الكفاءة العامة للإقتصاد. وكما

(*) يعتقد الكثير أن كلمة برطيل أو يبرطل هي كلمة عامية وليست فصيحة وهذا هو خطأ شائع – المترجم.

سنرى، شكلت روسيا حالة نموذج مأساوي للضرر الذي أحدثه التحول للقطاع الخاص في كل التكاليف.

يحاول مؤيدو التحول للقطاع الخاص إقناع أنفسهم بشكل ساذج أن هذهً التكاليف يمكن تجاوزها لأن الكتب المنهجية تقول على ما يبدو أنه ما إن تحدد حقوق الملكية الخاصة بشكل واضح، فإن المالكين الجدد سيضمنون إدارة الموجودات بشكل كفوء. ولهذا، سيتحسن الموقف في الأمد الطويل حتى لو كان بائسا في الأمد القصير. ولكنهم أخفقوا في إدراك أنه من دون هياكل قانونية مناسبة ومؤسسات سوق، ربما يكون المالكون الجدد مدفوعين بحافز يحدوهم إلى استلاب الموجودات بدلاً من استخدامها كأساس لتوسيع الصناعة. وبالنتيجة، فشل التحول للقطاع الخاص في روسيا وبلدان أخرى عديدة في أن يكون قوة نمو فعالة كما كان مقررا له. وفي الحقيقة، إرتبط التحول أحياناً بالتدهور وأثبت كونه قوة جبارة في زعزعة الثقة بالمؤسسات الديمقراطية ومؤسسات السوق.

التحرير (Liberalization)

هنالك أبعاد عديدة للتحرير أي إلغاء التدخل الحكومي في الأسواق المالية وأسواق رأس المال والحواجز على التجارة. واليوم، يتفق حتى صندوق النقد الدولي أنه ضغط أكثر مما ينبغي باتجاه برنامج العمل هذا اذ أسهم تحرير رأس المال والأسواق المالية في الأزمات المالية العالمية في التسعينيات ويمكن أن يثير الفوضى في بلد صغير صاعد.

كانت الناحية الوحيدة التي اكتسبت فيها العولمة تأييداً واسع النطاق – في الأقل بين النخب في البلدان الصناعية المتقدمة – هي تحرير التجارة. ولكن عند إلقاء نظرة فاحصة إلى الكيفية التي عملت فيها في العديد من البلدان النامية، فستتبين لنا سبب معارضتها بقوة في معظم الأحيان كما شهدناه في احتجاجات سياتل وبراغ وواشنطن العاصمة.

فمن المفترض أن تحرير التجارة يعزز دخل البلاد من خلال دفع الموارد على التحرك من الإستخدامات الأقل إنتاجية إلى الأكثر منها أو كما يسميةُ الإقتصاديون إستخدام المزية التنافسية. ولكن نقل الموارد من الإستخدامات ذات الإنتاجية الواطئة إلى الإنتاجية بمستوى الصفر لا يجعل البلد غنياً وهذا ما حدث

في معظم الأحيان في ظل برامج صندوق النقد الدولي. فمن السهل القضاء على الوظائف وغالبا ما كان هذا هو التأثير المباشر لتحرير التجارة إذ أغلقت الصناعات غير الكفوءة بسبب ضغط المنافسة الدولية. وتعتقد إيديولوجية الصندوق أن الوظائف الجديدة الأكثر إنتاجية ستستحدث فيما تلغى الوظائف القديمة غير الكفوءة التي استحدثت في ظل التدابير الحمائية. ولكن ليس هذا هو واقع الحال ومع ذلك يعتقد بضعة إقتصاديين في الإستحداث العاجل للوظائف في الأقل منذ الكساد الكبير. إذ يستغرق رأس المال والريادة الادارية بعض الوقت لاستحداث شركات ووظائف جديدة. وفي البلدان النامية غالبا ما يكون هناك نقص في الأخيرة بسبب الإفتقار للتعليم. وبالنسبة للأول فانه ناجم عن الإفتقار إلى التمويل المصرفي. لقد جعل الصندوق هذه الأمور تزداد سوءاً في العديد من البلدان لأن برامجه التقشفية غالبا ما تقتضي معدلات فائدة عالية تتجاوز أحيانا ٢٠ بالمائة وأحيانا تتجاوز ٥٠ بالمائة بل وحتى تتجاوز ١٠٠ بالمائة أحياناً – بحيث يصبح استحداث الوظائف والشركات أمراً مستحيلاً حتى في بيئة اقتصادية جيدة كالولايات المتحدة. وببساطة، يتسم رأس المال الضروري للنمو بكلفته البالغة.

إن من أكثر الدول النامية نجاحاً كانت تلك التي في شرق آسيا حيث فتحت نفسها للعالم الخارجي إلا أنها فعلت ذلك بشكل بطيء جداً وبطريقة متعاقبة. واستفادت هذه البلدان من العولمة لتوسيع صادراتها والنمو سريعاً بالنتيجة. فهي لم تلغ الحواجز الحمائية الا بشكل متأن ومنتظم ولم تلغها إلا بعد ما استحدثت وظائف جديدة. وضمنت تيسر رأس المال لاستحداث الوظائف الجديدة والمشاريع وحتى مارست دورا ريادياً في تعزيز المشاريع الجديدة. وبدأت الصين للتو في إلغاء حواجزها التجارية تدريجياً بعد مضي عشرين سنة على بدء مسيرتها نحو السوق، وهي فترة نمت فيها بصورة سريعة تماماً.

كان ينبغي ان يكون من السهل على أولئك في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى فهم هذه المخاوف. ففي الحملتين الرئاسيتين الأمريكيتين الأخيرتين، إستثمر المرشح بات بيوكانن مخاوف العمال الأمريكيين من فقدان الوظائف بسبب تحرير التجارة. وكان لطروحات بوكانن أصداء حتى في بلد قريب من مستوى الإستخدام الكامل (بحلول ١٩٩٩، إنخفض معدل البطالة إلى أقل من ٤ بالمائة) والتي اقترنت بنظام تأمين جيد ضد البطالة ومجموعة متنوعة من

المساعدات لمساعدة العمال في الإنتقال من وظيفة إلى أخرى. وحقيقة أنه حتى أثناء الإزدهار في حقبة التسعينيات، شعر العمال الأمريكيون بقلق بالغ من تهديد تحرير التجارة على وظائفهم. كان ينبغي أن يؤدي إلى فهم أوسع لمحنة العمال في البلدان النامية الفقيرة حيث يعيش هؤلاء بمستوى سد الرمق، غالباً على دولارين أو أقل يوميا من دون شبكة ضمان في شكل مدخرات وتأمين اقل ضد البطالة وفي اقتصاد تبلغ فيه البطالة ٢٠ بالمائة أو أكثر.

وحقيقة أن تحرير التجارة غالبا ما يفشل في تحقيق وعده ـــ بل يؤدي بدلا من ذلك إلى بطالة أكثر – هو السبب في إثارة هذه المعارضة القوية. ولكن نفاق اولئك الذين يضغطون باتجاه تحرير التجارة والطريقة التي ضغطوا باتجاهها عزز بلا ريب المشاعر العدائية لتحرير التجارة. ضغطت البلدان الغربية باتجاه تحرير التجارة للمنتجات التي تنتجها ولكنها في الوقت نفسه واصلت حماية تلك القطاعات التي يمكن أن تهدد فيها المنافسة من البلدان النامية اقتصاداتها. كان هذا أحد أسس المعارضة للجولة الجديدة للمفاوضات التجارية التي كان من المفترض أن تبدأ في سياتل؛ إذ كانت الجولات السابقة للمفاوضات التجارية حمت مصالح البلدان الصناعية المتقدمة – أو بشكل أدق المصالح الخاصة ضمن تلك البلدان – من دون منافع متزامنة للبلدان الأقل نموا. وأشار المحتجون وهم على حق الى أن الجولات المبكرة للمفاوضات التجارية قللت الحواجز التجارية على السلع الصناعية من السيارات إلى المكائن التي تصدرها البلدان الصناعية المتقدمة. وفي الوقت نفسه، أبقى مفاوضو هذه البلدان على دعم دولهم للسلع الزراعية وأبقوا الأسواق مغلقة بوجه هذه السلع ولاسيما النسيجية منها حيث يتمتع العديد من البلدان النامية بمزية تنافسية فيها.

في الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية في الأوروغواي، أدرج موضوع التجارة في الخدمات. وفي النهاية ،مع ذلك، فتحت الأسواق أساساً للخدمات التي تصدرها البلدان المتقدمة – خدمات مالية وتكنولوجية معلومات – ولكن ليس للخدمات الملاحية والانشائية حيث بامكان البلدان النامية كسب موطيء قدم فيها. كما تباهت الولايات المتحدة بالمنافع التي حصلت عليها. ولكن الدول النامية لم تحصل على حصة متناسبة من هذه المكاسب. وأظهر أحد حسابات البنك الدولي أن الصحراء الإفريقية وهي أفقر منطقة في العالم، شهدت تدهور دخلها

بأكثر من ٢ بالمائة نتيجة الإتفاقية التجارية. وهنالك أمثلة عديدة على الشعور بالحيف الذي أصبح موضوعاً مطروقا بشكل متزايد في خطب وتصريحات العالم النامي على الرغم من أن هذه القضايا قلما تجد طريقها الى النشر في وسائل إعلام الدول المتقدمة. فبوليفيا لم تقلل حواجزها التجارية إلى الدرجة التي أصبحت فيها أقل من تلك التي في الولايات المتحدة فحسب بل إنها تعاونت مع الولايات المتحدة كذلك في القضاء فعلاً على نمو نبتة الكوكا، أساس الكوكايين، حتى على الرغم من أن هذا المحصول يؤمن دخلاً لمزارعيها الفقراء أصلاً اعلى من أي بديل. مع ذلك، إستجابت الولايات المتحدة بإبقاء أسواقها مغلقة بوجه المنتجات الزراعية البديلة كالسكر الذي كان بإمكان مزارعي بوليفيا تصديره فيما لو فتحت أمريكا أسواقها لهم.

ينتاب البلدان النامية الغضب ولاسيما من هذا النوع من المعايير المزدوجة بسبب التاريخ الطويل من الجور والنفاق. ففي القرن التاسع عشر، أبرمت القوى الغربية، التي نما العديد منها من خلال اعتماد سياسات حمائية، معاهدات تجارية جائرة. ولعل أسوأ ما أعقب حروب الأفيون عندما اصطفت المملكة المتحدة مع فرنسا وروسيا والولايات المتحدة ضد الصين الضعيفة لتجبرها في معاهدة تيانتسن عام ١٨٥٨ لا على تقديم تنازلات تجارية وإقليمية وضمان تصديرها لسلع بأسعار كان الغرب يريدها بأسعار واطئة فحسب، بل على إبقاء أسواقها مفتوحة أمام الأفيون كي يصبح الملايين في الصين مدمنين عليه. (يمكن تسمية هذا النهج الشيطاني "بالميزان التجاري"). واليوم، لا تجبر الأسواق الصاعدة على الإنفتاح تحت تهديد استخدام الجبروت العسكري بل من خلال القوة الإقتصادية ومن خلال التهديد بفرض عقوبات أو وقف المساعدات الضرورية في وقت الأزمات. وبينما كانت منظمة التجارة العالمية محفلاً يجري فيه التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية، إلا أن المفاوضين التجاريين الأمريكيين وصندوق النقد الدولي غالباً ما أصروا على الذهاب إلى أبعد من ذلك وذلك بتعجيل خطى التحرير الإقتصادي. ويصر صندوق النقد الدولي على هذه الخطىالسريعة للتحرير كشرط للمساعدة – وتشعر البلدان التي تواجه أزمة أن لا خيار لها سوى الإذعان لمطالب الصندوق.

لعل الأمور يمكن ان تصبح أسوأ مما هي عليه مع ذلك عندما تتصرف الولايات المتحدة بشكل إنفرادي بدلاً من التستر برداء صندوق النقد الدولي،فالممثل

التجاري الأمريكي أو وزارة التجارة الأمريكية غالباً ما يكونان مدفوعين بمصالح خاصة من داخل الولايات المتحدة لتوجيه إتهامات ضد بلد أجنبي ثم تجري عملية مراجعة حينذاك – تقتصر على الحكومة الأمريكية فقط – لتتخذ الولايات المتحدة قرارا بعدها تفرض من خلاله عقوبات على البلد المسيء. لقد نصبت الولايات المتحدة نفسها قاضيا ومدعيا عاما ومحلفين. فهنالك عملية شبه قانونية ولكن الأوراق ترتب فيها سرا حيث يفضل القضاة واطلاق الحكم وجود مذنب. وعندما تشهر هذه الأسلحة بوجه البلدان الصناعية الأخرى، أوروبا واليابان فانها غالباً ما تمتلك الموارد للدفاع عن نفسها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية حتى الكبيرة منها كالهند والصين فستكون المباراة غير عادلة. فالنية السيئة المبيتة تتجاوز حدود تحقيق أية مكاسب ممكنة للولايات المتحدة. هذه العملية نفسها لا تفعل الكثير لتعزز الثقة بنظام تجاري دولي عادل.

إن الكلام الذي تستخدمه الولايات المتحدة لفرض موقفها يعزز صورة القوة الكبرى التي تحاول إلقاء ثقلها على مصالحها الخاصة. فقد أراد ميكي كانتور عندما كان ممثل التجارة الأمريكية في إدارة كلنتون الأولى الضغط على الصين لفتح أسواقها بصورة سريعة. وأدت جولة مفاوضات الأورغواي عام ١٩٩٤ التي لعب فيها نفسه دوراً رئيساً، الى أنشاء منظمة التجارة الدولية ووضع القواعد الأساسية للأعضاء. واشترطت هذه الإتفاقية مباشرة فترة تكيف طويلة للبلدان النامية. ويعامل البنك الدولي وجميع الإقتصاديين الصين التي تبلغ حصة دخلها الفردي ٤٥٠ دولار ليس كبلد نام فقط بل كبلد نام ذي دخل واطئ. ولكن كانتور كان مفاوضا صعبا إذ أصر على أنها بلد متقدم ولذلك ينبغي بها أن تقوم بعملية تحول سريعة.

كان كانتور يتمتع بثقل معين لأن الصين كانت بحاجة إلى موافقة الولايات المتحدة للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأظهر الإتفاق بين الصين والولايات المتحدة الذي أدى في نهاية المطاف إلى قبول الصين في منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني ٢٠٠١ إلى إبراز ناحيتين متناقضتين في الموقف الأمريكي. فبينما كانت الولايات المتحدة تماطل في المساومة بإصرارها غير المعقول على أن الصين كانت فعلاً بلداً متقدماً، شرعت الصين بعملية التكيف بنفسها. وفي الحقيقة، ضمنت الولايات المتحدة للصين من دون دراية الوقت

الكافي الذي كانت تريده. إلا أن الإتفاق نفسه أظهر معاييراً مزدوجة وجوراً بشكل يثير السخرية هنا. ومن المفارقة أنه بينما كانت الولايات المتحدة تصر على أن تتكيف الصين بسرعة كما لو كانت بلداً متقدماً – ولأن الصين استخدمت وقت المساومة الطويل فقد كان بمقدورها القبول بتلك المطالب – فقد طالبت الولايات المتحدة في الواقع كذلك بمعاملة أمريكا كما لو كانت بلداً أقل تقدما وأن لا تمنح مهلة عشرة سنوات فقط لتقلل حواجزها على الواردات النسيجية التي كانت جزءاً من مفاوضات ١٩٩٤ بل بأربع سنوات أخرى.

ما يبعث على الإزعاج هنا بالذات هو كيف يمكن للمصالح الخاصة زعزعة المصداقية الأمريكية والمصالح القومية الواسعة. لقد شوهد هذا بشكل بليغ في نيسان ١٩٩٩ عندما أتى رئيس الوزراء الصيني زورونجي إلى الولايات المتحدة، كان في جانب منها حسم المفاوضات على قبول الصين في منظمة التجارة العالمية وهي خطوة كانت أساسية لنظام التجارة العالمي – اذ كيف يمكن استبعاد أحد أكبر البلدان التجارية؟ – ولكنها كانت كذلك من اجل اصلاحات السوق في الصين نفسها. وعلى الرغم من معارضة الممثل التجاري الأمريكي ووزارة الخارجية، إلا أن وزارة المالية أصرت على بند التحرير السريع لأسواق الصين المالية. وشعرت الصين بالقلق مباشرة إذ كان مثل هذا التحرير بالتحديد هو الذي أدى إلى الأزمات المالية في البلدان المجاورة في شرق آسيا بمثل هذه التكاليف. ولكن الصين جنبت نفسها الكارثة بسبب سياساتها الحكيمة.

هذا الطلب الأمريكي بتحرير الأسواق المالية في الصين ما كان سيساعد في ضمان الإستقرار الإقتصادي العالمي. بل كان الغرض منه هو خدمة المصالح الضيقة للمجتمع المالي في الولايات المتحدة الذي كانت تمثله وزارة المالية بشكل قوي. وأعتقد شارع وول ستريت وهو مصيب في ذلك، أن الصين تمثل سوقاً كبيراً قوياً لخدماته المالية، وكان من المهم ان يدخل وول ستريت ويثبت موطيء قدم قوي له قبل الآخرين. ياله من قصر نظر! كان من الواضح أن الصين ستنفتح في نهاية المطاف. والإسراع بالعملية قبل سنة أو سنتين لن يشكل فارقاً يذكر بالتأكيد ما عدا أن وول ستريت كان يقلق من احتمال فقدان مزيته التنافسية مع مرور الزمن إذ أن المؤسسات المالية في أوروبا وأماكن أخرى تسعى إلى انتزاع مزايا الأجل القصير من منافسيها في وول ستريت. ولكن الكلفة المحتملة كانت ضخمة.

وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية مباشرة، كان من المستحيل على الصين القبول بمطالب وزارة المالية الأمريكية. فالحفاظ على الإستقرار كان مهماً للصين ولم يكن بوسعها المخاطرة بسياسات ثبت عدم استقراريتها في أماكن أخرى. اضطر زورونجي للعودة للصين من دون توقيع الإتفاق. وكان هناك خلاف طويل الأمد داخل الصين بين أولئك المؤيدين للإصلاح ومعارضيه. إذ جادل أولئك المعارضون أن الغرب كان يسعى إلى إضعاف الصين ولن يوقع إتفاقية منصفة أبداً. وان النهاية السعيدة للمفاوضات ستساعد في ضمان موقف الإصلاحيين في الحكومة الصينية وتضيف قوة لحركة الإصلاح. وكما تبين، خسر زورونجي وحركة الإصلاح التي كان يدعو إليها مصداقيتهما وضعفت قوة الإصلاحيين ونفوذهم. ومن حسن الحظ، كان الضرر مؤقتاً فقط. ولكن مع ذلك، أظهرت وزارة المالية الأمريكية كم كانت ترغب في المخاطرة بمتابعة برنامج عملها الخاص بها.

وعلى الرغم من الضغط على برنامج عمل تجاري غير منصف، كان هناك في الأقل قدر كبير من الجانب النظري والملموس في أن تحرير التجارة سيكون أمراً حسناً فيما لو طبق بصورة صحيحة. وكانت قضية تحرير السوق المالي أشد إشكالاً. ففي العديد من البلدان، هنالك قيود مالية لا تخدم أي غرض نافع سوى إعاقة تدفق رأس المال ولهذا ينبغي العمل على إزالتها. ولكن جميع البلدان تنظم أسواقها المالية والحماس المفرط في إلغاء القيود سبب مشكلات هائلة في أسواق رأس المال حتى في البلدان المتقدمة حول العالم. لنضرب مثالاً واحداً في هذا الصدد وهو كارثة الإدخارات والقروض سيئة الصيت في الولايات المتحدة، إذ بينما كانت عاملاً أساسياً في التعجيل بركود ١٩٩١ وكلفت دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من ٢٠٠ مليار دولار إلا أنها كانت من اقل الضمانات كلفة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) التي سببها إلغاء القيود مثلما كان الركود الأمريكي من أخفها مقارنة بما مرت به الإقتصادات الأخرى التي عانت من أزمات مماثلة.

وبينما كانت البلدان الصناعية المتقدمة مع مؤسساتها المعقدة تتعلم الدروس الصعبة من إلغاء القيود المالية، كان صندوق النقد الدولي يحمل رسالة ريغان – ثاتشر هذه إلى البلدان النامية، ولاسيما البلدان التي لم تكن مهيأة لإدارة ما ثبت أنه في أفضل الظروف مهمة صعبة محفوفة بالمخاطر. وبينما لم تحاول البلدان الصناعية المتقدمة تحرير سوق رأس المال الا في وقت متأخر من تنميتها –

إنتظرت الدول الأوربية حتى السبعينات للتخلص من ضوابط سوق رأس مالها – الا انها كانت تشجع البلدان النامية على القيام بذلك سريعاً.

وعلى الرغم من ان نتائج الركود الاقتصادي الناجمة عن الأزمات المصرفية التي سببها إلغاء القيود على سوق رأس المال كانت مؤلمة للبلدان المتقدمة، الا انها كانت أشد خطورة على البلدان النامية. فالبلدان الفقيرة لم تكن لها شبكة ضمان لتخفيف تأثير الركود. إضافة إى ذلك، كانت المنافسة المحدودة في الأسواق المالية تعني أن التحرير لن يأتي دائما بالمنافع الموعودة بمعدلات فائدة أوطأ،بل وجد المزارعون أحياناً أنهم سيضطرون إلى دفع معدلات فائدة أعلى، مما جعل من الصعب عليهم شراء البذور والأسمدة الضرورية للحصول على ما يكفي لسد الرمق.

وبقدر ما كان تحرير التجارة سيئاً ومتعجلاً ورديء الإدارة في البلدان النامية، كان تحرير سوق رأس المال حتى أسوأ من نواح عديدة. فتحرير سوق رأس المال إستلزم إلغاء القيود المقررة لضبط تدفق الأموال الساخنة من وإلى البلد – قروض قصيرة الأجل وعقود لم تكن عادة سوى رهانات على حركة سعر الصرف. وهذا المال المضارب لا يمكن إستخدامه لبناء معامل أو إستحداث وظائف اذ ان الشركات لا تقوم بإستثمارات طويلة الأجل بإستخدام المال الذي يمكن تحصيله بإشعار فوري. وفي الحقيقة، جعلت الخطورة التي يجلبها مثل هذا المال الساخن الإستثمارات طويلة الأجل في بلد نام حتى أقل جاذبية، والتأثيرات العكسية على النمو حتى أشد وطأة. وبغية إدارة المخاطر المرتبطة بتدفقات رأس المال غير المستقرة هذه، تنصح البلدان بشكل عادي بتخصيص كمية من إحتياطيها جانبا تكون مساوية لقروضها الممنوحة بالعملة الاجنبية قصيرة الاجل. ولرؤية ما ينطويه هذا، لنفترض أن شركة في بلد نام صغير يقبل بقرض ذي أجل قصير بقيمة مائة مليون دولار من بنك أمريكي ويدفع فائدة ١٨ بالمائة. والسياسة الحكيمة من جانب البلد تتطلب منه أن يضيف مائة مليون إلى إحتياطه. ومن المألوف، ان الإحتياطات يحتفظ بها في شكل حوالات خزينة أمريكية التي تدفع اليوم ٤ بالمائة. وفي الحقيقة، يقترض البلد في وقت واحد من الولايات المتحدة ١٨ بالمائة ويقرض الولايات المتحدة ٤ بالمائة. ولا يمتلك البلد ككل موارد أخرى متيسرة للإستثمار. ولهذا تجني المصارف الأمريكية ربحا نظيفا وتكسب الولايات

المتحدة بصفة كلية ١٤ مليون دولار سنويا في شكل فوائد. ولكن من الصعب رؤية كيف يسمح هذا للبلد النامي بالنمو سريعا. لنضعها بهذه الطريقة، من الواضح أن الأمر ليس صائبا اذ هنالك مشكلة أخرى وهي عدم توافق الحوافز، فمع تحرير سوق رأس المال، تكون الشركات في القطاع الخاص في البلد هي التي تقرر إقتراض أموال قصيرة الأجل من المصارف الأمريكية من عدمه ولكن الحكومة هي التي يجب أن تكيف نفسها بأن تضيف إلى إحتياطاتها إذا ما رغبت في الحفاظ على موقفها المتبصر.

يعتمد صندوق النقد الدولي في محاججته بتحرير سوق رأس المال على تعليل مبسط وهو أن السوق الحر أشد كفاءة وأن الكفاءة العالية تسمح بنمو سريع. ويتجاهل حجج كتلك التي وردت لتوها ويطرح جدليات معينة معقولة في ظاهرها، في سبيل المثال، أنه من دون تحرير للأسواق لن يكون بمقدور البلدان إجتذاب رأس المال الاجنبي ولاسيما الإستثمار المباشر. لم يدع إقتصاديو الصندوق أبدا أنهم منظرون عظام. وزعمه بأنه يمتلك الخبرة تكمن في تجربته العالمية وبراعته الفائقة في البيانات. ومع ذلك مما لفت الأنظار، ان البيانات لم تدعم حتى إستنتاجات الصندوق. فالصين التي حصلت على أكبر قدر من الإستثمار الأجنبي، لم تأخذ بأي من الوصفات الغربية (ما عدا إستقرار الاقتصاد الكلي) وأحبطت بشكل حصيف التحرير التام لسوق رأس المال. وتؤكد الدراسات الإحصائية الواسعة النتيجة القائلة بأن استخدام تعريف الصندوق للتحرير لا يستلزم نموا سريعا أو إستثمارا عاليا.

بينما أظهرت الصين أن تحرير رأس المال ليس ضروريا لإجتذاب الأموال الا إن حقيقة الأمر هو أن المنطقة قلما تحتاج إلى أموال أخرى إذا ما أخذ بنظر الإعتبار معدلات الإدخار العالية في شرق آسيا (٣٠ – ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ١٨ بالمائة في الولايات و ١٧ – ٣٠ بالمائة في أوربا). وتواجه تحديا رهيبا في إستثمار تدفق المدخرات بشكل سديد.

إن دعاة التحرير يطرحون حجة أخرى تبدو مضحكة ولاسيما في ضوء الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ١٩٩٧ بأن التحرير سيعزز الإستقرار من خلال تنويع مصادر التمويل. والفكرة هي أنه في أوقات التدهور الإقتصادي، بإمكان البلدان الطلب من الأجانب التعويض عن النقص في الأموال المحلية. ومن

المفترض بإقتصاديي الصندوق أن يكونوا أشخاصا عمليين ومتضلعين بشؤون العالم. وبالتأكيد، لابد وأنهم يعرفون بأن أصحاب المصارف يفضلون إقراض أولئك الذين لا يحتاجون أموالهم وبالتأكيد لابد وأنهم رأوا كيف يكون الحال عندما تواجه البلدان مصاعب وكيف يخرج المقرضون الأجانب أموالهم من البلاد – مما يفاقم التدهور الإقتصادي.

وعلى الرغم من أننا سنلقي نظرة فاحصة على السبب الذي أدى فيه التحرير إلى زيادة عدم الإستقرار ولاسيما عندما يجري قبل أوانه وقبل أن توضع مؤسسات مالية قوية في مكانها المناسب إلا أنه تبقى حقيقة واحدة واضحة وهي أن عدم الإستقرار ليس سيئا للنمو الإقتصادي فحسب بل أن تكاليف عدم الإستقرار التي يتحملها الفقراء تكون غير متناسبة.

دور الإستثمار الأجنبي

لا يشكل الإستثمار الأجنبي أحد الأعمدة الرئيسة الثلاثة لإجماع واشنطن إلا أنه جزء أساسي من العولمة الجديدة. وإستناداً إلى إجماع واشنطن، يحصل النمو من خلال التحرير أي "اطلاق حرية الاسواق". ومن المفترض ان يمهد التحول للقطاع الخاص والتحرير واستقرار الاقتصاد الكلي الأجواء لإجتذاب الإستثمار بضمنها القادم من الخارج. وهذا الإستثمار هو الذي يولد النمو. فقطاع الأعمال الأجنبي يجلب معه الخبرة الفنية والسبيل إلى الأسواق الخارجية ويستحدث إمكانيات إستخدام جديدة. وتمتلك الشركات الأجنبية السبل إلى مصادر المال ولاسيما المهمة في تلك البلدان النامية حيث تكون المؤسسات المالية المحلية فيها ضعيفة. فقد لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في العديد – ولكن ليس جميعها – من قصص التنمية الناجحة في بلدان كسنغافورة وماليزيا وحتى الصين.

بعدما ذكرنا ذلك، هنالك بضعة نقاط سيئة حقيقية. فعندما يدخل الأجنبي قطاع الأعمال فإنه غالباً ما يدمر المنافسين المحليين ويسحق طموحات رجال الأعمال الصغار الذين يأملون في تطوير صناعاتهم النامية محلياً. وهنالك أمثلة عديدة على ذلك. فمصنعو المشروبات المنعشة حول العالم غلبوا على أمرهم عند دخول الكوكاكولا والبيبسي إلى أسواق بلدانهم. وصانعو الآيس كريم المحلي وجدوا أنفسهم عاجزين عن منافسة منتجات شركة يونيلفر للآيس كريم.

والطريقة الوحيدة للتفكير بذلك هي في إستذكار الخلافات الناشبة في الولايات المتحدة على سلسلة محال بيع الأدوية ومحال الراحة الكبيرة. فعندما تفتتح سلسلة أسواق وول مارت في منطقة، غالباً ما تكون هناك إحتجاجات قوية من الشركات المحلية التي تخشى (وهي محقة) ازاحتها. ويقلق اصحاب الدكاكين المحلية من عدم قدرتهم على منافسة وول مارت بقوته الشرائية الضخمة. ويقلق أولئك القاطنون في البلدات الصغيرة مما سيحدث لطبيعة مجتمعهم إذا ما قضي على جميع المخازن المحلية. وتصل هذه المخاوف نفسها إلى الألف ضعف في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن مثل هذه المخاوف مشروعة إلا أنه ينبغي إمعان النظر فيها فالسبب الذي جعل وول مارت ناجحاً هو لأنه يقدم سلعاً بخسة الأثمان للمستهلكين. ويبقى تأمين إيصال السلع والخدمات بشكل كفوء للأشخاص الفقراء في البلدان النامية هو الأهم من أي شيء آخر إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار مستوى معيشتهم المتدني الذي يصل إلى حد سد الرمق.

بيد أن النقاد أثاروا نقاطاً عديدة. ففي غياب قوانين منافسة قوية (أو مطبقة بشكل فعال)، تعمد الشركات الدولية بعد قضائها على المنافسة المحلية إلى إستخدام قوتها الإحتكارية لرفع الأسعار. ولاسيما وأن منافع الأسعار الواطئة تكون قصيرة الأمد.

والجانب الخطر في هذا يكمن في مسألة الخطى، إذ أن قطاعات الأعمال المحلية تدعي أنها إذا ما منحت الوقت الكافي فبإمكانها التكيف والإستجابة للمنافسة وأن بإمكانها إنتاج سلع بصورة كفوءة وأن الحفاظ على قطاع الأعمال المحلي مهم لتقوية المجتمع المحلي إقتصادياً وإجتماعياً. والمشكلة بالتأكيد، هي ان السياسات التي توصف من اول وهلة بانها حماية مؤقتة من المنافسة الاجنبية غالباً ما تصبح دائمية في اغلب الاحيان.

لم يفعل العديد من الشركات متعددة الجنسية سوى القليل لتحسين ظروف العمل في البلدان النامية. ولم تدرك الدروس التي تعلمتها بشكل بطيء تماماً من بلدانها إلا تدريجيا. اذ ان تأمين ظروف عمل أفضل يمكن ان يعزز إنتاجية العامل ويخفض التكاليف الاجمالية أو في الأقل يحول دون إرتفاعها الحاد.

يعد الميدان المصرفي ميدانا آخرا حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بإكتساح المحلية منها. وبإمكان المصارف الأمريكية تقديم ضمانات أكبر للمودعين في المصارف الصغيرة المحلية (ما لم تقدم الحكومة المحلية تأميناً على الودائع). وتضغط الحكومة الأمريكية على فتح الأسواق المالية في البلدان النامية. والمزايا واضحة وهي أن المنافسة المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الخدمات. ويمكن أن تعزز القوة المالية الكبيرة للمصارف الأجنبية الإستقرار المالي. ومع ذلك، يبقى التهديد الذي تشكله المصارف الأجنبية لقطاع الصيرفة المحلي حقيقياً. وفي الحقيقة هناك نقاش واسع في الولايات المتحدة في القضية ذاتها. فالصيرفة الوطنية لاقت مقاومة (حتى عهد كلنتون وبتأثير من وول ستريت، تغير الموقف التقليدي للحزب الديمقراطي) خشية تدفق الأموال إلى مراكز المال الرئيسة كنيويورك مما يجرد المناطق الاخرى من الأموال الضرورية. وما حدث في الأرجنتين يؤكد مثل هذه المخاوف. فقبل الإنهيار الذي حدث هناك في عام ٢٠٠١، أصبحت المصارف التي يملكها الأجانب هي التي تهيمن على الصناعة المصرفية المحلية وبينما كانت المصارف تقدم الأموال إلى الشركات متعددة الجنسية بشكل سهل، فقد اشتكت حتى الشركات المحلية الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة من عدم الحصول على رأس المال. وكانت خبرة المصارف الدولية – وقاعدة معلوماتها – تكمن في إقراض زبائنها التقليديين. وفي نهاية المطاف، ربما تتوسع لتصل إلى هذه البيئات الأخرى الملائمة أو ظهور مؤسسات مالية جديدة لمعالجة هذه الثغرات. وإنعدام النمو – الذي اسهم فيه إنعدام الأموال – كان محورياً في إنهيار ذلك البلد. وكانت هذه المشكلة مشخصة على نطاق واسع داخل الأرجنتين؛ وإتخذت الحكومة بضعة خطوات محدودة لملء ثغرة الإئتمان. بيد أن إقراض الحكومة لم يعوض عن إخفاق السوق.

تؤكد تجربة الأرجنتين دروساً أساسية معينة. فصندوق النقد الدولي والبنك كانا يشددان على أهمية إستقرار المصارف. ومن السهل إيجاد مصارف قوية،

مصارف لا تخسر المال بسبب قروض رديئة – المطلوب منها ببساطة الإستثمار بحوالات الخزينة الأمريكية. ولا يكمن التحدي في مجرد إيجاد مصارف قوية فحسب بل إيجاد مصارف قوية كذلك تؤمن الإئتمان للنمو. لقد أظهرت الأرجنتين كيف أن الفشل في القيام بذلك يمكن أن يؤدي نفسه إلى عدم إستقرار في الاقتصاد الكلي. فبسبب إنعدام النمو، واجهت عجوزات مالية متصاعدة، وعندما أجبرها الصندوق على إجراء تخفيضات في الإنفاق وزيادة في الضرائب، بدأ التدهور الاقتصادي الشديد والقلاقل الاجتماعية تسود كل مكان.

تقدم بوليفيا مثالا آخرا مع ذلك حيث أسهمت المصارف الأجنبية في عدم إستقرار الإقتصاد الكلي. ففي عام ٢٠٠١، قرر مصرف أجنبي فجأة والذي بدا كبيرا في الإقتصاد البوليفي التوقف عن الإقراض بعدما أخذ بنظر الإعتبار المخاطر العالمية المتزايدة. وساعد التغير المفاجئ في العرض الإئتماني في إدخال الإقتصاد في تدهور إقتصادي حتى اشد من هبوط أسعار السلع والتباطؤ الإقتصادي العالمي الذي كان يحدث أصلا.

هنالك مخاوف أخرى فيما يتعلق بتدخل المصارف الأجنبية. فالمصارف المحلية تكون أشد تحسسا لما اعتيد على تسميته "بدليل النافذة" – اشكال خفية من التأثير للبنك المركزي، في سبيل المثال، لتوسيع الإئتمان. عندما يكون الإقتصاد بحاجة إلى التحفيز وانكماشه عندما تظهر علائم المضاربة الشديدة. وتكون المصارف الأجنبية أقل إحتمالا في الإستجابة لمثل هذه العلائم. وعلى نحو مماثل، تكون المصارف المحلية أكثر إحتمالا للإستجابة للضغط لمعالجة الثغرات الأساسية في النظام الإئتماني – جماعات غير مخدومة وأخرى مخدومة دون المستوى المطلوب كالأقليات والمناطق المتضررة. ففي الولايات المتحدة المعروفة بأنها من أفضل أسواق الإئتمان المتقدمة، فإن هذه الثغرات يعتقد بأنها مهمة جدا لتشريع إعادة الإستثمار للجاليات (CRA) الذي أقر عام ١٩٧٧ والذي يفرض متطلبات على المصارف لإقراض هذه الجماعات والمناطق غير المخدومة كما ينبغي. وكان هذا التشريع طريقة مهمة، إن لم تكن مثيرة للخلاف، لتحقيق الأهداف الإجتماعية الحاسمة.

مع ذلك، لم يكن المال هو الميدان الوحيد الذي كان فيه الاستثمار الاجنبي المباشر نعمة مختلطة. ففي بعض الحالات، اقنع المستثمرون الجدد الحكومات

(غالبا عن طريق الرشاوى) لمنحهم امتيازات خاصة كالحماية من خلال التعريفة. وفي العديد من الحالات، رمت الحكومتان الامريكية والفرنسية او حكومات البلدان الصناعية الاخرى المتقدمة بثقلها بعيدا مما عزز وجهة النظر لدى البلدان النامية بانه اصبح من المناسب تماما ان تتطفل الحكومات وتحصل على عمولات على ما يفترض من القطاع الخاص. وفي بعض الحالات، كان دور الحكومة غير مضر نسبيا على ما يبدو(على الرغم من انه ليس بالضرورة ان يكون فاسدا). فعندما سافر وزير التجارة الامريكي رون براون الى الخارج، كان يرافقه رجال اعمال امريكيون يحاولون اقامة اتصالات مع هذه الاسواق الصاعدة وكسب منافذ للدخول اليها. ومن المفترض، ان فرص الحصول على مقعد في طائرة الوفد المغادر عادة ما تتعزز اذا ما قدم احدهم تبرعات مهمة للحملة الانتخابية.

في حالات أخرى، أستدعيت إحدى الحكومات لموازنة ثقل الأخرى. ففي ساحل العاج، بينما دعمت الحكومة الفرنسية محاولة شركة تليكوم الفرنسية لإبعاد المنافسة من شركة هاتف خلوي اخرى مستقلة (امريكية)، نجد ان الحكومة الامريكية ضغطت لتلبية مطالب الشركة الامريكية. ولكن في حالات عديدة، تذهب الحكومات إلى أبعد من حدود المعقول. ففي الأرجنتين، رمت الحكومة الفرنسية بثقلها للضغط على إعادة صياغة شروط الإمتيازات مع مصلحة إسالة الماء (اغواس ارخنتيناس) بعدما وجدت الشركة السويسرية الأم (سويس لايونيز) ان الإتفاقيات التي وقعتها كانت أقل ربحا مما إعتقدته.

ولعل من أشد المخاوف هو دور الحكومات، بما في ذلك الحكومة الأمريكية، في الضغط على الدول للإلتزام بالإتفاقيات التي كانت غير منصفة إلى حد كبير للبلدان النامية والتي غالبا ما وقعتها حكومات فاسدة في تلك البلدان. ففي إندونوسيا. في إجتماع زعماء منظمة آبيك APEC (التعاون الإقتصادي لآسيا والباسفيك) عام ١٩٩٤ الذي عقد في جاكارتا، شجع الرئيس كلنتون الشركات الأمريكية على القدوم إلى إندونوسيا. وفعل العديد منها ذلك وغالبا ما كان بشروط مفضلة (مع مقترحات فاسدة "بتقديم" الرشاوي على حساب شعب إندونوسيا). وشجع البنك الدولي على حد سواء صفقات الطاقة الخاصة هناك وفي بلدان أخرى كالباكستان. ونصت شروط العقد إلتزام الحكومة بشراء كميات كبيرة من الكهرباء بأسعار عالية جدا (فيما يسمى بفقرات خذ او إدفع). وحصل القطاع الخاص على

الأرباح فيما تحملت الحكومة المخاطر. كان ذلك أمرا سيئا تماما. ولكن عندما أطيح بالحكومات الفاسدة (محمد سوهارتو في إندونيسيا عام ١٩٨٨ ونواز شريف في الباكستان عام ١٩٩٩). مارست الحكومة الأمريكية ضغطا على الحكومتين لتنفيذ العقد بدلا من النكول أو في الأقل إعادة التفاوض على شروط العقد. وهنالك في الواقع سجل حافل من العقود "غير المنصفة" التي إستخدمت فيها الحكومات الغربية قوة عضلاتها لغرض تنفيذها[١].

هنالك المزيد في قائمة الشكاوي المشروعة ضد الإستثمار الأجنبي المباشر. وغالبا ما تزدهر مثل هذه الإستثمارات بسبب انتزاع إمتيازات خاصة من الحكومة. وبينما يركز الإقتصاد على وفق سياقاته القياسية على إنحرافات الحوافز الناجمة من هذه الإمتيازات. إلا أن هناك ناحية غير مأمونة تماما اذ ان هذه الإمتيازات غالبا ما تكون نتيجة الفساد وارتشاء مسؤولي الحكومة. ولا يأتي الإستثمار الأجنبي المباشر الا على حساب زعزعة العمليات الديمقراطية. ويصح هذا لاسيما في استثمار استخراج المعادن والنفط والموارد الطبيعية الأخرى حيث يجد الاجانب حافزا حقيقيا للحصول على امتيازات بأسعار واطئة.

علاوة على ذلك. هنالك تأثيرات عكسية لمثل هذه الإستثمارات - غالبا لا تعزز النمو - فالدخل الذي تجلبه إمتيازات التعدين قد لا تكون له قيمة تذكر ولكن التنمية هي انتقال للمجتمع. فالإستثمار في منجم - لنقل في منطقة نائية من البلاد - لا يفعل سوى القليل للمساعدة في تحويل التنمية إلى أكثر من الموارد التي تولدها. ويمكن أن تساعد في إيجاد إقتصاد مزدوج. إقتصاد حيث توجد جيوب للثروة. ولكن الإقتصاد المزدوج ليس إقتصادا متقدما. وفي الحقيقة. يمكن أن يعيق تدفق موارد التنمية أحيانا فعلا من خلال آلية تسمى "بالمرض الهولندي". اذ انْ تدفق رأس المال إلى البلاد يؤدي إلى رفع قيمة العملة ويجعل الواردات رخيصة والصادرات غالية. لقد جاء هذا الإسم من التجربة الهولندية عقب إكتشاف الغاز في بحر الشمال اذ رفعت مبيعات غاز الشمال سعر العملة الهولندية وأضرت بالصناعات التصديرية الأخرى للبلاد بشكل بالغ. وسببت مشكلة عويصة ولكن يمكن حلها في ذلك البلد ولكنها يمكن ان تكون المشكلة صعبة بالذات بالنسبة للبلدان النامية.

مع ذلك ما هو أسوء، يمكن أن يؤدي تيسر الموارد الى تغير الحوافز، فكما رأينا في الفصل الثاني، بدلا من تخصيص الطاقة لإيجاد الثروة، توجه الجهود في العديد من البلدان الغنية بالموارد نحو تخصيص الدخل (الذي يشير إليه الإقتصاديون بالريع) المرتبط بالموارد الطبيعية.

مالت المؤسسات المالية الدولية إلى تجاهل المشكلة التي تحدثت عنها بشكل مقتضب. فبدلا من ذلك، كانت وصفة صندوق النقد الدولي لإستحداث الوظائف بسيطة عندما ركز على تلك القضية اذ تمثلت بوقف التدخل الحكومي (في شكل قيود جائرة) وخفض الضرائب وجعل التضخم واطئا قدر الإمكان ودعوة أصحاب المشاريع الأجانب. فإلى حد ما، تعكس السياسة حتى هنا العقلية الإستعمارية التي ذكرتها في الفصل السابق. ومن المؤكد، ان البلدان النامية ستضطر إلى الإعتماد على الأجانب في الريادة الادارية. لا بأس في النجاح الرائع لكوريا واليابان حيث لم يؤد الإستثمار الأجنبي أي دور. ولكن في العديد من الحالات كما حصل في سنغافورة والصين وماليزيا، وضع سوء تصرف الإستثمار الأجنبي تحت المراقبة اذ لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما ليس بذلك القدر في رأس المال (إذا ما أخذ معدل الإدخارات العالية بنظر الإعتبار، فليس هناك حاجة فعلية له) او حتى الريادة الادارية ولكن بالنسبة للوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الجديدة التي يجلبها معه.

التعاقب والخطى

لعل من أسوء تخبطات صندوق النقد الدولي هي الأخطاء التي ارتكبها في التعاقب والخطا وفشله في تحسس السياق الإجتماعي الواسع الذي حصل على معظم الإهتمام - فرض التحرير قبل وضع شبكات الضمان في مكانها المناسب وقبل أن يكون هناك إطار ناظم كاف وقبل أن تستطيع البلدان تحمل النتائج العكسية للتغيرات المفاجئة في مشاعر السوق التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة؛ إذ أن فرض السياسات الذي أدى إلى القضاء على الوظائف قبل وضع أساسيات إستحداث الوظائف في مكانها المناسب وفرض التحول للقطاع الخاص قبل أن تكون هناك منافسة كافية واطر ناظمة. وعكس العديد من أخطاء التعاقب سوء الفهم الأساسي للعمليتين الإقتصادية والسياسية، سوء فهم إقترن خاصة

بأولئك الذين يؤمنون بأصولية السوق. فقد جادلوا في سبيل المثال أنه ما إن تقـام حقوق الملكية الخاصة، فستتبعها جميع الامور الاخرى بشكل طبيعـي – بضـمنها المؤسسات وأنواع الهياكل القانونية التي تحرك إقتصادات السوق.

ثمة نموذج يكمن وراء إيديولوجية السوق الحر غالباً ما ينسـب إلـى آدم سميث والذي يجادل بأن قوى السوق – الدافع الربحي – توجه الإقتصاد نحو نتائج كفوءة كما لو كانت تحركه أيد خفية. ولعل من أحد منجزات علم الإقتصاد الحـديث هو إظهار المعنى والأوضاع التي يكون فيها إستنتاج سميث صـحيحا. وتبـين أن هذه الأوضاع مقيدة تماما[٢]. وفي الحقيقة، أظهرت التطورات الأخيرة في النظرية الإقتصادية – من المفارقة أنها ظهرت بالتحديد خلال الفترة التـي توبعـت فيهـا سياسات إجماع واشنطن دون هوادة – أنه متى ما كانت المعلومات غيـر كاملـة والأسواق ناقصة ولنقل دائما خاصة في البلدان النامية، عندئذ ستعمل اليد الخفيـة بشكل غير كامل. المهم، ان هناك تدخلا حكوميا مطلوبا يمكن أن يحسن من حيث المبدأ كفاءة السوق. وتعد هذه القيود على الشروط التي تـتمخض عنهـا كفـاءة السوق أمرا مهما اذ ان العديد من النشاطات الرئيسة للحكومة يمكن ان تفهم على انها استجابات لإخفاقات السوق الناجمة. وإذا ما كانت المعلومـات كاملـة فـنحن نعرف الآن، انه لن يكون هناك دور يذكر لضوابط السـوق الماليـة. وإذا كانـت المنافسة كاملة بشكل تلقائي، فلن يكون هناك دور يذكر لسلطات منع الإحتكار.

مع ذلك، إستند إجماع واشنطن إلى نموذج مبسط لإقتصـاد السـوق وهـو نموذج الموازنة التنافسية الذي تعمل فيه الأيدي الخفية التي ذكرهـا آدم سـميث، ويعمل هذا النموذج بشكل كامل. ولأنه لا حاجة للحكومة في هذا النموذج لوجـود أسواق "حرة" غير مقيدة تعمل بشكل كامل، يشار احيانا الى وصف سياسات إجماع واشنطن "بالليبرالية الجديدة" المستندة إلى "أصولية السوق"، وهو إحياء لسياسات دع الأمور وشأنها التي كانت رائجة في بعض الأوساط في القرن التاسـع عشـر. ولكن في أعقاب الكساد الكبير والإعتراف بالإخفاقات الأخرى لنظام السـوق التـي تمثلت في اللامساواة الهائلة والمدن غير الصالحة للعيش التـي أفسـدها التلـوث والإنحطاط، رفضت سياسات السوق الحر هذه على نطـاق واسـع فـي البلـدان الصناعية الأكثر تقدماً على الرغم من أنه مازال يدور هناك في هذه البلدان نقـاش متواصل بشأن التوازن المناسب بين الحكومة والسوق.

حتى لو كانت نظرية اليد الخفية لآدم سميث تخص البلدان الصناعية المتقدمة الا ان الشروط المطلوبة لم تلبَ حتى الان في البلدان النامية. فنظام السوق يتطلب حقوق ملكية قائمة بشكل واضح ومحاكم لتنفيذها ولكن غالباً ما تكون هذه غائبة في البلدان النامية. ويتطلب نظام السوق وجود منافسة ومعلومات كاملة. ولكن المنافسة محدودة والمعلومات أبعد من أن تكون كاملة – الأسواق المتنافسة ذات الاداء الجيد لا يمكن إقامتها ما بين عشية وضحاها. وتقول النظرية أن إقتصاد السوق الكفوءة يتطلب تلبية جميع الإفتراضات. وفي بعض الحالات، ربما تؤدي الإصلاحات في ميدان معين من دون إصلاحات ملازمة في ميادين أخرى إلى جعل الأمور أسوأ فعلاً. هذه هي قضية التعاقب. ومع كل ذلك، تتجاهل الإيدولوجية هذه الأمور؛ وتقول ببساطة تحركوا إلى إقتصاد السوق بأسرع ما يمكن. في حين، تبين لنا النظرية الإقتصادية والتاريخ كم سيكون الأمر مأساوياً فيما لو جرى تجاهل التعاقب.

تشكل الأخطاء في التجارة وتحرير سوق رأس المال والتحول للقطاع الخاص المبين مبكرا أخطاء متعاقبة على نطاق كبير. وأخطاء التعاقب صغيرة الحجم لا تلقى إهتماما يذكر في الصحافة الغربية. وتشكل هذه، المآسي اليومية لسياسات الصندوق التي تؤثر في الفقراء البائسين أصلاً في العالم النامي. في سبيل المثال، هنالك هيئات تسويق في العديد من البلدان التي تقوم بشراء المنتوج الزراعي من المزارعين وتسوقه محلياً ودولياً. وغالباً ما تكون مصدر عدم كفاءة وفساد مع حصول المزارعين على جزء فقط من السعر النهائي. وعلى الرغم من أنه ليس من الصائب كثيرا ان تشارك الحكومة في هذا العمل ولكنها إذا ما خرجت منه فجأة فلا يعني هذا ظهور قطاع خاص تنافسي حيوي بشكل تلقائي.

خرجت حكومات عدة بلدان غرب أفريقية من قطاع أعمال هيئة التسويق تحت ضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي بعض الحالات، نجح على ما يبدو ولكن في غيرها، عندما ألغيت هيئة التسويق، تطور نظام إحتكارات محلية. وقيّد رأس المال المحدود الدخول إلى هذا السوق. ولم يستطع سوى بضعة فلاحين شراء شاحنات لنقل منتوجهم للسوق. ولم يكن بإمكانهم إقتراض الأموال الضرورية أيضاً إذا ما أخذ بنظر الإعتبار إنعدام المصارف ذات الاداء الجيد. وفي بعض الحالات، كان الناس قادرين على الحصول على شاحنات لنقل سلعهم وعمل

السوق في بادئ الأمر ولكن قطاع الأعمال المربح هذا أصبح فيما بعد مصدراً للمافيا المحلية. وفي كلا الموقفين، كانت المنافع الصافية التي وعد بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تتبلور. وإنخفض العائد الحكومي ولم يتحسن حال الفلاحين كثيراً عن ذي قبل فيما أثرى بضعة رجال اعمال محليين (من المافيا والسياسيين).

تستخدم هيئات تسويق عديدة سياسة تسعير موحدة - دفع السعر نفسه للمزارعين بغض النظر عن أماكن وجودهم. ويعارض الإقتصاديون "المنصفون" على ما يبدو هذه السياسة لأنها تتطلب من أولئك المزارعين قرب الأسواق دعم أولئك البعيدين عنها بشكل فعال. ومع منافسة السوق، يحصل المزارعون الموجودون في المناطق البعيدة عن مكان البيع (العلوة كما تسمى في العراق - المترجم) الذي تباع فيه السلع فعلاً، على أسعار أوطأ؛ وفي الحقيقة، يتحملون تكاليف نقل بضاعتهم إلى السوق. وأجبر صندوق النقد الدولي أحد البلدان الأفريقية على التخلي عن تسعيره الموحد قبل إنشاء منظومة طرق كافية في مكانها المناسب. والسعر الذي حصل عليه أولئك الموجودين في أماكن منعزلة إنخفض بشكل ملحوظ فجأة لانهم إضطروا إلى تحمل تكاليف النقل. وبالنتيجة إنخفضت المدخولات في بعض أفقر المناطق الريفية في البلاد وتلتها ضائقة على نطاق واسع. ربما كان لخطة تسعير الصندوق بعض المنافع الطفيفة بالنسبة لزيادة الكفاءة ولكن يتعين علينا وزن هذه المنافع إزاء التكاليف الإجتماعية. فالتعاقب والخطى الصحيحة ربما تمكن من تحقيق مكاسب الكفاءة تدريجياً من دون هذه التكاليف.

هنالك إنتقاد أساسي لطريقة إجماع صندوق النقد الدولي او اجماع واشنطن كونها لا تعترف بأن التنمية تتطلب حدوث تحول في المجتمع. وهو ما تمسكت به أوغندا في إلغائها المتطرف لجميع الأجور المدرسية، وهو أمر لم يستطع فهمه محاسبو الميزانية الذين كانوا يركزون على العوائد والتكاليف فقط. وكان جزء من شعار إقتصاد التنمية اليوم هو التشديد على التعليم الإبتدائي الكوني بما فيه تعليم الفتيات. وأظهرت دراسات لا حصر لها أن اداء البلدان في شرق آسيا التي إستثمرت في التعليم الإبتدائي بما في ذلك تعليم الفتيات كان أداؤها أفضل. ولكن في بعض البلدان الفقيرة جداً كتلك التي في أفريقيا، كان من الصعب تماماً تحقيق

معدلات تسجيل عالية ولاسيما للفتيات. والسبب بسيط وهو أن ما تمتلكه العائلات الفقيرة يكفيها للعيش ولا تجد منفعة مباشرة تذكر في تعليم بناتها. وكانت النظم التربوية موجهة أساساً نحو تعزيز الفرص من خلال وظائف في القطاع الريفي تعد أكثر ملاءمة للشباب. وعملت معظم البلدان التي تواجه قيود ميزانية شديدة بنصيحة إجماع واشنطن وهي ضرورة إستيفاء الأجور. وكان تعليلهم هو أن الدراسات الإحصائية أظهرت أن الأجور القليلة ليس لها تأثير يذكر في التسجيل بالمدارس. ولكن رئيس أوغندا يوري موسيفني يعتقد العكس. إذ كان يعلم بأنه يتعين عليه إنشاء ثقافة يؤمل منها ذهاب الجميع إلى المدارس. وكان يعلم أنه ليس بوسعه القيام بذلك طالما كانت هناك أية أجور مستوفاة. ولهذا تجاهل نصيحة الخبراء الخارجيين وألغى جميع الأجور المدرسية ولذلك إرتفع التسجيل بشكل بالغ. ومع رؤية كل عائلة قيام الآخريات بإرسال جميع أولادها إلى المدرسة، فقد قررت هي الأخرى إرسال بناتها للمدرسة. إذن، ما تجاهلته الدراسات الإحصائية هو قوة التغير النظمي.

فلو اخفقت ستراتيجيات الصندوق فقط في تحقيق الامكانية الكاملة للتنمية، لكان من الممكن إن يكون هذا أمراً رديئاً. الا ان هذه الإخفاقات التي حصلت في أماكن عديدة أعاقت برنامج العمل التنموي من خلال تدمير نسيج المجتمع بالذات من دون داع. ومن المحتم أن عملية التنمية والتغير السريع تضع ضغوطاً هائلة على المجتمع. فالسلطات التقليدية يجري تحديها والعلاقات التقليدية يعاد تقويمها. ولهذا السبب تولي التنمية الناجحة إهتماماً دقيقاً للإستقرار الإجتماعي – درس رئيس ليس فقط في قصة بوتسوانا في الفصل السابق بل كذلك في إندونوسيا في الفصل المقبل حيث أصر صندوق النقد الدولي على إلغاء الدعم المالي للغذاء والكيروسين (الوقود الذي يستخدمه الفقراء في الطبخ) بعدما ادت سياسات الصندوق الى تفاقم ركود البلاد وإنخفاض المدخولات والأجور وإزدياد البطالة الحاد. وأحداث الشغب التي نجمت عن ذلك مزقت النسيج الإجتماعي للبلاد وأدت إلى تفاقم الكساد المستمر. ولم يكن إلغاء الدعم المالي سياسة إجتماعية رديئة فحسب بل كان سياسة إقتصادية رديئة ايضا.

لم تكن أحداث الشغب هذه هي الأولى التي أثارها الصندوق، ولو أخذ بنصيحة الصندوق بشكل أوسع، لكان حدث المزيد منها بالتأكيد. ففي عام ١٩٩٥،

كنت في الأردن للقاء ولي العهد وكبار مسؤولي الحكومة الآخرين عندما جادل الصندوق في تقليص الدعم الغذائي لتحسين ميزانية الحكومة. ونجحوا تقريباً في ابرام إتفاق عندما تدخل الملك حسين ووضع نهاية له. كان يستمتع بعمله وقام بعمل رائع وأراد الحفاظ عليه. وفي الشرق الأوسط المتسم بتقلباته الحادة يمكن أن تؤدي أحداث الشغب التي يثيرها الغذاء في إسقاط الحكومة ومعه السلام الهش في المنطقة. وعند وزنها إزاء التحسن الممكن الهزيل في موقف الميزانية، فإن هذه الأحداث يمكن ان تلحق أشد الضرر بهدف الإزدهار. ووجهة النظر الإقتصادية الضيقة جعلت من المستحيل عليه النظر في هذه القضايا في سياقها الواسع.

مع ذلك، أحداث الشغب هذه كرأس جبل ثلجي عائم تستلفت إهتمام الجميع إلى الحقيقة البسيطة أن السياق الإجتماعي والسياسي لا يمكن تجاهله. ولكن هنالك مشاكل أخرى. فبينما في الثمانينيات، إحتاجت أمريكا اللاتينية إلى تحسين حال ميزانياتها والسيطرة على التضخم، أدى التقشف المفرط إلى بطالة عالية، ومن دون شبكة ضمان كافية أسهمت بدورها في مستويات عالية من العنف الحضري وبيئة لا تساعد بالكاد على الإستثمار. كما كانت الحروب الاهلية في أفريقيا عاملاً رئيساً في إعاقة برنامج عملها التنموي. وأظهرت الدراسات في البنك الدولي أن مثل هذه الحروب ترتبط بشكل منتظم بالعوامل الإقتصادية غير المواتية بضمنها البطالة التي يمكن أن يحدثها التقشف المفرط. والتضخم المعتدل قد لا يكون مثالياً لانشاء بيئة للإستثمار إلا أن العنف والحرب الاهلية يعتبران حتى أسوأ.

نعترف اليوم بأن هناك "عقدا إجتماعيا" يربط المواطنين وحكومتهم معا. وعندما تنتهك السياسات الحكومية ذلك العقد الإجتماعي، فإن المواطنين قد لا يحترمون "عقودهم" مع بعضهم الآخر أو مع الحكومة. والحفاظ على ذلك العقد الإجتماعي يعد مهماً وصعباً في خضم القلاقل الإجتماعية التي غالباً ما ترافق عملية التحول التنموي. وفي الحسابات الساذجة للإقتصاد الكلي للصندوق، ليس هناك متسع من المجال لمثل هذه المخاوف في أغلب الأحيان.

إقتصاد بطيء الاداء

يقتضي جزء من العقد الإجتماعي "الإنصاف" حيث يشارك الفقراء في مكاسب المجتمع اثناء نموه، ويتحمل الأغنياء بعض آلام الفقراء في أوقات الأزمة. ولكن سياسات إجماع واشنطن لم تعر إهتماماً يذكر لقضايا التوزيع أو "الإنصاف". ولكن عند تعرض مؤيدو هذه السياسات للضغط، فسيجادل العديد منهم بأن افضل سبيل لمساعدة الفقراء هو بجعل الإقتصاد ينمو. ولهذا يؤمنون بالاقتصاد بطيء الاداء. ويؤكدون في نهاية المطاف أن منافع النمو ستصل حتى إلى الفقراء. ولم يكن إلاقتصاد بطيء النمو أكثر من مجرد معتقد من معتقدات الإيمان. ويبدو ان الإملاق كان ينمو في إنكلترا في القرن التاسع عشر على الرغم من أن البلاد كان يعمها الرخاء عموماً. وقدم النمو في أمريكا في الثمانينيات أحدث مثال مذهل، فبينما كان الإقتصاد ينمو، شهد أولئك الذين كانوا في اسفل السلم تضاؤلا في مدخولاتهم الحقيقية. وجادلت إدارة كلنتون بقوة ضد إلاقتصاد بطيء النمو، وإعتقدت بأنه لابد من وجود برامج فعالة لمساعدة الفقراء. وعندما تركت البيت الأبيض للعمل في البنك الدولي، حملت معي التشكيك نفسه بالاقتصاد بطيء النمو؛ فإن لم ينجح هذا في الولايات المتحدة فكيف سينجح في البلدان النامية؟ وبينما من الصحيح أن التقليل المستدام في للفقر لا يمكن تحقيقه من دون نمو إقتصادي متين، الا إن العكس غير صحيح إذ ليس بالضرورة أن يعود النمو بالنفع على الجميع. وليس من الصحيح كذلك أن "المد العالي يرفع جميع الزوارق". فالمد الصاعد سريعاً، احيانا يقذف بالزوارق الصغيرة إلى الشاطئ بعنف ويجعلها شظايا هشيمة ولاسيما إذا رافقته عاصفة.

على الرغم من المشاكل الواضحة التي تواجه إلاقتصاد بطيء الاداء إلا أنه يتسم بأصالة فكرية بديعة. فقد جادل آرثر لويس الحائز على جائزة نوبل بأن اللامساواة كانت جيدة للتنمية والنمو الإقتصادي لأن الأغنياء يوفرون أكثر من الفقراء وأن أساس النمو هو تراكم رأس المال. وجادل سايمون كوزنتس وهو حائز آخر على جائزة نوبل أنه بينما تزداد اللامساواة في المراحل الأولية من التنمية إلا أن الإتجاه ينعكس فيما بعد[٣].

مع ذلك، لم تدعم أحداث السنوات الخمس عشرة الماضية هذه النظريات والفرضيات. وكما سنرى في الفصل القادم، لم تظهر بلدان شرق آسيا – كوريا

الجنوبية والصين وتايوان واليابان – أن الإدخارات العالية لا تتطلب لامساواة عالية، وأن بالإمكان تحقيق نمو سريع بدون حدوث زيادة مهمة في اللامساواة. ولأن الحكومات لا تعتقد بأن النمو سينفع الفقراء تلقائياً ولأنها تعتقد بأن المساواة الكبيرة ستعزز النمو فعلاً، إتخذت الحكومات في المنطقة خطوات فعالة لضمان أن إرتفاع مد النمو يرفع معظم الزوارق تقريباً وأن اللامساواة في الأجور تبقى تحت السيطرة وأن بعض الفرص التعليمية تمتد لتشمل للجميع. وأدت سياساتهم إلى إستقرار إجتماعي وسياسي وأسهم بدوره في بيئة إقتصادية إزدهرت فيها قطاعات الأعمال. وأمن إستثمار الخزين الجديد من المواهب، الطاقة والمهارات البشرية التي ساهمت في فاعلية المنطقة.

أما في الأماكن الأخرى حيث تبنت الحكومات سياسات إجماع واشنطن فلم ينتفع الفقراء من النمو الا قليلاً. وفي أمريكا اللاتينية، لم يرافق النمو إنخفاضاً في اللامساواة أو إنخفاض في الفقر. وفي بعض الحالات، إزداد الفقر فعلاً كما تشهد بذلك الأحياء الفقيرة المنتشرة على مرأى العين. يتحدث الصندوق بفخر عن التقدم الذي أحرزته أمريكا اللاتينية في إصلاحات السوق خلال العقد الماضي (وان كان بشكل هادىء نوعاً ما بعد إنهيار تلميذه اللامع، الأرجنتين عام ٢٠٠١، والكساد والركود الذي أصاب العديد من بلدان "الإصلاح" خلال السنوات الخمس الماضية) ولكنه لم يقل الكثير عن الأعداد القابعة في الفقر.

من الواضح أن النمو وحده لا يحسن دائماً حياة جميع أفراد البلد. ومما لا يثير العجب أن عبارة "بطيء الاداء" إختفت من نقاشات السياسة. ولكن الفكرة ما زالت حية في شكل مغاير نوعا ما. وأطلق على هذا المتغير الجديد اسم "النهوض جزئيا بالاداء البطيء". إذ يؤكد على أن النمو ضروري وكاف تقريباً لتقليل الفقر – ملمحاً إلى ان أفضل ستراتيجية هي بالتركيز على النمو اثناء ذكره لقضايا كتعليم الإناث والصحة. ولكن مؤيدي الاداء البطيء فشلوا في تنفيذ سياسات تعالج الاهتمام الواسع بالفقر بشكل فعال أو حتى قضايا معينة كتعليم النساء. وعلى الجانب العملي، واصل مؤيدو النهوض الجزئي بالاداء البطيء السياسات نفسها كذي قبل مع الكثير من النتائج المعاكسة نفسها. "فسياسات التكيف" المفرطة في شدتها في بلد تلو الآخر أجبرت على إجراء تخفيضات في التعليم والصحة: ففي تايلند، لم تكن النتيجة إزدياد نسبة الدعارة فحسب بل أن الإنفاق على مكافحة

الإيدز قلص بشكل بالغ؛ وما كان أحد أنجح البرامج لمكافحة الإيدز في العالم أصيب بنكسة كبيرة.

ومن المفارقة أن من بين ابرز المؤيدين للنهوض الجزئي بـالاداء البطـيء كانت وزارة المالية في عهد كلنتون. فعلى صعيد الإدارة، كان هناك نطـاق واسـع من وجهات النظر في السياسة الداخلية بدءا من الديمقراطيين الجدد الذين يريدون رؤية دور محدود للحكومة إلى الديمقراطيين القدامى الذين يسعون إلى المزيد مـن التدخل الحكومي. ولكن وجهة النظر المركزية التي إنعكست في التقرير الإقتصادي السنوي للرئيس (يعده مجلس المستشارين الإقتصاديين) جادل بقوة ضـد إقتصـاد الاداء البطيء – أو حتى النهوض الجزئي بالاداء البطيء. وهنـا، نجـد ان وزارة المالية الأمريكية كانت تفرض سياسات على بلدان أخرى كانت ستعارضـها بقـوة فيما لو طولب بتنفيذها في الولايات المتحدة ولجادلت ضدها بعنف ضـمن نطـاق الادارة ولافشلتها بالتأكيد تقريباً. وسبب عدم الإتزان الظاهر بسيط إذ أن الصندوق والبنك الدولي هما جزء من حلبة وزارة المالية، ميدان يسمح لهما ، مـع بضـعة استثناءات، بفرض منظوراتهما مثلما تفعله الوزارات الأخرى التي تفرض ما لديها ضمن مجال عملها.

الأسبقيات والستراتيجيات

ليس المهم في أن ننظر إلى ما يضعه صندوق النقد الدولي على جدول أعماله فحسب بل فيما كف عنه: فالتثبيت (stabilization) مثبت على جدول أعماله بينما شطب إستحداث الوظائف منه. وفرض الضرائب وتأثيراتها المعاكسة موجودة في جدول أعماله بينما شطب إصلاح الأراضي منه. هنالك أموال لضمان المصارف ولكن ليس للدفع من أجل تحسين الخدمات التعليمية والصحية، هذا فضلاً عن ضمانة العمال الذين يطردون من وظائفهم نتيجة سوء إدارة الصندوق للإقتصاد الكلي.

يمكن أن تحدث العديد من الفقرات التي لم تكن مثبتة في إجماع واشنطن نمواً عالياً ومساواة واسعة. فإصلاح الأراضي نفسه يبين الخيارات المعرضة للخطر في بلدان عديدة. ففي العديد من البلدان النامية، يملك بضعة أشخاص أغنياء معظم الأراضي. وتعمل الأغلبية الكبيرة من الناس كمزارعين مستأجرين

يحتفظون بالنصف فقط أو أقل مما ينتجوه. ويسمى هذا بالمحاصصة. ونظام المحاصصة يضعف الحوافز - حيث يتقاسمون مع ملاك الأرض بشكل متساو. والتأثيرات هي نفسها أذ تستوفى ضريبة ٥٠ بالمائة من المزارعين الفقراء. ويستنكر الصندوق فرض ضرائب عالية على الأغنياء مشيراً إلى أنها تقضي على الحوافز ولكنه لا ينبس ببنت شفة عن هذه الضرائب الخفية. ولكن اصلاح الأراضي اذا ما جرى بشكل صحيح وسلمي وقانوني وضمن حصول العاملين لا على الأرض فحسب بل على الإئتمان كذلك والخدمات الموسعة التي تعلمهم عن البذور الجديدة وأساليب الزرع يمكن أن يعزز المنتوج بشكل هائل. بيد أن إصلاح الأراضي يمثل تغيراً أساسياً في بنية المجتمع، تغيراً لا يروق بالضرورة لأولئك الذين في النخبة ممن يتربعون على وزارات المالية، اولئك الذين تتفاعل معهم المؤسسات المالية الدولية. فإذا كانت هذه المؤسسات معنية حقاً بالنمو وتخفيف كاهل الفقر، لكانت أعارت إهتماماً بالغاً للقضية إذ أن إصلاح الأرض سبق العديد من الشواهد الناجحة على التنمية كتلك التي في كوريا وتايوان.

هنالك فقرة أخرى مهمة وهي تنظيم القطاع المالي. فبتركيزه على أزمة أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينيات، أكد الصندوق أن الأزمات سببها سياسات مالية غير حكيمة وسياسات نقدية غير مقيدة. ولكن الأزمات حول العالم أظهرت أن هنالك مصدرا ثالثا لعدم الإستقرار وهو عدم وجود قيود كافية على القطاع المالي. ومع ذلك، ضغط صندوق النقد الدولي بإتجاه خفض هذه القيود الضابطة - حتى أجبرته أزمة شرق آسيا على تغيير مساره. وعلى الرغم من ان الصندوق واجماع واشنطن لم يؤكدا كثيرا على إصلاح الأراضي وقيود القطاع المالي الا ان التضخم قد بولغ في التوكيد عليه في أماكن عديدة. وبالتأكيد، في مناطق كأمريكا اللاتينية حيث التضخم المفرط فإنه يستحق الإهتمام. بيد أن التركيز المفرط للصندوق على التضخم أدى إلى معدلات فائدة عالية واسعار صرف عالية وسبب بطالة وليس نمواً. ربما ترضى الأسواق المالية بارقام التضخم الواطئة ولكن العمال - وأولئك المعنيين بالفقر - لم يكونوا سعداء بالنمو البطيء وأعداد البطالة العالية.

من حسن الحظ، أن خفض نسبة الفقر أصبح أسبقية تنموية متزايدة في الأهمية. ولقد رأينا مبكراً أن ستراتيجيات النهوض الجزئي بالاداء البطيء قد

فشلت. ومع ذلك، ما زال من الصحيح أن البلدان التي نمت في المتوسط بصورة أسرع، قامت بعمل جيد في خفض نسبة الفقر كما أظهرت ذلك الصين وشرق آسيا بشكل واف. وصحيح كذلك أن القضاء على الفقر يتطلب موارد لا يمكن تحقيقها إلا بالنمو. ولذلك، ينبغي الا يثير الترابط بين النمو والقضاء على الفقر الإستغراب. ولكن هذا الترابط لا يثبت أن ستراتيجيات الاداء البطيء (أو النهوض الجزئي بالاداء البطيء) تشكل أفضل طريقة لمهاجمة الفقر. بل على العكس، أظهرت الإحصائيات أن بعض البلدان قد نمت من دون خفض للفقر وحققت بعض البلدان نجاحاً كبيراً في تقليل الفقر أكثر من غيرها في أي معدل نمو مفترض. اذن، ليست القضية في تأييد النمو أو الإعتراض عليه. ففي بعض النواحي، يبدو النقاش غير مجد في النمو أو الفقر. وعلى أية حال، يؤمن الجميع تقريباً بالنمو.

فالمسألة لها علاقة بتأثير سياسات معينة. فبعض السياسات تعزز النمو ولكن ليس لها تأثير كبير على الفقر، وبعضها يعزز النمو ولكنها تزيد الفقر في واقع الحال، وبعضها يعزز النمو ويقلل الفقر في الوقت عينه. وهنالك سياسات أحياناً وهي سياسات "ناجحة بالتعاقب" كإصلاح الأراضي أو الحصول على تعليم أفضل للفقراء التي تقدم وعداً بتعزيز النمو معززاًوبالمساواة الكبيرة. ولكن تحصل هناك مقايضات مرات عديدة. وأحياناً يعزز تحرير التجارة النمو ولكنه يزيد الفقر في الوقت نفسه في الأمد القصير في الأقل – ولاسيما إذا ما حصل سريعاً حيث يطرد بعض العمال من وظائفهم. وأحياناً هنالك سياسات فاشلة بالتعاقب، سياسات لا تحقق أية مكاسب، وإن حققت، فستكون قليلة في النمو ولكن بزيادة مهمة في اللامساواة. ويقدم تحرير سوق رأس المال للعديد من البلدان مثالاً على ذلك. فالنقاش في النمو والفقر، عن ستراتيجيات التنمية – ستراتيجيات تسعى إلى سياسات تقلل الفقر من خلال تعزيزها للنمو وتتجنب السياسات التي تزيد الفقر ولا تحقق سوى مكسب قليل في النمو، إن وجد حقاً، وانها في مواقف التقويم حيث تحصل مقايضات بين النمو والفقر تلقي بجل ثقلها في مدى تأثيرها على الفقراء.

إن فهم هذه الخيارات يقتضي فهم أسباب الفقر وطبيعته. فليس الأمر لأن الفقراء متكاسلون بل لانهم غالباً ما يعملون بشكل شاق وساعات اكثر من أولئك الذين هم أحسن حالاً. ويقع العديد منهم في سلسلة من المعاناة المفرغة؛ فإنعدام الطعام يؤدي إلى إعتلال الصحة الذي يحد من قدرتهم على الكسب ويؤدي إلى

تدهور وضعهم الصحي. وبما أنهم لا يقوون إلا على سد رمقهم فليس بإمكانهم إرسال أولادهم للمدارس. ومن دون تعليم سيحكم على أطفالهم بحياة الفقر. فالفقر ينتقل من جيل لآخر. فالمزارعون الفقراء ليس بوسعهم دفع ثمن الأسمدة وبذور الغلال العالية التي ستزيد من إنتاجيتهم.

ليست هذه سوى واحدة من الحلقات العديدة المفرغة التي يواجهها الفقراء. وقد أكدت بارثا داسكوبتا من جامعة كامبروج أمراً آخراً. ففي البلدان الفقيرة، كالنيبال لا يمتلك الفقراء أي مصدر للطاقة ما عدا الغابات المجاورة؛ ولكنهم بقضائهم على الغابات لتلبية احتياجاتهم الضرورية في التدفئة والطبخ، تتداعى التربة ومع إنحطاط البيئة، فإنهم محكومون بحياة الفقر المتزايد.

فمع الفقر تأتي مشاعر العجز. ففي تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٠، إلتقى البنك الآلاف من الفقراء في ممارسة سميت بأصوات الفقراء. وبرزت عدة مواضيع – غير متوقعة تماماً. فالفقراء يشعرون بأنهم مكتومو الأصوات وأنه لا سيطرة لهم على مقدراتهم، وأنهم يقارعون قوى تفوق سيطرتهم.

كما يشعر الفقراء بعدم الأمان. ليس لأن دخلهم غير أكيد – ظهرت التغيرات بشكل مذهل في الظروف الإقتصادية التي تقع خارج سيطرتهم والتي يمكن أن تؤدي إلى خفض الأجور الحقيقية وخسارة الوظائف في أزمة شرق آسيا – بل لأنهم تواجههم مخاطر المرض والتهديدات المستمرة بالعنف وأحياناً من فقراء آخرين يحاولون تحدي جميع الصعاب لتلبية إحتياجات عوائلهم وأحياناً من الشرطة والآخرين في مواقع السلطة. وبينما يغتاظ أولئك في البلدان المتقدمة من عدم كفاية التأمين الصحي، فإن أولئك في البلدان النامية يتحتم عليهم مواجهة الكوارث من دون أي شكل من أشكال التأمين – من دون ضمان ضد البطالة ومن دون ضمان صحي ومن دون ضمان تقاعدي. وشبكة الضمان الوحيدة هي تلك التي تقدمها العائلة والمجتمع، ولهذا تعد مهمة جداً في عملية التنمية وان يبذل المرء ما بوسعه للحفاظ على هذه الأواصر.

من أجل تقليل الشعور بعدم الأمان – سواء من مزاجية رب العمل المستغل أو مزاجية السوق التي تهيجها العواصف الدولية – إستمات العمال من أجل الحصول على عمل وظيفي. ولكن كلما كافح العمال من أجل الحصول على "وظائف لائقة"، كان صندوق النقد الدولي يناضل من أجل ما يسميه بأسلوبه المتكلف

"مرونة سوق العمل" التي تبدو وكأنها مسعى لتحسين سوق العمل ولكنها من حيث التطبيق لا تعدو عن كونها مسمى رمزيا للأجور الواطئة وحماية أقل للوظائف.

لم يكن بالإمكان إستشراف جميع الجوانب الخفية لسياسات إجماع واشنطن على الفقراء ولكنها أمست واضحة الآن. فقد رأينا كيف كان تحرير التجارة الذي رافقته معدلات فائدة عالية يمثل وصفة أكيدة تقريباً للقضاء على الوظائف وتوليد البطالة – على حساب الفقراء. فتحرير السوق المالي دون أن يرافقه هيكل ناظم مناسب يعد وصفة أكيدة تقريباً لعدم الإستقرار الإقتصادي – ويمكن أن يفضي إلى معدلات فائدة أعلى وليس أوطأ ويجعل من الشاق على المزارعين الفقراء شراء البذور والأسمدة التي يمكن أن ترفعهم إلى فوق مستوى سد الرمق. ويمكن ان يؤدي التحول إلى القطاع الخاص، إن لم ترافقه سياسات تنافسية وبعد نظر لضمان عدم إساءة إستخدام قوة الإحتكار، إلى أسعار أعلى وليس أوطأ للمستهلكين. والتقشف المالي إذا ما توبع بشكل أعمى في الظروف غير المناسبة يمكن أن يؤدي إلى بطالة عالية ويمزق العقد الإجتماعي.

إن كان صندوق النقد الدولي قد استهان بالمخاطر على الفقراء في ستراتيجيات تنميته، فقد إستهان بالتكاليف الإجتماعية والسياسية في الأمد الطويل التي دمرت الطبقة المتوسطة وأغنت القلة في القمة وبالغ في تقدير المنافع لسياسات سوقه الأصولية. فالطبقات المتوسطة من الناحية التقليدية كانت هي الجماعة التي حثت على حكم القانون وهي التي حثت على التعليم العام العالمي وهي التي حثت على إنشاء شبكة الضمان الإجتماعي. وهذه عناصر أساسية للإقتصاد السليم، وأدى تداعي الطبقة المتوسطة إلى تداعي الدعم المرافق لهذه الإصلاحات المهمة.

في الوقت ذاته الذي إستهان بتكاليف برامجه، بالغ الصندوق في منافعها. خذ مشكلة البطالة. فبالنسبة للصندوق وغيره ممن يعتقد أنه عندما تعمل الاسواق بشكل عادي، يجب ان يتساوى الطلب مع العرض والبطالة ظاهرة من ظواهر التدخل في العمل الحر للسوق. والأسعار عالية جداً (في سبيل المثال بسبب قوة النقابات). والعلاج الواضح للبطالة هو في خفض الأجور؛ وخفض الأجور سيزيد الطلب على العمل ويجتذب الكثير من الأشخاص للعمل. وبينما فسرت النظرية الإقتصادية الحديثة (ولاسيما النظريات المستندة إلى المعلومات غير المتناسقة

والعقود الناقصة) سبب امكانية استمرار البطالة حتى مع وجود أسواق متنافسة بما فيها سوق العمل – لذا فإن الحجة التي تقول بأن البطالة موجودة بسبب النقابات أو من جراء وضع الحكومة حداً ادنى للأجور غير قائمة ببساطة – هناك إنتقاد آخر لستراتيجية خفض الأجور. فخفض الأجور ربما يدفع بعض الشركات إلى تأجير عدد أكبر من العمال ولكن عدد العمال المستأجرين حديثاً ربما يكون قليلا نسبيا والبؤس الذي تسببه الأجور الواطئة لجميع العمال الآخرين ربما يكون شديداً. وربما يكون أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال سعداء تماماً عندما يرون إزدياد أرباحهم. وهذه تعزز النموذج الأصولي للسوق أو نموذج الصندوق مع وصفات سياسته بنوع من الحماسة! والطلب من الأشخاص في البلدان النامية دفع أجور المدارس مثال آخر على هذه النظرة العالمية الضيقة. وأولئك الذين قالوا بفرض الأجور، جادلوا بعدم وجود تأثير يذكر لها في التسجيل بالمدارس وأن الحكومة بحاجة ماسة للعوائد. والمفارقة هنا هي أن النماذج المبسطة أساءت حسابات التأثير على التسجيل عند إلغاء الأجور الدراسية، وبفشلهم في أخذ التأثيرات العامة للسياسة في الحسبان، فإنهم لم يفشلوا في الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الواسعة على المجتمع بل أنهم حتى فشلوا في المحاولات الهزيلة لتقرير عواقبها على التسجيل المدرسي بشكل دقيق.

وإذا كانت نظرة الصندوق إلى الأسواق مفرطة في تفاؤلها فإن نظرته إلى الحكومة مفرطة في تشاؤمها، فإن لم تكن الحكومة مصدر جميع الشرور فإنها بالتأكيد جزء من المشكلة أكثر مما هي من الحل. إلا أن قصور الإهتمام بالفقراء لم يكن مجرد مسألة وجهات نظر الأسواق والحكومة، وجهات نظر تقول بأن الأسواق ستتولى كل شيء وأن الحكومة لن تزيد الأمور إلا سوءاً، بل كانت مسألة قيم كذلك – مدى إهتمامنا نحن ينبغي أن ينصب على الفقراء ومن ينبغي به أن يتحمل المخاطر.

لم تكن نتائج السياسات التي فرضها إجماع واشنطن مشجعة إذ كانت التنمية بطيئة في معظم البلدان التي إحتضنت عقائده. وحيثما حصل النمو لم يجر تقاسم المنافع بشكل متساو؛ فالأزمات أسيئت إدارتها والتحول من الشيوعية إلى إقتصاد السوق (كما سنرى) كان مخيباً. وضمن نطاق العالم النامي، كانت التساؤلات تتعلق بأمور جوهرية. وأولئك الذين عملوا بالوصفات وتحملوا التقشف

يتساءلون: متى سنجني الثمار؟ في معظم ارجاء أمريكا اللاتينية بعد فورة النمو القصيرة في أوائل التسعينيات، دخل الركود والكساد. ولم يستمر النمو – قد يقول البعض غير مستدام. وفي الحقيقة في هذا الوقت بالذات، لم يكن سجل النمو فيما يسمى بعصر ما بعد الإصلاح بأفضل حال؛ وفي بعض البلدان كان أسوأ بكثير مما في فترة احلال البدائل الإستيرادية قبل الإصلاح (عندما إستخدمت البلدان سياسات حمائية لمساعدة الصناعات المحلية في التنافس مع الإستيرادات) ولا سيما في الخمسينيات والستينيات. فمعدل المتوسط السنوي للنمو في المنطقة في التسعينيات الذي بلغ ٢.٩ % من المتوسط السنوي بعد الإصلاحات كان أكثر من نصف ذلك الذي في الستينيات الذي كان بنسبة ٥.٤ %. وعند إستذكار الماضي، لم تكن ستراتيجيات النمو في الخمسينيات والستينيات مستدامة (سيقول النقاد إنها كانت غير قابلة للإستدامة) إلا أن الزيادة الطفيفة في النمو في أوائل التسعينيات لم تدم كذلك (وسيقول النقاد عنها كذلك إنها غير قابلة للإستدامة). وفي الحقيقة، يشير نقاد إجماع واشنطن إلى ان إنفجار النمو في أوائل التسعينيات لا يعدو عن كونه مجرد تدارك للخسائر ولم يعوض حتى عن العقد المفقود للثمانينيات، العقد بعد الأزمة الرئيسة الأخيرة التي ركد النمو خلالها. ويسأل الناس في عموم أرجاء المنطقة، إن كان الإصلاح قد فشل أم إن العولمة هي التي فشلت؟ الفارق ربما سطحي اذ ان العولمة كانت في جوهر الإصلاحات. وحتى في البلدان التي حققت بعض النمو كالمكسيك، ذهبت المنافع إلى الثلاثين بالمائة العليا إلى حد كبير وتركزت بشكل أكثر في العشرة بالمائة الأولى. وأولئك الذين كانوا في أسفل السلم لم يكسبوا سوى القليل بل وحتى آل العديد منهم من سيئ إلى أسوأ.

لقد عرضت إصلاحات إجماع واشنطن البلدان إلى مخاطر عظيمة وتحمل عبء المخاطر أولئك الأقل قدرة على مواجهتها. ومثلما حصل في العديد من البلدان، نجم عن خطى وتعاقب الإصلاحات قضاء على الوظائف فاق إستحداث الوظائف، وفاق التعرض للمخاطر القدرة كذلك على إستحداث مؤسسات لمواجهة المخاطر بما فيها شبكات الضمان الفعالة.

هنالك بالتأكيد رسائل مهمة في إجماع واشنطن بما فيها دروس في التعقل في الشؤون المالية والنقدية، دروس فهمتها البلدان التي نجحت إلا أن معظمها لم يكن بحاجة إلى تعلمها من صندوق النقد الدولي.

يقع اللوم أحيانا على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل غير منصف بسبب الرسائل التي يحاولون ابلاغها، فلا أحد يروق له القول "عليك أن تعيش ضمن حدود امكانياتك". ولكن إنتقاد المؤسسات الإقتصادية الدولية يذهب إلى أعمق من ذلك، فبينما كان هناك الكثير مما هو جيد في برامج عملها التنموية حتى الإصلاحات المرغوبة في الأمد الطويل كان يتعين تنفيذها بشكل متأن. لقد أصبح من المقبول به الآن على نطاق واسع إن الخطى والتعاقب لا يمكن تجاهلهما. ولكن ما هو أهم، إن هناك الكثير عن التنمية مما تلمح به هذه الدروس. هنالك ستراتيجيات بديلة، ستراتيجيات لا تختلف فقط في توكيداتها بل حتى في سياساتها؛ ستراتيجيات في سبيل المثال تتضمن إصلاح الأراضي ولكنها لا تتضمن تحرير أسواق رأس المال وتؤمن سياسات منافسة قبل التحول للقطاع الخاص وتضمن تزامن إستحداث الوظائف مع تحرير التجارة.

إستفادت هذه البدائل من الأسواق إلا أنها إعترفت بوجود دور مهم للحكومة كذلك. وإعترفت بأهمية الإصلاح إلا أن الإصلاحات بحاجة إلى أن تنفذ بشكل متأن ومتعاقب. ولم تنظر إلى التغير كمسألة إقتصادية بل كجزء من التطور الواسع للمجتمع. وأعترفت بأنه من أجل تحقيق نجاح في الأمد الطويل لابد من وجود دعم واسع للإصلاحات وإذا ما أريد ايجاد تأييد واسع، فلا بد من توزيع المنافع بشكل واسع.

لقد لفتنا الأنظار أصلاً إلى بعض هذه النجاحات، كالنجاحات المحدودة في أفريقيا في سبيل المثال في أوغندا وأثيوبيا وبوتسوانا والنجاحات الواسعة في شرق آسيا بضمنها الصين. وفي الفصل الخامس سنلقي نظرة فاحصة على بعض النجاحات في عملية التحول كما في بولونيا. وتبين هذه النجاحات أن التنمية والتحول ليسا بالأمر المستحيل؛ والنجاحات في التنمية تفوق تصورات أي فرد تقريبا قبل نصف قرن مضى. وحقيقة أن حالات النجاح العديدة إتبعت ستراتيجيات تختلف بشكل ملحوظ عن تلك التي أعلن عنها إجماع واشنطن كان لها ابلغ الاثر في النفوس.

والحال يختلف في كل مرة وفي كل بلد. فهل كانت البلدان الأخرى ستلقى النجاح نفسه لو إتبعت ستراتيجية شرق آسيا؟ هل ستنجح الستراتيجيات التي نجحت قبل ربع قرن مضى في الإقتصاد العالمي اليوم؟ من الممكن ألا يتفق

الإقتصاديون على الإجابات عن هذه الأسئلة. ولكن البلدان بحاجة الى النظر في البدائل، ومن خلال العمليات السياسية الديمقراطية، تنتقي من هذه الخيارات لنفسها. وينبغي أن تكون مهمة المؤسسات الإقتصادية الدولية – وكان ينبغي أن تكون – تزويد البلدان بالوسائل والأسباب بما يمكنها من القيام بهذه الخيارات الواسعة بنفسها وفهم عواقب ومخاطر كل منها. إن جوهر الحرية هو الحق في الإختيار والقبول بالمسؤولية المرافقة له.

الفصل الرابع
أزمة شرق آسيا
كيف دفعت سياسات صندوق النقد الدولي العالم إلى حافة الإنهيار العالمي

عندما إنهارت عملة البات التايلندية في ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٧، لم يعرف أن هذه كانت البداية لاكبر أزمة إقتصادية منذ الكساد الكبير، أزمة ستنتشر من آسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية وتهدد العالم بأجمعه. وطوال عشر سنوات، كان البات يعادل ٢٥ للدولار الواحد ثم هبط ما بين عشية وضحاها ٢٥ بالمائة. وإنتشرت مضاربات العملة وضربت ماليزيا وكوريا والفليبين واندنوسيا ومع حلول نهاية السنة، بدأت ككارثة سعر صرف، هددت بإبتلاع العديد من مصارف المنطقة وأسواق الأسهم وحتى عموم الإقتصادات. والأزمة إنتهت الآن ولكن بلداناً كأندنوسيا ستشعر بآثارها لسنوات. ومن المؤسف أدت السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي خلال وقت الفتنة هذا إلى تفاقم الموقف. وبما أن الصندوق أسس بالتحديد لتفادي أزمات مثل هذا النوع ومعالجتها، فإن حقيقة فشله في جوانب عديدة أدى إلى إعادة التفكير بدوره مع دعوة العديد من الأشخاص في الولايات المتحدة وفي الخارج إلى إعادة النظر في العديد من سياسات الصندوق والمؤسسة نفسها. وفي الحقيقة، عند إستذكار أحداث الماضي، يصبح من الواضح أن سياسات الصندوق لم تزد إنخفاض النشاط التجاري إلا تفاقماً بل كانت مسؤولة جزئياً في ظهوره، فتحرير السوق المالي ورأس المال بمثل هذه السرعة الفائقة كان على أكثر إحتمال أهم سبب للأزمة على الرغم من أن السياسات الخاطئة من جانب البلدان نفسها لعبت دوراً كذلك. ويعترف الصندوق اليوم بالعديد من أخطائه ولكن ليس جميعها – في سبيل المثال أدرك مسؤولوه مدى الخطورة التي يمكن أن يكون عليها التحرير السريع لسوق رأس المال – ولكن التغير في وجهات نظره جاء متأخراً لمساعدة البلدان المتضررة.

أخذت الأزمة معظم المراقبين على حين غرة إذ لم يمضِ وقت طويل عندما تكهن الصندوق بنمو قوي. وخلال العقود الثلاثة السابقة لم تنم شرق آسيا بصورة سريعة وتنجح في تقليل الفقر أكثر من أي منطقة في العالم المتقدمة أو الأقل تقدماً

لكنه مستقراً كذلك. وجنبت نفسها مشاكل الإرتفاع والهبوط التي تتسم بها جميع إقتصادات السوق. وكان أداؤها رائعاً إلى درجة أنه وصف على نطاق واسع "بمعجزة شرق آسيا". وفي الحقيقة، على حد ما ورد، أن الصندوق كان واثقاً من المنطقة إلى الدرجة التي عيّن فيها أحد موظفيه المخلصين مديراً للمنطقة كمنصب للراحة قبل الإحالة على التقاعد.

عندما إندلعت الأزمة، فوجئت بمدى الحدة التي إنتقد فيها الصندوق ووزارة المالية الأمريكية البلدان. فاستناداً للصندوق، كانت مؤسسات الدول الآسيوية نتنة وحكوماتها فاسدة وهنالك حاجة لإجراء إصلاح اجمالي. وهؤلاء المنتقدون الجريئون لم يكونوا خبراء بالمنطقة بالكاد وما قالوه كان يتناقض تماماً مع ما أعرفه عنها. إذ كنت أجوب المنطقة وأدرسها على مدى ثلاثة عقود. ولقد طلب البنك الدولي مني ومن لورنس سومرز نفسه عندما كان نائب الرئيس لشؤون البحوث المشاركة في دراسة مهمة لمعجزة شرق آسيا وترأس الفريق الذي سينظر في الأسواق المالية. وقبل عقدين تقريباً، عندما بدأ الصينيون بتحولهم إلى إقتصاد السوق، إستدعوني لمناقشة ستراتيجيتهم التنموية. وفي البيت الأبيض، واصلت مشاركتي الوثيقة مترئساً في سبيل المثال الفريق الذي كتب التقرير الإقتصادي السنوي لمنظمة آبيك (التعاون الإقتصادي لآسيا والهادي مجموعة البلدان المطلة على المحيط الهادي التي أصبحت الإجتماعات السنوية لرؤساء دولها تبرز بشكل متزايد مع تنامي الأهمية الإقتصادية للمنطقة). شاركت بصورة فعالة في مجلس الأمن القومي في النقاشات عن الصين – وفي الحقيقة، عندما أزدادت التوترات بشأن سياسة "الإحتواء" التي تعتمدها الإدارة سخونة، كنت عضواً في الوفد الوزاري الذي أرسل للقاء رئيس وزراء الصين زهورونجي لتهدئة الأجواء. وكنت أحد الأجانب القلائل الذين استدعوا للمشاركة في إجتماع كبار زعماء البلاد في مناقشات السياسة التي تجري في آب من كل سنة.

وتساءلت إن كانت مؤسسات هذه البلدان بمثل هذه النتانة فكيف تسنى لها أن تقوم بمثل هذا الأداء الجيد طيلة هذه الفترة الطويلة؟ فالاختلاف في المنظورين، بين ما عرفته عن المنطقة وما يدعيه الصندوق والخزانة الأمريكية لم يكن له معنى يذكر حتى إستذكرت النقاش الذي إحتدم بشأن معجزة شرق آسيا نفسها. فالصندوق والبنك الدوليان تجنبا بشكل مقصود تقريباً دراسة المنطقة. وعلى الرغم

حسبما يفترض بسبب نجاحها، فقد كان سيبدو من الطبيعي لهم لو حولوا نجاحها إلى دروس للآخرين بغية الإنتفاع منها. ولولا الضغط الذي مارسه اليابانيون لما قام البنك الدولي بدراسة النمو الإقتصادي في شرق آسيا (كان عنوان التقرير النهائي "معجزة شرق آسيا") ولم يكن الا بعدما عرض اليابانيون دفع نفقاته. كان السبب واضحا، فالبلدان حققت نجاحاً ليس لأنها كانت تتبع معظم إملاءات اجماع واشنطن فحسب بل لأنها لم تفعل ذلك. وعلى الرغم من أن نتائج الخبراء خففت في التقرير النهائي المنشور إلا أن دراسة المعجزة الآسيوية التي قام بها البنك فسرت الأدوار المهمة التي لعبتها الحكومة. وكانت هذه أبعد من ان تكون تبنياً لسياسات الحد الادنى من البرامج التي يعشقها اجماع واشنطن.

كان هنالك اشخاص ليسوا من المؤسسات المالية الدولية فحسب بل من المجتمع الأكاديمي كذلك ممن تساءل ان كانت هناك معجزة حقاً؟ إن "جل" ما فعله شرق آسيا كان الإدخار الثقيل والإستثمار الجيد! ولكن هذه النظرة للمعجزة أغفلت شيئاً. فلم تتمكن أية مجموعة أخرى من البلدان حول العالم من الإدخار بمثل هذه المعدلات وإستثمار الأموال جيداً – ولعبت سياسات الحكومة دوراً مهماً في تمكين دول شرق آسيا في إنجاز الأمرين في آن واحد[١].

عندما إندلعت الأزمة، كان الامر يبدو كما لو أن العديد من نقاد المنطقة مسرورين تقريباً، فمنظورهم كان له ما يبرره. وفي مفارقة غريبة أنهم بينما كانوا ينفرون من عزو الفضل للحكومات في النجاحات التي تحققت في ربع القرن السابق الا انهم سارعوا في إلقاء اللوم على الحكومات عند الفشل.

سواء سميناها معجزة أم لا فلن يغير هذا من الأمر شيئاً، فالزيادة في المدخولات وخفض الفقر في شرق آسيا عبر العقود الثلاثة الأخيرة لم يسبق لها مثيل. فلا أحد زار هذه البلدان إلا وإندهش من التحول التنموي فيها، فالتغيرات لم تطرأ على الإقتصاد فحسب بل في المجتمع كذلك، وإنعكست في كل إحصائية متصورة. وقبل ثلاثين سنة، كانت الآلاف من عربات نقل الأشخاص التي تقصم الظهر تسحب في الشوارع لقاء أجر زهيد، واليوم أصبحت مجرد مظهر لإجتذاب السياح، وفرصة يلتقط السياح الوافدون بالآلاف للمنطقة صورة فيها. وعملت هذه التشكيلة من معدلات الأجور العالية والإستثمار الحكومي في الميدان التربوي والسياسة الصناعية الموجهة من الحكومة جميعها في جعل المنطقة مولد قوة

إقتصادية. وكانت معدلات النمو إستثنائية في عقود وإرتفع مستوى المعيشة لعشرات الملايين من الأشخاص. وأصابت منافع النمو العديد على نطاق واسع. وحدثت مشاكل في الطريق الذي تطورت فيه الإقتصادات الآسيوية ولكن على العموم، إشتقت الحكومات ستراتيجية نجحت، ستراتيجية وضعت فقرة مشتركة في اجماع واشنطن – أهمية الإستقرار الكلي. ففي اجماع واشنطن، كانت التجارة مهمة لكن التوكيد كان على تطوير الصادرات وليس إزالة المعوقات من أمام الإستيرادات. ولم تتحرر التجارة إلا في نهاية المطاف ولكن بصورة تدريجية فقط بعدما إستحدثت وظائف جديدة في صناعة الصادرات. وبينما أكدت سياسات اجماع واشنطن على التحرير السريع لأسواق المال ورأس المال، إلا أن البلدان الآسيوية لم تحررها إلا تدريجياً – ما زال أكثرها نجاحاً كالصين طريقاً طويلاً لتقطعه. وبينما أكدت سياسات اجماع واشنطن على التحول للقطاع الخاص، إلا أن الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي ساعدت في إقامة مشاريع كفوءة لعبت دوراً رئيساً في نجاح العديد من البلدان. ففي وجهة نظر اجماع واشنطن، كانت السياسات الصناعية التي تحاول الحكومات من خلالها صياغة الإتجاه المستقبلي للإقتصاد غير صائبة. ولكن حكومات شرق آسيا أخذتها على عاتقها كمسؤوليات مركزية. ولاسيما، إنها إعتقدت أنها إذا ما أرادت رأب الفجوة الداخلية بينها وبين البلدان الأكثر تقدماً، فإنه يتعين عليها سد فجوة المعرفة والتكنولوجية ولهذا صممت سياسات تعليمية وإستثمارية لتنفيذ ذلك. وبينما أولت سياسات اجماع واشنطن إهتماماً قليلاً للامساواة، إلا أن حكومات شرق آسيا عملت بشكل نشط لتقليل الفقر والحد من تنامي اللامساواة معتقدة بأن مثل هذه السياسات مهمة للحفاظ على التلاحم الإجتماعي وإن التلاحم الإجتماعي ضروري لتأمين أجواء مواتية للإستثمار والنمو. وعلى نطاق أوسع، بينما أكدت سياسات اجماع واشنطن على دور تحقيق الحد الادنى للحكومات، ففي شرق آسيا، ساعدت الحكومات في صياغة الأسواق وتوجيهها.

عندما بدأت الأزمة، لم يدرك أولئك ممن كان في الغرب قسوتها. فعندما سأل الرئيس كلنتون عن تقديم معونة لتايلاند، إستبعد إنهيار البات بإعتباره "أحد المشاكل الفنية الثانوية في الطريق" إلى الإزدهار الإقتصادي[٢]. وشارك الرئيس كلنتون في ثقته ورباطة جأشه زعماء العالم الماليون عندما إلتقوا في هونغ كونغ

في أيلول ١٩٩٧ في الإجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان مسؤولو الصندوق واثقين من نصيحتهم حتى أنهم طالبوا بإجراء تغيير في ميثاقه للسماح بممارسة المزيد من الضغط على البلدان النامية لتحرير أسواقها المالية. في تلك الأثناء، أصاب زعماء البلدان الآسيوية الهلع ولاسيما وزراء المالية الذين إلتقيتهم. وإعتبروا المال الساخن الذي جاء مع تحرير أسواق رأس المال مصدراً لمشاكلهم. وأدركوا أن المشكلة الكبيرة بإنتظارهم، أزمة يمكن أن تثير الإرباك في إقتصاداتهم ومجتمعاتهم وخشوا من أن سياسات الصندوق ستمنعهم من إتخاذ الإجراءات التي إعتقدوا بأنها قد تدرأ عنهم الأزمة، وفي الوقت نفسه، يمكن ان تؤدي السياسات التي سيصرون عليها إذا ما حدثت أزمة الى تفاقم التأثيرات على إقتصادهم. ومع ذلك، شعروا بالعجزعن مقاومتها. وحتى كانوا يعرفون ما بإمكانهم أو ينبغي عليهم القيام به لمنع الأزمة وتقليل الأضرار ولكنهم كانوا يعلمون أن الصندوق سيدينهم إذا ما قاموا بهذه الأعمال وخشوا من الإنسحاب الناجم لرأس المال الدولي. في النهاية، كانت ماليزيا فقط شجاعة بما فيه الكفاية لتخاطر بغضب الصندوق عليها، وعلى الرغم من أن سياسات رئيس الوزراء مهاتير قد هوجمت من جميع الأوساط لانه حاول إبقاء معدلات الفائدة واطئة وحاول وقف الخروج السريع للمال المضارب من البلاد، إلا أن إنخفاض النشاط الإقتصادي في ماليزيا لمْ يدم طويلاً وكان أخف من جميع البلدان الأخرى.

في إجتماع هونغ كونغ، ألمحت لوزراء بلدان جنوب شرق آسيا الذين إلتقيتهم الى وجود بضعة إجراءات متناغمة يمكن أن يتخذوها معاً، فإذا ما فرضوا جميعهم قيودا ضابطة على رأس المال بطريقة منسقة، قيودا الغاية منها منع الضرر الناجم عن خروج المال المضارب من بلدانهم، فسيصبحون قادرين على الصمود أمام الضغوط التي سيمارسها عليهم المجتمع المالي الدولي من دون ريب، وبإمكانهم المساعدة في تجنيب إقتصاداتهم أي إضطراب. وتحدثوا عن إلتقائهم ثانية فيما بعد من السنة لوضع خطة. ولكنهم ما كادوا يحطون رحالهم بعد رحلتهم إلى هونغ كونغ إلا وإنتشرت الأزمة أولاً في أندونوسيا ثم في كوريا الجنوبية في أوائل كانون الأول. وفي تلك الأثناء، هاجم مضاربو العملة البلدان الأخرى حول العالم – من البرازيل إلى هونغ كونغ – الا انها ثبتت أمام الهجوم ولكن بكلفة باهظة.

هنالك نمطان مألوفان لهذه الأزمات. الأول ما أظهرته كوريا الجنوبية البلد المتميز في سجل مسارها الرائع. فبعد أن خرجت من دمار الحرب الكورية، صاغت كوريا الجنوبية ستراتيجية نمو زادت حصة دخلها الفردي إلى ثمانية أضعاف في أمد ثلاثين سنة وقللت الفقر بشكل مذهل وحققت مستوى تعلم عالمي وبرعت في رأب الفجوة في التكنولوجيا بينها وبين البلدان الأكثر تقدماً. ففي نهاية الحرب الكورية، كانت أفقر من الهند ولكنها بحلول التسعينيات، إنضمت إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) نادي البلدان الصناعية المتقدمة. وأصبحت كوريا أحد أكبر منتجي العالم لرقائق الحاسبات وأصبحت مجموعة شركاتها الكبيرة كسامسونغ ودايوو وهونداي تنتج سلعا معروفة في أنحاء العالم. ولكنها في أيام تحولها المبكرة، عمدت الى السيطرة بشكل محكم على أسواق مالها ولكنها بضغط من الولايات المتحدة إضطرت مرغمة إلى السماح لشركاتها بالإقتراض من الخارج. الا انها بإقتراضها من الخارج، عرضت الشركات نفسها إلى أهواء السوق الدولية، ففي أواخر ١٩٩٧، إنتشرت شائعات في وول ستريت أن كوريا تواجه متاعب وأنها لن تكون قادرةً على إدارة قروضها المستحقة من المصارف الغربية وأنها لا تمتلك الإحتياطات لتسديدها. ومثل هذه الشائعات يمكن أن تكون تكهنات تتحقق بذاتها. ولقد طرقت أسماعي هذه الشائعات في البنك الدولي قبل فترة من نشرها في الجرائد وكنت أعلم ما كانت ستعنيه. وعلى وجه السرعة، كانت المصارف التي تتوق قبل فترة قصيرة إلى إقراض الأموال للشركات الكورية قررت عدم تمديد قروضها. وعندما قررت جميعها عدم تمديد قروضها، تحققت التكهنات ووقعت كوريا في المتاعب.

والثانية هي ما أظهرته تايلاند. فهناك، كانت اللائمة تقع على هجوم المضاربات (مجتمعا مع المديونية العالية قصيرة الأجل). فالمضاربون في معرض إعتقادهم أن العملة ستنخفض قيمتها، حاولوا التحول من العملة المحلية الى الدولار ؛ مع قابلية تحويل تامة أي القابلية على تحويل العملة المحلية إلى الدولار أو الى أية عملة أخرى، وهذا ما يمكن فعله بسهولة. ولكن مع قيام التجار ببيع العملة، فقد ضعفت قيمتها لتؤكد تلك التكهنات. وعلى نحو بديل وشائع تماما، تحاول الحكومة دعمْ العملة وبيع الدولارات من إحتياطيها (المال الذي تحتفظ به الدولة وغالباً ما يكون بالدولار للأيام النحسة) وإشتدت العملة المحلية لدعم

قيمتها. ولكن الحكومة استنفدت ما لديها من عملة صعبة في نهاية المطاف، ولم تكن هناك دولارات لبيعها، فإنهارت العملة وشعر المضاربون بالرضا وكان رهانهم صحيحا. واصبح بإمكانهم العودة الآن إلى العملة وجني ربح خبيث. وكان حجم العوائد مهولاً. لنفترض أن مضارباً ذهب إلى مصرف تايلندي وإقترض ٢٤ مليار بات التي كانت بسعر صرفها الأصلي يمكن أن تعادل مليار دولار. وبعد أسبوع واحد ينخفض سعر الصرف وبدلاً من أن يكون ٢٤ بات للدولار الواحد، هناك أربعون بات للدولار. وبذلك يحصل على ٦٠٠ مليون دولار ثم يحولها ثانية إلى البات فيحصل على ٢٤ مليار بات لتسديد القرض. وتدخل الأربعمائة مليون دولار المتبقية ربحاً صافياً في جيبه – عائد ضخم لعمل أسبوع واحد وإستثمار قليل من ماله الخاص. ولثقته بأن سعر الصرف لن يرتفع (أي يذهب من ٢٤ بات للدولار ولتقول ٢٠ للدولار) فلم تكن هناك أي مخاطرة بالكاد، وفي أسوأ الأحوال إذا ما بقي سعر الصرف من دون تغيير، فسيخسر فائدة أسبوع واحد. ومع تنامي المدركات بأن خفض العملة سيتنامى بشكل وشيك، فقد أمسى جني المال فرصة لا تقاوم وتدفق المضاربون من أنحاء العالم لإنتهاز الموقف.

إذا ما كان للأزمات نمط مألوف، فكذلك الحال مع إستجابات صندوق الدولي عند تقديمه مبالغ ضخمة من الأموال (كانت صفقات الضمان الإجمالية بضمنها دعم مجموعة البلدان السبعة ٩٥ مليار دولار)[٤] كي تستطيع البلدان دعم سعر الصرف. وفكر أنه إذا ما إعتقدت الأسواق بوجود أموال كافية في الخزائن، فلا جدوى من مهاجمة العملة وبذلك يمكن إستعادة "الثقة". وقام المال بوظيفة أخرى حيث مكن البلدان من تقديم الدولارات إلى الشركات التي إقترضت من المصارف الغربية لتسديد القروض. وهكذا أصبح جزءاً من الضمانة للمصارف الدولية بقدر ما كان للبلد نفسه؛ ولم يضطر الدائنون إلى مواجهة جميع العواقب عند منح قروض رديئة. وفي بلد تلو الآخر، حيث إستخدمت أموال الصندوق لدعم سعر الصرف بشكل مؤقت بمستوى غير مستدام، كانت هناك عاقبة أخرى. فالأشخاص الأغنياء داخل البلاد إستثمروا الفرصة لتحويل أموالهم إلى دولارات بسعر صرف مؤات وتهريبها للخارج. وكما سنبين في الفصل القادم، حصل أفظع مثال في روسيا بعد ما أقرض الصندوق المال في تموز ١٩٩٨. ولكن هذه الظاهرة التي

يعطى لها أحيانا إسم سليم محايد وهو "هروب رأس المال" لعبت دوراً بارزاً كذلك في الأزمة المهمة السابقة في المكسيك خلال ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

ربط صندوق النقد الدولي المال بشروط في صفقة يفترض بها تصحيح المشاكل التي سببت الأزمة. فهذه المقومات الأخرى والاموال بالقدر نفسه هي التي يفترض بها إقناع الأسواق بتمديد قروضها وإقناع المضاربين بالبحث عن أهداف سهلة في أماكن أخرى. وتتضمن هذه المقومات من الناحية التقليدية معدلات فائدة عالية - في حالة شرق آسيا، كانت معدلات فائدة عالية جدا - علاوة على التقليص في الإنفاق الحكومي والزيادة في الضرائب. وتتضمن كذلك "إصلاحات هيكلية" أي تغيرات في هيكل الإقتصاد الذي يعتقد بأنه يكمن وراء مشاكل البلاد. وفي حالة شرق أسيا لم تكن شروطا مفروضة فقط تتطلب زيادات كبيرة في معدلات الفائدة وتقليصات في الإنفاق فحسب، بل كانت شروطا اضافية تقتضي قيام البلدان بتغييرات سياسية وإقتصادية كذلك وإصلاحات رئيسة كزيادة الإنفتاح والشفافية وتحسين ضوابط السوق المالية وكذلك إصلاحات طفيفة كإلغاء إحتكار تسويق القرنفل.

يزعم الصندوق أن فرض هذه الشروط أمر ضروري ينبغي القيام به. إذ يتعين عليه تقديم مليارات الدولارات؛ وتقع على عاتقه مسؤولية التأكد ليس من إعادة تسديدها فحسب بل من قيام البلدان باتخاذ " الإجراءات الصحيحة" لأستعادة نشاطها الإقتصادي. ولو سببت المشاكل الهيكلية أزمة إقتصاد كلي، فسيتعين معالجة تلك المشاكل. وكانت سعة هذه الشروط تعني إن البلدان التي تقبل بمساعدة الصندوق عليها أن تتخلى عن جزء كبير من سيادتها الإقتصادية. ولهذا استندت بعض الإعتراضات على برامج الصندوق على هذا الامر وما نجم عنه من تقويض للأسس الديمقراطية؛ واستند بعضها إلى حقيقة أن الشروط لم تُعد للإقتصادات نشاطها (ومما لا جدال فيه أنها لم تكن حتى مصممة لذلك). ولكن كما بيّنا في الفصل الثاني، كان بعض هذه الشروط لا علاقة له البتة بالمشاكل القائمة.

لقد أخفقت هذه البرامج في جميع شروطها وفي جميع أموالها، بينما كان من المفترض بها أيقاف تدهور أسعار الصرف؛ ولكن هذه إستمرت في الهبوط ولم يكن هناك أي إدراك بالكاد من جانب الأسواق أن الصندوق "جاء لإنقاذها". ففي كل حالة كان ينتابه الحرج من فشل علاجه المفترض، يعمد الصندوق إلى إتهام البلد

بالفشل في القيام بالإصلاحات الضرورية بشكل جاد. وفي كل حالة، يعلن للعالم أن هناك مشاكل جذرية يتعين معالجتها قبل أن يتعافى البلد بشكل حقيقي. ومن يقوم بذلك كمن يصرخ باعلى صوته بنشوب نار في مسرح مكتظ، ولهذا لاذ المستثمرون بالفرار لانهم كانوا مقتنعين تماما بتشخيص المشاكل وليس بالوصفات(٥). وبدلا من إستعادة الثقة التي تؤدي إلى عودة تدفق رؤوس الاموال إلى البلاد، أدت الإنتقادات التي وجهها الصندوق إلى تفاقم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. وبسبب هذا وأسباب أخرى سأتناولها عما قريب، كان الإدراك في معظم العالم النامي، وهو ما أشاطره، أن الصندوق نفسه أصبح جزءاً من مشكلة البلدان بدلا من أن يكون جزءاً من الحل. وفي الحقيقة، في العديد من بلدان الأزمات، يواصل الناس العاديون وكذلك العديد من مسؤولي الحكومة ورجال قطاع الأعمال الإشارة إلى العاصفة الإقتصادية والإجتماعية التي ضربت بلدانهم بأنها "صندوق النقد الدولي" – أو كما يسمونه "الطاعون" أو "الكساد الكبير". ويشار إلى التاريخ بكلمتي "قبل" و "بعد" مجيء الصندوق مثلما تشير البلدان التي دمرها الزلزال أو أية كارثة طبيعية أخرى إلى الحدث بأنه كان "قبل" أو "بعد" الزلزال.

ومع تطور الأزمة، إرتفعت البطالة وإنخفض الناتج المحلي الإجمالي وأغلقت المصارف. وبلغ معدل البطالة أربعة أضعاف في كوريا وثلاثة أضعاف في تايلاند وعشرة أضعاف في أندونوسيا. ففي أندنوسيا، فقد ١٥ بالمائة تقريباً من الذكور العاملين عام ١٩٩٧ وظائفهم مع حلول آب ١٩٩٨، وكان الخراب الإقتصادي حتى أسوأ في المناطق الحضرية من الجزيرة الرئيسة جاوة. وفي كوريا الجنوبية، وصل الفقر في المناطق الحضرية إلى ثلاثة أضعاف تقريباً مع وقوع ربع السكان في براثن الفقر؛ وتضاعف الفقر في أندنوسيا. وفي بعض البلدان كتايلاند، رجع الأشخاص الذين طردوا من وظائفهم إلى مساكنهم في الريف. ومع ذلك، أدى هذا إلى تزايد الضغط على أولئك في القطاع الريفي. ففي عام ١٩٩٨، هبط الناتج المحلي الإجمالي في اندنوسيا الى حوالي ١٣,١ بالمائة وفي كوريا ٦,٧ بالمائة وفي تايلاند ١٠,٨ بالمائة. وبعد ثلاث سنوات على الأزمة، بقي الناتج المحلي الإجمالي لأندنوسيا ٧,٥ أقل من ذلك الذي كان قبل الأزمة وكان الناتج في تايلاند أقل ٢,٣ بالمائة.

في بعض الحالات، كانت الحصيلات أقل قسوة مما كان متوقعاً على نطـــاق واسع. فالمجتمعات في تايلاند عملت معاً لضمان عدم توقف تعليم أولادها، وساهم الأشخاص طواعية في مساعدة أولاد جيرانهم في المدارس. وضمنوا كذلك حصول الجميع على كفايته من الطعام، ولهذا لم تسجل أية زيادة في سوء التغذيـــة. وفـــي أندونوسيا، نجح برنامج البنك الدولي على ما يبدو في وقف التـــأثيرات المعاكســـة المتوقعة على التعليم. ولم يصب بالفاقة جراء الأزمة إلا عمال الريف الفقراء الذين لم تتحسن أحوالهم بالكاد في كل المستويات. وسيكون لتداعي الطبقـــة المتوســـطة الذي سببته معدلات الفائدة الربوية التي دفعت بالشركات التجارية الصـــغيرة إلـــى الإفلاس تأثيرات طويلة الأمد في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصـــادية فـــي المنطقة.

أدى تدهور الأوضاع في بلد ما إلى اضعاف جيرانه. فالتباطؤ في المنطقـــة كانت له تبعات عالمية إذ تباطأ النمو الإقتصادي العالمي ومـــع تباطئـــه إنخفضـــت أسعار السلع. ومن روسيا إلى نايجيريا، وقعت البلدان الصاعدة التي تعتمـــد علـــى الموارد الطبيعية في متاعب جسيمة. ورأى المستثمرون الذين خـــاطروا بـــأموالهم في هذه البلدان إنخفاض ثروتهم. ومع مطالبة مصارفهم بتسديد قروضها، إضطروا إلى تقليص إستثماراتهم في أسواق أخرى صاعدة. ووقعت البرازيل التي لا تعتمـــد على النفط ولا على التجارة مع البلدان التي تواجه مشـــاكل عويصـــة ومقومـــات إقتصادية تختلف تماماً عن تلك البلدان في الأزمة المالية العالمية التي تجلت للعيان من جراء خشيتها من المستثمرين الأجانب وإنخفـــاض إقراضـــهم. وفـــي خاتمـــة المطاف، تأثرت جميع الأسواق الصاعدة تقريباً حتى الأرجنتين التي كان صـــندوق النقد الدولي يعتبرها مثالا يحتذى به للإصلاح بسبب نجاحها في خفض التضخم إلى حد كبير.

كيف أفضت سياسات الصندوق او وزارة المالية الأمريكية إلى الأزمة

توجت القلاقل نصف عقد من الإنتصار العالمي لإقتصاد السوق بقيادة أمريكا عقب نهاية الحرب الباردة. وشهدت هذه الفترة تركز الإهتمام الدولي على الأسواق الصاعدة حديثا من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية ومن روسيا إلى الهنـــد. ورأى المستثمرون في هذه البلدان فردوس العوائد العالية والمخاطر القليلة على ما يبدو.

وفي فترة السبع سنوات القصيرة، إزداد تدفق رأس المال الخاص من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدما سبعة أضعاف بينما بقي تدفق الأموال العامة (المعونات الخارجية) دون تغير[٦].

كان المصرفيون الدوليون والسياسيون واثقين من أن هذا فجر عصر جديد. واعتقد صندوق النقد الدولي ووزارة المالية الأمريكية أو جادلوا في الأقل إن تحرير الكامل لحساب رأس المال سيساعد المنطقة في النمو السريع. ولم تكن البلدان في شرق آسيا بحاجة إلى رأس مال إضافي إذا ما أخذت معدلات إدخارها العالية بنظر الإعتبار ولكن مع ذلك فرض تحرير حساب رأس المال على هذه البلدان في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وإعتقد أن تحرير حساب رأس المال كان العامل المهم الوحيد الذي أدى إلى الأزمة. ولقد توصلت إلى هذا الإستنتاج ليس لأنني أمعنت النظر في ما حدث في المنطقة بل بالنظر إلى ما حدث في المائة أزمة الأخرى تقريبا في الربع الأخير من القرن. ولأن الأزمات الإقتصادية تكررت (وبشكل أعمق)، فهناك ثروة من البيانات يستطيع المرء من خلالها تحليل العوامل التي أسهمت في الأزمات[٧]. وأصبح من الجلي كذلك إن تحرير حساب رأس المال يمثل في أغلب الأحيان خطورة دون مقابل. وحتى عندما تمتلك البلدان مصارف قوية وسوق أسهم ناضجا ومؤسسات اخرى وهو ما لم يكن لدى العديد من البلدان الآسيوية، فمن الممكن أن يفرض هذا مخاطر بالغة.

لم يكن بمستطاع أي بلد على أكثر إحتمال الثبات أمام التغير المفاجئ في مشاعر المستثمرين، مشاعرغيرت هذا التدفق الهائل إلى هروب هائل إذ وضع مستثمرون محليون وأجانب أموالهم في أماكن أخرى. ومن المحتم، أن مثل هذا الإنقلاب الكبير سيسبب أزمة وكسادا أو ما هو أسوأ. ففي حالة تايلاند، بلغ هذا الإنقلاب ٧,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ و ١٢,٣ من الناتج عام ١٩٩٨ و٧ بالمائة من الناتج في النصف الأول من عام ١٩٩٩. وسيكون مساويا للإنقلاب في تدفق رؤوس الأموال للولايات المتحدة بمعدل ٧٦٥ مليار دولار سنويا ما بين عام ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وبينما كانت قابلية البلدان النامية على تحمل هذا الإنقلاب ضعيفة، فكذلك كانت قابليتها على مواجهة عواقب انخفاض إقتصادي كبير. وكان أداؤها الإقتصادي الرائع – لم يحدث أي كساد إقتصادي رئيس في ثلاثة عقود – يعني أن بلدان شرق آسيا لم تطور خططا للتأمين ضد

البطالة. ولكنها حتى لو تنبهت لهذا الأمر لما كان ذلك بالأمر الهيّن عليها، ففي الولايات المتحدة، كان التأمين ضد البطالة لأولئك الذين يعملون لحسابهم في الزراعة أكثر من كاف، وهذا بالتحديد هو القطاع المهيمن في العالم النامي.

مع ذلك، كانت الشكوى ضد الصندوق أعمق من ذلك بكثير، فهي ليست لمجرد أن الصندوق الذي فرض سياسات التحرير أدت إلى الأزمة بل لأن هذه السياسات فرضت على الرغم من عدم وجود دليل قوي يفيد بانها يمكن ان تطور النمو بل على العكس، كان هناك اكثر من دليل على إنها ستفرض مخاطر بالغة على البلدان النامية.

تكمن هنا مفارقة حقيقية إن كان من الممكن إستخدام مثل هذه الكلمة الرقيقة. ففي تشرين الأول ١٩٩٧، في بداية الأزمة، كان الصندوق ينادي بتوسيع هذه السياسات بالتحديد التي سببت تكرار الأزمات بشكل متزايد. وكأكاديمي، شعرت بالصدمة من أن الصندوق ووزارة المالية الأمريكية كانت ستفرض برنامج العمل هذا بمثل هذه القوة في غياب واقعي للنظرية اوالدليل الذي يلمح إلى أنه يصب في المصلحة الإقتصادية للبلدان النامية أو الإستقرار الإقتصادي العالمي – بينما كان الدليل يشير الى العكس. وبالتأكيد، ربما يجادل بأنه لابد من وجود أساس ما لموقفهما يتعدى خدمة المصالح الذاتية المجردة للأسواق المالية التي رأت تحرير الأسواق المالية مجرد شكل آخر من اشكال الوصول إلى الأسواق أي المزيد من الأسواق لجني الأموال. وعلى الرغم من إعترافهم بأن شرق آسيا لم يكن بحاجة ماسة إلى رؤوس اموال إضافية، الا إن دعاة تحرير سوق رأس المال خرجوا بحجة كنت ما ازال حتى في ذلك الوقت أعتقد بأنها غير مقنعة، ولكن عند التأمل في احداث الماضي، كانت تبدو لي غريبة نوعاً ما وهي ان تحرير سوق رأس المال سيعزز الإستقرار الإقتصادي للبلدان! وكان من المقرر أن يتحقق هذا من خلال السماح بتنويع واسع لمصادر التمويل(٨). ومن الصعب الإعتقاد أن هؤلاء الدعاة لم يروا البيانات التي بينت أن تدفقات رؤوس الأموال كانت تميل الى التقلبات الدورية. وأعني بذلك أن خروج رؤوس الأموال من البلاد عند حدوث الكساد وبالتحديد عندما يكون البلد بأمس الحاجة إليها وتدفقها خلال الإزدهار ليزيد الضغوط التضخمية تفاقما. ومن المؤكد تماماً، أنه في الوقت الذي كانت البلدان بحاجة إلى أموال خارجية، كان أصحاب المصارف يطالبون بأموالهم.

أدى تحرير سوق رأس المال إلى إخضاع البلـدان الناميـة إلـى الاهـواء العقلانية وغير العقلانية لمجتمع المستثمرين وتفاؤلهم وتشاؤمهم غير العقلانـي. كان كينز يعي تماما التغيرات غير العقلانية في المشاعر في أغلب الأحيـان. ففـي كتابه "النظرية العامة للإستخدام والفائدة والنقود" (١٩٣٥) أشار إلى هذه التقلبات الشديدة التي يتعذر تعليلها في الأمزجة بأنها "أرواح الحيوانات". ولـم تكـن هـذه الأرواح اشد تجليا في أي مكان اخر اكثر من شرق آسيا. فقبل الأزمة بوقت قليل، كانت السندات التايلندية تدفع ٠.٨٥ بالمائة فقط كسعر فائدة وهو أعلى من أكثـر السندات ضمانا في العالم أي إنها تعد مضمونة تماما. وبعد فترة وجيـزة، إزدادت علاوة المخاطر على السندات التايلندية بشكل حاد.

كانت هناك حجة ثانية تكاد تكون صادقة يتذرع بها دعاة تحرير سوق رأس المال – ومرة أخرى بدون دليل. إذ يجادلون بأن ضوابط سوق رأس المال تعيـق الكفاءة الإقتصادية وأن البلدان بالنتيجة ستحقق نموا أفضل بلا هذه الضـوابط. الا ان تايلند تمثل نموذجا في هذا الصدد يدحض هذه الحجة. فقبـل التحريـر، كانـت هناك قيود مشددة في تايلند على النطاق الذي يمكن أن تقـرض فيـه المصـارف للمضاربات العقارية. وفرضت هذه القيود لأنها بلد فقير يريد النمو ويعتقـد بـأن إستثمار رأس مال البلاد النادر في التصنيع سيستحدث الوظـائف ويعـزز النمـو. وكانت تعرف كذلك إن الإقراض لاغراض المضاربات العقارية يشكل مصدرا رئيسا لعدم الإستقرار الإقتصادي في أنحاء العالم. وهذا النوع من الإقراض يسبب فقاعات (إرتفاع الأسعار الحاد ومحاولة المستثمرين جني الربح من الإزدهار الظـاهر فـي هذا القطاع)؛ وهذه الفقاعات تنفجر دائما؛ وعندما تفعل ذلك فإن الإقتصاد ينهـار. والنمط مألوف وكان نفسه في بانكوك مثلما في هيوستون إذ ترتفع أسعار العقـار وتشعر المصارف بأن عليها إقراض المزيد على أسـاس الضـمانة ومـع رؤيـة المستثمرين إرتفاع الأسعار فإنهم يريدون الدخول إلى اللعبة قبـل فـوات الأوان – وتمنحهم المصارف المال للقيام بذلك – ويرى مطورو العقار أرباحا سـريعة مـن خلال بناء عمارات جديدة حتى ينجم عـن ذلـك طاقـة مفرطـة. اذ لا يسـتطيع المطورون تأجير قطع الاراضي التي بحوزتهم ولهذا ينكلون في قروضهم وتنفجـر الفقاعة.

مع ذلك، جادل الصندوق بأن أنواع القيود التي فرضتها تايلاند لمنع الأزمة تدخلت في تخصيص السوق الكفوء للموارد. فإذا قال السوق ابنوا عمارات مكاتب، فإن البناء التجاري يجب أن يكون هو النشاط الذي يحقق أعلى عائد. وإذا قال السوق مثلما فعل بشكل محموم بعد التحرير، ابنوا عمارات مكاتب فارغة وليكن ما يكن؛ وإستنادا إلى منطق الصندوق مرة اخرى ، يجب ان يكون السوق أفضل من يعرف. وبينما كانت تايلند تتوق إلى المزيد من الإستثمار العام لتقوية بنيتها التحتية ونظامي تعليمها الإعدادي والجامعي الضعيفين نسبيا، فقد بددت المليارات على العقارات التجارية. وبقيت هذه الأبنية فارغة حتى اليوم كشهادة على المخاطر التي يشكلها تفاؤل السوق المفرط وإخفاقاته الشاملة التي يمكن أن تحدث عند عدم وجود قيود حكومية كافية على المؤسسات المالية[٩].

وبالتأكيد، لم يكن الصندوق وحده يضغط بإتجاه التحرير بل كانت وزارة المالية الأمريكية بإعتبارها أكبر حامل لأسهم الصندوق والوحيدة التي تمتلك حق الفيتو ولها دور كبير في تحديد سياسات الصندوق تضغط بإتجاه التحرير أيضاً.

كنت أعمل في مجلس مستشاريي كلنتون الإقتصاديين عام ١٩٩٣ عندما عرضت العلاقات التجارية لكوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة على بساط النقاش. وتضمنت المفاوضات عددا كبيراً من القضايا الثانوية – كفتح أسواق كوريا الجنوبية للصوصج الأمريكي – والقضية المهمة لتحرير السوق المالي ورأس المال. وكانت كوريا تتمتع بنمو إقتصادي رائع طيلة ثلاثة عقود بلا إستثمار دولي مهم. وحققت نموا استند إلى مدخرات البلاد وشركاتها التي يديرها مواطنوها. ولم تكن بحاجة إلى تمويلات غربية وأظهرت مساراً بديلاً لإستيراد التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق. وبينما دعا جيرانها سنغافورة وماليزيا الشركات متعددة الجنسية، أنشأت كوريا الجنوبية شركاتها الخاصة بها. ومن خلال المنتجات الجيدة والتسويق المندفع، باعت الشركات الكورية الجنوبية بضائعها حول العالم. وشخصت كوريا الجنوبية أن النمو المستمر والإندماج في الأسواق العالمية سيتطلب بعض التحرير أو إلغاء القيود بالطريقة التي أدارت فيها أسواق مالها ورأسمالها. وكانت كوريا الجنوبية تعي كذلك أخطار الإلغاء الرديء ورأت ما حدث في الولايات المتحدة حيث تمخض عن إلغاء القيود كارثة المدخرات والقروض في الثمانينيات. وفي معرض إستجابتها، رسمت كوريا لنفسها مسار التحرير بشكل

متأن. وكان هذا المسار بطيئاً جداً لوول ستريت الذي كان يرى فرصاً مربحة ولم يرغب في الإنتظار. وبينما دافع أصحاب وول ستريت عن مبادئ السوق الحر والدور المحدود للحكومة، الا إنهم لم يتوانوا عن طلب المساعدة من الحكومة للضغط بإتجاه برنامج عملهم. وكما سنرى، إستجابت وزارة المالية الأمريكية بقوة.

في مجلس المستشارين الإقتصاديين، لم نكن مقتنعين بأن التحرر الاقتصادي في كوريا الجنوبية كان قضية قومية مصالح قومية أمريكية على الرغم من أن من الواضح انه كان سيساعد المصالح الخاصة لوول ستريت. وكنا قلقين كذلك من التأثير الذي سيسببه في الإستقرار العالمي. وكتبنا مذكرة أو "ورقة فكرية" وضعنا فيها القضايا لتحفيز النقاش وتساعد في تركيز الإهتمام على المسألة. وأعددنا مجموعة من المعايير لتقويم أي من تدابير فتح السوق ستكون أشد حيوية للمصالح القومية الأمريكية. وجادلنا في نظام إعطاء الأسبقيات إذ لم تشكل الأشكال العديدة من "الوصول إلى السوق" نفعا يذكر للولايات المتحدة. وبينما يمكن أن تنتفع بعض الجماعات الخاصة بشكل بالغ، الا إن البلاد ككل لن تربح إلا قليلاً. ومن دون إعطاء أسبقيات، كانت هناك خطورة ما حدث خلال إدارة بوش السابقة إذ كانت إحدى المنجزات العظيمة على ما يفترض لفتح أسواق اليابان هو إن كان بإمكان شركة تويزآراس للعب الأطفال يمكن أن تبيع لعب صينية للأطفال اليابانيين، فهذا جيد للأطفال اليابانيين والعمال الصينيين ولكنه ذو نفع ضئيل لأمريكا. وعلى الرغم من أن من الصعب الإعتقاد بأن مثل هذا المقترح ذا السلوك المعتدل يمكن أن يرحب به من دون أية إعتراضات إلا أنه كان كذلك. وعارض لورنس سومرز الذي كان وكيل وزارة المالية آنذاك بشكل عنيد هذه الممارسة وقال بأن إعطاء مثل هذه الأسبقيات ليس بالأمر الضروري. وكانت مسؤولية المجلس الإقتصادي القومي تنسيق السياسة الإقتصادية وموازنة التحليل الإقتصادي لمجلس المستشارين الإقتصاديين مع الضغوط السياسية التي إنعكست في الأجهزة المختلفة وتقرير أي من القضايا التي ينبغي رفعها الى الرئيس للقرار النهائي.

قرر المجلس الإقتصادي القومي الذي كان يرأسه روبرت روبين آنذاك إن القضية ليست على تلك الدرجة من الأهمية لتقدم للرئيس بغية النظر فيها. وكان

السبب الحقيقي للمعارضة شفافاً جداً. فإجبار كوريا الجنوبية على التحرير بشكل سريع لن يؤدي إلى إستحداث وظائف عديدة في أمريكا ولا من المحتمل أن يفضي إلى زيادات مهمة في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. ولذلك فإن أي نظام للتحول للقطاع الخاص لن يضع هذه التدابير بالنتيجة على برنامج العمل(١٠). ولكن ما هو أسوأ، أنه لم يكن حتى من الواضح أن الولايات المتحدة ستنتفع عموماً وكان من الواضح أن كوريا يمكن أن بسوء حالها في الواقع . ووزارة المالية التي جادلت على النقيض أن ذلك مهم للولايات المتحدة وأنه لن يؤدي إلى عدم الإستقرار، هي التي ساد رأيها في نهاية الامر. في التحليل النهائي، تقع مثل هذه الأمور ضمن إختصاص وزارة المالية وسيكون من غير المقبول تجاوزها. وحقيقة أن النقاش جرى خلف أبواب مغلقة، كان يعني عدم سماع الأصوات الأخرى، ولعله لو حصل، لكانت هناك شفافية أكثر في صنع القرار الأمريكي ولأختلفت الحصيلة. وبدلاً من ذلك، إنتصرت الوزارة وخسرت الولايات المتحدة وكوريا والإقتصاد العالمي. وكان من المحتمل أن تدعي وزارة المالية أن التحرير نفسه لم يكن خطأ وأن المشكلة هي أن التحرير لم ينفذ بطريقة صحيحة. ولكن كان ذلك بالتحديد أحد النقاط التي أثارها مجلس المستشارين الإقتصاديين وهي أن التحرير السريع سيجري بصورة رديئة على أكثر إحتمال.

الجولة الأولى من الأخطاء

ثمة شك قليل في أن سياسات الصندوق ووزارة المالية الأمريكية أسهمت في بيئة عززت إحتمالية الأزمات من خلال التشجيع وفي بعض الحالات الإصرار على الخطى السريعة غير المبررة بإتجاه تحرير سوق المال ورأس المال. ومع ذلك، إرتكب الصندوق ووزارة المالية أفدح أخطائهما في إستجابتهما الأولية للأزمة. ومن بين العديد من الإخفاقات المشار اليها في ادناه بشكل وجيز هو الإتفاق العام على كل شيء إلا على توجيه الإنتقاد لسياسة الصندوق النقدية.

منذ نشوئه، أساء الصندوق تشخيص المشاكل على ما يبدو. فقد عالج أزمات في أمريكا اللاتينية كان سببها الإنفاق الحكومي المسرف والسياسات النقدية غير المقيدة التي أدت إلى عجوزات ضخمة وتضخم عالٍ؛ وعلى الرغم من عدم إدارته الجيدة لتلك الأزمات اذ شهدت المنطقة عقداً من الركود بعد ما يسمى

ببرامج الصندوق الناجحة اضطر فيها حتى الدائنون إلى تحمل خسائر كبيــرة فــي نهاية المطاف إلا أنه في الأقل كانت لديه خطة لعبة إتســمت بــبعض الإنســجام. فشرق آسيا كان يختلف تمام الإختلاف عن أمريكا اللاتينية وكانت الحكومات تمتلك فوائض ويتمتع الإقتصاد بتضخم واطئ الا ان الشركات كانت مثقلة بالديون.

كان التشخيص مختلفا لسببين. أولا، في البيئة التضخمية العاليــة لأمريكــا اللاتينية، ما كانت الحاجة تدعو إليه هو خفض الطلب المفرط. وإذا ما أخذ بنظــر الإعتبار الفتور الإقتصادي في شرق آسيا. فلم تكن المشكلة طلباً مفرطاً بــل طلبــا غير كاف. وكبح الطلب لن يزيد الأمور إلا سوءاً.

ثانياً، إذا كانت الشركات مثقلة بمستوى قليل من المديونية، فــإن معــدلات الفائدة العالية على الرغم من أنها مؤلمة إلا أن من الممكــن إمتصاصــها. ومــع مستويات المديونية العالية فسيكون فرض معدلات فائدة عالية حتى لفترات قصيرة من الزمن كمن يوقع حكماً "بالموت" على العديد من الشركات وعلى الإقتصاد.

في الواقع، بينما كانت هناك نقاط ضعف معينة في الإقتصــادات الآســيوية التي كانت بحاجة إلى المعالجة، الا إنها لم تكن أسوأ من تلك التي في العديــد مــن البلدان الأخرى وبالتأكيد لم تكن رديئة في أماكن أخرى كما لمح إليــه الصــندوق. وفي الحقيقة، أظهر التعافي السريع لكوريا وماليزيا إلى حــد بعيــد إن انخفــاض النشاط الإقتصادي لم يكن على غرار العشرات من حالات الفتور التي إبتليت بهــا إقتصادات السوق في البلدان الصناعية المتقدمــة فــي الســنوات المــائتين مــن الرأسمالية. فبلدان شرق آسيا لم يكن لديها سجل رائع في النمو فحسب كما أشرنا أصلاً بل أنها عانت من إنكماشات إقتصادية خلال العقود الثلاثة السابقة أقل من أياً من البلدان الصناعية المتقدمة. ولم يسجل الا بلداناً نمواً سالباً لمدة سنة فقط ولــم يواجه إثنان منها أي فتور على امتداد ثلاثين عاماً. وفي هذه الأبعاد وغيرها، كان هناك الكثير ممن يستحق الإطراء أكثر من الإدانة في شرق آسيا؛ وإذا مــا كانــت شرق آسيا واهنة فإنه وهن إكتسب حديثاً – إلى حد كبير نتيجة تحريــر الســوق المالي ورأس المال الذي كان الصندوق نفسه يتحمل جزءاً من ذنبه.

سياسات هوفر الإنكماشية: شواذ في العالم الحديث

منذ أكثر من سبعين عاماً، كانت هناك وصفة قياسية للبلد الذي يواجه إنكماشا إقتصاديا حادا. اذ يجب على الحكومة تحفيز الطلب المجموعي أما بسياسة نقدية أو مالية أي خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو تخفيف السياسة النقدية. وعندما كنت رئيس مجلس المستشارين الإقتصاديين، كان هدفي الرئيس هو الحفاظ على الإقتصاد بمستوى الإستخدام الكامل وتعظيم النمو ذي الأمد الطويل. وفي البنك الدولي، إقتربت من مشاكل البلدان في شرق آسيا بالمنظور نفسه مقوماً السياسات لكي أرى أي منها سيكون أشد فعالية في الأمدين القصير والطويل. كانت إقتصادات الأزمة لشرق آسيا مهددة بشكل واضح بإنكماش كبير وبحاجة للتحفيز. ولكن الصندوق ضغط بالتحديد في الإتجاه المعاكس وكانت النتائج بالتحديد من النوع الذي يتوقعه المرء.

ففي مطلع الأزمة، كانت شرق آسيا في توازن كلي حرج – ضغوط تضخمية واطئة وموازنات حكومية في حالة توازن او فائض. وكان لهذا مضمونان واضحان. أولاً، ان إنهيار سعر الصرف وأسواق الأسهم وفرقعة فقاعات العقارات التي رافقها هبوط الإستثمار والإستهلاك سيدفعها إلى الفتور. ثانياً، سينجم عن الإنهيار الإقتصادي إنهيار في العوائد الضريبية ويسبب فجوة في الميزانية. وقبل أن يكون لدى هربرت هوفر إقتصاديون مسؤولون حتى جادل بأنه ينبغي التركيز على العجز الفعلي بدلاً من العجز الهيكلي أي العجز الذي سيحصل هناك فيما لو عمل الإقتصاد بمستوى الإستخدام الكامل. ومع ذلك، كان هذا بالتحديد ما يدعو إليه صندوق النقد الدولي.

واليوم، يقر الصندوق بأن السياسة المالية التي أوصى بها كانت تقشفية بشكل مفرط[11]. اذ ادت سياساته الى جعل الفتور الإقتصادي أسوأ بكثير مما كان ينبغي به. ومع ذلك، خلال الأزمة، دافع ستانلي فيشر النائب الاول لمدير عام الصندوق في صحيفه الفاينتشال تايمز عن سياسات الصندوق إذ كتب في هذا الشأن يقول بأن كل ما يطلبه الصندوق من البلدان هو اعتماد ميزانية متوازنة[12]! ولم يعتقد أي من العلماء الإقتصاديين المحترمين طيلة ستين عاماً إن الإقتصاد المتجه إلى الفتور ينبغي أن تكون له ميزانية متوازنة.

لقد إنتابني التوتر من قضية الميزانيات المتوازنة هذه. وبينما كنت في مجلس المستشارين الإقتصاديين، كانت إحدى معاركنا الرئيسة هي تعديل الميزانية المتوازنة في الدستور. وهذا التعديل كان سيتطلب من الحكومة الفدرالية تحديد إنفاقها وفق عوائدها. وكنا نحن ووزارة المالية ضدها لأننا نعتقد بأنها سياسة إقتصادية رديئة. وفي حالة الفتور الإقتصادي، سيكون الصعب تماماً إستخدام السياسة المالية لمساعدة الإقتصاد على التعافي. ومع ذهاب الإقتصاد إلى الفتور، تنخفض العوائد الضريبية وسيتطلب التعديل من الحكومة قيامها بخفض الإنفاق (أو زيادة الضرائب) مما سيؤدي الى مزيد من الضغط على الإقتصاد.

إن إقرار التعديل كان كما لو أن الحكومة قد تخلت عن إحدى مسؤولياتها المركزية وهي الحفاظ على الإقتصاد بمستوى الإستخدام الكامل. وعلى الرغم من حقيقة أن السياسة المالية التوسعية كانت أحدى الطرق القليلة للخروج من الفتور وعلى الرغم من معارضة الحكومة لتعديل الميزانية المتوازنة الا ان وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولي دعيا إلى ما يوازي تعديل الميزانية المتوازنة لتايلاند وكوريا وبلدان شرق آسيا الأخرى.

سياسات افقر نفسك

من بين جميع الأخطاء التي إرتكبها الصندوق عند إنتشار أزمة شرق آسيا من بلد لآخر عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨، كان من أعسرها فهماً هو فشل الصندوق في تشخيص التفاعلات المهمة بين السياسات المتبعة في البلدان المختلفة. فالسياسات الإنكماشية في بلد لا تضعف إقتصاد ذلك البلد فحسب بل لها تأثيرات عكسية على جيرانه. وبدعوته المتواصلة إلى السياسات الإنكماشية، زاد الصندوق العدوى تفاقماً إذ إنتقل الإنكماش الاقتصادي من بلد لآخر. ومع ضعف كل بلد، فقد عمد الى تقليص إستيراداته من جيرانه وبذلك جرّ جيرانه معه.

من المعتقد عموماً أن سياسات افقار الجار في الثلاثينيات لعبت دوراً مهماً في إنتشار الكساد الكبير. فكل بلد أصابه الإنكماش، حاول تعزيز إقتصاده من خلال تقليص الصادرات وبذلك حول طلب المستهلك على منتجاته. والبلد الذي يقلص صادراته من خلال فرض تعريفات ومن خلال اجراء خفض تنافسي على قيمة عملته مما يجعل بضائعه أرخص وبضائع البلدان الأخرى أعلى ثمناً. مع ذلك، من

خلال تقليص كل بلد لاستيراداته فإنه سينجح في "تصدير" الإنكماش الإقتصادي الى جيرانه. وهكذا تتحول العبارة إلى "افقر جارك".

إشتق الصندوق ستراتيجية كان لها تأثير حتى أسوأ من سياسات افقر جارك التي ضربت البلدان حول العالم خلال كساد الثلاثينيات. وأبلغت البلدان أنها عندما تواجه إنكماشاً فيجب عليها تقليص عجز تجارتها وحتى بناء فائض تجاري. ويمكن أن يكون هذا منطقياً إذا ما كان الهدف المركزي لسياسة الإقتصاد الكلي للبلد هو تسديد الدائنين الأجانب. فببناء درع من العملات الأجنبية، سيكون البلد قادرا بشكل أفضل على دفع قوائمه - لا يهم مدى كلفتها على أولئك الموجودين في الداخل أو أماكن أخرى. واليوم، على عكس الثلاثينيات، يمارس ضغط شديد على البلد لا لزيادة تعريفاته أو الحواجز التجارية الأخرى بل من أجل خفض وارداته حتى لو كان يواجه فتوراً إقتصادياً. وهاجم الصندوق بقوة كذلك القيام بإجراء المزيد من الخفض في قيمة العملة. وفي الحقيقة، كانت مسألة الضمانات برمتها من اجل منع المزيد من الخفض في أسعار الصرف. ويبدو هذا غريباً في حد ذاته إذا ما أخذ بنظر الإعتبار الإيمان الظاهر للصندوق بالأسواق، فعلامَ لا تترك آلية السوق تحدد أسعار الصرف مثلما تحدد الأسعار الأخرى؟ بيد أن الإتزان الفكري لم يكن أبدا معلما من معالم الصندوق. ومخاوفه الفردية من التضخم التي أثارها خفض قيمة العملة هي التي تهيمن عليه دائما. ومع إستبعاد التعريفات وخفض قيمة العملة، كانت هناك طريقتان فقط لبناء فائض تجاري. الأولى، في زيادة الصادرات؛ ولكن هذا ليس بالأمر السهل ولا يمكن تنفيذه على وجه السرعة ولاسيما عندما تكون إقتصادات شركائك التجاريين الكبار ضعيفة وأسواقك المالية مضطربة، لذا لن يكون بإمكان المصدرين الحصول على المال للتوسيع. وكانت الآخرى في تقليص الواردات - من خلال خفض الدخول أي الحث على فتور كبير. ومن سوء حظ البلدان والعالم أن هذا كان الخيار الوحيد الذي ترك لها. وهذا ما حدث في شرق آسيا في أواخر التسعينيات إذ أدت السياسات المالية والنقدية الإنكماشية مجتمعة مع السياسات المالية المضللة إلى إنكماش إقتصادي هائل وأدى خفض الدخول مع تقليص الواردات إلى فوائض تجارية ضخمة مما أعطى موارد للبلدان كي تسدد لدائنيها الأجانب.

فإذا كان الهدف هو زيادة حجم الإحتياطي، فالسياسة ناجحة. ولكن بأي ثمن على أهل البلاد وجيرانهم! وهكذا يصبح إسم هذه السياسات "افقر نفسك". وكانت النتيجة على الشركاء التجاريين لأي بلد نفسها بالتحديد كما لو كانت سياسات افقر جيرانك متبعة فعلاً. فاستيرادات كل بلد قلصت وهو الأمر نفسه كما لو قلصت صادرات البلدان الأخرى. ومن منظور الجيران فهم لا يبالون بتقليص الصادرات بل كان ما رأوه هو النتيجة، تقليص المبيعات في الخارج. وهكذا صدر الإنكماش إلى كل أرجاء المنطقة. ولكن في هذه المرة فقط لم تكن هناك حتى نعمة المدخرات إذ ما إن يصدر الإنكماش حتى ينشط الإقتصاد المحلي. ومع إنتشار الإنكماش حول العالم، فقد أدى النمو البطيء في المنطقة إلى إنهيار في أسعار السلع كالنفط وأحدث إنهيار أسعار تلك السلع إضطراباً في البلدان المصدرة للنفط كروسيا.

من بين جميع إخفاقات الصندوق، ربما كان هذا اسوأها لأنه كان يمثل اعظم خيانة لمبرر وجوده عموماً. فالصندوق قلق فعلاً من العدوى - عدوى من سوق رأس مال إلى آخر نقلتها مخاوف المستثمرين - على الرغم من إننا رأينا في القسم الآخير إن السياسات التي ضغط بإتجاهها جعلت تلك البلدان أشد وهناً امام تقلبات اهواء المستثمرين. والإنهيار في سعر الصرف في تايلاند يمكن أن يجعل المستثمرين في البرازيل قلقين من السوق هناك. وكانت الكلمة الطنانة هي "الثقة". فإنعدام الثقة في بلد يمكن أن يتحول إلى إنعدام للثقة في الأسواق الصاعدة. ولكن بشكل أعم، كان أداء الصندوق بإعتباره عالماً نفسانياً مختصاً بشؤون السوق ترك في النفس حسرة. فإحداث فتورات إقتصادية مع حالات إفلاس هائلة أو الإشارة إلى مشاكل مستفحلة في أفضل المناطق أدار بين الأسواق الصاعدة سياسات كانت بالكاد مصممة لإستعادة الثقة. ولكن حتى لو عمل بشكل أفضل لإستعادة الثقة، كان ينبغي أن تطرح تساؤلات: في التركيز على حماية المستثمرين، نسي شأن أولئك الموجودين في البلدان التي من المفترض به مساعدتهم وفي التركيز على المتغيرات المالية كأسعار الصرف، نسي تقريباً الجانب الحقيقي في الإقتصاد. لقد أضاع الصندوق هدف مهمته الأصلية.

خنق الإقتصاد بمعدلات فائدة عالية

يتفق الصندوق اليوم على أن السياسات المالية (تلك المتعلقة بمستويات العجوزات الحكومية) التي ضغط بإتجاهها كانت إنكماشية الى حد الافراط، ولكنه لا يعترف بأخطاء سياسته النقدية. فعندما دخل الصندوق شرق آسيا، أجبر البلدان على رفع معدلات الفائدة إلى ما يعتبر في المعنى التقليدي مستويات خيالية. وأتذكر الإجتماعات التي شعر فيها الرئيس كلنتون "بالإحباط عندما أوشك رئيس البنك الإحتياطي الفيدرالي آلان غرين سبان الذي عيّن في إدارات سابقة على رفع معدلات الفائدة ربع أو نصف بالمائة. وإنتابه قلق من أن يؤدي ذلك إلى تدمير "عافيته". وشعر بأنه إنتخب إلى منصب وسط هتافات تقول "العلة في الإقتصاد يا غبي" و "وظائف، وظائف، وظائف" وأنه لم يكن يرغب في أن يفسد البنك الفدرالي عليه خططه."وعلم أن البنك الفدرالي كان قلقاً من التضخم لكن تلك المخاوف كان مبالغاً فيها – شعور أشاطره وأكدته الأحداث اللاحقة وقلق الرئيس في التأثير العكسي لزيادة معدل الفائدة على البطالة في وقت بدأ فيه الإقتصاد يسترد عافيته لتوه. لقد حصل ذلك في بلد يعد من أفضل بيئات قطاع الأعمال في العالم. ومع ذلك، في شرق آسيا، فرض بيروقراطيو الصندوق الذين لم يكونوا معرضين حتى للمسائلة سياسياً زيادات في معدل الفائدَة ليس عشرة بل خمسين ضعفاً أكثر – إزداد معدل الفائدة أكثر من ٢٥ نقطة. ولو كانت إدارة كلنتون قلقة من التأثيرات العكسية لزيادة نصف نقطة على إقتصاد شهد تعافياً جديداً، لكانت سكتت عن تأثير تلك الزيادات الضخمة في معدلات الفائدة على إقتصاد دخل حالة الفتور. فقد قامت كوريا برفع معدل فوائدها إلى ٢٥ بالمائة ولكن قيل لها أنها من أجل أن تكون جادة فيجب عليها أن تسمح لمعدلات الفائدة بالمزيد من الإرتفاع. ورفعت اندنوسيا سعر فوائدها في خطوة إجهاضية قبل الأزمة ولكن قيل لها أن ذلك لم يكن جيداً بما فيه الكفاية. وإرتفعت أسعار الفائدة الإسمية بشكل بالغ.

كان التعليل الكامن وراء هذه السياسات بسيطا، ان لم يكن مبسطاً. فإذا ما زاد البلد أسعار الفائدة فإنه سيشكل مصدراً لإجتذاب رؤوس الأموال إلى البلد مما سيساعد في دعم سعر الصرف وبذلك تستقر العملة. وهذه هي حجتهم.

يبدو هذا منطقياً من أول وهلة. ومع ذلك، خذ حالة كوريا الجنوبية كمثال. وتذكر إن الازمة بدأت في كوريا الجنوبية عندما رفضت المصارف الأجنبية تمديد

قروضها قصيرة الأجل. ورفضت ذلك لأنها كانت تشعر بالقلق من قدرة الشـركات الكورية على التسديد. وكان الإفلاس أي النكول هو محور المناقشة. ولكـن فـي نموذج الصندوق كما في نماذج معظم كتب الإقتصاد الكلي المنهجية المكتوبة قبـل عقدين لا يلعب الإفلاس أي دور. وستكون مناقشة السياسة النقدية والمال من دون الإفلاس كمناقشة رواية هاملت بدون أمير الدانمارك. وكان من الاجـدر أن يكـون في صلب تحليل الإقتصاد الكلي تحليلاً لما ستفعله الزيادة في أسعار الفائدة لفـرص النكول وللمبالغ التي بإمكان الدائنين إستعادتها في حالة النكول. وكان العديد مـن الشركات في شرق آسيا مثقلا بالديون وترتبت عليها نسبة عالية من الديون إلـى قيمة الأسهم. وفي الحقيقة، أوردت قدرة الرفع المالي العاليـة لكوريـا الجنوبيـة كمثال بصورة متكررة بإعتبارها إحدى نقاط ضعفها وحتـى اوردهـا الصـندوق. وعادةً ما تكون الشركات التي تتمتع بقدرة رفع مـالي عاليـة حساسـة خاصـة للزيادات في معدل الفائدة ولا سيما للمستويات العالية تماماً التـي يحـث عليهـا الصندوق. ففي مستوى معدلات الفائدة العالية جداً، تتعرض الشـركات المتمتعـة بقدرة رفع مالي عالية إلى الإفلاس سريعاً. وحتى لو لم تتعرض للإفـلاس، فـإن أسهمها (ثروتها الصافية) تستنزف بسرعة إذ تجبر علـى دفـع مبـالغ ضـخمة للدائنين.

أدرك الصندوق أن المشاكل الاساسية في شرق آسيا هي المؤسسات المالية الضعيفة والشركات التي تتمتع بقدرة رفع مالي مفرطة؛ ومع ذلك ضـغط بإتجـاه سياسات معدل الفائدة العالي التي زادت من تلك المشاكل تفاقماً في واقـع الامـر. وكانت العواقب بالتحديد كما هي متوقعة: زادت معـدلات الفائـدة العاليـة عـدد الشركات الواقعة في ضائقة مالية وبذلك إزداد عدد المصارف التي واجهت قروضاً غير متحصلة[١٣]. وزاد هذا من ضعف المصارف. وادت الضائقة المتزايـدة فـي قطاعي الشركات والمال إلى تفاقم التدهور الاقتصـادي الـذي سـببته السياسـات الإنكماشية من خلال الانخفاض في الطلب المجموعي. وكان الصندوق قـد صـمم انكماشا متزامنا في العرض والطلب المجموعي.

في معرض الدفاع عن سياساته، قال الصندوق أنه سيساعد في إعادة ثقـة السوق بالبلدان المتضررة. ولكن من الواضح أن البلدان التي تشهد فتورا بالغا لا تلهم الثقة. أنظر إلى رجل أعمال جاكارتي وضع جميع ثروته تقريبـا فـي شـرق

آسيا. ومع تدهور الإقتصاد الإقليمي – سياسات إنكماشية مستحكمة تضخم التدهور – أدرك فجأة أن حقيبته غير متنوعة بشكل كافٍ بالكاد ونقل إستثماره إلى سوق الأسهم الأمريكي المزدهر؟ فالمستثمرون المحليون كالمستثمرين الدوليين لم يكونوا راغبين بضخ المال في إقتصاد يتجه إلى الفوضى العارمة. ولم تجتذب معدلات الفائدة العالية المزيد من رؤوس الأموال إلى البلاد. بل على العكس، جعلت المعدلات العالية الفتور أسوأ ودفعت برؤوس الأموال إلى الخروج من البلاد من الناحية الفعلية.

خرج الصندوق بحجة لا تقل سقماً عن سابقتها. وجادل بأنه إذا ما إرتفعت معدلات الفائدة بشكل بالغ، فإن سعر الصرف سينهار ويلحق أفدح الضرر بالإقتصاد إذ لن يتمكن أولئك الذين قومت ديونهم بالدولار من تسديدها. ولكن الحقيقة هي أن رفع معدلات الفائدة لم يؤد إلى إستقرار العملة لأسباب كان ينبغي أن تكون ظاهرة، ولذلك أجبرت البلدان على الخسارة في كلا الحسابين. علاوة على ذلك، لم يبال الصندوق حتى بالنظر في تفاصيل ما كان يحدث داخل البلدان. ففي تايلاند في سبيل المثال، كانت الشركات العقارية المفلسة أصلاً وأولئك الذين أقرضوها هي التي ترتب عليها دفع معظم الديون العائدة للاجانب. واجراء المزيد من خفض العملة قد يضر بالدائنين الأجانب ولكنه لن يزيد هذه الشركات الا ميتة اخرى. وفي الحقيقة، جعل الصندوق قطاعات الأعمال الصغيرة والمتفرجين الأبرياء يدفعون لأولئك الذين إقترضوا مبالغ ضخمة بالدولار ومن دون نفع.

عندما ناشدت الصندوق بضرورة إجراء تغيير في السياسات وأشرت إلى الكارثة التي ستترتب على ذلك إذا ما إستمر مسار العملة على هذا المنوال، رد عليّ بإجابة جافة مقتضبة: إذا صح كلامك، فسيغير الصندوق سياساته. وبصراحة، راعني سلوك إنتظر وترقب. فجميع الإقتصاديين يعرفون أن هناك تباطآت طويلة في السياسة، ولن يشعر أحد بمنافع تغير المسار إلا في غضون ستة إلى ثمانية أشهر فيما يحصل الكثير من الضرر خلالها.

حصل ذلك الضرر في شرق آسيا. ولأن العديد من الشركات كانت تتمتع بقدرة دفع مالي عالية، فقد أجبر العديد منها على الإفلاس. وفي اندونوسيا، وقع ما يقدر ٧٥ بالمائة من جميع قطاعات الأعمال في ضائقة بينما في تايلاند قاربت ٥٠ بالمائة من القروض المصرفية غير القابلة للتحصيل. وللأسف كان القضاء على

شركة أسهل بكثير من إنشاء أخرى. وخفض اسعار الفائدة لا يعني أنه لن يعرض الشركة إلى الإفلاس التي أجبرت عليه، فثروتها الصافية كان سيقضى عليها مع ذلك. وأخطاء الصندوق كانت مكلفة وبطيئة التغيير.

أدى التعليل الجيوبولتيكي الساذج وبقايا أثار السياسة الواقعية من النمط الكيسنجري إلى مضاعفة نتائج هذه الأخطاء. ففي عام ١٩٩٧، قدمت اليابان مبلغ مائة مليار دولار للمساعدة في إنشاء صندوق نقد آسيوي من أجل تمويل العمليات المحفزة اللازمة. ولكن وزارة المالية الأمريكية فعلت ما بوسعها لإفشال الفكرة وإنضم إليها الصندوق. وكان السبب واضحاً في موقف الصندوق. فبينما كان الصندوق داعيا قوياً إلى المنافسة في الأسواق، إلا أنه لم يرغب في حصول المنافسة في ميدانه وهو ما كان سيفعله صندوق النقد الآسيوي.

وكانت دوافع وزارة المالية الأمريكية مماثلة. فباعتبارها الحامل الوحيد لأسهم الصندوق ولها حق النقض، كانت الولايات المتحدة تمتلك حق البت في سياسات الصندوق. وكان من المعروف على نطاق واسع أن اليابان لا تتفق مع أفعال الصندوق بشكل بالغ - أجريت لقاءات متكررة مع كبار المسؤولين اليابانيين التي عبروا فيها عن هواجسهم من سياسات الصندوق التي كانت تشابه هواجسي تقريبا.[١٤] فمع اليابان والصين كذلك باعتبارهما المساهمين الرئيسين المحتملين في صندوق النقد الآسيوي، فإن صوتيهما كان سيهيمن أصلاً ويشكلان تحدياً حقيقياً "للزعامة" الأمريكية وسيطرتها.

تجلت أهمية السيطرة بما فيها السيطرة على وسائل الإعلام بشكل بليغ في الداخل في الأيام الأولى من الأزمة. فعندما أشار نائب رئيس البنك الدولي لشرق آسيا جان ميشيل سفرينو في كلمة نوقشت على نطاق واسع إلى عدة بلدان في المنطقة دخلت في فتور عميق أو حتى كساد، تعرض إلى كلمات نابية قوية من سومرز. وببساطة لم يكن من المقبول إستخدام كلمتي فتور أو كساد على الرغم من أنه كان واضحاً آنذاك أن الناتج المحلي الإجمالي لإندونوسيا كان يهبط على أكثرترجيح ما بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة. وهو مقدار من الواضح أنه سيبرر استخدام تلك الشروط القاسية.

في نهاية المطاف، لم يكن بوسع سومرز وفيشر ووزارة المالية والصندوق تجاهل الكساد. وقدمت اليابان عرضاً سخياً مرة أخرى بإسم مبادرة ميازاوا على

إسم وزير ماليتها. ولكن العرض هذه المرة إنخفض إلى ٣٠ مليار دولار ولاقى القبول. ولكن حتى الولايات المتحدة جادلت بأنه ينبغي عدم إنفاق المال لتحفيز الإقتصاد من خلال التوسع المالي بل من اجل إعادة هيكلة الشركات والقطاع المالي بشكل فعال للمساعدة في ضمانة المصارف الأمريكية والأجنبية الأخرى وغيرها من الدائنين. ومازال إفشال صندوق النقد الآسيوي يولد أستياء في آسيا وتحدث العديد من المسؤولين بشكل غاضب عن الحادثة. وبعد مضي ثلاث سنوات على الأزمة، إجتمعت بلدان شرق آسيا أخيراً للعمل بشكل هادئ على إنشاء نسخة محورة قليلاً لصندوق النقد الآسيوي، سميت بإسم غير مثير وهو مبادرة شانغ ماي على إسم المدينة التي بلورت فيها المبادرة في شمال تايلاند.

الجولة الثانية من الأخطاء: إعادة الهيكلة الخرقاء

مع تفاقم الأزمة، أصبحت الحاجة "لاعادة الهيكلة" الكلمة السحرية الجديدة: فالمصارف التي كان لديها قروض رديئة في دفاترها ينبغي إغلاقها والشركات المدينة بالمال ينبغي إغلاقها او إستيلاء الدائنين عليها. وركز الصندوق على هذا بدلاً من مجرد قيامه بالدور الذي من المفترض به أن يملأه وهو تقديم السيولة لتمويل الإنفاقات الضرورية. وللأسف، حتى هذا التركيز على إعادة الهيكلة فشل وكان معظم الذي قام به الصندوق ساعد في زيادة الإقتصادت الغارقة سوءاً.

النظم المالية

كانت أزمة شرق آسيا أولاً وقبل كل شيء أزمة النظام المالي بحاجة إلى المعالجة. فالنظام المالي يمكن مقارنته بعقل الإقتصاد إذ يخصص رأس المال النادر بين الإستخدامات المتنافسة من خلال محاولة توجيهه إلى حيث يكون أكثر فعالية أو بمعنى آخر، حيث يدر أعلى العوائد. ويراقب النظام المالي كذلك الأموال لضمان استخدامها بالطريقة الموعودة. فإذا ما انهار النظام المالي، فلن يكون بمقدور الشركات الحصول على رأس مال التشغيل الذي تحتاجه لمواصلة المستويات الحالية من الإنتاج فضلاً عن التوسع المالي من خلال استثمارات جديدة. ويمكن أن تسبب ألازمة حلقة مفرغة حيث تقلص المصارف تمويلاتها مما يدفع الشركات إلى تقليص إنتاجها والذي بدوره يؤدي إلىخفض الإنتاج وخفض المداخيل. ومع هبوط

الإنتاج والمداخيل، تنخفض الأرباح وتجبر شركات معينة على الإفلاس. وعندما تعلن الشركات الإفلاس تصبح كشوفات الموازنة المصرفية أسوأ وتقلص المصارف إقراضها حتى بشكل أكثر مما يزيد الإنكماش الإقتصادي تفاقماً.

فإذا أخفق عدد كاف من الشركات في تسديد قروضها، فإن المصارف يمكن أن تنهار. وانهيار حتى مصرف واحد كبير يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. فالمؤسسات المالية تحدد الجدارة الإئتمانية. وهذه المعلومات محدودة جدا ولا يمكن الافصاح عنها بسهولة وتثبت في السجلات والذاكرة المؤسسية للمصرف (أو المؤسسة المالية الأخرى). وعندما يغلق المصرف أبوابه فإن الكثير من معلومات الجدارة الإئتمانية التي يمتلكها عن مقترضيه تدمر وتصبح المعلومات باهظة الكلفة عند جمعها ثانية. وحتى في البلدان المتقدمة يمكن أن يحصل المشروع الصغير إلى المتوسط على الإئتمان من مصرفين أو ثلاثة في أكثر الأحوال. وعندما يتوقف المصرف عن اعماله في الأوقات الجيدة سيواجه زبائنه صعوبة في إيجاد مجهز بديل بين عشية وضحاها. وفي البلدان النامية حيث تكون مصادر التمويل محدودة تماما، إذا فشل المصرف الذي يعتمد عليه عمل تجاري، فإن إيجاد مصدر جديد من التمويل - ولاسيما خلال الإنكماش الإقتصادي - يمكن أن يكون من باب المستحيل تقريباً.

لقد حدت المخاوف من الحلقة المفرغة بالحكومات في أرجاء العالم إلى تقوية نظمها المالية من خلال ضوابط احترازية. ووقف دعاة السوق الحر مرارا ضد الضوابط. وعندما استمع الى مطالبهم، كانت العواقب مأساوية سواء في تشيلي عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي التشيلي بنحو ١٣,٧ بالمائة، وأصبح واحد من كل خمسة عمال عاطلا عن العمل؛ أو في الولايات المتحدة في عهد ريغان حيث كما أشرنا مبكراً، أدت إزالة القيود إلى نكبة المدخرات والقروض التي كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين ٢٠٠ مليار دولار.

إن الإعتراف بأهمية الحفاظ على تدفق الإئتمان قد حدا على حد سواء بصناع السياسة إلى محاولة معالجة مشاكل إعادة الهيكلة المالية. وتفسر المخاوف من التأثيرات العكسية لهذا "التدمير لرأس المال المعلوماتي" بشكل جزئي سبب قيام الولايات المتحدة خلال نكبة المدخرات والقروض إغلاق بضعة مصارف فقط مباشرة. إذ أن معظم المصارف الضعيفة إما استولي عليها أو اندمجت مع

المصارف الأخرى ولم يعرف الزبائن ذلك أبداً. وبهذه الطريقة، أمكن الحفاظ على رأس المال المعلوماتي. ومع كل ذلك، كانت ازمة المدخرات والقروض عاملاً مساهما مهما في فتور عام ١٩٩١.

الحث على العزوف عن المصارف

على الرغم من ان مواطن الضعف في النظام المالي كانت اكثر انتشارا في شرق اسيا مما هي في الولايات المتحدة وتصريحات الصندوق التي كانت تركز بشكل مستمر على مواطن الضعف هذه باعتبارها اساس الازمة في شرق اسيا، الا ان الصندوق فشل في فهم الكيفية التي تعمل فيها الاسواق المالية وتأثيرها في بقية الاقتصاد. ولم تحتضن نماذجه الكلية بصيغتها العامة الصورة الواسعة للاسواق المالية على المستوى المجموعي، بل كانت ناقصة على المستوى الجزئي أي على مستوى الشركة. ولم يأخذ الصندوق بشكل كاف في حسبانه الضائقة المالية التي وقعت فيها الشركات التي اسهمت فيها بقوة ما يسمى بسياساته الخاصة بالتثبيت.

عند تناولهم لمشكلة إعادة الهيكلة، ركزت فرق الصندوق في شرق آسيا على إغلاق المصارف الضعيفة كما لو أنها وضعت في بالها نموذجاً داروينياً للمنافسة. ولهذا يجب ألا تبقى المصارف الضعيفة. صحيح أن موقفهم يستند إلى أساس ما. وفي أماكن أخرى، نجم عن السماح للمصارف الضعيفة بالإستمرار في العمل من دون إشراف دقيق قيامها بتقديم قروض شديدة الخطورة. وكانت تقامر بمنح قروض عالية الخطورة وعالية العوائد - فإذا كانت محظوظة، فستسدد القروض وتمكنها معدلات الفائدة العالية من الإيفاء. وإن لم تكن كذلك، فإنها ستتوقف عن العمل وتتدبر الحكومة امرها. ولكن هذا ما سيحدث لها في أية حال إذا لم يشرعوا بستراتيجية القرض الخطر. ولكن في أغلب الأحيان، تصبح مثل هذه القروض الخطرة قروضاً رديئة في الحقيقة وعندما يأتي يوم الحساب، تواجه الحكومة ضمانة حتى أكبر مما لو أغلق المصرف مبكراً. كان هذا هو أحد الدروس التي برزت بشكل واضح في نكبة المدخرات والقروض الأمريكية إذ أن رفض إدارة ريغان معالجة المشكلة لسنوات كان يعني عندما لا يمكن تجاهل الأزمة مدة طويلة،

ان الكلفة على دافعي الضرائب ستكون اعلى بكثير. ولكن الصندوق أغفل درساً حاسما آخراً وهو أهمية الحفاظ على تدفق الإئتمان.

تضمنت ستراتيجية إعادة الهيكلة المالية الفرز - عزل المصارف غير السليمة فعلا التي ينبغي إغلاقها في الحال عن المصارف السليمة. وكانت المجموعة الثالثة هي تلك التي كانت غير سليمة ولكن يمكن إصلاحها. وطلب من المصارف تخصيص مقدار معين من رأس المال نسبة إلى قروضها القائمة وموجوداتها الأخرى؛ وتسمى هذه النسبة بنسبة كفاية رأس المال. وليس من العجب عندما كان العديد من القروض صعب التحصيل، ان فشلت مصارف عديدة في تلبية نسبة كفاية رأس المال. وأصر الصندوق إما أن تغلق المصارف أو تلبي بسرعة نسبة كفاية رأس المال. ولكن هذا الإصرار على تلبية المصارف لمعايير كفاية رأس المال بصورة سريعة زاد الإنكماش تفاقما. فالصندوق إرتكب ذلك النوع من الخطأ الذي نحذر الطلاب منه في الدروس الأولى من علم الإقتصاد المسمى "تمويه التركيبة المالية". فعندما يواجه مصرف واحد مشكلة فسيكون الإصرار على تلبية معايير كفاية رأس المال أمراً صائباً. ولكن عندما يقع العديد أو معظم المصارف في المتاعب فإن هذه السياسة يمكن أن تكون مأساوية. وهنالك طريقتان لزيادة نسبة رأس المال إلى القروض وهي زيادة رأس المال أو تقليل القروض. وفي خضم الإنكماش ولاسيما بحجم ذلك الذي كان في شرق آسيا، سيكون من الصعب جمع رأس مال جديد. والبديل هو تقليل القروض القائمة. ولكن مع قيام كل مصرف باستعادة قروضه، سيتعرض المزيد والمزيد من الشركات إلى ضائقة. ومن دون رأس مال تشغيل كاف، ستجبر الشركات على خفض إنتاجها وتقليص طلبها لمنتجات الشركات الاخرى. وهكذا يتفاقم الهبوط الحلزوني سوءاً. ومع وقوع المزيد من الشركات في الضائقة المالية، يمكن ان تكون نسبة كفاية رأس المال للمصارف حتى أسوأ. ولهذا، ستعود محاولة تحسين الوضع المالي للمصارف بمردودات سلبية.

فمع اغلاق عدد كبير من المصارف ومواجهة تلك المصارف التي تمكنت من البقاء عددا كبيرا متزايدا من القروض صعبة التحصيل وعدم رغبتها في قبول زبائن جدد. وجدت العديد من الشركات التجارية نفسها بدون سبيل للحصول على الإئتمان. ومن دون إئتمان، فإن بصيص الأمل بالتعافي سيتلاشى. وخفض العملة

يعني أن الصادرات كان ينبغي أن تزدهر إذ تصبح البضائع من المنطقة أرخص بحوالي ٣٠ بالمائة أو أكثر. ولكن على الرغم من ازدياد حجم الصادرات، إلا أنها لم تزد كثيرا تقريبيا كما كان متوقعا ولسبب بسيط هو أن من أجل توسيع الصادرات، تحتاج الشركات إلى وجود رأس مال تشغيل لزيادة الإنتاج. ومع غلق المصارف وتقليص أقراضها لم يكن بمقدور الشركات حتى الحصول على رأس مال التشغيل الضروري لإدامة الإنتاج هذا فضلا عن التوسيع.

لم يتجلَ قصور فهم الصندوق للأسواق المالية في أي مكان آخر بمثل هذا الوضوح مثلما كان في سياساته تجاه غلق المصارف في إندونوسيا. إذ أغلق هناك حوالي ستة عشر مصرفاً أهليا، وأعطى إشعارا بأن مصارف أخرى يمكن أن تغلق لاحقا كذلك؛ وترك المودعين ماعدا أولئك أصحاب الحسابات الصغيرة ليتدبروا الأمر بأنفسهم. وليس من العجب أن ولد هذا هروبا من المصارف الأهلية المتبقية، وسرعان ما حولت الودائع إلى المصارف الحكومية التي كان يعتقد بأن لديها ضمانة حكومية ضمنية. وكانت التأثيرات على النظام المصرفي والإقتصاد الإندونيسي مأساوية إذ ضاعف الأخطاء في السياسة المالية والنقدية التي ناقشناها أصلا وحددت مصير البلاد تقريبا وأصبح الكساد أمراً لا مناص منه.

على النقيض، تجاهلت كوريا الجنوبية المشورة الخارجية وأعادت تمويل إثنين من مصارفها الكبار بدلاً من غلقها. وهذا هو جزء من سبب تعافي كوريا بشكل سريع نسبيا.

إعادة هيكلة الشركات

بينما تركز الإهتمام على إعادة الهيكلة المالية، كان من الواضح أن المشاكل في القطاع المالي لا يمكن حلها مالم تعالج المشاكل في قطاع الشركات بشكل فعال. ولما كان ٧٥ بالمائة من الشركات في إندونوسيا في ضائقة مالية وكان نصف القروض في تايلاند غير قابل للتحصيل، فقد دخل قطاع الشركات مرحلة الشلل. وكانت الشركات التي تواجه الإفلاس في وضع غير معروف إذ لم يكن من الواضح من كان يملكها فعلا. المالكون الحاليون أم الدائنون. وقضايا الملكية لم تحل بشكل تام حتى تخرج الشركات من حالة الإفلاس. ولكن من دون وجود مالكين واضحين، هنالك إغراء دائما للإدارة الحالية والمالكين القدامى على نهب الموجودات وبالفعل

حصل مثل هذا النهب. ففي الولايات المتحدة وبلدان أخرى عندما تتجه الشركات إلى الإفلاس، تعين المحاكم اوصياء للحيلولة دون ذلك. ولكن في آسيا لم تكن هنالك أطر قانونية ولا أفراد لتنفيذ الوصاية. ولذلك كان من الضروري العمل على حسم حالات الإفلاس وضائقة الشركات بسرعة قبل حدوث عملية النهب. وللأسف، أساء الصندوق توجيه الإقتصاد إذ ساهم في الفوضى من خلال فرض معدلات فائدة عالية أجبرت العديد من الشركات على الوقوع في وضع حرج ليفعل ما تمليه عليه الإيديولوجية والمصالح الخاصة في إضعاف خطى إعادة الهيكلة.

لم تكن ستراتيجية الصندوق لإعادة هيكلة الشركات - إعادة هيكلة الشركات التي كانت في حالة إفلاس فعال - أكثر نجاحا من ستراتيجيته لإعادة هيكلة المصارف. وخلط بين إعادة الهيكلة المالية التي تستلزم تحديد من يملك الشركة فعلا مع إعادة الهيكلة الحقيقية وقرارات الحل والربط أي ما ينبغي بالشركة أن تنتجه وكيف ينبغي أن تنتج إنتاجها وكيف ينبغي تنظيمه. وفي وجود الإنكماش الإقتصادي الهائل، لم تكن هناك منافع كلية حقيقية من إعادة الهيكلة المالية السريعة. وسيفشل المشاركون الفرديون في المساومة المحيطة بتجربة الإفلاس في أن يأخذوا في حسبانهم هذه المنافع الشاملة. يمكن أن ينفعهم في التباطؤ بشكل مقصود - وغالبا ما تكون مفاوضات الإفلاس طويلة إذ تستغرق أكثر من سنة أو إثنتين وعندما تفلس بضع شركات قليلة فقط في اقتصاد ما، فإن هذا التأخير ليست له كلف إجتماعية تذكر. ولكن عندما تقع عدة شركات في محنة، فإن الكلفة الإجتماعية يمكن أن تكون هائلة إذ يطول إنكماش الإقتصاد الكلي. ولهذا يصبح من الضروري على الحكومة أن تفعل ما بوسعها لتسهيل حل سريع.

أيدت وجهة النظر القائلة بأن الحكومة ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في الضغط على إعادة الهيكلة المالية هذه وضمان وجود مالكين حقيقيين. وكانت وجهة نظري هي أنه ما يبت بقضايا الملكية، ينبغي أن يبدأ المالكون الجدد في مهمة البت بقضايا إعادة الهيكلة الحقيقية. ولكن الصندوق اعتمد وجهة نظر مغايرة، بالقول أنه لا ينبغي بالحكومة أن تقوم بدور فعال في إعادة الهيكلة المالية بل تضغط على إعادة الهيكلة الحقيقية وبيع الموجودات. في سبيل المثال خفض الطاقة المفرطة الظاهرة لكوريا الجنوبية في صنع رقائق الحاسبة وجلب إدارة خارجية (أجنبية كما هو المألوف). ولم أجد سبباً للإعتقاد بأن البيروقراطيين

الدوليين المدربين على الإدارة الكلية يمتلكون أية بصيرة خاصة في إعادة هيكلة الشركات بوجه عام أو صناعة الرقائق بشكل خاص. وبينما تكون إعادة الهيكلة عملية بطيئة في كل الأحوال، فإن حكومتي كوريا وماليزيا قامتا بدور فعال ونجحتا في غضون فترة زمنية قصيرة ملفتة للنظر وهي سنتان في إكمال إعادة الهيكلة المالية لجزء كبير تماما من الشركات التي وقعت في المحنة. وعلى النقيض، ضعفت إعادة الهيلكة في تايلاند التي اتبعت ستراتيجية الصندوق.

أفحش الأخطاء: المخاطرة باضطراب إجتماعي وسياسي

لا يمكن قياس العواقب الإجتماعية والسياسية لسوء معالجة الأزمة الآسيوية بشكل تام أبدا. فعندما اجتمع المديرالإداري للصندوق ميشيل كامدسو؛ ووزراء مالية مجموعة الإثنين والعشرين (G-22) ومحافظو البنوك المركزية من البلدان الصناعية الرئيسة زائدا الإقتصادات الآسيوية الرئيسة بضمنها أستراليا في كوالالمبور بماليزيا في أوائل كانون الأول ١٩٩٧، حذرت من خطر القلاقل الإجتماعية والسياسية ولاسيما في البلدان المعروفة بتاريخها الطويل من الإنقسام العرقي (كما في إندونوسيا حيث حدثت إضطرابات عرقية هائلة قبل ثلاثين سنة) إذا ما استمر فرض السياسات النقدية والمالية الإنكماشية المفرطة. ورد كامدسو بشكل هادىء أنها بحاجة إلى إتباع نموذج المكسيك؛ وانه يتعين عليها إتخاذ تدابير مؤلمة إذا ما أرادت التعافي. ولعل من سوء المصادفات أن جميع تكهناتي تبين انها كانت صحيحة تماما. فبعد خمسة أشهر من تحذيري من الكارثة المرتقبة، إندلعت أحداث الشغب. وبينما قدم الصندوق ٢٣ مليار دولار لاستخدامها لدعم سعر الصرف وضمان الدائنين، الا إن المبالغ الصغيرة جداً جداً المطلوبة لمساعدة الفقراء لم تأت. وفي لغة الأمريكيين اليوم، كانت هناك المليارات والمليارات لضمان الشركات ولكن ليس الملايين المتواضعة لرفاد المواطنين العاديين. وقلص الدعم للغذاء والوقود المخصص للفقراء في إندونوسيا بشكل بالغ، وانفجرت أحداث الشغب في اليوم التالي. وعلى غرار ما حدث قبل ثلاثين عاما، أصبح رجال الأعمال الإندونوسيون وعوائلهم هم الضحايا.

لم يكن الأمر مجرد أن سياسة الصندوق يمكن اعتبارها غير إنسانية من منظور ليبرالي أبله. وحتى لو اكترث المرء قليلا لأولئك الذين يواجهون المجاعة

أو الأطفال الذين سيضعف نموهم من جراء سوء التغذية، فإن الأمر كان ببساطة مجرد اقتصاد رديء. وحوادث الشغب لن تعيد ثقة قطاع الأعمال بل ستدفع برأس المال إلى الخروج من البلاد ولا تجتذب رأس المال إليه. يمكن التكهن بأحداث الشغب – كأي ظاهرة إجتماعية ولكن ليس بشكل مؤكد بل باحتمالية عالية. وكان من الواضح أن إندونوسيا كانت مهيأة لقلاقل إجتماعية كهذه. وكان من الأجدر بالصندوق معرفة هذا فالصندوق هو الذي ألهب أحداث الشغب حول العالم عندما اوقفت سياساته الدعم الغذائي.

بعد أحداث الشغب في إندونوسيا، غير الصندوق موقفه؛ إذ أعيد دعم المواد الغذائية. ولكن مرة أخرى، أظهر الصندوق أنه لم يتعلم الدرس الأساسي "للتقلبات". فالشركة التي تفلس بسبب معدلات الفائدة العالية لا تصبح "غير مفلسة" عندما تنخفض معدلات الفائدة والمجتمع الذي مزقته أحداث الشغب التي أثارها الدعم الغذائي أثناء دخوله في حالة كساد لا يمكن لم شتاته عندما يعاد الدعم الغذائي. وفي الحقيقة، كانت المرارة بالغة في بعض الأوساط ، وإذا كان بالامكان تحمل الدعم الغذائي، فعلام أوقف في بادئ الأمر؟

سنحت لي فرصة التحدث مع رئيس وزراء ماليزيا بعد أحداث الشغب في إندونوسيا. وسبق لبلده أن شهد حوادث عنف عرقية في الماضي أيضاً، وفعلت ماليزيا الكثير للحيلولة دون تكررها بما في ذلك وضع برنامج لتطوير الإستخدام للملاويين العرقيين. وعلم مهاتير أن جميع المكاسب في بناء مجتمع متعدد الأعراق يمكن خسرانها لو كان سمح للصندوق بفرض سياساته عليه وعلى بلاده ولاندلعت أحداث شغب في حينه. وبالنسبة له، فإن منع فتور شديد لم يكن مسألة اقتصاد بل مسألة بقاء الأمة.

الانتعاش: تبرير سياسات الصندوق؟

مع ذهاب هذا الكتاب إلى الطبع، إنتهت الأزمة. وبدأ العديد من البلدان الآسيوية بالنمو ثانية وتأخر انتعاشها قليلاً بسبب التباطؤ العالمي الذي بدأ في عام ٢٠٠٠. والبلدان التي تمكنت من تجنب الفتور عام ١٩٩٨ وهي تايوان وسنغافورة وقعت به في عام ٢٠٠١. وكان أداء كوريا أفضل بكثير. ومع الإنكماش على النطاق العالمي الذي أثر في الولايات المتحدة وألمانيا كذلك، لم

يتحدث أحد عن المؤسسات الضعيفة والحكومات الرديئة كسبب لحالات الفتور، ولكن يبدو عليها الآن أنها تذكرت بأن مثل هذه التقلبات كانت دائماً جزءاً من اقتصاد السوق.

ولكن على الرغم من أن البعض في صندوق النقد الدولي يعتقد بأن تدخلاتهم كانت ناجحة، إلا أن من المتفق عليه عموماً أن أخطاء كثيرة ارتكبت، وفي الحقيقة تظهر طبيعة الانتعاش ذلك. فكل انكماش اقتصادي تقريباً لابد وأن له نهاية، إلا أن الأزمة الآسيوية كانت قاسية اكثر مما كان ينبغي بها أن تكون واستغرق التعافي منها وقتاً أطول من الضروري واحتمالات النمو المستقبلي ليست كما ينبغي بها أن تكون.

في وول ستريت، تنتهي الأزمة حالما تعود المتغيرات الى مسارها الطبيعي. وطالما ظل الضعف يدب في اسعار الصرف أو هبطت أسعار الأسهم فليس من الواضح أين سيكون المستوى الادنى. ولكن ما إن تصل الى مستواها الأدنى يمكن تغطية الخسائر في الاقل وتعرف الحالة الأسوأ. ومع ذلك، من أجل قياس الانتعاش بشكل حقيقي فإن ثبات أسعار الصرف أو معدلات الفائدة ليس كافياً. والناس لا تعيش على اسعار الصرف او معدلات الفائدة لان العمال تهمهم الوظائف والأجور. وعلى الرغم من أن معدل البطالة والأجور الحقيقية يمكن ان تصل الى مستوياتها الدنيا إلا أن هذا ليس كافيا للعامل الذي بقي عاطلاً أو شهد انخفاض دخله بحوالي الربع. إذن ليس هناك انتعاش حقيقي حتى يعود العمال إلى وظائفهم وترجع الأجور إلى مستويات ما قبل الأزمة. واليوم، تأثرت المداخيل في بلدان شرق آسيا بالأزمة ومازالت ٢٠ بالمائة أقل مما كانت عليه فيما واصل نموها على خطى العقد السابق. ففي إندنوسيا، كان الناتج عام ٢٠٠٠ ما يزال ٧,٥ بالمائة أقل مما في عام ١٩٩٧ وحتى تايلاند التلميذ المطيع للصندوق، لم تحقق مستواها الذي قبل الأزمة هذا فضلاً عن التعويض عن النمو المفقود. وليست هذه المرة الأولى التي يعلن فيها الصندوق الإنتصار قبل الأوان، فالأزمة في المكسيك أعلن عن انتهائها عام ١٩٩٥ حالما بدأ التسديد للمصارف والدائنين الدوليين ولكن بعد خمس سنوات على الأزمة، بدأ العمال من حيث كانوا مباشرة. وحقيقة أن الصندوق يركز على المتغيرات المالية وليس على مقياس الأجور الحقيقية والبطالة والناتج المحلي الإجمالي أو المقاييس الواسعة للرفاه هي التي تتحدث عن نفسها.

إن مسألة ما هي الطريقة المثلى لإدامة الانتعاش أمر صعب ومن الواضح أن الجواب يعتمد على سبب المشكلة. ففي العديد من حالات الإنكماش، كانت أفضل وصفة هي الوصفة الكينزية القياسية أي السياسة المالية والنقدية التوسعية. فالمشاكل في شرق آسيا كانت بالغة التعقيد لأنْ جزءاً من المشكلة كان نقاط ضعف في المالية – مصارف وشركات ضعيفة ذات قدرة رفع مالي مفرطة. ولكن الفتور الشديد يجعل هذه المشاكل أسوأ. فالألم ليس فضيلة بحد ذاتها والألم بحد ذاته لا يساعد الإقتصاد والألم الذي سببته سياسات الصندوق وتعميق الفتور جعل الانتعاش أشد صعوبة. وأحيانا كما في أمريكا اللاتينية في الأرجنتين والبرازيل وعدد كبير من البلدان الأخرى خلال السبعينيات كان سبب الأزمات هو إنفاق الحكومات المسرف أكثر من طاقتها، وفي تلك الحالات، كانت الحكومات بحاجة إلى تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب – قرارات كانت مؤلمة في الأقل بالمعنى السياسي. ولأن بلدان شرق آسيا لم تكن لديها سياسات مالية مقيدة ولا قطاعات حكومية مبذرة اذ كان التضخم واطئا ومستقرا وكانت الميزانيات قبل الأزمة في حالة فائض، لذلك لم تكن تلك هي التدابير الصحيحة لمعالجة أزمة شرق آسيا.

إن المشكلة في أخطاء الصندوق أنها غير دائمة على أكثر احتمال. وغالباً ما يتحدث الصندوق كما لو أن الإقتصاد بحاجة الى تنقية جيدة. خذ الألم كمثال، كلما ازداد الألم، كان النمو اللاحق أقوى. ففي نظرية الصندوق آنذاك، إن البلد المهتم باحتمالاته في الأمد الطويل – لنقل عشرين سنة من الآن – ينبغي أن يتحمل المعاناة ويقبل بانكماش شديد. فالناس سيعانون اليوم ولكن أولادهم في الأقل سيكونون في حال أفضل مادياً. وللأسف، ليس هناك دليل يدعم نظرية الصندوق. فالإقتصاد الذي يشهد حالة انكماش بالغ يمكن أن ينمو بشكل أسرع أثناء انتعاشه ولكنه لن يعوض عن الوقت الضائع. وكلما كان انكماش اليوم أشد، من المحتمل أن يكون الدخل أقل حتى بعد عشرين سنة من الآن. وليس الأمر كما يدعي الصندوق أنهم سيكونون في وضع مالي أفضل على أكثر احتمال لان تأثيرات الفتور تبقى امدا طويلا. وهنالك مضمون مهم وهو أنه كلما اشتد الفتور اليوم، لا يكون الناتج أوطأ اليوم بل من المحتمل أن يبقى الناتج واطئا لسنوات مقبلة. وهذا خبر جيد إلى حد ما طالما يعني أن أفضل دواء لسلامة الإقتصاد اليوم يتطابق مع أفضل دواء للغد. ويلمح إلى أن السياسة الإقتصادية ينبغي توجيهها نحو تقليل

عمق وأمد أي إنكماش إقتصادي. وللأسف، لم تكن هذه نية وصفات الصندوق ولا تأثيرها.

ماليزيا والصين

عند مقارنة ما حدث في ماليزيا والصين، وهما دولتان اختارتا ألا تعمل ببرامج الصندوق من بين بقية دول شرق آسيا التي نفذتها، تظهر التأثيرات السلبية لسياسات الصندوق بشكل واضح. فماليزيا انتقدها المجتمع المالي الدولي بشكل قاس خلال الأزمة. وعلى الرغم من تصريحات رئيس الوزراء وسياساته في حقوق الإنسان غالبا ما كانت تفتقرإلى أمور كثيرة مطلوبة إلا أن العديد من سياساته الإقتصادية كانت ناجحة.

كانت ماليزيا تنفر من الإنضمام إلى برنامج صندوق النقد الدولي، جزئياً لأن المسؤولين هناك لم يكونوا يرغبون في أن يملي عليهم الأجانب فحسب بل لأنهم لم يثقوا كثيراً بالصندوق، ففي أوائل أزمة ١٩٩٧، أعلن مدير الصندوق ميشيل كامدسو أن مصارف ماليزيا في وضع مالي ضعيف. وأرسل فريقاً من الصندوق والبنك الدولي على جناح السرعة للنظر في النظام المصرفي للبلاد. وبينما كان هناك مستوى مرتفع من القروض غير القابلة للتحصيل (١٥%)، فقد فرض البنك المركزي الماليزي قيوداً شديدة نجم عنها حصول المصارف على إمدادات كافية لهذه القروض. علاوة على ذلك، حال الموقف الناظم القوي الذي اتخذته ماليزيا دون انكشاف المصارف أمام تقلبات سعر الصرف (خطر الإقتراض بالدولار والإقتراض بالرنيغيت) وحتى حددت المديونية الخارجية للشركات التي أقرضتها المصارف (وصفات احترازية لم تكن في ذلك الوقت جزءاً من صفقة الصندوق القياسية).

ولهذا، فإن الطريقة القياسية لتقويم قوة نظام مصرفي هو في إخضاعه لتجارب محاكاة لقياس التحمل وتقويم استجابته في ظروف اقتصادية مختلفة. وأصاب النظام المصرفي الماليزي نجاحاً جيداً في هذا المضمار. إذ لم يكن بإمكان بضعة نظم مصرفية من الصمود أمام فتور طويل أو كساد ولا تشكل ماليزيا أي استثناء بل كان النظام المصرفي لماليزيا قوياً إلى حد ملفت للنظر. فخلال إحدى زياراتي العديدة لماليزيا، رأيت انزعاج مسؤولي الصندوق عند كتابة التقرير من

الكيفية التي سيصوغونه بها من دون ان يتعارض مع توكيدات مديرهم العام ومع ذلك يبقى منسجما مع الدليل.

شهدت قضية الإستجابة المناسبة للأزمة نقاشاً ساخناً في داخل ماليزيا نفسها. فوزير المالية أنور إبراهيم إقترح "برنامج صندوق بدون الصندوق" أي رفع معدلات الفائدة وتقليص الإنفاق. وبقي مهاتير تساوره الشكوك. فعمد إلى عزل وزير ماليته في خاتمة المطاف وغير السياسات الإقتصادية.

ومع تنامي الأزمة المالية الإقليمية إلى أزمة عالمية ووقوع أسواق رأس المال الدولية في حالة هيجان، تصرف مهاتير مرة أخرى. ففي أيلول ١٩٩٨، ثبتت ماليزيا سعر الرينغيت بـ ٣,٨٠ دولار وخفضت أسعار الفائدة وأوعزت بإعادة جميع عملة الرينغيت في الخارج في نهاية الشهر. وفرضت الحكومة كذلك قيوداً صارمة على تحويلات رأس المال للخارج من المقيمين في ماليزيا وجمدت استرداد رؤوس اموال الحقائب الاستثمارية الأجنبية لإثني عشر شهراً. وأعلن أن هذه الإجراءات ستكون سارية لأمد قصير ومصممة بشكل دقيق لبيان أن البلاد ليست ضد الإستثمار الاجنبي طويل الأجل. وسمح لاولئك الذين استثمروا المال في ماليزيا وجنوا الأرباح بإخراج اموالهم. وفي ٧ أيلول ١٩٩٨ في عمود صحفي مشهور في مجلة فورتن Fortune حث الإقتصادي المرموق بول كروغمان مهاتير على فرض قيود ضابطة على رأس المال. ولكنه كان من بين القلة. واستقال كل من محافظ البنك المركزي الماليزي ونائبه فونغ ونغ فاك على ما يقال لأنهما لم يتفقا مع فرض هذه القيود. وتكهن بعض الإقتصاديين – أولئك في وول ستريت وانضم إليهم صندوق النقد الدولي – بالكارثة عندما تفرض هذه القيود بالقول أن ذلك سيخيف المستثمرين الأجانب في السنوات المقبلة. وتوقعوا انخفاض الإستثمار الأجنبي وهبوط سوق الأسهم ونشوء سوق سوداء في عملة الرينغيت مع ما يرافقها من انحرافات. وحذروا من أنه بينما ستؤدي القيود إلى توقف تدفق رؤوس الأموال، الا إنها لن تكون فعالة في وقف خروجها، وسيهرب رأس المال في كل الأحوال. وتكهن العلماء بأن الإقتصاد سيعاني وأن النمو سيتوقف وأن القيود لن ترفع أبداً وأن ماليزيا كانت تؤجل معالجة المشاكل الأساسية. وحتى وزير المالية روبرت روبين المعروف عادة بطبعه الهادئ إنضم إلى حملة توجيه الإنتقادات اللاذعة.

في الواقع، كانت الحصيلة مختلفة تمام الإختلاف، ففريقي في البنك الدولي عمل مع ماليزيا لتحويل ضوابط رأس المال إلى ضريبة خروج. ولما كان التدفق والخروج السريع لرأس المال من البلاد يسبب إضطرابات كبيرة إلا أنه يولد ما يسميه الإقتصاديون "مؤثرات خارجية كبيرة" – تأثيرات على الأشخاص الآخرين العاديين الذين لا علاقة لهم بتدفقات رأس المال هذه. ومثل هذه التدفقات تؤدي إلى إضطرابات هائلة لمجمل الإقتصاد. وللحكومة الحق بل وينبغي بها إتخاذ تدابير لمعالجة هذه الإضطرابات. وبوجه عام، يعتقد الإقتصاديون أن التدخلات المستندة إلى الأسواق كالضرائب تكون أشد فعالية ولها تأثيرات جانبية أقل من الضوابط المباشرة ولهذا شجعنا نحن في البنك الدولي ماليزيا على التخلي عن الضوابط المباشرة وفرض ضريبة خروج. علاوة على ذلك، يمكن خفض الضريبة تدريجياً كي لا يحدث أي اضطراب كبير عند رفع الضوابط نهائياً.

نجحت الأمور مثلما كان مخططاً لها. وألغت ماليزيا الضريبة مثلما وعدت بعد سنة من فرض الضوابط. وفي الواقع، سبق أن فرضت ماليزيا ضوابط مؤقتة على رأس المال وألغتها حالما استقرت الأمور. وهذه التجربة التاريخية تجاهلها أولئك الذين هاجموا البلاد بقسوة متناهية. وخلال تلك الفترة المؤقتة التي دامت سنة، أعادت ماليزيا هيكلة مصارفها وشركاتها وأثبتت خطأ النقاد مرة اخرى الذين قالوا أنه من خلال الضوابط فقط التي أملتها أسواق رأس المال الحر، تستطيع الحكومات القيام بشيء جاد. وفي الحقيقة، حققت تقدماً في ذلك الإتجاه أكثر بكثير من تايلاند التي أتبعت وصفة الصندوق. وعند النظر إلى الماضي، يصبح من الواضح أن ضوابط رأس المال الماليزية سمحت لها بالانتعاش سريعاً مع حدوث انكماش طفيف[١٥] وتركة قليلة من الديون الوطنية التي يمكن ان تثقل النمو مستقبلا. وسمحت لها الضوابط بخفض اسعار الفائدة مما لو حصل العكس؛ وكانت اسعار الفائدة الواطئة تعني تعرض بضع شركات فقط للإفلاس، ولهذا كان حجم الشركات الممولة حكومياً والضمانات المالية أقل بكثير. وكانت اسعار الفائدة الواطئة تعني أيضاً أن الانتعاش يمكن أن يحدث من دون اعتماد كبيرعلى السياسة المالية وبالنتيجة اقتراض حكومي أقل. وتتمتع ماليزيا اليوم بوضع أفضل بكثير من تلك البلدان التي أخذت بمشورة الصندوق. وثمة دليل ضنيل على أن ضوابط رأس المال تثبط همة المستثمرين الأجانب. ففي واقع الأمر، إزداد الإستثمار

الأجنبي.[١٦] ولأن المستثمرين يهتمون بالإستقرار الإقتصادي ولأن ماليزيا قامت بعمل جيد للحفاظ على الإستقرار أكثر من العديد من جاراتها، فقد كانت قادرة على إجتذاب الإستثمار.

كانت الصين البلد الآخر الذي انتهج مساراً مستقلاً. ولم يكن من باب المصادفة أن البلدين الناميين الكبيرين وفرا على نفسيهما ويلات الأزمة الإقتصادية العالمية – الهند والصين – إذ كان لكل منهما ضوابطه على رأس المال. وبينما شهدت بلدان العالم النامي التي تحررت اسواق رأس مالها إنخفاض مدخولاتها من الناحية الفعلية، شهدت الهند نمواً بمعدل يزيد على ٥ بالمائة وقاربت الصين ٨ بالمائة. وكان هذا إنجازاً رائعاً بحد ذاته إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار التباطؤ العام في النمو العالمي ولاسيما في التجارة خلال تلك الفترة. فالصين حققت هذا باتباع الوصفات الإقتصادية القديمة. ولم تكن هذه، وصفات الصندوق الهوفرية بل الوصفات القياسية التي مازال الإقتصاديون يدرسونها لأكثر من نصف عقد وهي أنه متى واجهت إنكماشاً إقتصادياً إستجب له بسياسة إقتصاد كلي توسعية. واستثمرت الصين الفرصة لتجمع بين احتياجاتها قصيرة الأمد مع أهداف نموها طويل الأمد. وولد النمو السريع خلال العقد السابق المتوقع إستمراره إلى القرن القادم طلبا هائلاعلى البنية التحتية. وهنالك فرص كبيرة للقيام باستثمارات عامة ذات عوائد عالية بضمنها المشاريع قيد التنفيذ التي جرى الاسراع بها ومشاريع مصممة أصلاً ولكنها أجلت بسبب إنعدام التمويل. وفعلت الأدوية القياسية مفعولها وجنبت الصين نفسها تباطؤاً في النمو.

وعلى الرغم من اتخاذها قرارات سياسة إقتصادية إلا أن الصين كانت تدرك الصلة بين الإستقرار الكلي واقتصادها الجزئي. وكانت تعلم أنها بحاجة إلى مواصلة إعادة هيكلة قطاعها المالي وشركاتها. ومع ذلك، ادركت كذلك أن التباطؤ الإقتصادي سيجعل من الصعب عليها الشروع ببرنامج عمل إصلاحي لان التباطؤ الإقتصادي سيدفع المزيد من الشركات إلى الوقوع في ضائقة مما يجعل المزيد من القروض صعبة التحصيل وبذلك يضعف النظام المصرفي. فالتباطؤ الإقتصادي من شأنه زيادة البطالة كذلك وازدياد البطالة سيجعل التكاليف الإجتماعية لإعادة هيكلة شركات الدولة أعلى بكثير. وادركت الصين الصلة بين الإقتصاد والإستقرار السياسي والإجتماعي إذ غالباً ما شهدت في تاريخها الحديث عواقب عدم

الإستقرار، ولهذا لم ترغب بأي منها. ففي كافة النواحي، كانت الصين تقدر تماماً العواقب الشاملة لسياسات الإقتصاد الكلي والعواقب التي اعتاد الصندوق على تجاهلها.

وليس هذا مدعاة للقول أن الصين نجت من الخطر. فإعادة هيكلة نظامها المصرفي وشركاتها الحكومية مازالت تمثل تحدياً لها في السنوات المقبلة. ولكن هذه تحديات يمكن معالجتها بشكل أفضل بكثير في سياق إقتصادي كلي قوي.

على الرغم من أن الإختلاف في الظروف الفردية يولد الأسباب لحدوث إما أزمة أو انتعاش سريع يصعب التأكد منه إلا أني أعتقد أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن الصين، هذا البلد الرئيس الوحيد في شرق آسيا، تحاشى الأزمة من خلال إنتهاجه مساراً معاكساً مباشرة لذلك الذي يدعو إليه الصندوق وأن البلد الذي مر بأقصر فترة إنكماش، ماليزيا، رفض ستراتيجية الصندوق بشكل صريح.

كوريا، تايلاند، إندونوسيا

تقدم كوريا وتايلاند مفارقات أخرى. فبعد فترة قصيرة من تذبذب سياستها من تموز إلى تشرين الأول ١٩٩٧، إتبعت تايلاند وصفات الصندوق بشكل تام تقريباً. ولكن بعد ثلاث سنوات من بدء الأزمة، كانت وما تزال في حالة فتور إذ كان ناتجها المحلي الإجمالي ٢,٣ بالمائة تقريباً أقل من مستوى ما قبل الأزمة. ولم تجر سوى إعادة هيكلة قليلة للشركات وبقي ما يقارب ٤٠ بالمائة من قروضها غير مسددة.

على النقيض، لم تغلق كوريا مصارفها حسب وصفة الصندوق القياسية وقامت الحكومة الكورية مثل ماليزيا بدور فعال في إعادة هيكلة الشركات. علاوة على ذلك، أبقت كوريا سعر صرفها واطئاً بدلاً من تركه يتقلب صعودا. وكان هذا قد مكنها في الحقيقة من إعادة تثبيت إحتياطيها لانها بشراء الدولارات لاحتياطيها قللت قيمة عملتها الوون. ومن الناحية الفعلية، أبقت كوريا سعر الصرف واطئاً من أجل ادامة الصادرات وتقييد الواردات. علاوة على ما ورد، لم تعمل كوريا بنصيحة الصندوق فيما يتعلق بإعادة الهيكلة المادية. وتصرف الصندوق كما لو أنه يعرف الكثير عن صناعة الرقائق العالمية من هذه الشركات التي جعلت من هذه الصناعة ميدان عملها التجاري وجادل الصندوق بأنه ينبغي بكوريا أن تتخلص

بسرعة من الطاقة الفائضة وتجاهلت كوريا هذه النصيحة بشكل ذكي. ومع ازديـــاد الطلب على الرقائق، إستعاد الإقتصاد نشاطه. ولو اتبعت نصيحة الصندوق لأصبح انتعاشها اضعيف بكثير.

في تقويم حالات الانتعاش، يضع معظم المحللين إندونوسيا جانباً لأن الإقتصاد فيها هيمنت عليه أحداث سياسية واضـــطرابات إجتماعيـــة. ومـــع ذلـــك، تعـــزى الاضطرابات السياسية والإجتماعية نفسها إلى حد كبير إلى سياسات الصندوق كما رأينا ذلك. ولن يعرف أحد إن كان سيكون هناك تحول بارع من ســـوهارتو إلا إن القليل من يشك في أنه كان من الممكن أن تكون الاضطرابات أشد.

التأثيرات في المستقبل

على الرغم من المعاناة الكثيرة، كان لأزمة شرق آسيا تأثيرات مفيدة. ومما لا ريب فيه أن بلدان شرق آسيا ستطور منظومات مالية ناظمة أفضل ومؤسســـات مالية أفضل عموماً. وعلى الرغم من أن شركاتها أبدت قابلية رائعة على التنـــافس في السوق العالمي إلا أن من المحتمل أن تبرز كوريا باقتصـــاد قـــوي المنافســـة. وستوضع بعض اسوأ نواحي الفساد فيما يسمى برأسمالية الفئة المقربـــة تحـــت المراقبة.

مع ذلك، كانت الطريقة التي عولجت فيها الأزمة – ولاسيما استخدام معدلات الفائدة العالية – يمكن ان تحدث على اكثر تـــرجيح تـــأثيرا عكســـيا علـــى النمـــو الإقتصادي في المنطقة في الأمد المتوسط ومن الممكن في الأمد الطويل. وهنالـــك مفارقة معينة في السبب المركزي لها. فالمؤسسات المالية الضعيفة غير الخاضعة للضوابط الناظمة كانت رديئة لأنها لا تؤدي إلى تخصيص المـــوارد بشـــكل جيـــد. وبينما كانت مصارف شرق آسيا أبعد من أن تكون كاملة إلا أنهـــا خـــلال العقـــود الثلاثة السابقة كانت إنجازاتها في تخصيص التدفقات الضخمة من رأس المال فـــي الواقع رائعة تماماً – هذا هو الذي أدام نموها السريع. وعلى الرغم مـــن ان نيـــة أولئك الضاغطين باتجاه "الإصلاح" في شرق آسيا كانت لتحســـين قابليـــة النظـــام المالي في تخصيص الموارد، إلا أن سياسات الصندوق أضعفت في الواقع الكفـــاءة الاجمالية للسوق.

قلما تمول الإستثمارات الجديدة حول العالم من خلال طرح اسهم جديدة (بيع حصص الأسهم في الشركة). وفي الحقيقة، كانت البلدان الوحيدة التي تمتلك حصص ملكية متنوعة على نطاق واسع هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، وجميعها تمتلك نظما قانونية قوية وحماية قوية لحملة الأسهم. وتطوير هذه المؤسسات القانونية يستغرق وقتاً ولم تنجح سوى بضعة بلدان في القيام بذلك. وفي هذه الأثناء، يتحتم على الشركات حول العالم الإعتماد على الدين بيد أن الدين يتسم بخطورته الضمنية. وستراتيجيات الصندوق كتحرير سوق رأس المال ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات مفرطة عند حدوث أزمة تجعل الإقتراض أمراً حتى أخطر. وبغية الإستجابة بشكل عقلاني، تعمد الشركات إلى اقتراض مبالغ صغيرة وتجبر نفسها على الإعتماد على العوائد المدخرة بشكل بالغ. ولهذا يتقيد النمو مستقبلا ولا يتدفق رأس المال بحرية مما لو كان العكس في الإستخدامات الإنتاجية. وبهذه الطريقة، أدت سياسات الصندوق إلى تخصيص موارد أقل ولاسيما تخصيص رأس المال الذي يعد من أندر الموارد في البلدان النامية. ولكن الصندوق لا يأخذ هذا الضعف بالحسبان لأن نماذجه لا تعكس حقائق الكيفية التي تعمل فيها أسواق رأس المال من الناحية الفعلية، بما في ذلك تأثير المعلومات الناقصة على اسواق رأس المال.

تفسير الأخطاء

على الرغم من أن الصندوق يتفق الآن بأنه ارتكب أخطاء جسيمة في مشورة سياسته المالية وفي كيفية ضغطه باتجاه هيكلة المصارف في أندونيسيا وربما في الضغط باتجاه تحرير سوق رأس المال قبل الأوان وفي الاستهانة بأهمية التأثيرات الإقليمية المتبادلة حيث يسهم تدهور بلد في تدهور جيرانه إلا أنه لم يعترف بالأخطاء في سياسته النقدية ولا حتى سعى إلى تفسير سبب فشل نماذجه بشكل مزر في التكهن بمسار الأحداث. ولم يسع إلى تطوير إطار فكري بديل مما يدلل على أنه في الأزمة القادمة، قد يرتكب الأخطاء نفسها. (في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٢) ارتكب الصندوق فشلا أخرا أضيف إلى سجله وهو الأرجنتين. ويعزى جانب من السبب إلى إصراره مرة أخرى على السياسة المالية الانكماشية).

ولعل جزءا من التفسير لحجم الإخفاقات هذا يتعلق بالكبرياء، فلا أحد يريد الاعتراف بالخطأ ولا سيما خطأ بمثل هذا الحجم أو في ظل هذه الظروف. فلا يريد فيشر أو سومرز ولا روبين أو كامدسو ولا حتى الصندوق او وزارة المالية الاعتقاد بأن سياساته مضللة. والجميع يتمسك بمواقفهم على الرغم مما أراه كدليل دامغ على فشلهم. (عندما قرر الصندوق أخيرا دعم معدلات الفائدة الواطئة وغير دعمه للانكماش المالي في شرق آسيا، قال لأن الوقت أصبح مناسباً. وفي رأيي؛ أظن أنه غير مساراته جزئياً بسبب ضغط الرأي العام).

ولكن هناك نظريات أخرى تزخر بها آسيا بضمنها نظرية المؤامرة التي لا أشاطرها والتي تعتبر هذه السياسات اما محاولة مقصودة لإضعاف شرق آسيا – المنطقة التي أظهرت أعظم نمو في العالم خلال الأربعين سنة السابقة – أو في الأقل تعزيز مدخولات أصحاب وول ستريت والمراكز المالية الأخرى. وليس من الصعب فهم الكيفية التي تطور فيها هذا الإتجاه في التفكير. ففي بداية الأمر، أبلغ الصندوق البلدان في آسيا بفتح أسواقها إمام رأس المال الساخن قصير الأجل. وهو ما فعلته هذه البلدان وتدفقت الأموال عليها ولكنها هربت منها على حين غرة. ثم قال الصندوق أن معدلات الفائدة ينبغي رفعها وينبغي أن يكون انكماش مالي وحث على فتور شديد. ومع هبوط أسعار الموجودات، حث الصندوق البلدان المتضررة على بيع موجوداتها حتى بأسعار تقوم على أسس تساومية. وقال أن الشركات بحاجة إلى إدارة أجنبية صلبة (تجاهل بما يوافق هواه أن هذه الشركات كان لها سجل نمو تحسد عليه خلال العقود السابقة، ومن الصعب تقبل الرأي برداءة إدارتها). وإن هذا لن يحدث إلا إذا بيعت الشركات إلى أجانب – وليس مجرد إدارتها فحسب. ومما تجدر الاشارة اليه ان المبيعات كانت تتولاها المؤسسات المالية الأجنبية نفسها التي سحبت رؤوس أموالها وعجلت بالأزمة. وحصلت هذه المصارف في حينه على عمولات كبيرة من عملها في بيع الشركات المثقلة بالمشاكل أو شطرها، مثلما حصلت على عمولات كبيرة عندما دفعت بالأموال أصلاً إلى داخل البلاد في المقام الأول. ومع وضوح الأحداث، إزداد التشاؤم أكثر من ذي قبل. إذ ان بعض هذه الشركات المالية الأمريكية وغيرها لم تفعل الكثير في إعادة الهيكلة بل أبقت على الموجودات حتى انتعش الإقتصاد وجنت أرباحاً من الشراء بأسعار متهاودة جدا والبيع بأسعار إعتيادية.

أعتقد أن هناك مجموعة أبسط من التفسيرات – لم يشارك الصندوق في مؤامرة بل كان يعكس مصالح وإيديولوجية المجتمع المالي الغربي. فطرق العمل التي كانت تتسم بالسرية عزلت المؤسسة وسياساتها عن ذلك النوع من التثبت الأكيد الذي ربما أجبرها على استخدام نماذج وتبني سياسات تتناسب والموقف في شرق آسيا. والإخفاقات في شرق آسيا تتشابه في نواحٍ كثيرة مع تلك الاخفاقات التي تحصل خلال مرحلة التنمية والتحول، وسنلقي نظرة فاحصة في الفصلين الثامن والتاسع على هذه الأسباب المشتركة.

ستراتيجية بديلة

في معرض الإستجابة للشكاوى التي أواصل طرحها عن ستراتيجية الصندوق ووزارة المالية الامريكية، سألني نقادي بشكل صريح عما كنت سأفعله. وألمح هذا الفصل أصلاً إلى الستراتيجية الأساسية وهي الابقاء على الإقتصاد بمستوى الإستخدام الكامل قدر الإمكان. وتحقيق ذلك الهدف يقتضي بدوره سياسة نقدية ومالية توسعية (أو في الأقل ليست إنكماشية) والخليط الدقيق لهما سيعتمد على البلد صاحب العلاقة. واتفقت مع الصندوق على أهمية إعادة الهيكلة المالية – معالجة مشاكل المصارف الضعيفة – ولكني كنت سأدخل إليها من مدخل مختلف كلياً على أن يكون هدفي الأولي هو الحفاظ على تدفق المال وتجميد تسديد الديون القائمة أي إعادة هيكلة الديون كتلك التي نجحت في نهاية المطاف في كوريا. والحفاظ على تدفق المال بدوره سيتطلب بذل جهود عظيمة لإعادة هيكلة المؤسسات الحالية. وسيستلزم الجزء الأساسي في إعادة هيكلة الشركات تنفيذ الشرط الخاص بالإفلاس الذي يهدف إلى حل سريع للضائقة الناجمة عن اضطراب الإقتصادي الكلي الذي تجاوز حده الطبيعي. ومدونة الإفلاس الأمريكية لها بنود تسمح بإعادة تنظيم سريعة نسبياً للشركة (بدلاً من تصفيتها) تسمى الفصل ١١. فالإفلاس الذي يسببه إضطراب الإقتصاد الكلي كما في شرق آسيا يستدعي حتى حلاً أسرع – إلى ما أسميه بالفصل ١١ السريع جداً.

مما لا شك فيه أن التدخل القوي للحكومة أمر مطلوب سواء كان ذلك بشرط أو من دون شرط. بيد أن تدخل الحكومة كان سيهدف إلى إعادة الهيكلة المالية – تحديد ملكية واضحة للشركات وتمكينها من الدخول ثانية إلى أسواق الإئتمان.

وكان ذلك سيساعد الشركات في الإنتفاع تماما من فرص التصدير الناجمة عن سعر صرفها الواطئ، ويحبط الدوافع على نهب الموجودات ويؤمن لها حوافز قوية للمشاركة في أية إعادة هيكلة حقيقية مطلوبة – والمالكون الجدد والمدراء سيكونون في وضع أفضل بكثير لتوجيه إعادة الهيكلة هذه من البيروقراطيين الدوليين أو المحليين الذين كما يقال عنهم انهم لم يروا حتى قوائم رواتب في حياتهم أبدا. ومثل اعادة الهيكلة المالية هذه لاتتطلب ضمانات كبيرة. اذ ان خيبة الأمل من ستراتيجية الضمانة الكبيرة أصبحت عالمية الآن تقريباً. ولا يمكنني التأكد من أن أفكاري ستنجح ولكن ثمة شك قليل يخامرني في أن فرصة النجاح مع هذه الستراتيجية ستكون أكبر بكثير من خطة صندوق النقد الدولي التي فشلت في نواح كانت متوقعة تماماً وبكلف باهظة.

لم يتعلم الصندوق سريعاً من إخفاقاته في شرق آسيا. فمع متغيرات طفيفة، جرب وبشكل متكرر ستراتيجية الضمانة الكبيرة. ولكن مع إخفاقاته في روسيا والبرازيل والأرجنتين، أصبح من الواضح أن الستراتيجية البديلة أمر مطلوب؛ وثمة تأييد متزايد اليوم في الأقل لبعض العناصر الاساسية في الطريقة التي وصفتها لتوي. واليوم، بعد مضي خمس سنوات على ظهور الأزمة، يتحدث الصندوق ومجموعة الدول السبع جميعاً عن إعطاء توكيد بالغ على الإفلاس وتجميد تسديد الديون (تجميد قصير الأجل للدفعات) وحتى على الإستخدام المؤقت لضوابط رأس المال. سنعود لهذه الإصلاحات فيما بعد في الفصل التاسع.

لقد جلبت الأزمة الآسيوية العديد من التغيرات التي ستعود بالنفع العميم على البلدان مستقبلا. فقد تحسنت إدارة الشركات والمعايير المحاسبية – في بعض الحالات وضعت هذه البلدان في قمة الأسواق الصاعدة. ويوعد الدستور الجديد في تايلاند بديمقراطية أقوى (بضمنها شرط يشمل حق المواطنين في المعرفة الذي لم يضمن حتى في الدستور الأمريكي) ووعد بمستوى من الشفافية يتعدى حتى ذلك الموجود في المؤسسات المالية الدولية بالتأكيد. ووضع العديد من هذه التغيرات شروطا في مكانها المناسب لنمو متين مستقبلا.

ولكن مقابل هذه المكاسب هنالك بضعة خسائر حقيقية. فالطريقة التي عالج فيها الصندوق الأزمة خلفت في معظم البلدان تركة ديون خاصة وعامة. ولم توقع الديون البالغة الهلع في الشركات التي تميزت بها كوريا فحسب بل جعلتها تخشى

أي مستوى من مستويات الدين، اذ اظهرت معدلات الفائدة المفرطة التي اجبرت الآلاف من الشركات على الإفلاس كيف أن حتى المستويات المعتدلة من الديون يمكن أن تكون عالية الخطورة. وبالنتيجة، ستضطر الشركات إلى زيادة الإعتماد على التمويل الذاتي. وفي الحقيقة، ستعمل أسواق رأس المال بكفاءة أقل – ضحية أيضا من ضحايا الطريقة الإيديولوجية للصندوق في تحسين كفاءة السوق. ولعل أهمها هو بطء نمو المستويات المعيشية.

كانت عواقب سياسات صندوق النقد الدولي في شرق آسيا هي نفسها بالتحديد التي جعلت العولمة تتعرض لطائلة الهجوم. فإخفاقات المؤسسات الدولية في البلدان النامية الفقيرة كانت طويلة الامد ولكن هذه الإخفاقات لم تحتل عناوين بارزة. وأوضحت أزمة شرق آسيا لأولئك في العالم المتقدم بعض السخط الذي يشعر به أولئك في العالم النامي منذ أمد طويل. وما حدث في روسيا خلال معظم التسعينيات يقدم بعض الأمثلة الباهرة على سبب وجود مثل هذا الإستياء من المؤسسات الدولية وسبب الحاجة إلى تغييرها.

الفصل الخامس
من الذي خسر روسيا؟

مع سقوط جدار برلين في أواخر عام ١٩٨٩، بدأ أحد أهم التحولات الإقتصادية في العصر. وكانت هذه هي التجربة الإقتصادية والإجتماعية الثانية الجرينة في القرن[١]. وأما الأولى فكانت في تحول روسيا إلى الشيوعية قبل سبعة عقود. ومع مرور السنين، تجلت إخفاقات تلك التجربة الأولى. ونتيجة لثورة عام ١٩١٧ والهيمنة السوفييتية على جزء كبير من أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، عاش حوالي ثمانية بالمائة من سكان العالم في ظل النظام الشيوعي السوفييتي الذي صادر الحريات السياسية والرخاء الإقتصادي. واما التحول الثاني في روسيا وشرق أوربا وجنوب شرقها كذلك فلم ينته بعد، ولكن هذا القدر الكبير واضح؛ ففي روسيا لم يحقق المرامي التي وعد بها دعاة إقتصاد السوق أو أملوا بها. وبالنسبة لأغلبية أولئك الذين عاشوا في ظل الإتحاد السوفييتي السابق، كانت الحياة في ظل الرأسمالية حتى أسوأ مما قاله الزعماء الشيوعيين القدامى عنها. فإحتمالات المستقبل قاتمة والطبقة المتوسطة محطمة ونشأت رأسمالية المافيا والفئة المقربة، وكان الإنجاز الوحيد وهو إقامة الديمقراطية وإطلاق الحريات بما فيها حرية الصحافة يبدو هشا في أفضل الأحوال ولاسيما بعد إغلاق محطات التلفزيون المستقلة سابقاً الواحدة تلو الأخرى. وبينما ينبغي أن يتحمل أولئك في روسيا الكثير من اللوم عما حدث، فإن المستشارين الغربيين ولاسيما من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الذين ساروا إليها مسرعين لالقاء المواعظ من إنجيل إقتصاد السوق يجب أن يتحملوا بعض اللوم كذلك. ففي الأقل، قدموا الدعم لأولئك الذين قادوا روسيا والعديد من البلدان الأخرى إلى المسارات التي إتبعوها مجادلين بالدين الجديد، أصولية السوق، كبديل عن الدين القديم، الماركسية، الذي أثبت عجزه الشديد.

ليست روسيا سوى مسلسل درامي لا ينتهي. فالإنهيارالمفاجئ للإتحاد السوفييتي لم يتوقعه سوى القلة، وقلة من توقعت الإستقالة المفاجئة لبوريس يلتسين. والبعض يرى ان القلة المحتكرة وهي أسوأ إفرازات سنوات يلتسين قد كبح جماحها أصلاً؛ فيما يرى آخرون ان البعض من القلة المحتكرة قد فقدوا

خصوصيتهم. ورأى البعض في الزيادات الحاصلة في الإنتاج في السنوات منذ أزمتها عام ١٩٩٨ بأنها بداية نهضة ستؤدي إلى نشوء طبقة متوسطة مرة اخرى؛ فيما يراها الآخرون بأنها ستستغرق سنوات لتصلح أضرار العقد الماضي. ومن الملاحظ أن المداخيل اليوم باتت أوطأ بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل عقد واستشرى الفقر كثيراً. ويرى المتشائمون أن البلاد كقوة نووية تلوح مهددة بزعزعة الإستقرار السياسي الإجتماعي. ويرى المتفائلون(!) زعامة شبه تسلطية تحاول تثبيت دعائم الإستقرار ولكن على حساب فقدان بعض الحريات الديمقراطية.

شهدت روسيا فورة نمو هائل بعد ١٩٩٨ إستند إلى أسعار النفط العالية ومنافع خفض العملة التي كان الصندوق يعارضها منذ أمد طويل. ولكن مع هبوط أسعار النفط وجني المنافع التي تأتت من خفض العملة، تباطأ النمو تماماً. واليوم، لاتبدو التكهنات الإقتصادية قاتمة بتلك الدرجة مثلما كانت عليه خلال أزمة ١٩٩٨ ولكنها مع ذلك غير أكيدة. فالحكومة جعلت الغايات تلتقي بالكاد عندما كانت أسعار النفط عالية ولا سيما وانها تشكل الصادرات الرئيسة للبلاد. ولو إنخفضت أسعار النفط كما يبدو عليه واقع الحال أثناء ذهاب هذا الكتاب للطبع فيمكن أن تكون نذيراً بمتاعب حقيقية. ولعل أفضل شيء يمكن أن يقال هو أن المستقبل ما زال مكفهراً.

ليس من الغريب أن النقاش على من خسر روسيا كانت له أصداؤه. ففي مستوى معين، يبدو أن هذا السؤال في غير محله. ولكنه في الولايات المتحدة، يثير ذكريات نقاش جرى قبل نصف قرن عمن خسر الصين عندما إستولت الشيوعية على ذلك البلد. ولكن الصين لم تكن تابعة لامريكا لكي تخسرها عام ١٩٤٩ ولا كانت روسيا تابعة لامريكا لكي تخسرها قبل نصف قرن. ففي كلتا الحالتين، لم يكن بوسع أمريكا ولا بلدان أوربا الغربية السيطرة على التطورات السياسية والإجتماعية. وفي الوقت نفسه، أصبح من الواضح أن ثمة شيئاً ما ليس على ما يرام ليس في روسيا فحسب بل في معظم البلدان العشرين التي برزت من الإمبراطورية السوفيتية.

يزعم الصندوق والزعماء الغربيون الآخرون أن الأمور كان يمكن أن تكون أسوأ بكثير لولا مساعدتهم ومشورتهم. لم يكن لدينا آنذاك ولا لدينا الآن كرة بلورية لتخبرنا ماذا سيحدث فيما لو إتبعت سياسات بديلة. وليست لدينا أية طريقة

لإدارة تجربة محددة يمكن ان تعود بالزمن إلى الوراء لتجرب ستراتيجية بديلة. وليست لدينا طريقة لكي نتيقن عما يمكن ان تكون عليه.

ولكننا نعرف أن هناك دعوات اطلقت لاجراء تقديرات سياسية وإقتصادية معينة. ونعرف أن حصيلاتها كانت مأساوية. وفي بعض الحالات، كانت الصلة بين السياسات والنتائج سهلة الرؤية، اذ كان الصندوق يشعر بالقلق من أن خفض الروبل سيسبب جولة من التضخم. وكان إلحاحه على روسيا للحفاظ على عملتها بأعلى من قيمتها ودعمه لذلك بمليارات الدولارات من القروض هو الذي حطم الإقتصاد في النهاية. (عندما خفضت قيمة الروبل أخيراً عام ١٩٩٨، لم يرتفع التضخم كما كان يخشاه الصندوق وشهد الإقتصاد أول نمو مهم له). وفي حالات أخرى، كانت الصلات أشد تعقيداً. ولكن تجارب البلدان القليلة التي إتبعت سياسات مختلفة في إدارة عمليات تحولها، ساعدت على إرشادنا خلال هذه المتاهة. فمن المهم أن يخرج العالم بحكم وجيه على سياسات الصندوق في روسيا، وعلى من كان يوجهها وسبب كونها مضللة تماماً. ويتحمل أولئك الذين سنحت لهم الفرصة، وأنا من ضمنهم، لرؤية الكيفية التي تصنع فيها القرارات من مصدرها مباشرة وماهية نتائجها، مسؤولية خاصة لتقديم تفسيراتهم للأحداث المعنية.

هنالك سبب ثان لإعادة التقويم هذه. فالآن وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على سقوط جدار برلين، بات من الواضح أن التحول إلى إقتصاد السوق سيكون كفاحا طويلا. والعديد من القضايا، إن لم يكن معظمها، التي سويت على ما يبدو قبل بضعة سنوات ستكون بحاجة إلى مراجعتها ثانية. إلا إذا فهمنا أخطاء الماضي، عندئذ يمكن أن نأمل في تصميم سياسات يحتمل أن تكون فعالة في المستقبل.

لقد شخص زعماء ثورة ١٩١٧ إن ما كان في خطر لم يكن مجرد إجراء تغيير في الإقتصاد بل تغيير في المجتمع بكافة أبعاده. ولذلك، كان التحول من الشيوعية إلى إقتصاد السوق أكثر من مجرد تجربة إقتصادية. إذ كان تحول مجتمعات وهياكل إجتماعية وسياسية. ويرجع جزء من السبب للنتائج الكئيبة للتحول الإقتصادي هو الفشل في تشخيص مركزية هذه العناصر الأخرى.

شخصت الثورة الأولى مدى صعوبة مهمة التحويل، وإعتقد الثوريون أنها لا يمكن أن تنجز بوسائل ديمقراطية ويجب أن تقودها "ديكتاتورية البروليتاريا".

وإعتقد زعماء الثورة الثانية في التسعينيات من أول وهلة أن الشعب الروسي بعد أن تحرر من أغلال الشيوعية، سرعان ما سيقدر منافع السوق. ولكن بعض إصلاحيي السوق الروس وكذلك مؤيديهم الغربيين ومستشاريهم، كان إيمانهم أو إهتمامهم بالديمقراطية قليلا وخشوا من أنه لو سمح للشعب الروسي بالإختيار فلن يختار النموذج الإقتصادي "الصحيح" (أي نموذجهم). وفي أوربا الشرقية والإتحاد السوفييتي القديم عندما فشلت منافع "إصلاح السوق" بالتبلور في بلد تلو الآخر، رفضت الإنتخابات الديمقراطية تدابير إصلاح السوق المتطرفة وعهدت إلى الأحزاب الديمقراطية الإشتراكية أو حتى الأحزاب الشيوعية بعد اصلاحها التي كان العديد من قياديها من الشيوعيين السابقين تولي زمام السلطة. وليس من العجب أن أظهر العديد من إصلاحيي السوق إهتماماً ملفتاً للنظر بالطرق القديمة لإدارة الأعمال التجارية. ففي روسيا، شجّع الرئيس يلتسين الذي كان يتمتع بصلاحيات أوسع بكثير من نظرائه في أي بلد ديمقراطي غربي على محاصرة مجلس الدوما (البرلمان) المنتخب ديمقراطياً وفرض إصلاحات السوق بمراسيم تشريعية[٢]. وكان الأمر كما لو أن بولشفيي السوق أي المؤمنين الصادقين الأصليين وكذلك الخبراء الغربيين ومبشري الدين الإقتصادي الجديد الذين طاروا إلى البلدان الإشتراكية سابقا يحاولون إستخدام نسخة مخففة من طرق لينين لتوجيه عملية التحول "الديمقراطي" ما بعد المرحلة الشيوعية.

التحديات وفرص التحول

مع بدء عملية التحول في أوائل التسعينيات، برزت تحديات وفرص. وقلما تحول بلد من قبل بشكل مقصود من موقف حيث الحكومة تسيطر في واقع الأمر على كل ناحية من نواحي الإقتصاد إلى آخر حيث القرارات تتخذ من خلال السوق. وبدأت جمهورية الصين الشعبية عملية تحولها في أواخر السبعينيات وكانت ما تزال بعيدة عن إقتصاد السوق مكتمل الشروط. وتمثل تايوان إحدى أنجح عمليات التحول التي لا تبعد سوى مائة ميل عن شاطئ الصين. وكانت مستعمرة يابانية منذ نهاية القرن التاسع عشر. ومع ثورة الصين عام ١٩٤٩، أصبحت ملاذاً للقيادة الوطنية القديمة، ومن قاعدتها في تايوان، إدعت السيادة على جميع أراضي الوطن الأم وإحتفظت بإسم "جمهورية الصين". وقامت بتأميم الأراضي وأعادت

توزيعها وأنشأت مجموعة من الصناعات الرئيسة ثم باعت جزءاً منها للقطاع الخاص وأقامت إقتصاد سوق حيوي على نطاق واسع. وبعد عام ١٩٤٥، تحولت بلدان عديدة بما فيها الولايات المتحدة من تعبئة الحرب إلى إقتصاد السلم. وفي ذلك الوقت، خشي العديد من الإقتصاديين والخبراء الآخرين من أن فتورا كبيرا سيعقب بعد التعبئة العسكرية التي لن تستلزم تغييرا في كيفية صنع القرارات فحسب (إنهاء أنماط الإقتصادات القيادية حيث تقوم حكومات الحرب بصنع القرارات الرئيسة الخاصة بالإنتاج والعودة إلى إدارة القطاع الخاص للإنتاج) بل إعادة تخصيص ضخمة لإنتاج السلع في سبيل المثال من الدبابات إلى السيارات. ولكن مع حلول ١٩٤٧ أي في تمام السنة الثانية بعدالحرب، كان الإنتاج في الولايات المتحدة ٩,٦ بالمائة أعلى مما في عام ١٩٤٤ السنة الأخيرة الكاملة للحرب. ومع نهاية الحرب، خصص ٣٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي(١٩٤٥) للدفاع. وخلال وقت السلم، خفض هذا الرقم بسرعة إلى ٧,٤ بالمائة (عام ١٩٤٧).

كان هناك إختلاف مهم واحد بين التحول من الحرب إلى السلم ومن الشيوعية إلى إقتصاد السوق كما سأفصل ذلك لاحقاً. فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت مؤسسات السوق الأساسية الأمريكية في مكانها المناسب على الرغم من أن العديد منها خلال الحرب كان قد جمد وأخضع "لطريقة القيادة والسيطرة". وعلى النقيض، كانت روسيا بحاجة إلى إعادة إستخدام الموارد وإنشاء مؤسسات السوق برمتها.

لكن تايوان والصين واجهتا مشاكل مماثلة للإقتصادات المتحولة. وواجهتا تحدي التحول الكبير لمجتمعيهما بما في ذلك إنشاء مؤسسات تشكل الأساس لإقتصاد السوق. وحقق كلاهما نجاحاً أخاذاً. وبدلاً من فتور إنتقالي طويل، أوشكا أن يحققا نمواً بمرتبتين رقميتين. ولم يولِ الإصلاحيون الإقتصاديون المتطرفون الذين سعوا إلى نصح روسيا والعديد من البلدان الأخرى المتحولة إهتماماً يذكر لهذه التجارب والدروس التي يمكن تعلمها. ليس لأنهم كانوا يعتقدون بأن التاريخ الروسي (أو تاريخ البلدان الأخرى التي تقوم بعملية التحول) سيجعل هذه الدروس غير قابلة للتطبيق. بل تجاهلوا بشكل مقصود نصيحة المفكرين الروس سواء كانوا خبراء في شؤون تاريخه وإقتصاده أو مجتمعه ولسبب بسيط

وهو إعتقادهم بأن ثورة السوق التي كانت توشك على الحدوث جعلت جميع المعرفة المتيسرة من الفروع الأخرى عديمة الصلة. وما كان يوعظ به أصوليو السوق هو إقتصاد الكتب المنهجية – نسخة مبسطة جداً لإقتصاد السوق الذي يولي إهتماماً طفيفاً لديناميكية التغير.

أنظر في المشاكل التي واجهتها روسيا (أو البلدان الأخرى) عام ١٩٨٩. كانت هناك مؤسسات لها مسميات مماثلة لتلك التي في الغرب ولكنها لم تكن تؤدي الوظائف نفسها. وكانت هناك مصارف في روسيا تقوم بجمع المدخرات ولكنها لا تقرر من يحصل على القروض ولا عهدت إليها مسؤولية المراقبة والتأكد من تسديد القروض. وبدلا من ذلك، كانت تقدم "القروض" حسبما تمليه عليها هيئة التخطيط المركزي الحكومية. وكانت هناك شركات ومشاريع تنتج السلع في روسيا ولكنها لم تكن الصانعة للقرار بل كانت تنتج ما يطلب منها إنتاجه مع مستلزمات إنتاج (مواد أولية، عمل، مكائن) مخصصة لها. ويكمن النطاق الرئيس للريادة الادارية في معالجة المشاكل التي تشكلها الحكومة إذ تقوم الحكومة بمنح المشاريع الحصص للإنتاج من دون تأمين المستلزمات المطلوبة بالضرورة ولكن في بعض الحالات تقدم أكثر من الضروري. ويعمل المدراء الإداريون بالتجارة لتمكين أنفسهم من تحقيق حصصهم وفي الوقت ذاته يحصلون على بضعة من المنافع لأنفسهم مما لا تؤمنه لهم رواتبهم الرسمية. وأدت هذه النشاطات – التي كانت ضرورية دائماً لجعل النظام السوفييتي يعمل فقط – إلى الفساد الذي إزداد مع تحول روسيا إلى إقتصاد السوق[٣]. وأصبح الإلتفاف على القوانين النافذة، إن لم يكن خرقها مباشرة، جزءاً من نمط الحياة ونذيرا بإنهيار "حكم القانون" الذي كان مؤشراً على هذا التحول.

وكما في إقتصاد السوق، كانت هناك أسعار في ظل النظام السوفييتي ولكن الأسعار كانت تحددها أوامر الحكومة وليس السوق. وأبقيت بعض الأسعار كتلك المتعلقة بالضروريات الأساسية واطئة بشكل مصطنع – لتمكين أولئك الذين هم في أسفل سلم الدخل من تفادي الفقر. كما وأن أسعار الطاقة والموارد الطبيعية أبقيت هي الأخرى واطئة بشكل مصطنع – كان بوسع روسيا تحملها فقط بسبب إحتياطها الضخم من هذه الموارد.

غالبا ما تتحدث الكتب الإقتصادية المنهجية القديمة عن إقتصاديات السوق كما لو كانت تتألف من ثلاثة مكونات مهمة وهي الأسعار والملكية الخاصة والأرباح. وتؤمن هذه مع المنافسة الحوافز وتنسق صنع القرار الإقتصادي وتضمن إنتاج الشركات لما يريده الأفراد بأوطأ كلفة ممكنة. ولكن كان هنالك كذلك ادراك منذ أمد طويل لأهمية المؤسسات. وكان من أهمها هو الأطر القانونية والناظمة لضمان تنفيذ العقود، ووجود طريقة منظمة لحل المنازعات التجارية في حالة عدم قدرة المقترضين على تسديد ما بذمتهم، ووجود اجراءات منتظمة متعلقة بالافلاس وإدامة المنافسة وكون المصارف المتعاملة مع المودعين في وضع يؤهلها من إعادة الأموال للمودعين عند طلبها. وهذا الإطار من القوانين والأجهزة يساعد في ضمان عمل أسواق السندات بطريقة منصفة لا يستغل فيها المديرون حملة الأسهم ولا أغلبية حملة الأسهم لأقلية حملة الأسهم. وفي بلدان إقتصادات السوق الناضجة، بنيت الأطر القانونية والناظمة على امتداد قرن ونصف إستجابة للمشاكل التي واجهوها في رأسمالية السوق غير المقيدة. ووضعت القيود المصرفية بعد إخفاقات مصرفية هائلة؛ وقيود على تنظيم السندات بعد حوادث كبيرة أحتيل فيها على حملة الأسهم الغافلين. ولم تضطر البلدان التي سعت إلى إنشاء إقتصاد سوق إلى مواجهةهذه الكوارث ثانيةً إذ كان بوسعها التعلم من تجارب الآخرين. ولكن على الرغم من أن إصلاحيي السوق ربما نوهوا عن هذه البنية التحتية المؤسسية إلا أنهم لم يوفوها حقها. وحاولوا سلك طريق أقصر إلى الرأسمالية وإنشاء إقتصاد سوق بلا مؤسسات اساسية ومؤسسات بلا بنية تحتية مؤسسية ضمنية. انك قبل أن تنشئ سوق أسهم عليك أن تتأكد من وجود قيودٍ حقيقية في مكانها المناسب. فالشركات الجديدة بحاجة لان تكون قادرة على زيادة رأس المال ويتطلب هذا من المصارف أي المصارف الحقيقية وليس أنواع المصارف التي ميزت النظام القديم أو المصارف التي تقرض المال للحكومة. فالنظام المصرفي الحقيقي والفعال يتطلب قيوداً مصرفية قوية. والشركات الجديدة بحاجة إلى أن تكون قادرة على شراء الأرض وهذا يتطلب سوق أراضٍ وتسجيل أراض.

وعلى حد سواء، في الزراعة خلال العهد السوفييتي، جرت العادة على إعطاء المزارعين البذور والأسمدة التي يحتاجونها. ولم يضطروا للقلق من

الحصول على هذه المستلزمات وغيرها (كالتراكتورات) أو تسويق إنتاجهم. وفي ظل إقتصاد السوق، إستدعت الحاجة إلى إنشاء أسواق لمدخلات الانتاج ومخرجاته، وتتطلب هذا شركات ومشاريع جديدة. وتعد المؤسسات الإشتراكية مهمة كذلك. ففي ظل النظام القديم في الإتحاد السوفيتي لم تكن هناك بطالة ولهذا لم تكن هناك حاجة للتأمين ضد البطالة. إذ كان العمال يعملون بشكل تقليدي لمشاريع الدولة نفسها طول حياتهم وكانت الشركات تؤمن السكن والمنافع التقاعدية. مع ذلك، في روسيا بعد١٩٨٩ إن كان هناك سوق عمل، فعلى الأفراد إن يكونوا قادرين على الإنتقال من شركة لأخرى. وإذا لم يتمكنوا من الحصول على سكن فإن قابلية حركتهم ستكون مستحيلة تقريباً. ولهذا كان سوق الاسكان ضرورياً. والحد الأدنى من مستوى الحس الاجتماعي يعني أن أرباب العمل سيضطرون إلى فصل العمال إذا لم يكن هناك أي شيء يلجأون إليه. ولهذا، لم يكن من الممكن ان تكون هناك "إعادة الهيكلة" كثيرة من دون شبكة ضمان إجتماعي! وللأسف، لم يكن هناك سوق إسكاني ولا شبكة ضمان حقيقية في روسيا الجديدة في عام ١٩٨٩.

كانت التحديات التي واجهتها إقتصاديات الإتحاد السوفييتي القديم وبلدان الكتلة الشيوعية الأخرى في تحولها مثبطة للهمم. فقد إضطرت إلى التحول من نظام سعر واحد – نظام السعر المنحرف السائد في ظل الشيوعية – إلى نظام سعر السوق؛ وإضطروا إلى إنشاء أسواق وبنية تحتية مؤسسية لتشكل الأساس لها؛ وإضطروا إلى بيع جميع الملكيات التي كانت تعود سابقاً للدولة الى القطاع الخاص. وإضطروا إلى إنشاء نوع جديد من الريادة الادارية – وليس مجرد ذلك النوع الذي يصلح للإلتفاف على الأحكام والقوانين الحكومية – ومشاريع جديدة للمساعدة في إعادة إستخدام الموارد التي كانت تستخدم بشكل غير كفوء سابقاً.

وبغض النظر عن الكيفية التي ينظر فيها المرء إليها، واجهت هذه الاقتصادات خيارات صعبة وجرت نقاشات حادة في إتخاذ أي من الخيارات. وكان من أشدها خلافية يركز على سرعة الإصلاح وقلق بعض الخبراء من أنهم إذا لم يجروا عملية التحول للقطاع الخاص سريعاً، ستنشأ مجموعة كبيرة من الأشخاص من ذوي المصالح الخاصة في الرأسمالية وستحدث ردة إلى الشيوعية. ولكن الآخرين قلقوا من أنهم إذا ما تحركوا سريعاً فإن الإصلاحات ستكون كارثة –

إخفاقات إقتصادية تتفاقم بسبب الفساد السياسي – وتمهد الطريق أمام عودة اليسار أو اليمين إلمتطرف. وسمي التيار الأول بـــ "علاج الصدمة" فيما سمى الثاني بـــ "التدريج".

هيمنت وجهات نظر "علاج الصدمة" الذي دعت اليه وزارة المالية الامريكية وصندوق النقد الدولي بقوة على معظم البلدان. ومع ذلك، إعتقد دعاة التدريج أن التحول إلى إقتصاد السوق يمكن إدارته بطريقة أفضل من خلال السير بسرعة معقولة وبشكل منظم ("متعاقب"). ولا داعي لوجود مؤسسات مكتملة بيد أن بيع إحتكار في سبيل المثال قبل وجود منافسة فعالة أو جهة ناظمة في مكانها المناسب ربما يستبدل إحتكار الحكومة بإحتكار القطاع الخاص ويكون حتى أشد قسوة في إستغلال المستهلك. ولم تدرك حكمة طريقة التدريج اخيرا الا بعد مضي عشر سنوات بعد ان سبقت السلحفاة الأرنب. ولم يفلح دعاة التدريج الذين إنتقدوا علاج الصدمة في تكهنهم بإخفاقاتها بشكل دقيق فحسب بل أوجزوا أسباب عدم نجاحها كذلك. وكان إخفاقهم الوحيد هو استهانتهم بحجم الكارثة.

إن كانت التحديات التي يشكلها التحول عظيمة فكذلك الفرص. فروسيا بلد غني وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع قرن من الشيوعية جعلت الناس مجردين من أي فهم لإقتصاد السوق إلا أنها تركتهم على مستوى عالٍ من التعليم ولاسيما في الميادين الفنية التي تشكل أهمية بالغة للإقتصاد الجديد. وعلى أية حال، كانت روسيا أول بلد يرسل إنساناً إلى الفضاء.

كانت النظرية الإقتصادية التي فسرت إخفاق الشيوعية واضحة : التخطيط المركزي مآله الفشل لأنه ليس بإمكان أي جهاز حكومي جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة المطلوبة لتسيير عجلة الإقتصاد بشكل جيد. فمن دون ملكية خاصة ودافع الربح، تنعدم الحوافز – ولاسيما الحوافز الإدارية. ويعني النظام التجاري المقيد، مجتمعاً مع الدعم الهائل والأسعار المحددة اعتباطياً، أن النظام حافل بالإنحرافات.

وأقتضى الامر ان إستبدال التخطيط المركزي بنظام سوق لامركزي وإستبدال الملكية العامة بملكية خاصة وإلغاء أو في الأقل تقليل الإنحرافات بتحرير التجارة سيسبب إنفجاراً في الناتج الإقتصادي. والتقليص في الإنفاق العسكري – الذي إمتص قدراً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي عندما كان الإتحاد السوفييتي ما زال

قائماً خمسة أضعاف أكثر في عصر ما بعد الحرب الباردة – أمن مجالاً أوسع للزيادة في مستويات المعيشة. مع ذلك، إنخفض مستوى المعيشة في روسيا وفي العديد من البلدان الاخرى المتحولة في أوربا الشرقية.

قصة الإصلاح

حدثت الأخطاء الأولى تقريباً عند بدء عملية التحول. ففي فورة الحماس في المضي قدما بإقتصاد السوق، حررت معظم الأسعار ما بين عشية وضحاها عام ١٩٩٢ مما رفع مستوى التضخم ليقضي على المدخرات ورفع مشكلة الإستقرار الكلي إلى قمة برنامج العمل. وشخص الجميع أن مع التضخم الجامح (تضخم ينمو بمعدل مرتبتين بالشهر) سيكون من الصعب القيام بعملية تحول ناجحة. ولهذا، إستدعت الجولة الأولى من علاج الصدمة أي التحرير الفوري للاسعار جولة ثانية أي خفض التضخم. وإستلزم هذا سياسة نقدية متشددة تمثلت في رفع أسعار الفائدة.

وعلى الرغم من أن معظم الأسعار كانت محررة بشكل كامل إلا أن بعض أهم الأسعار بقيت واطئة – تلك الخاصة بالموارد الطبيعية. ومع "إقتصاد السوق" المعلن حديثاً، أوجد هذا دعوة مفتوحة وهي إن كان بإمكانك الشراء لنقل النفط وبيعه ثانية في الغرب، فبإمكانك جني الملايين أو حتى مليارات الدولارات. وهذا ما فعله الأشخاص، فبدلا من جني المال من خلال إنشاء مشاريع جديدة، اغتنوا بشكل جديد من الريادة الادارية القديمة – إستغلال سياسات الحكومة الخاطئة. وكان سلوك "السعي وراء الريع" هذا هو الذي أمن الأساس لمزاعم الإصلاحيين أن المشكلة لم تكن في السرعة الفائقة للإصلاحات بل في بطئها البالغ. ولو حررت جميع الأسعار مباشرة! لكانت هناك شرعية بالغة في هذه الحجة ولكنها ليست سوى دفاع ماكر عن الإصلاحات المتطرفة. ولهذا، لا تطلق العمليات السياسية العنان للتكنوقراطي أبداً لسبب وجيه، وهو كما رأيناه، أن التكنوقراطيين غالباً ما يغفلون عن الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. والإصلاح حتى في النظم السياسية والإقتصادية العاملة بشكل جيد يكون "ملخبطاً" دائماً. وحتى لو كان من الصائب الضغط باتجاه التحرير الفوري للاسعار، فإن المسألة موضوع البحث هي

كيف كان ينبغي الشروع بالتحرير إذا لم يستطع المرء النجاح في تحرير قطاعات مهمة كأسعار الطاقة بشكل سريع؟

كان التحرير وسياسات الاستقرار عمادي ستراتيجية الإصلاح المتطرف وكان التحول السريع للقطاع الخاص هو العماد الثالث. ولكن العماديين الأوليين وضعا عقبات في طريق الثالث. فالتضخم العالي الأولي قضى على مدخرات معظم الروس ولهذا لم يكن هناك عدد كاف من الأشخاص في البلاد ممن لديه المال لشراء المشاريع التي بيعت للقطاع الخاص. وحتى لو كان بوسعهم شراء المشاريع فسيكون من الصعب احياؤها ثانية إذا ما أخذت بنظر الإعتبار معدلات الفائدة العالية وإنعدام المؤسسات المالية لتقديم رأس المال.

من المفترض أن يكون التحول للقطاع الخاص الخطوة الأولى في عملية إعادة هيكلة الإقتصاد. ولم يكن هناك من بد لتغيير الملكية فحسب بل الإدارة كذلك وكان من الضروري اعادة توجيه الإنتاج من إنتاج ما كانت الشركات يطلب منها إنتاجه إلى إنتاج ما يريده المستهلكون. وبالتأكيد، ستتطلب إعادة الهيكلة هذه إستثمارا جديدا وفي العديد من الحالات تقليصا في الوظائف. ويساعد تقليص الوظائف الكفاءة العامة بالتأكيد فيما لو تمخض عنه إنتقال العمال من وظائف الإنتاجية الواطئة إلى الإستخدام ذي الإنتاجية العالية. وللأسف، لم تحدث إعادة هيكلة إيجابية كهذه إلا قليلا ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الستراتيجية وضعت عقبات لا يمكن تخطيها تقريبا في الطريق.

لم تنجح ستراتيجية الإصلاح المتطرف. فالناتج المحلي الإجمالي في روسيا بعد عام ١٩٨٩، كان ينخفض سنة بعد أخرى. وما تصور بأنه فتور إنتقالي قصير الاجل تحول إلى فتور على امتداد عقد أو أكثر. ولم تلح له نهاية في الأفق أبداً. فالدمار – الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي – كان أعظم مما عانته روسيا في الحرب العالمية الثانية. ففي الفترة ١٩٤٠ – ١٩٤٦، إنخفض الإنتاج الصناعي للإتحاد السوفييتي ٢٤ بالمائة. وفي الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩، إنخفض الإنتاج الصناعي الروسي ٦٠ بالمائة تقريبا – حتى أكثر من الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (٤٥%). وأولئك الذين لديهم معرفة بتاريخ التحول المبكر في الثورة الروسية إلى الشيوعية يمكن أن يجروا بعض المقارنات بين تلك الصدمة الإجتماعية – الإقتصادية والتحول ما بعد عام ١٩٨٩. فالثروة الحيوانية إنخفضت

إلى النصف والإستثمار في التصنيع توقف تقريباً. وكانت روسيا قادرة على إجتذاب بعض الإستثمار الأجنبي في الموارد الطبيعية؛ وقد سبق لأفريقيا أن أثبتت قبل مدة طويلة، أنك إذا ما سعرت مواردك الطبيعية بمستوى واطئ فسيكون من السهل إجتذاب الإستثمار الأجنبي إليها.

لم يكن برنامج الاستقرار/ التحرير/ التحول للقطاع الخاص بالتأكيد برنامج نمو بل كان الغرض منه هو وضع شروط مسبقة للنمو. ولكنه وضع بدلاً من ذلك شروطاً مسبقاً للتدهور. فلم يكن الإستثمار هو الذي توقف فحسب بل أن رأس المال إستهلك - تبخرت المدخرات بسبب التضخم وأسيء تخصيص عوائد البيع للقطاع الخاص أو القروض الأجنبية إلى حد كبير. وأدى التحول للقطاع الخاص الذي رافقه فتح أسواق رأس المال لا إلى نشوء ثروة فحسب بل إلى نهب الموجودات. وكان هذا أمراً منطقياً تماماً. فالقلة المحتكرة التي كانت قادرة على إستخدام النفوذ السياسي لجمع موجودات بلغت المليارات، بعد دفع مبالغ زهيدة فقط، كان من الطبيعي لها أن تعمد إلى تهريب أموالها إلى خارج البلاد. فإبقاء المال في روسيا يعني إستثمارها في بلد يمر بكساد بالغ ولن تجازف في الحصول على عوائد واطئة فحسب بل أن موجوداتها يمكن أن تستولي عليها الحكومة المقبلة التي ستشكو لا محالة، وهي على حق في ذلك، من "عدم مشروعية" عملية البيع للقطاع الخاص. وأي إنسان على قدر كافٍ من الذكاء ليفوز في مراهنات البيع للقطاع الخاص سيكون على قدر كافٍ من الذكاء ليضع أمواله في سوق الأسهم الأمريكي المزدهر أو في ملاذ آمن في حسابات سرية بمصرف حر. ولم يستغرق ذلك بالكاد وقتا طويلا بل لم يكن من العجب أن تتدفق المليارات إلى خارج البلاد.

ما فتأ الصندوق يوعد بأن استعادة النشاط كانت قاب قوسين أو أدنى. ومع حلول ١٩٩٧، كان هناك سبب يدعوه الى هذا التفاؤل. فالإنتاج هبط أصلاً إلى ٤١ بالمائة منذ ١٩٩٠، فإلى أي مدى كان يمكن أن يهبط أكثر من ذلك؟ علاوة على ما ورد، كان البلد ينفذ أكثر الذي شدد عليه الصندوق. فقد حرر إن لم يكن بالكامل وثبت إن لم يكن بالكامل (خفضت معدلات التضخم بشكل مذهل) وقام بعملية البيع للقطاع الخاص. ولكن التحول السريع للقطاع الخاص سيكون سهلا بالتأكيد إذا لم يبالِ المرء بالكيفية التي يتحول فيها والتي تمثلت أساساً بالتخلي عن موجودات

الدولة الثمينة للاصدقاء. وفي الحقيقة، سيكون من المربح جداً قيام الحكومات بذلك – سواء كانت عمليات النهش في شكل دفعات نقدية أو في شكل حملة تبرعات (أو كليهما).

ولكن بصيص استعادة النشاط الذي شوهد عام ١٩٩٧ لم يدم طويلاً. وفي الحقيقة، كانت الأخطاء التي إرتكبها الصندوق في هذا الجزء البعيد من العالم محورية. ففي عام ١٩٩٨، ضربت عواصف أزمة شرق آسيا. وأدت الأزمة إلى الفزع العام من الإستثمار في الأسواق الصاعدة وطالب المستثمرون بعوائد أعلى لتعويضهم عن أقراض رأس المال لتلك البلدان. وكانت إنعكاسات الضعف في الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار نقاط ضعف في المالية العامة إذ كانت الحكومة الروسية تقترض بشكل بالغ. وعلى الرغم من أنها واجهت صعوبة في جعل غايات الميزانية منسجمة إلا أن الحكومة التي تعرضت لضغوط من الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتحول للقطاع الخاص بصورة سريعة، باعت موجودات الدولة بثمن بخس. وفعلت ذلك قبل أن تضع نظاماً ضريبياً فعالاً في مكانه المناسب. وأنشأت الحكومة طبقة متنفذة من محتكري القلة ورجال الأعمال الذين لم يدفعوا سوى جزء يسير مما كانوا مدينين به في شكل ضرائب، وأقل بكثير مما كانوا سيدفعونه فعلاً في أي بلد آخر.

وهكذا، في وقت الأزمة التي ألمت بشرق آسيا، كانت روسيا في وضع غريب. فهي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكن حكومتها كانت فقيرة. وكانت الحكومة قد تخلت في واقع الأمر عن موجودات الدولة الثمينة ومع ذلك لم تكن قادرة على تأمين الرواتب التقاعدية للمسنين أو دفعات الضمان للفقراء. وكانت الحكومة تقترض المليارات من الصندوق وأصبحت مثقلة بالديون بينما كان محتكرو القلة الذين حصلوا على هبات سخية من الحكومة يقومون بتهريب المليارات من الدولارات إلى خارج البلاد. وشجع الصندوق الحكومة على فتح حسابات رأس مالها ليسمح بتدفق حر لرأس المال. وكان من المفترض أن تجعل السياسة البلاد جذابة للمستثمرين الأجانب ولكنها في حقيقة الأمر كانت باباً ذا إتجاه واحد سهل خروج الأموال من البلاد.

أزمة ١٩٩٨

وقعت البلاد في ديون ثقيلة وأضافت معدلات الفائدة العالية التي أثارتها أزمة شرق آسيا حملا إضافيا بالغا. وإنهار هذا البرج المتداعي عندما هبطت أسعار النفط. ونظراً لحالات الفتور والكساد التي كانت تعصف بجنوب شرق آسيا التي زادتها سياسات الصندوق تفاقماً، لم يفشل الطلب على النفط في التوسع كما كان متوقعا فقط بل إنكمش من الناحية الفعلية. وتحول الإختلال الناجم بين العرض والطلب على النفط إلى هبوط مذهل في أسعار النفط الخام (إنخفض إلى أكثر من ٤٠ بالمائة في الستة أشهر الأولى من ١٩٩٨ مقارنة بالأسعار المتوسطة عام ١٩٩٧). وكان النفط سلعة تصديرية رئيسة ومصدر عائد ضريبي حكومي لروسيا في آن واحد ولهذا كان لإنخفاض الاسعار تأثير مدمر كما كان متوقعا. ففي البنك الدولي، كنا على علم بالمشكلة منذ أوائل عام ١٩٩٨ عندما بدت الأسعار مهيئة للهبوط حتى إلى أقل من كلفة إستخراجه في روسيا زائداً النقل. وإذا ما أخذنا بنظر الإعتبار سعر الصرف في ذلك الوقت، فإن صناعة النفط الروسية يمكن أن تتوقف عن كونها مربحة، عندها سيكون خفض قيمة العملة أمراً لا مناص منه.

كان من الواضح أن الروبل قدر بأكثر من قيمته المقررة. ولذلك أغرقت روسيا بالإستيرادات وواجه المنتجون المحليون وقتاً صعباً في المنافسة. وكان الإنتقال إلى إقتصاد السوق والإبتعاد عن التصنيع العسكري من المفترض أن يسمح بإعادة إستخدام الموارد لإنتاج المزيد من السلع الإستهلاكية أو المكائن لإنتاج سلع إستهلاكية. ولكن الإستثمار توقف ولم تكن البلاد تنتج سلعا إستهلاكية. وأدى سعر الصرف العالي مجتمعاً مع سياسات الإقتصاد الكلي الأخرى التي دسها الصندوق على البلاد الى تحطيم الإقتصاد، وبينما بقي معدل البطالة الرسمية واطئاً، كانت هناك بطالة مقنعة ضخمة. وإضطر مدراء العديد من الشركات إلى فصل العمال نظراً لغياب شبكة ضمان كافية. وعلى الرغم من أن البطالة كانت مقنعة إلا أنها كانت مؤلمة على أية حال إذ بينما تظاهر العمال بالعمل كانت الشركات تتظاهر بالدفع. وتحولت الدفعات الأجرية إلى مستحقات ضخمة وعندما كان يدفع للعمال أجورهم، كان ذلك غالبا ما يجري بالمقايضة لقاء سلع عينية بدلاً من روبلات.

وإن كان سعر الصرف المغالى في قيمته شيئا لهؤلاء الناس وللبلاد ككل، فقد كان كارثة فيما كان نعمة للطبقة الجديدة من رجال الأعمال. ولم يحتاجوا الا لروبلات قليلة لشراء سيارة مرسيدس اوحقائب الشانيل اليدوية والأطعمة الإيطالية المستوردة. وكان سعر الصرف المغالى في قيمته نعمة ايضا لمحتكري القلة الذين كانوا يحاولون تهريب أموالهم إلى الخارج اذ كان يعني هذا لهم أن بإمكانهم الحصول على الكثير من الدولارات لروبلاتهم ولا سيما وانهم أودعوا أرباحهم في حسابات المصارف الأجنبية.

على الرغم من هذه المعاناة من جانب أغلبية الروس، كان الإصلاحيون ومستشاروهم في صندوق النقد الدولي يخشون خفض العملة معتقدين بأنها ستثير جولة أخرى من التضخم الجامح. ولهذا قاوموا بقوة أي تغيير في سعر الصرف وكانوا مستعدين لضخ مليارات الدولارات إلى البلاد لتجنبه. ومع حلول مايس وبالتأكيد مع حلول حزيران ١٩٩٨، كان من الواضح أن روسيا ستحتاج إلى مساعدة خارجية للحفاظ على سعر صرفها. تداعت الثقة بالعملة. وفي معرض إعتقادهم بأن خفض العملة كان أمرا لا محالة منه، إرتفعت أسعار الفائدة المحلية بشكل حاد وهرب المزيد من الأموال من البلاد إذ عمد الناس إلى تحويل روبلاتهم إلى دولارات. وبسبب هذا الخوف من الإحتفاظ بالروبلات وإنعدام الثقة بقدرة الحكومة على تسديد ديونها، إضطرت الحكومة بحلول حزيران عام ١٩٩٨إلى دفع ٦٠ بالمائة تقريباً من أسعار الفائدة على قروضها بالروبل (سندات المالية الروسية). وإرتفع ذلك الرقم إلى ١٥٠ بالمائة في بحر أسابيع. وحتى عندما وعدت الحكومة بالدفع بالدولار. واجهت أسعار فائدة عالية (ارتفعت عوائد الديون المقومة بالدولار التي أصدرتها الحكومة الروسية من ما يزيد على ١٠ بالمائة قليلا إلى ٥٠ بالمائة تقريبا أي ٤٥ نقطة أعلى من سعر الفائدة الذي إضطرت الحكومة الأمريكية إلى دفعه على سندات خزينتها آنذاك) وإعتقد السوق أن هناك إحتمالا قويا بالنكول وكان السوق مصيباً. وكان حتى ذلك السعر أوطأ مما كان يمكن أن يكون عليه لأن العديد من المستثمرين إعتقدوا أن روسيا كانت أكبر وأعظم من أن تفشل. ومع قيام بنوك إستثمار نيويورك بدفع القروض لروسيا، كانت تتهامس فيما بينها على مدى كبر ضمانة صندوق النقد الدولي التي ستكون عليه.

تصاعدت الأزمة بالطريقة التي غالبا ما تكون عليه هذه الأزمات. فالمضاربون كان بوسعهم رؤية مقدار ما بقى من الإحتياطي، ومع تضاؤل الاحتياطيات، أصبحت المراهنة على خفض العملة رهانا بإتجاه واحد. ولم يخاطروا بشيء تقريبا في الرهان على سقوط الروبل. وكما كان متوقعا، هرع الصندوق للنجدة بمبلغ ٤.٨ مليار دولار في تموز ١٩٩٨[٤].

في الأسابيع التي سبقت الأزمة، ضغط الصندوق بإتجاه سياسات سببت الأزمة، وعندما حدثت كانت حتى أسوأ. ودفع الصندوق روسيا إلى إقتراض المزيد بالعملة الأجنبية والقليل بالروبل. وكانت الحجة بسيطة وهي أن سعر فائدة الروبل كان أعلى بكثير من سعر فائدة الدولار. وبالإقتراض بالدولار، سيكون بمستطاع الحكومة توفير المال. ولكن كان هناك خلل أساسي في هذا التحليل. فالنظرية الإقتصادية الأساسية تجادل بأن الفارق في سعر الفائدة بين سندات الدولار وسندات الروبل ينبغي أن يعكس توقعات خفض العملة. وتحاول الأسواق التوازن كي تكون كلفة الإقراض المكيفة للخطورة (أو العائد على الإقراض) نفسها. ولا اثق بالأسواق أكثر من الصندوق ولهذا لا أؤمن كثيرا في الواقع بأن كلفة الإقتراض المكيفة للخطورة هي نفسها بغض النظر عن العملة. ولا أملك ثقة كذلك أكثر من الصندوق بأن بيروقراطيي الصندوق يمكنهم التكهن بحركة سعر الصرف أفضل من السوق. وفي حالة روسيا، إعتقد بيروقراطيو الصندوق أنهم كانوا أذكى من السوق – كانوا مستعدين للمراهنة بأموال روسيا على أن السوق كان خاطئاً. كان هذا سوء تقدير كرره الصندوق بأشكال مختلفة المرة تلو الأخرى. ولم يكن التقدير غير صحيح فحسب بل عرض البلاد إلى مخاطر جسيمة، فإذا ما إنخفض الروبل حقا فإن روسيا ستجد أن من الصعب عليها تسديد القروض المقومة بالدولار[٥]. وإرتأى الصندوق تجاهل هذه الخطورة. فمن خلال حثها على إقتراض المزيد من الخارج ومن خلال جعل موقف روسيا ما ان تخفض عملتها واهناً بحيث يتعذر الدفاع عنه. كان الصندوق مذنبا بشكل جزئي عن تجميد روسيا النهائي لديونها.

الإنقـــاذ

عندما حدثت الأزمة، قاد الصندوق جهود الإنقاذ لكنه طلب من البنك الدولي تأمين ٦ مليارات دولار لصفقة الإنقاذ. وكان إجمالي صفقة الإنقاذ ٢٢.٦ مليار دولار. يؤمن الصندوق ١١.٢ مليار دولار منها كما ذكرت من قبل فيما تؤمن الحكومة اليابانية البقية.

نوقش هذا الموضوع بصورة ساخنة داخل البنك الدولي. وتناول العديد منا مسألة إقراض روسيا أساسا. وتساءلوا إن كانت منافع النمو المستقبلي الممكن كبيرة بما فيه الكفاية لتبرير قروض ستخلف وراءها تركة من الديون. وإعتقد العديد أن الصندوق كان يسهل على الحكومة مسألة تأجيل الإصلاحات النافعة كجمع الضرائب من شركات النفط. وكان الدليل على الفساد في روسيا واضحاً إذ شخصت دراسة للبنك عن الفساد أن المنطقة تعد من بين أكثر بلدان العالم فساداً. وكان الغرب يعرف إن أكثر هذه المليارات ستنحرف عن أغراضها الخاصة وتذهب إلى عوائل وشركاء المسؤولين الفاسدين وأصدقائهم المحتكرين. وبينما إتخذ البنك والصندوق موقفاً قوياً على ما يبدو إزاء إقراض الحكومات الفاسدة. إلا أنه يبدو أنه كان هناك معياران. فالبلدان الصغيرة غير الستراتيجية ككينيا حرمت من القروض بسبب الفساد بينما بلدان كروسيا حيث استشرى الفساد فيها على نطاق واسع كانت تقرض بإستمرار.

وما عدا هذه القضايا الأخلاقية. كانت هناك قضايا إقتصادية مباشرة. فالضمانة المالية للصندوق كان من المفترض إستخدامها لدعم سعر الصرف. ومع ذلك، إذا كانت عملة البلد قد قدرت بأكثر من قيمتها المقررة مما يؤدي الى معاناة إقتصاد البلاد فإن الحفاظ على سعر الصرف ليس له معنى يذكر. وإذا ما نجح دعم سعر الصرف فإن البلاد ستعاني. ولكن في القضية المحتملة جداً في حالة عدم نجاح الدعم فستبذر الأموال وتغرق البلاد في بؤرة الديون. وبينت حساباتنا أن سعر صرف روسيا كان فوق قيمته المقررة ولهذا فإن تقديم الأموال للحفاظ على سعر الصرف كان سياسة إقتصادية رديئة ليس الا. علاوة على ذلك، إستندت الحسابات في البنك الدولي قبل إقرار القرض إلى تقديرات العوائد والإنفاقات الحكومية على مر الزمن وألمحت بقوة إلى أن قرض تموز ١٩٩٨ لن ينجح. فما

لم تخفض معجزة ما أسعار الفائدة بشكل حاد، فمع حلول وقت الخريف، ستقع روسيا في أزمة أخرى.

كان هنالك سبيل آخر توصلت من خلاله إلى إستنتاج يفيد بأن إعطاء المزيد من القروض لروسيا سيكون خطأً جسيماً. فروسيا كانت بلداً غنياً بالموارد الطبيعية. وإذا ما حزمت أمرها فلن تحتاج للمال من الخارج وإذا ما حدث العكس، فلن يكون من الواضح أن أية أموال من العالم الخارجي سيكون لها تأثير يذكر. وفي أي من السيناريوين، بدت قضية عدم منح الأموال أمرا ضرورياً.

على الرغم من المعارضة القوية لموظفيه، تعرض البنك الدولي لضغط سياسي هائل من إدارة كلنتون لإقراض المال إلى روسيا. وخرج البنك بحل توفيقي وأعلن رسمياً عن تقديم قرض كبير جداً لكنه سيقدم على دفعات - أقساط. وإتخذ قراراً بتيسير ٣٠٠٠ مليون دولار في الحال مع تيسيرالبقية فيما بعد عندما نرى مدى تقدم الإصلاحات في روسيا. وإعتقد معظمنا أن البرنامج سيفشل قبل مدة طويلة من تقديم ألاموال الإضافية المرتقبة. وأثبتت تكهناتنا صحتها. وبدا الصندوق قادرا وبشكل ملفت للنظر على غض النظر عن الفساد والمخاطر الملازمة لما سيحدث لهذه الأموال. وإعتقد فعلا أن الحفاظ على سعر الصرف بأعلى من قيمته المقدرة كان أمرا سديداً وإن الأموال ستمكنه من القيام بذلك لمدة تنوف على الشهرين. وهكذا قدم المليارات إلى هذا البلد.

فشل الإنقــاذ

بعد ثلاثة أسابيع من تقديم القرض، أعلنت روسيا من جانب واحد وقف الدفعات وخفض قيمة الروبل[٦]. ومع حلول كانون الثاني ١٩٩٩، تدهور الروبل بالمعنى الحقيقي الفعال بأكثر من ٤٥ بالمائة من مستواه في تموز ١٩٩٨[٧]. وسبب إعلان ١٧ آب أزمة مالية عالمية إذ إرتفعت أسعار الفائدة في الأسواق الصاعدة إلى أعلى مما كانت عليه في ذروة أزمة شرق آسيا. وحتى البلدان النامية التي كانت تتبع سياسات إقتصادية سليمة وجدت أن من المستحيل عليها جمع الأموال. وتفاقم فتور البرازيل وواجهت في نهاية المطاف أزمة عملة أيضاً. ودفعت الارجنتين والبلدان الاخرى في أمريكا اللاتينية التي لم تتعاف إلا تدريجياً من الأزمات السابقة ثانية إلى حافة الهاوية. فالإكوادور وكولومبيا كانتا على حافة

الهاوية ووقعنا في أزمة. وحتى الولايات المتحدة لم تنجو منها. فالبنك الإحتياطي الفدرالي صمم ضمانة خاصة من أحد أكبر صناديق الوقاية في البلاد المسمى إدارة رأس مال الأجل الطويل إذ أن البنك كان يخشى من أن فشلها قد يسبب أزمة مالية عالمية.

ولم تكن المفاجئة بالإنهيار، الإنهيار بحد ذاته، بل حقيقة إنها أخذت بعض مسؤولي الصندوق على حين غرة فعلاً بما في ذلك بعض كبار موظفيه إذ كان هؤلاء يعتقدون أصلاً بنجاح برنامجهم.

أثبتت تكهناتنا إنها صحيحة جزنياً فقط إذ إعتقدنا أن الأموال يمكن أن تحافظ على سعر الصرف مدة ثلاثة أشهر إلا أنها لم تدم سوى ثلاثة أسابيع. وشعرنا أن الأمر سيستغرق محتكري القلة أياماً أو حتى أسابيع ليهربوا الأموال إلى خارج البلاد إلا أنها إستغرقتهم ساعات وأيام فقط. والانكى من ذلك، ان الحكومة الروسية حتى "سمحت" برفع قيمة سعر الصرف. وكما رأينا، كان هذا يعني أن محتكري القلة سيحتاجون إلى إنفاق روبلات قليلة لشراء دولاراتهم. وأبلغ محافظ البنك المركزي الروسي المعروف بابتسامته فيكتور غريشنكو رئيس البنك الدولي وأنا كذلك إنها من عمل "قوى السوق الفاعلة". وعندما واجه الصندوق الحقائق بعدما ظهرت مليارات الدولارات التي أعطاها (أقرضها) لروسيا في حسابات مصارف قبرصية وسويسرية بعد أيام فقط من تسليم القرض، زعم أنها ليست دولاراته. وأظهرت هذه الحجة إفتقاراً ملحوظاً لفهم الإقتصاد أو مستوى من الدهاء يضاهي ما لدى غريشنكو أو كليهما. فالاموال عندما ترسل لبلد، فإنها لا ترسل في شكل فئات مسجلة. ولهذا ليس بإمكان المرء القول أن "مالي" هو الذي ذهب إلى مكان ما. لقد أقرض الصندوق دولارات لروسيا سمحت لها بدورها لاعطائها الى قلة محتكرة كي يخرجوها من البلاد. وسخر بعضنا بالقول أن الصندوق كان سيوفر عليهم العناء لو حول تلك الأموال إلى حسابات المصارف السويسرية أو القبرصية مباشرة.

وبالتأكيد لم تكن القلة المحتكرة هي الوحيدة التي إنتفعت من الإنقاذ. فوول ستريت وأصحاب المصارف الإستثمارية الأخرى من بين الذين مارسوا أشد الضغوط من أجل صفقة الإنقاذ، كانوا يعلمون أنها لن تدوم ولذلك إستغلوا فترة

التأجيل القصير التي أمنها الإنقاذ لإنقاذ ما كان بوسعهم والهروب من البلاد بما يمكن حمله.

من خلال إقراض روسيا المال لقضية محتومة. أدت سياسات الصندوق إلى غرق روسيا بالديون ولم يكن هناك ما يحول دون ذلك. ولم يتحمل عاقبة الخطأ مسؤولو الصندوق الذين سلموا القرض أو أمريكا التي ضغطت من أجله أو المصارف الغربية والقلة المحتكرة بل دافع الضرائب الروسي.

كانت هناك ناحية إيجابية واحدة في الأزمة، اذ ادى تخفيض قيمة العملة الى تحفيز القطاعات الإستيرادية الروسية المتنافسة حيث حصلت السلع المنتجة فعلا في روسيا على حصة متنامية أخيرا من السوق الداخلي. وأدت هذه "النتيجة غير المقصودة" في نهاية المطاف إلى النمو المنتظر منذ أمد طويل في الإقتصاد الحقيقي (مقارنة بالإقتصاد الأسود) لروسيا. وكانت هناك بعض المفارقة في هذا الفشل فالإقتصاد الكلي كان من المفترض أن يكون قوة الصندوق ولكنه أخفق حتى هنا وضاعفت إخفاقات الإقتصاد الكلي هذه الإخفاقات الأخرى وساهمت بشكل بالغ في ضخامة التدهور.

التحولات الفاشلة

قلما كانت الفجوة بين التوقعات والواقع أكبر مما في حالة التحول من الشيوعية إلى السوق. فإجتماع التحول لقطاع الخاص والتحرير واللامركزية كان من المفترض أن تؤدي جميعها وبشكل سريع وربما بعد فتور انتقالي قصير الاجل إلى زيادة كبيرة في الإنتاج. وكان من المتوقع أن منافع التحول ستكون أعظم في الأمد الطويل مما هي في الأمد القصير إذ إستبدلت المكائن القديمة غير الكفوءة وبرز جيل جديد من أصحاب المشاريع. كما وأن الإندماج في الإقتصاد العالمي مع جميع المنافع التي سيجلبها، سيأتي سريعاً كذلك إن لم يكن مباشرة.

لم تدرك هذه التوقعات في النمو الإقتصادي لا في روسيا فقط بل في معظم الإقتصادات المتحولة. وكانت القلة من البلدان الشيوعية السابقة كبولندا وهنغاريا وسلوفينيا وسلوفاكيا من كانت نواتجها المحلية الإجمالية مساوية لما كان لديها قبل عقد. وأما البقية، فإن حجم التدهور في مدخولاتها كان من الكبر بحيث يصعب فهمه. وإستنادا إلى بيانات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الروسي اليوم

(عام ٢٠٠٠) أقل من ثلثي مما كان عليه في عام ١٩٨٩. وكان تدهور مولدوفا هو الأشد بينها إذ بلغ ناتجها اليوم أقل من ثلث مما كان قبل عقد مضى. وكان الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام ٢٠٠٠ هو ثلث ما كان لديها قبل عشرة سنوات.

ما كانت البيانات تتضمنه هو أعراض حقيقية على مرض روسيا. فروسيا تحولت بسرعة من عملاق صناعي – بلد تمكن من إطلاق سبوتنيك أول قمر صناعي ووضعه في المدار – إلى مصدر. موارد طبيعية؛ موارد ولاسيما النفط والغاز شكلت أكثر من نصف صادراته جميعا. وبينما كان مستشارو الإصلاح الغربيون يؤلفون كتبا بعناوين "الإزدهار المقبل في روسيا" أو "كيف أصبحت روسيا إقتصاد سوق" كانت البيانات نفسها تجعل من الصعب أخذ الصور الوردية التي كانوا يرسمونها على محمل الجد، فيما كان المراقبون النزيهون يؤلفون كتباً مثل "تنزيلات القرن: تحول روسيا الشاق من الشيوعية للرأسمالية"(٨).

كان حجم تدهور الناتج المحلي الإجمالي في روسيا (فضلاً عن البلدان الشيوعية الأخرى) هو موضوع الخلاف إذ جادل البعض أنه بسبب نمو القطاع غير الرسمي الحاسم لباعة الشوارع والسمكرية والصباغين ومقدمي الخدمات الأخرى الذين يصعب معرفة نشاطهم الإقتصادي من الناحية التقليدية في إحصاءات الدخل القومي، فان الأرقام الاحصائية تمثل تقديرا مبالغاً لحجم التدهور. ومع ذلك، جادل آخرون أنه نظرا لان العديد من المعاملات التجارية الجارية في روسيا كانت تقوم على اساس المقايضة (أكثر من ٥٠ بالمائة من المبيعات الصناعية)(٩)، ولأن أسعار "السوق" عادة ما تكون أعلى من أسعار "المقايضة" هذه، فإن الإحصائيات كانت تقلل من شأن تقدير التدهور فعلاً.

إذا ما أخذنا هذه الامورجميعاً في الحسبان، فما زال هناك إجماع على أن معظم الأفراد شهدوا تدهوراً ملحوظاً في مستوى معيشتهم الأساسي الذي إنعكس في عدد كبير من المؤشرات الإجتماعية. فبينما كان المعدل العمري في بقية العالم يزداد بشكل ملحوظ، إلا أنه كان أقل من ثلاث سنوات او اكثر في روسيا، وفي أوكرانيا اقل من ثلاث سنوات تقريبا. وبيانات المسح لإستهلاك الوحدات العائلية أي ما يأكله الناس ومقدار ما ينفقونه على ملبسهم وفي أي نوع من السكن يعيشون. عزز التدهور الملحوظ في مستويات المعيشة على قدر متساو مع تلك

التي لمح إليها الإنخفاض في إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أن الحكومة كانت تنفق القليل على الدفاع، كان ينبغي بمستويات المعيشة أن تزداد حتى أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. لنضعها بصيغة أخرى، نفترض إن إنفاقات سابقة على الإستهلاك أبقيت على ما هي عليه وإن ثلث الإنفاقات على العسكر أمكن تحويلها إلى إنتاج جديد من السلع الإستهلاكية، وأنه لم تكن هناك أية إعادة هيكلة لزيادة الكفاءة أو الإستفادة من الفرص التجارية الجديدة. فإن الإستهلاك - مستويات المعيشة - كان ينبغي به أن يزداد ٤ بالمائة وهو وان كان قليلا ولكنه أفضل بكثير من التدهور الفعلي.

ازدياد الفقر واللامساواة

لا تخبرنا هذه الإحصائيات عن عموم قصة التحول في روسيا إذ أنها تتجاهل أحد أهم النجاحات أي كيف نقَوم منافع الديمقراطية الجديدة، حتى وإن كانت ناقصة؟ ولكنها تجاهلت كذلك أحد أهم الإخفاقات أي الزيادة في الفقر واللامساواة.

فبينما كان حجم المنافع الإقتصادية الوطنية ينكمش، كان يجرى تقاسمها بصورة غير متساوية أكثر فأكثر بحيث لا يحصل المواطن الروسي العادي إلا على الاقل والاقل. ففي عام ١٩٨٩، كان إثنان بالمائة من أولئك القاطنين في روسيا يعيشون حالة الفقر. ومع حلول أواخر ١٩٩٨، إرتفع العدد بشكل حاد ليصبح ٢٣,٨ بالمائة إذ كانوا يعيشون على مستوى دولارين باليوم. وكان أكثر من ٤٠ بالمائة من البلاد يعيش على أقل من ٤ دولارات يومياً إستناداً إلى مسح أجراه البنك الدولي. وكشفت الاحصائيات المتعلقة بحالة الأطفال النقاب عن مشكلة حتى أعمق إذ كان أكثر من ٥٠ بالمائة من الذين يعيشون بين عوائلهم في حالة فقر. وشهدت البلدان الأخرى ما بعد المرحلة الشيوعية زيادات مقاربة إن لم تكن أسوأ في الفقر(١٠).

بعد مدة قصيرة من وصولي إلى البنك الدولي، بدأت ألقي نظرة فاحصة على ما كان يجري، وفي الستراتيجيات التي كانت متبعة. وعندما أبديت مخاوفي من هذه الامور، رد علي إقتصادي في البنك سبق وأن لعب دوراً أساسياً في عمليات التحول للقطاع الخاص بشكل محتد. إذ أورد إكتظاظ السيارات المزدحم حيث العديد منها من سيارات المرسيدس التي تغادر موسكو في عطلة نهاية الأسبوع

والمخازن المليئة بالسلع المترفة المستوردة. وهذه صورة مختلفة تماماً عن محلات البيع بالتجزئة الفارغة وغير الجذابة في ظل النظام السابق. ولم أختلف معه في أن عدداً مهماً من الأشخاص قد أغتنوا بما فيه الكفاية ليسببوا زحمة مرورية أو أوجدوا طلباً على أحذية غوتشي والسلع المترفة الاخرى المستوردة التي كانت كافية لتجعل بضعة محلات تزدهر. وما حصل في العديد من المصايف الأوروبية حيث حل الروسي الثري محل العربي الثري قبل عقدين. وفي بعض الشوارع كانت هناك لوحات حتى مكتوبة بالروسية مع اللغة الأصلية.

ولكن الزحمة المرورية لسيارات المرسيدس في بلد يبلغ معدل دخله الفردي ٤٧٣٠ دولار (كما كان عام ١٩٩٧) كانت دلالة على المرض وليس العافية. وهي دلالة واضحة على مجتمع تركزت فيه الثروة بين القلة بدلاً من توزيعها بين الكثرة.

وبينما زاد التحول بشكل كبير من عدد أولئك الذين يعيشون حالة الفقر ودفع بالقلة إلى قمة الغنى، فإن الطبقة المتوسطة في روسيا ربما كانت من أشدها تضرراً. فالتضخم قد قضى على مدخراتها الهزيلة كما رأينا. ومع عدم توافق الأجور مع التضخم، فقد تدنت مدخولاتها الحقيقية. وأدى تقليص الإنفاق في التعليم والصحة إلى تداعي مستويات معيشتها، ولم يتوان عن الهجرة من كانت لديه الإمكانية على ذلك. (بعض البلدان كبلغاريا خسرت ١٠ بالمائة أو أكثر من سكانها وحتى جزءاً كبيراً من قوة عملها المثقفة). وكان الطلاب اللامعون الذين إلتقيتهم في روسيا وبلدان أخرى من الإتحاد السوفييتي يعملون بشكل مضن مع وجود طموح واحد في بالهم وهو الهجرة للغرب. كانت هذه الخسائر مهمة ليس فيما تعنيه اليوم لأولئك الذين يعيشون في روسيا فقط بل فيما يبشر به المستقبل. فمن الناحية التاريخية، كانت الطبقة المتوسطة مركزية في إنشاء مجتمع يستند إلى حكم القانون والقيم الديمقراطية.

جاء حجم الزيادة في اللامساواة، كحجم وأمد التدهور الإقتصادي، مفاجأة للجميع. فالخبراء توقعوا بعض الزيادة في اللامساواة أو في الأقل اللامساواة المقدرة. ففي ظل النظام القديم، كانت المدخولات متماثلة من خلال تضييق الفوارق الأجرية. وتجنب النظام الشيوعي، الذي لم يجعل الحياة سهلة، مهاوي الفقر وجعل المستويات المعيشية متساوية نسبياً وذلك بتأمين قاسم مشترك عالي النوعية في

التعليم والإسكان والرعاية الصحية وخدمات رعاية الطفولة. ومع التحول إلى إقتصاد السوق، كان من يعمل مثابراً وينتج جيداً يجني مكافأة أتعابه ولهذا كانت بعض الزيادة في اللامساواة أمراً حتمياً. ومع ذلك، كان من المتوقع أن روسيا ستتجنب اللامساواة الناجمة عن الثروة الموروثة. وما عدا هذه التركة من اللامساواة الموروثة، كان هناك الوعد بإقتصاد سوق أكثر تساوياً. ولكن كيف آلت الأمور على هذا النحو المختلف! ففي روسيا اليوم، هنالك مستوى من اللامساواة يقارب الأسوأ في العالم كما في مجتمعات أمريكا اللاتينية التي تستند إلى موروث شبه إقطاعي(١١).

لقد حصل في روسيا كل ما هو سيء ممكن في هذا العالم، تدهور هائل في الإنتاج وزيادة ضخمة في اللامساواة. فالتكهن بالمستقبل يبعث على الكآبة، وشدة اللامساواة تعيق النمو ولاسيما عندما تؤدي إلى عدم إستقرار إجتماعي وسياسي.

كيف أدت السياسات المضللة إلى اخفاقات التحول

لقد رأينا أصلاً بعض النواحي التي أسهمت فيها سياسات إجماع واشنطن في هذه الإخفاقات. فالتحول للقطاع الخاص الذي لم ينفذ بالطريقة الصحيحة لم يؤد إلى زيادة الكفاءة أو النمو بل إلى نهب الموجودات والتدهور. ورأينا كيف تفاقمت المشاكل من خلال التفاعلات بين الإصلاحات وكذلك خطاها وتعاقبها إذ سهل تحرير سوق رأس المال والتحول للقطاع الخاص عملية تهريب الأموال من البلاد؛ وعزز التحول للقطاع الخاص قبل وضع بنية تحتية قانونية في مكانها المناسب القابلية والحافزعلى نهب الموجودات بدلاً من إعادة إستثمارها في مستقبل البلاد. والوصف الكامل لما حدث والتحليل التام للطرق التي أسهمت فيها برامج الصندوق في تدهور البلاد تشكل كتاباً بحد ذاته. وهنا، أريد أن أطرح ثلاثة أمثلة. ففي كل حالة، يقول المدافعون عن الصندوق إن الأمور كان يمكن أن تكون أسوأ لولا برامجهم. وفي بعض الحالات كغياب سياسات المنافسة، سيصر الصندوق على أن مثل هذه السياسات كانت جزءاً من البرنامج ولكن، وأسفاه، لم تطبقها روسيا. والدفاع بمثل هذه الطريقة ساذج جداً، فمع العشرات من الشروط، كان كل شيء موجود في برنامج الصندوق. ومع ذلك، كانت روسيا تعرف أنه عندما تصل الأمور إلى نهايتها المحتومة حيث يهدد فيها الصندوق بقطع المساعدة، فانها ستساوم

بقوة من أجل التوصل إلى إتفاق (وهو غالباً ما لا ينفذ) وتفتح حنفية المال مرة أخرى. فما كان مهم هو الأهداف النقدية وعجوزات الميزانية وخطا التحول للقطاع الخاص أي عدد الشركات التي بيعت للقطاع الخاص وليس من المهم كيف جرى ذلك. وكانت جميع الأمور الأخرى تقريبا أموراً ثانوية؛ اذ كان الكثير كسياسة المنافسة مجرد واجهة مزخرفة في واقع الأمر. وهذا دفاع ازاء اولئك النقاد الذين قالوا أنهم سيتركون المقومات المهمة لستراتيجية التحول الناجحة. ومع ضغطي المتكرر على سياسات المنافسة القوية، كان أولئك الموجودين في روسيا ممن وافقوني على هذا الرأي، يحاولون إنشاء إقتصاد سوق حقيقي وكانوا يحاولون إيجاد هيئة منافسة فعالة، قد أعربوا لي عن شكرهم أكثر من مرة.

إن تقرير ما ينبغي التوكيد عليه وتحديد الأسبقيات ليس بالأمر الهيّن. فإقتصاديات الكتب المنهجية غالباً ما لا تقدم التوجيه الكافي. والنظرية الإقتصادية تقول أنه من أجل أن تعمل الأسواق بصورة جيدة، فلابد من وجود منافسة وملكية خاصة. وإذا ما كان الإصلاح سهلاً، فما على المرء سوى أن يضرب بعصاه السحرية ليحصل على كليهما. لقد إختار الصندوق التوكيد على التحول للقطاع الخاص وأولى إهتماماً قليلاً للمنافسة. ربما لم يكن الخيار مفاجئاً، فمصالح الشركات والمصالح المالية غالباً ما تعارض سياسات المنافسة لأن هذه السياسات تقيد قابليتها على جني الأرباح. وكانت عواقب خطا الصندوق هنا أخطر بكثير من مجرد أسعار مرتفعة لأن الشركات التي بيعت للقطاع الخاص سعت إلى إنشاء إحتكارات وكارتلات لتعزيز أرباحها لم تكن مقيدة بسياسات فعالة لمنع الإحتكار. وكما يحدث في اغلب الأحيان، أثبتت أرباح الإحتكارات انها مغرية ولا سيما لاولئك الذين كانوا مستعدين لجوء اما إلى أساليب المافيا أو التواطؤ من اجل الهيمنة على السوق.

التضخم

رأينا مبكراً كيف أدى التحرير السريع منذ البداية إلى إنفجار التضخم. وكان الجزء المحزن من قصة روسيا هو أن كل خطأ كان متبوعاً بآخر مما زاد العواقب تفاقما.

فبعد حدوث التضخم السريع من خلال تحرير الأسعار المفاجيء عام ١٩٩٢، كان من الضروري للصندوق ونظام يلتسين العمل على إحتوائه. ولكن التوازن لم يكن أبداً المطلب القوي للصندوق وأدى حماسه المفرط إلى معدلات فائدة عالية. وثمة دليل ضعيف على أن خفض التضخم إلى دون المستوى المعتدل يزيد النمو. ولهذا، تجاهلت البلدان الناجحة كبولندا ضغط الصندوق وأبقت التضخم بمستوى ٢٠ بالمائة تقريبا خلال السنوات الحاسمة للتكيف. وشهد التلاميذ اللامعون للصندوق كجمهورية التشيك التي خفضت التضخم إلى ٢ بالمائة ركود إقتصادها. وهنالك أسباب وجيهة للإعتقاد بـأن الحماس المفرط في محاربة التضخم يمكن أن يضعف النمو الإقتصادي الحقيقي. ومن الواضح إن معدلات الفائدة العالية خنقت الإستثمارات الجديدة. ووجد العديد من الشركات الجديدة المباعة للقطاع الخاص حتى تلك التي لم تكن عينها مفتوحة على النهب أنه ليس بالامكان التوسع، ولهذا شرعت بنهب الموجودات. وأدت معدلات الفائدة العالية التي وجهها الصندوق إلى المغالاة في تقييم سعر الصرف باعلى من قيمته مما جعل الإستيراد رخيصا والصادرات صعبة. ولا غرابة إذن في أن يرى أي زائر لموسكو بعد عام١٩٩٢ المخازن مملوءة بالملابس والسلع الأخرى المستوردة ولكنه سيستغرب في عدم وجود علامة "صنع في روسيا" على الكثير من البضائع. كان هذا هو واقع الحال حتى بعد مضي خمس سنوات على بدء التحول.

أسهمت السياسات النقدية المقيدة كذلك في إستخدام المقايضة. فمع ندرة المال، دفع للعمال مواد عينية – بأي شيء كان المعمل ينتجه أو ما تيسر لديه من ورق التواليت إلى الأحذية. وعلى الرغم من نشوء أسواق السلع الرخيصة أو المستعملة في كل مكان من أرجاء البلاد اذ كان العمال يسعون للحصول على النقد لشراء ضرورات الحياة المجردة مما أعطى مظهراً بوجود نشاط تنظيمي لأصحاب المشاريع إلا أنها كانت تخفي بين ثناياها حالات هائلة من عدم الكفاءة. فمعدلات التضخم العالية كانت مكلفة للإقتصاد لأنها كانت تتدخل في عمل نظام الاسعار. ولكن المقايضة كانت مدمرة في كل جوانبها على العمل الفعال لنظام الاسعار، واستبدلت الضائقة النقدية المفرطة ببساطة مجموعة من حالات عدم الكفاءة بمجموعة أخرى حتى أسوأ.

التحول للقطاع الخاص

أبلغ الصندوق روسيا بضرورة تحولها الى القطاع الخاص بأسرع وقت ممكن؛ أما كيف جرى التحول فقد عدّ هذا أمراً ثانوياً. وكان معظم الفشل الذي كتبت عنه مبكرا كالتدهور في المدخولات والزيادة في اللامساواة يمكن ربطه مباشرة بهذا الخطأ. ففي مراجعة البنك الدولي لسجل عشر سنوات من الإقتصادات المتحولة، أصبح واضحاً أن التحول للقطاع الخاص في غياب البنية التحتية المؤسسية كحسن إدارة الشركات لم يكن له أي تأثير إيجابي في النمو(١٢). ومرة أخرى، لم يفهمها إجماع واشنطن بشكل صحيح في حين كان من السهل رؤية الترابط بين الطريقة التي جرى فيها التحول والإخفاقات.

في سبيل المثال، في روسيا والبلدان الأخرى، كان إنعدام القوانين التي تضمن الإدارة الجيدة للشركات يعني أن أولئك الذين كان بإمكانهم السيطرة على مؤسسة، كان يحدوهم حافز على سرقة الموجودات من حملة الحصص القلة؛ وكان يحدو المديرين حوافز مماثلة إزاء حملة الأسهم. فعلام العناء وبذل الجهد من أجل إيجاد ثروة عندما كان من السهل تماماً سرقتها؟ وأما النواحي الأخرى من عملية التحول للقطاع الخاص، كما رأينا، فقد عززت الدوافع وكذلك الفرص لسرقة الشركات. وتمخض عن التحول للقطاع الخاص بيع شركات وطنية كبيرة إلى مديريها القدامى. وكان أولئك في الداخل يعلمون مدى عدم اليقين والصعوبة الكامنة في الطريق أمامهم. وحتى لو كانوا مستعدين للقيام بذلك فإنهم لم يكونوا راغبين في الانتظار ريثما تنشأ أسواق رأس مال وأمور أخرى عديدة ضرورية لهم لجني القيمة الكاملة لأية إستثمارات وإعادة هيكلة. بل ركزوا على ما كان بوسعهم إنتزاعه من الشركة في السنوات القليلة المقبلة، وفي أغلب الأحيان، تعاظم ذلك من خلال نهب الموجودات.

كان من المفترض ان يلغي التحول للقطاع الخاص دور الدولة في الإقتصاد ولكن أولئك الذين إفترضوا ذلك كانت وجهة نظرهم ساذجة فيما يخص دور الدولة في الإقتصاد الحديث.فهي تمارس نفوذها في عدد كبير من الطرق وبعدد كبير من المستويات. والتحول للقطاع الخاص قلص قوة الحكومة المركزية ولكن عملية التحول تلك أعطت الحكومات المحلية والإقليمية قدراً كبيراً من حرية التصرف. فمدينة مثل سانت بطرسبرغ في سبيل المثال أو حكومة الإقليم في نوفغورود يمكن

أن تستخدم عدداً كبيرا من الإجراءات الناظمة والضريبية لإنتزاع "الريوع" من الشركات التي تعمل ضمن نطاق تشريعها القضائي. وفي البلدان الصناعية المتقدمة، هنالك حكم القانون الذي يمنع الحكومات المحلية والولايات من سوء إستخدام صلاحياتها القوية ولكن لم يكن الأمر كذلك في روسيا. وفي البلدان الصناعية المتقدمة، تؤدي المنافسة بين المجتمعات إلى محاولة الجميع جعل نفسه أشد جاذبية للمستثمرين. ولكن في عالم حيث تجعل معدلات الفائدة العالية والكساد العام الإستثمارات غير محتملة القيام في أية حال، لا تقضي الحكومات المحلية وقتاً كثيراً لإيجاد بيئات إستثمار جذابة بل تركز عوضا عن ذلك على رؤية مقدار ما يمكن إنتزاعه من المشاريع القائمة مثلما فعل أصحاب ومديرو الشركات المباعة حديثا أنفسهم. وعندما عملت هذه الشركات المباعة عبر مناطق عديدة، عللت السلطات في منطقة معينة أن من الأفضل لها نهش ما يمكن إنتزاعه قبل أن يأتي الآخرون ويأخذوا نصيبهم من الموجودات. وتعزز هذا فقط بدافع المديرين على إنتزاع ما كان بوسعهم بأسرع وقت ممكن. وعلى أي حال، تركت الشركات معدمة في كل الأحوال، وكان ذلك تسابقاً نحو الهاوية ولا سيما وإنه كان ما يدفع على نهب الموجودات في كل المستويات.

ومثلما يدعي إصلاحيو "علاج الصدمة" المتطرفون أن المشكلة مع التحرير ليس في كونه بطيئا أكثر مما ينبغي بل لأنه لم يكن سريعا بما فيه الكفاية، فكذلك كان واقع الحال مع التحول للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أمتداح الصندوق جمهورية التشيك في سبيل المثال حتى مع تعثرها، إلا أنه أصبح من الواضح أن تصريحات المسؤولين سبقت أداؤهم إذ تركوا المصارف بيد الدولة. وإذا ما باعت الحكومة مؤسسات ولكنها تركت المصارف بيد الدولة أو من دون ضوابط فعالة، فإن تلك الحكومة لن توجد قيود موازنة شديدة تؤدي إلى الكفاءة بل ستوجد طريقة بديلة أقل شفافية لدعم الشركات أي انها ستكون دعوة مفتوحة للفساد. ويدعي منتقدو التحول في جمهورية التشيك أن المشكلة ليست في أن التحول كان سريعاً أكثر مما ينبغي بل لأنه كان بطيئاً أكثر مما ينبغي. ولكن لم ينجح أي بلد حتى الآن في تحويل كل شيء للقطاع الخاص ما بين عشية وضحاها بشكل جيد ومن المحتمل أن أي حكومة لو حاولت القيام بالتحول في الحال لتمخض عن ذلك فوضى وإرباك. ولذلك كانت المهمة شاقة وكانت الدوافع للإخلال بالامانة الوظيفية

عالية جدا. وكان من الممكن التكهن بالإخفاقات في ستراتيجيات التحول السريع للقطاع الخاص – بل وكانت متوقعة.

ولم يسهم التحول إلى القطاع الخاص مثلما فرض في روسيا وكذلك في العديد من بلدان الكتلة السوفييتية السابقة في النجاح الإقتصادي للبلاد فحسب بل زعزع الثقة بالحكومة والديمقراطية والإصلاح. وكانت النتيجة هي تسليم مواردها الطبيعية الغنية قبل وضع نظام لإستيفاء ضرائب على الموارد الطبيعية في مكانه المناسب ألى بعض أصدقاء يلتسين ومعاونيه ليصبحوا من أصحاب المليارات فيما أمست البلاد عاجزة عن دفع رواتب متقاعديها البالغة ١٥ دولاراً شهرياً لكل منهم.

كان أفظع مثال على التحول للقطاع الخاص هو برنامج القروض لقاء الشراكة. ففي عام ١٩٩٥، إلتجأت الحكومة إلى المصارف الأهلية بدلاً من البنك المركزي لحاجتها إلى الأموال. ويعود العديد من هذه المصارف الأهلية إلى أصدقاء الحكومة الذين منحوا إمتيازات مصرفية. ففي بيئة حيث المصارف لم تكن مقيدة كما ينبغي، لم تكن الإجازات سوى ترخيص فعال لطبع النقد وتقديم قروض أما لأنفسهم أو أصدقائهم أو للحكومة. وكشرط للقرض، وضعت الحكومة حصصاً من مشاريعها كضمانة إضافية. ثم نكلت الحكومة – ويا لها من مفاجأة – في دفع قروضها لتستولي المصارف الأهلية على الشركات فيما عد بأنه بيع صوري (على الرغم من أن الحكومة قامت بدورها في هذه المشاهد التمثيلية من الإعلان عن "المزادات")؛ وأصبح قلة من المحتكرين من اصحاب المليارات في بضع ثوان. ولم يكن لعمليات البيع هذه للقطاع الخاص أية مشروعية سياسية. وكما بينّا آنفاً، ان حقيقة عدم امتلاكها أية مشروعية جعل من الضروري على القلة المحتكرة تهريب أموالهم من البلاد بسرعة قبل ان تأتي حكومة جديدة الى السلطة وتحاول إلغاء عمليات البيع هذه أو تزعزع موقفهم.

بذل أولئك المنتفعون من سخاء الدولة أو بشكل أدق من سخاء يلتسين قصارى جهدهم لضمان إعادة إنتخاب يلتسين. ومن المفارقة أنه على الرغم من انه كان هناك إفتراض مسبق دائما بأن جزءاً من هذا العطاء المجاني ليلتسين ذهب لتمويل حملته، الا إن بعض النقاد إعتقدوا أن القلة المحتكرة كانت أذكى من ان تنفق أموالها على الحملة الإنتخابية إذ كان هناك الكثير من الأموال الحكومية المرصدة للرشوة لكسب أصوات الناخبين التي يمكن إستخدامها. بيد أن القلة

المحتكرة قدمت ليلتسين شيئاً أغلى من ذلك بكثير - أساليب إدارة حملة حديثة ومعالجة إيجابية من خلال شبكات التلفزيون التي كانوا يسيطرون عليها.

شكلت خطة القروض لقاء المشاركة المرحلة الأخيرة من إثراء القلة المحتكرة، وهي عصبة صغيرة من الأشخاص (بعضهم مدين بأصوله على ما يقال في الأقل إلى إرتباطات شبيهة بالمافيا) أصبحت تهيمن ليس على الحياة الإقتصادية فقط بل السياسية للبلاد. ففي وقت معين، إدعت سيطرتها على ٥٠ بالمائة من ثروة البلاد! والمدافعون عن هؤلاء القلة المحتكرة يشبهونهم بالبارونات الامريكيين السراق كآل هاريمان وروكفلر. ولكن هناك فارقاً كبيرا بين نشاطات هذه الشخصيات في رأسمالية القرن التاسع عشر وحتى أولئك الذين مدوا سكة الحديد وبارونات التعدين في براري الغرب الأمريكي وبين إستغلال القلة المحتكرة لروسيا فيما أصبح يسمى ببراري الشرق. فالبارونات الأمريكيون السراق جمعوا ثروة وحتى في جمعهم للثروات، تركوا البلاد أغنى مما كانت عليه حتى وان حصلوا على حصة الأسد الكبيرة. بيد أن هؤلاء القلة المحتكرة من الروس نهبوا الموجودات وتركوا بلادهم تقبع في فقر اشد. فالمشاريع تركت على حافة الإفلاس فيما كانت حساباتهم المصرفية متخمة.

السياق الإجتماعي

فشل المسؤولون الذين طبقوا سياسات إجماع واشنطن في تقدير السياق الإجتماعي للإقتصادات المتحولة. وكان هذا معضلة بحد ذاته اذا ما أخذنا بنظر الإعتبار ما حدث خلال سنوات الشيوعية.

فإقتصادات السوق تستلزم عدداً كبيراً من العلاقات الإقتصادية - المبادلات. ويتضمن العديد من هذه المبادلات مسألة الثقة. فالفرد الذي يقرض المال لاخر على ثقة بأنه سيسدده إليه. والنظام القانوني هو الذي يدعم هذه الثقة. فإذا لم يف الأفراد بإلتزاماتهم التعاقدية فبالإمكان إجبارهم على فعل ذلك. وإذا ما سرق فرد أملاكا من آخر فيمكن مقاضاته في المحكمة. ولكن في بلدان إقتصادات السوق الناضجة والبنى التحتية المؤسسية الكافية، لا يلجأ الأفراد والشركات إلى القضاء إلا بين الحين والآخر فقط.

وغالبا ما يشير الإقتصاديون إلى الرباط الذي يلحم المجتمع معاً "برأس المال الإجتماعي". والعنف العشوائي ورأسمالية المافيا غالباً ما تورد كأمثلة على إنعكاسات تداعيات رأس المال الإجتماعي، ولكن في بعض بلدان الإتحاد السوفييتي السابق التي زرتها، بإمكان المرء أن يرى في كل مكان وبطرق ماكرة التجليات المباشرة لتداعي رأس المال الإجتماعي. فليس الأمر مجرد مسألة سوء تصرف بعض المدراء بل هي سرقة فوضوية تقريباً من الجميع قام بها الجميع. ففي سبيل المثال، تتميز الأراضي في كازاخستان بانتشار البيوت الزجاجية فيها- ولكنها بدون زجاج. وبالتأكيد، من دون زجاج لا يمكن أن تعمل هذه البيوت. ففي الأيام الأولى من التحول، كانت هناك ثقة قليلة بالمستقبل لينال كل فرد ما بوسعه إذ إعتقد كل منهم أن الآخرين سينتزعون الزجاج من البيوت الزجاجية، وفي هذه الحالة ستدمر البيوت الزجاجية (وحيويتها). ولكن إذا ما كان مقدرا ان البيوت الزجاجية ستؤول الى الدمار في كل الأحوال، فسيكون من المنطقي أن يعمد كل واحد إلى أخذ ما بوسعه حتى لو كانت قيمة الزجاج تافهة.

إن الطريقة التي إنطلق فيها التحول في روسيا عملت على تداعي رأس المال الإجتماعي. فالمرء أصبح ثرياً لا بالعمل المثابر أو بالإستثمار بل بإستخدام إرتباطاته السياسية للحصول على أملاك الدولة في عملية البيع الرخيصة للقطاع الخاص. والعقد الإجتماعي الذي يربط المواطنين بحكومتهم قد إنفرطت عراه إذ رأى المتقاعدون كيف تخلت الحكومة عن موجودات الدولة الثمينة مدعية عدم إمتلاكها المال لدفع رواتبهم التقاعدية.

كما ادى تركيز الصندوق على الإقتصاد الكلي ولاسيما على التضخم إلى إهماله قضايا الفقر واللامساواة ورأس المال الإجتماعي. وعندما يواجه بقلة التبصر في تركيزه سيقول أن "التضخم شاق ولاسيما على الفقراء". ولكن إطار سياسته لم يكن مصمما لتقليل التأثير على الفقراء. وبتجاهله تأثيرات سياسته على الفقراء وعلى الرأسمال الإجتماعي، أعاق الصندوق فعلاً نجاح الإقتصاد الكلي. كما وان تداعي رأس المال الإجتماعي أوجد بيئة لا تساعد على الإستثمار. فعدم إهتمام الحكومة الروسية (والصندوق كذلك) بشبكة الضمان بحدها الأدنى أبطأ عملية إعادة الهيكلة إذ غالبا ما وجد مدراء المعامل الواقعيون أن من الصعب عليهم فصل

العمال وهم يعرفون أن عمالهم المفصولين قاب قوسين أو أدنى من الضنك الشديد إن لم تكن المجاعة.

علاج الصدمة

تركز النقاش الواسع في ستراتيجية الإصلاح في روسيا على خطا الإصلاح. فمن كان مصيبا في النهاية. دعاة "علاج الصدمة" أم دعاة "التدريج"؟ فالنظرية الإقتصادية التي تركز على التوازن والنماذج المثالية ليس لديها الكثير لتقوله عن الديناميكية والترتيب والتوقيت وخطى الإصلاح مما يود المرء معرفته على الرغم من أن إقتصاديي الصندوق غالبا ما حاولوا إقناع البلدان الزبائن عكس ذلك. ولجأ المناقشون إلى الأساليب المجازية لإقناع الآخرين بمزايا طروحاتهم. وقال الإصلاحيون المتسرعون "لا تستطيع عبور هوة بطفرتين" بينما جادل دعاة التدريج أن الأمر يستغرق تسعة أشهر ليتكون الطفل وتحدثوا عن عبور النهر بتلمس الأحجار. وفي بعض الحالات، ما كان يفصل وجهتي النظر هاتين هو الإختلاف الكبير بين المنظور والواقع. سبق لي وان حضرت ندوة نقاشية في هنغاريا حيث قال أحد المشاركين "يجب أن نقوم بإصلاح سريع ويجب إنجازه في خمس سنوات" وقال آخر "ينبغي أن نقوم بإصلاح تدريجي وسيستغرقنا ذلك خمس سنوات". وكان النقاش يدور عن الطريقة التي ينفذ فيها الإصلاح أكثر مما كان على السرعة.

لقد تناولنا أصلا نقدين مهمين لدعاة التدريج: "في العجلة الندامة" أي ان من الصعب تصميم إصلاحات سديدة بشكل جيد وترتيب الأمور. وهنالك في سبيل المثال متطلبات مهمة للقيام بعملية تحول ضخمة للقطاع الخاص اذ ان إيجاد هذه المتطلبات يستغرق بعض الوقت(١٣). ويؤكد نمط روسيا الغريب من الإصلاحات أن الحوافز أمر مهم ولكن ذلك النوع البديل من الرأسمالية الروسية لم يؤمن الحوافز لنشوء الثروة والنمو الإقتصادي بل لنهب الموجودات. وبدلاً من إقتصاد سوق يعمل بشكل سلس، فقد أفضى التحول السريع إلى براري شرق مضطربة.

المدخل البلشفي إلى إصلاح السوق

لو نظر المصلحون المتطرفون إلى أبعد من تركيزهم الضيق على الإقتصاد، لوجدوا أن التاريخ يبين لهم أن معظم تجارب الإصلاح المتطرف أحاطت بها المشاكل من جميع الجهات. ويصح هذا من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلى

كومونة باريس عام ١٨٧١ إلى الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ وإلى الثورة الثقافية في الصين في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ومن السهل فهم القوى المسببة لكل واحدة من هذه الثورات ولكن كان لكل منها "روبسبيرها" وقادتها السياسيون الذين أما أفسدتهم الثورة أو انهم أوصلوها إلى حدود التطرف. وعلى النقيض، لم تكن "الثورة" الأمريكية الناجحة ثورة حقيقية في المجتمع بل كانت تغييرا ثوريا في الهياكل السياسية ومثلت تغيراً إرتقائيا في بنية المجتمع. وكان الإصلاحيون المتطرفون في روسيا يحاولون تحقيق ثورة في النظام الإقتصادي وفي بنية المجتمع في آن واحد. والتعليق المحزن الذي يمكن قوله هنا هو أنهم فشلوا في كليهما في النهاية: إقتصاد سوق أسند إلى العديد من مسؤولي الحزب القدامى صلاحيات معززة لإدارة وجني الأرباح من المشاريع التي كانوا يديرونها سابقا حيث كان مسؤولو المخابرات الروسية السابقون يمسكون بزمام الأمور فيها. ولكن كان هناك بعد واحد جديد وهو وجود قلة محتكرة جديدة قادرة ومستعدة لممارسة قوة سياسية وإقتصادية هائلة.

في الحقيقة، إستخدم الإصلاحيون المتطرفون ستراتيجيات بلشفية على الرغم من أنهم كانوا يقرأون من نصوص مختلفة. فالبلاشفة حاولوا فرض الشيوعية على مجتمع غير راغب في السنوات التالية بعد ١٩١٧. وجادلوا بأن الطريق لبناء الإشتراكية يكمن في "قيادة" كوادر النخبة "(غالباً ما تكون كلمة مخففة "لإجبار") الجماهير إلى الطريق الصحيح والذي لم يكن بالضرورة الطريق الذي تريده الجماهير أو تعتقد بأنه الأفضل. وفي الثورة الجديدة ما بعد المرحلة الشيوعية في روسيا، حاولت نخبة كان على رأسها بيروقراطيون دوليون على حد سواء فرض تغيير سريع على شعب متمنع.

ولم يجهل أولئك الداعون إلى المدخل البلشفي تاريخ مثل هذه الإصلاحات المتطرفة فحسب بل أنهم إفترضوا كذلك أن العمليات السياسية ستنجح بطرق لم يقدم التاريخ عنها أي دليل. ففي سبيل المثال، إعتقد إقتصاديون أمثال اندريه شليفر الذي شخص أهمية البنية التحتية المؤسسية لإقتصاد السوق أن التحول للقطاع الخاص كيفما طبق سيؤدي إلى مطالبة سياسية بمؤسسات تحكم الملكية الخاصة.

يمكن إعتبار حجة شليفر كإمتداد (غير مسوغ) لنظرية كوز. فالإقتصادي رونالد كوز الذي منح جائزة نوبل لأعماله، جادل بأنه من أجل تحقيق الكفاءة، فإن حقوق الملكية المحددة بشكل جيد تكون مهمة. وحتى لو وزعت الموجودات على شخص لا يعرف كيف يحسن إدارتها، ففي مجتمع حيث حقوق الملكية محددة بشكل جيد فإن ذلك الشخص سيحدوه حافز على البيع إلى شخص يمكنه إدارة الموجودات بشكل كفوء. ولهذا السبب، جادل دعاة التحول السريع للقطاع الخاص بأن المرء ليس بحاجة إلى إيلاء إهتمام وثيق للكيفية التي ينجز فيها التحول للقطاع الخاص. ومن المعترف به الآن أن الشروط التي كان فيها حدس كوس صحيحا كانت مقيدة تماما[١٤] – وبالتأكيد لم تكن مستوفاة في روسيا عند شروعها بعملية التحول.

مع ذلك، تمادى شليفر وجماعته في أخذ أفكار كوز أكثر مما كان سيفعله كوز نفسه. فقد إعتقدوا أن العمليات السياسية محكومة بالطريقة نفسها التي تحكم فيها العمليات الإقتصادية. فإذا ما أمكن التعامل مع جماعة ذات مصالح مسندة من خلال الملكية، فإنها ستطالب بانشاء بنية تحتية مؤسسية ضرورية لكي يعمل إقتصاد السوق، وستنعكس مطالبها في العملية السياسية. وللأسف، يلمح التاريخ الطويل للإصلاحات السياسية إلى أن توزيع الدخل أمر مهم. فقد كانت الطبقة المتوسطة هي التي طالبت بالإصلاحات التي غالباً ما أشير إليها "بحكم القانون". ولكن الأثرياء الموسرين عادة ما يعملون بشكل أفضل لأنفسهم خلف الأبواب المغلقة ويساومون على مصالح وإمتيازات خاصة. وبالتأكيد لم تكن مطالب تقدم بها آل روكفلر أو بيل غيتس من العالم التي أفضت إلى سياسات منافسة قوية. واليوم، نرى في روسيا مطالب بسياسة منافسة قوية مرتقبة من القلة المحتكرة وهم الإحتكاريون الجدد. وجاءت المطالبة بحكم القانون من هؤلاء القلة المحتكرة الذين حصلوا على ثرواتهم من خلال صفقات خاصة جرت خلف الكواليس في الكرملين عندما رأوا أن تأثيرهم الخاص على حاكم روسيا بدأ بالأفول.

ولم تأت المطالبات بوسائل إعلام حرة غير محصورة بأيدي قلة محتكرة سعت للسيطرة على وسائل الإعلام من أجل الحفاظ على قوتها الا عندما سعت الحكومة إلى إستخدام قوتها لحرمانهم منها. وفي معظم البلدان الديمقراطية والمتقدمة، لن تتسامح الطبقة المتوسطة مع تركز القوة الإقتصادية مدة طويلة لتجبر فيها على دفع ثمن هذه الإحتكارات. ولهذا، يخشى الأمريكيون منذ أمد طويل

أخطار تركز قوة الإعلام، وسيكون تركز القوة في الولايات المتحدة على نطاق مقارب لذلك الموجود في روسيا اليوم سيكون امرا غير مقبول. ومع ذلك، لم يول مسؤولو الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي إهتماما يذكر للأخطار التي يشكلها تركز قوة الإعلام؛ بل ركزوا عوضا عن ذلك على سرعة التحول للقطاع الخاص، وهي دلالة على أن عملية التحول للقطاع الخاص كانت تنطلق بسرعة. وطابت نفوسهم وفي الحقيقة شعروا حتى بالفخر من حقيقة إستخدام وسائل الإعلام الخاصة المركزة بل واستخدمت بشكل فعال لإبقاء اصدقائهم بوريس يلتسين وما يسمى بالإصلاحيين في السلطة.

من أحد الأسباب المهمة لوجود وسائل إعلام نشطة وناقدة هو لضمان عدم عكس القرارات المتخذة مصالح القلة فقط بل المصلحة العامة للمجتمع. ولذلك، كان من المهم لإستمرارية النظام الشيوعي هو عدم وجود مراقبة عامة. وكان من إحدى مشاكل الاخفاق في إيجاد وسائل إعلام فعالة ومستقلة ومتنافسة في روسيا هو أن السياسات كخطة القروض لقاء المشاركة لم تكن خاضعة للنقد العام الذي تستحقه. ومع ذلك، حتى في الغرب كانت القرارات الحاسمة بشأن السياسة الروسية في المؤسسات الإقتصادية الدولية وفي وزارة المالية الأمريكية تتخذ إلى حد كبير خلف الأبواب المغلقة. فلا دافعو الضرائب في الغرب التي يفترض بهذه المؤسسات أن تخضع لمسائلتهم ولا الشعب الروسي الذي دفع الثمن النهائي كانوا يعرفون الكثير عما يجري في ذلك الوقت. والآن فقط، أصبحنا نتماحك في السؤال "من الذي خسر روسيا؟" – ولماذا. ولكن الإجابات، كما بدأنا نراها، غير مستنيرة.

الفصل السادس
قوانين تجارية عادلة غير منصفة
ومساوىء أخرى

يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة سياسية. وكانت ضمانة عام ١٩٩٨ المالية أملاها الخوف من عدم بقاء بوريس يلتسين في السلطة، وعلى الرغم من أسس جميع المبادئ التي كان ينبغي بها أن تحكم عملية الإقراض إلا أنها لم تكن ذات معنى. فالقبول الهادئ إن لم يكن الدعم الصريح لعملية التحول الفاسدة إلى القطاع الخاص فيما يخص القروض لقاء المشاركة، كانت تستند جزئياً إلى حقيقة أن الفساد أيضاً كان لغرض وجيه - إعادة إنتخاب يلتسين(١). ولهذا، ارتبطت سياسات الصندوق في هذه الميادين بالتقديرات السياسية لوزارة المالية في عهد كلنتون بشكل معقد.

كانت هناك هواجس في الواقع ضمن الإدارة الامريكية عموما من ستراتيجية وزارة المالية. فبعد هزيمة الإصلاحيين في كانون الأول ١٩٩٣، أعرب ستروب تالبوت الذي كان مسؤولاً آنذاك عن السياسة الروسية (أصبح فيما بعد نائب وزير الخارجية) عن وجهة نظر قلقة واسعة الإنتشار من ستراتيجية علاج الصدمة، فهل كانت هناك صدمة شديدة وعلاج قليل؟ واما نحن في مجلس المستشارين الإقتصاديين فقد انتابنا شعور قوي بأن الولايات المتحدة أسدت نصيحة رديئة لروسيا وإستخدمت أموال دافعي الضرائب لحثها على القبول بها. ولكن وزارة المالية إدعت بأن السياسة الإقتصادية الروسية هي من شأنها ورفضت أية محاولات لإجراء حوار مفتوح سواء ضمن الحكومة أو خارجها وإلتزمت بشكل عنيد بعلاج الصدمة والتحول السريع للقطاع الخاص.

كانت هنالك تقديرات سياسية بقدر ما كانت إقتصادية تقف وراء مواقف الأشخاص بوزارة المالية. اذ شعر هؤلاء بالقلق من الخطر الوشيك من الإرتداد للشيوعية. فيما قلق دعاة التدرج من الخطر الحقيقي لفشل علاج الصدمة إذ إن إزدياد الفقر وإنخفاض المداخيل سيزعزع الدعم لإصلاحات السوق. ومرة أخرى، أثبت دعاة التدرج أنهم مصيبون. فإنتخابات مولدوفا في شباط ٢٠٠٠ حيث حصل فيها الحزب الشيوعي القديم على ٧٠ بالمائة من المقاعد في البرلمان ربما كانت

النموذج الأشد تطرفاً ولكن التحرر من وهم الإصلاح الجذري وعلاج الصدمة أصبح شائعا الآن بين الإقتصادات المتحولة[٢]. وادى إعتبار التحول جولة أخيرة في المعركة بين الخير والشر وبين السوق والشيوعية إلى مشكلة أخرى إذ تعامل الصندوق ووزارة المالية الأمريكية مع معظم الشيوعيين السابقين بازدراء وعدم ثقة بإستثناء قلة مختارة أصبحت حليفة لهما. وكان هناك بالتأكيد بعض المخضرمين الشيوعيين ولكن البعض وربما العديد من أولئك الذين خدموا في الحكومات الشيوعية كانوا أبعد من أن يكونوا مؤمنين حقيقيين. وبدلاً من ذلك، كانوا أناسا واقعيين يريدون مسايرة النظام. فإذا ما طلب النظام إنضمامهم للحزب الشيوعي فلم يبد ذلك ثمنا باهظا يدفعونه. وكان العديد سعداء مثل الاخرين في رؤية نهاية الهيمنة الشيوعية وإستعادة العمليات الديمقراطية. وإذ ما كان هؤلاء الأشخاص يحملون رواسب أيامهم الشيوعية، فقد كان ذلك من باب إعتقادهم بأن الدولة هي التي تتحمل مسؤولية رعاية أولئك المحتاجين وإعتقادهم كذلك بضرورة وجود مجتمع عادل.

في الواقع، أصبح العديد من هؤلاء الشيوعيين السابقين فيما يسمى بالتعبير الأوربي ديمقراطيون إشتراكيون من مختلف القناعات. وفي التعبير السياسي الأمريكي يمكن أن يتراوحوا ما بين ديمقراطيي العهد الجديد القدامى إلى الديمقراطيين الجدد الحديثين على الرغم من أن معظمهم ربما يكونون أقرب إلى الأولين من الآخرين. وكان من المفارقة أن إدارة كلنتون الديمقراطية التي إحتضنت على ما يبدو وجهات نظر متطابقة إلى حد بعيد مع هؤلاء الديمقراطيين الإشتراكيين غالباً ما إنحازت إلى الإقتصادات المتحولة مع الإصلاحيين الذين كانوا يميلون إلى اليمين من اتباع ميلتون فريدمان وإصلاحيي السوق المتطرفين الذين لم يولوا سوى إهتمام ضئيل للنتائج الإجتماعية للسياسة وتوزيعاتها.

في روسيا، لم يكن هناك أحد سوى الشيوعيين السابقين للتعامل معهم. فيلتسين نفسه كان شيوعياً سابقاً – عضواً مرشحاً للمكتب السياسي. وفي روسيا، لم يزح الشيوعيون فعلاً عن المسلطة أبداً. وكان جميع إصلاحيي روسيا تقريباً شيوعيين ذوي إرتباطات قوية. وفي وقت من الأوقات، كانت نقطة العيب تكمن بين أولئك الذين كانت لهم إرتباطات وثيقة بالمخابرات الروسية ومجلس التخطيط الاعلى ــ مركزي السيطرة السياسية والإقتصادية في النظام القديم – والآخرين

جميعاً. وكان "الشباب الطيب" هم القياديون الذين كانوا يديرون قطاعات الأعمال أمثال فكتور تشيرنومردين رئيس مؤسسة غازبروم الذي أعقب غيدار كرئيس للوزراء، رجال عمليين بإمكاننا التعامل معهم. وبينما كان بعض هؤلاء "الرجال العمليين" مستعدين لسرقة ما بوسعهم سرقته من ثروة الدولة لأنفسهم وأصدقائهم إلا أنهم لم يكونوا عقائديين من الجناح اليساري. وعلى الرغم من أن التقديرات (صحيحة أو خاطئة) لمن سيقود روسيا على أكثر ترجيح إلى أرض الميعاد للسوق الحر ربما وجهت القرارات بشأن من ينبغي بالولايات المتحدة (وصندوق النقد الدولي) أن تنحاز إلى جانبه في الأيام الأولى من التحول، فمع حلول عام ٢٠٠٠، دخلت المعترك براغماتية متشددة. وإن كانت هناك بعض المثالية في البداية، الا إن إخفاقات يلتسين والعديد من أولئك الذين حوله قد أدت إلى هذه المهازل. فبوتين تلقته إدارة بوش بالترحاب الدافئ على ما يبدو كشخص يمكن العمل معه وخلفيته كرئيس لجهاز المخابرات لم يكن لها أهمية تذكر. وأخيراً، إستغرق الأمر وقتاً طويلاً لنتوقف عن الحكم على الأشخاص إن كانوا شيوعيين من عدمه خلال النظام القديم – أو حتى بما فعلوه في ظل النظام القديم. وإذا ما أعمتنا الإيديولوجية غير الصائبة في التعامل مع الزعماء الصاعدين والأحزاب في شرق أوربا، فكذلك تصميم السياسات الإقتصادية اذ لعبت التقديرات السياسية الخاطئة دوراً لا يستهان به في روسيا. فالعديد من أولئك الذين تحالفنا معهم لم يكونوا يبالون في إنشاء ذلك النوع من إقتصاد السوق الذي حقق نجاحاً ملحوظاً في الغرب أكثر مما كانوا مهتمين بإثراء أنفسهم.

ولكن مع مرور الزمن وإتضاح مشاكل ستراتيجية الإصلاح وحكومة يلتسين. كانت ردود أفعال الأشخاص في الصندوق ووزارة المالية قد أثبتت إختلافها عن تلك التي للمسؤولين الأوائل داخل الحكومة الأمريكية إذ أصبحت إخفاقات الحرب الفيتنامية واضحة المعالم وهي تجاهل الحقائق وإنكار الواقع ومنع المناقشات وتبديد المزيد من الأموال على الأمور الرديئة. كانت روسيا على وشك "الخروج من الأزمة بسلام" فالنمو أوشك على الحدوث والقرض المقبل كان سيمكن روسيا أخيراً من المسير، وأظهرت روسيا في حينه إنها ستلتزم بشروط إتفاقيات القرض وهكذا دواليك وهلم جرا. ولكن مع ازدياد تضاؤل إحتمالات النجاح على ما

يبدو وظهور بوادر أزمة أخرى تلوح في الأفق، تغيرت نبرة التصريحات إذ إنتقل التوكيد من الثقة بيلتسين إلى الخوف من تهديد البديل.

كان الشعور بالقلق ملموساً إذ تلقيت مكالمة في أحد الأيام من مكتب مستشار كبير جداً في الحكومة الروسية. وطلب مني تنظيم جلسة تطرح فيها فكرة بارعة مفاجئة في روسيا عما ستفعله البلاد لتنهض بنفسها. وكان أفضل شيء إستطاع الصندوق تقديمه خلال سنوات مشورته هو سياسة الاستقرار إذ لم يكن لديه ما يقدمه لمسيرة النمو. وكان من الواضح أن الاستقرار– في الأقل كما قدمه الصندوق – لم يؤد إلى النمو. وعندما علم الصندوق ووزارة المالية الأمريكية بذلك، تحركا للعمل، فوزارة المالية (كما يقال على أعلى المستويات) إستدعت رئيس البنك وأمرته بعدم الذهاب. ولكن بينما كانت المالية يروق لها التفكير بأن البنك الدولي صنيعة مملوكة لها، كان بوسع البلدان الأخرى، عندما تنسق الاموربشكل دقيق، الإلتفاف حتى على وزير المالية الأمريكي. وهذا ما جرى هنا. فمع رسائل ومكالمات مناسبة من روسيا، توجهت إليها لأفعل ما طلبه الروس مني – فتح مناقشة غير مقيدة بإيديولوجية الصندوق أو بالمصالح الخاصة لوزارة المالية الأمريكية.

كانت زيارتي رائعة وكانت سعة المناقشات مثيرة للإعجاب وحضرها عدد من الأشخاص اللامعين الذين بذلوا قصارى جهدهم لصياغة ستراتيجية للنمو الإقتصادي. وكانوا يعرفون الأرقام ولكن التدهور في روسيا كان مجرد مسألة إحصائيات بالنسبة لهم. وإدرك العديد من الأشخاص الذين تحدثت معهم أهمية ما جرى إغفاله أو عدم ايلائهم إهتماماً كافياً لبرامج الصندوق. وكانوا يعرفون إن النمو يتطلب الكثير من الاستقرار والتحول للقطاع الخاص والتحرير. وقلقوا من ضغط الصندوق على التحول السريع اذ كانوا ما زالوا يشعرون أنه سيؤدي إلى المزيد من المشاكل. وشخص البعض أهمية وضع سياسات منافسة قوية وأبدوا أسفهم من قصور الدعم الذي كان يحصلون عليه. ولكن ما أذهلني هو عدم الانسجام في الروحية بين واشنطن وموسكو. ففي موسكو، كان هناك (في ذلك الوقت) نقاش سياسة سليم. وشعر العديد بالقلق في سبيل المثال من سعر الصرف العالي الذي كان يخنق النمو – وكانوا مصيبين. فيما قلق الآخرون من أن خفض قيمة العملة سيفجر التضخم – وكانوا مصيبين في ذلك أيضاً. وهذه مسائل معقدة

بحاجة الى مناظرة ومناقشة في الأنظمة الديمقراطية. وكانت روسيا تحاول القيام بذلك وتسعى إلى فتح ابواب النقاش أمام الاراء المختلفة. فيما كانت واشنطن – أو بشكل أدق الصندوق ووزارة المالية الأمريكية اللذان كانا يخشيان الديمقراطية ويريدان إسكات النقاش. ولم يكن بوسعي سوى بيان ذلك والشعور بالأسى من هذه المفارقة.

ومع تزايد الأدلة على الإخفاقات ولاسيما بعدما أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة كانت تراهن على حصان ضعيف وأنها كانت تبذل قصارى جهدها لتضييق الخناق على أية إنتقادات ومناقشات عامة. وحاولت وزارة المالية الأمريكية منع المناقشات التي كان البنك يجريها مع الصحافة والتأكد من أن تفسيراتها لما كان يجري هي الوحيدة التي ينبغي أن تسمع. ومع ذلك، كان من الملفت للنظر حقاً كيف تسرب حتى الدليل على الفساد الممكن إلى الصحف الأمريكية، ومع كل ذلك، لم تتخل وزارة المالية عن ستراتيجيتها.

وبدا للعديد أن خطة التحول للقطاع الخاص من خلال تقاسم القروض الذي نوقش في الفصل الخامس (حيث سيطر بضعة محتكرين على نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية الغنية للبلاد) أصبحت النقطة الحرجة التي كان يتعين على الولايات المتحدة التجرؤ في الكلام عنها. وفي داخل روسيا، لم ينظر إلى الولايات المتحدة بعين الإنصاف كونها تحالفت مع الفساد. ففيما أُعتبر أنه إظهار تأييد عام، دعا نائب وزير المالية لورنس سومرز أناتولي جوبايس إلى بيته الذي كان مسؤولا عن عملية التحول للقطاع الخاص والذي نظم مهزلة القروض لقاء المشاركة وهو الذي أصبح من دون عجب أقل المسؤولين الحكوميين شعبية في عموم روسيا. وبات من الواضح أن وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولي دخلا إلى معترك الحياة السياسية في روسيا. فبوقوفهما الحازم خلال امد ليس بالقصير مع أولئك الذين كانوا في القمة عندما نشأت اللامساواة البالغة من خلال عملية التحول الفاسدة للقطاع الخاص، كانت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي قد ربطوا أنفسهم بهذه السياسات بشكل يتعذر تجاهله إذ عززوا مصالح الأثرياء على حساب المواطن الروسي العادي في كل الأحوال.

عندما نشرت الصحف الأمريكية والأوربية ممارسات الفساد على العلن، كانت إدانة وزارة المالية فارغة وماكرة. والحقيقة هي أن المفتش العام للدوما

الروسي أبلغ واشنطن بهذه التهم قبل مدة طويلة من ذيوع القصص الجديدة وأبلغت في البنك بعدم اللقاء معه لكيلا نعطي مصداقية لتهمه. وإذا ما كان حجم الفساد غير معروف فيرجع هذا إلى أن الآذان والأبصار قد اعميت.

ما الذي كان ينبغي فعله

كان من الممكن خدمة المصالح الغربية في الأمد الطويل بشكل أفضل لو وفرنا على أنفسنا عناء التورط البالغ مع زعماء معينين وقدمنا دعماً واسع النطاق للعمليات الديمقراطية. وكان من الممكن تحقيق ذلك من خلال الزعماء الشباب والصاعدين في موسكو والمقاطعات الذين كانوا ضد الفساد والذين حاولوا إقامة ديمقراطية حقيقية.

كنت أتمنى لو كان هناك نقاش مفتوح عن ستراتيجية أمريكا الروسية في بداية عهد كلنتون، نقاش يعكس المناظرات الجارية في العالم الخارجي بشكل أوسع. وأعتقد لو أن كلنتون جوبه بالطروحات، لكان تبنى موقفاً أكثر توازناً. ولكان أشد حساً بهموم الفقر ولأدرك تماماً أهمية العمليات السياسية من أولئك الأشخاص بوزارة المالية. ولكن كما هو واقع الحال في أغلب الأحيان أن الرئيس لم تعط له فرصة أبداً لسماع النطاق الكامل من القضايا ووجهات النظر. وأعتبرت وزارة المالية القضية مهمة إلى درجة أنها لم تدع للرئيس أي دور مهم في صنع القرارات. ولعل إنعدام إهتمام الشعب الأمريكي بها، جعل كلنتون لا يشعر بأن هذه القضية كانت مهمة الى الدرجة التي يطلب عنها تقريراً مفصلاً.

المصالح الأمريكية والإصلاح الروسي

هنالك العديد في روسيا (وأماكن أخرى) من يعتقد أن السياسة الفاشلة لم تكن مجرد عرضية بل إن الإخفاقات كانت مقصودة غايتها تجريد روسيا من كل شيء والقضاء عليها كتهديد في المستقبل غير المحدود. وتنسب وجهة نظر المؤامرة هذه لأولئك في الصندوق ووزارة المالية المعروفين اما بغلهم الدفين أوحكمتهم السديدة اكثر مما كنت أتصوره حقاً. وأعتقد أنهم اعتقدوا فعلاً أن السياسات التي كانوا يدعون إليها ستنجح وإعتقدوا كذلك بأن إقتصاداً روسياً قوياً

وحكومة روسية مستقرة موجهة نحو الإصلاح كان من مصلحة كل من الولايات المتحدة والسلام العالمي.

لكن السياسات لم تكن إيثارية إجمالاً. فالمصالح الإقتصادية الأمريكية – أو بشكل أدق مصالح السوق المالية والتجارية الأمريكية – إنعكست في هذه السياسات. ففي سبيل المثال، كانت ضمانة تموز عام ١٩٩٨ على الأكثر مجرد ضمانة للمصارف الغربية التي خسرت مليارات الدولارات (بل وخسرت المليارات في نهاية المطاف) أكثر من كونها ضمانة لروسيا ولم تكن مصالح وول ستريت المباشرة هي التي أثرت في السياسة بل الإيديولوجية التي سادت الأوساط المالية. ففي سبيل المثال، يعتبر وول ستريت التضخم أسوأ شيء في العالم لانه يقلل القيمة الحقيقية لما يطلبه الدائنون مما يفضي إلى زيادات في معدلات الفائدة وهي بدورها تؤدي إلى تدهور في أسعار السندات. وبالنسبة للممولين، لا تشكل البطالة قلقا يذكر. وبالنسبة لوول ستريت لا شيء يمكن أن يكون أشد قدسية من الملكية الخاصة؛ فلا غرابة إذن في التوكيد على التحول للقطاع الخاص. واما إلتزامهما بالمنافسة فليس على تلك الدرجة من الحماسة – على أية حال، كان وزير المالية الأمريكي بول اونيل هو الذي صمم كارتل الألمنيوم العالمي وعمل من أجل خنق المنافسة مع سوق الفولاذ العالمي. وأفكار رأس المال الإجتماعي والمشاركة السياسية قد لاتظهر حتى على شاشة الرادار ويشعرون براحة بالغة من العمل مع مصرف مركزي مستقل اكثر من العمل مع من تكون أفعاله تحت سيطرة العمليات السياسية مباشرة. (في حالة روسيا، كانت هناك مفارقة معينة في هذا الموقف؛ ففي اعقاب ازمة١٩٩٨، كان محافظ مصرف روسيا المركزي المستقل الذي هدد بالضغط بإتجاه سياسة أشد تضخمية مما طلبه الصندوق – وبعض أعضاء الحكومة – وكانت إستقلالية البنك المركزي تشكل جزءاً من قدرته على تجاهل تهم الفساد).

أثرت المصالح الإقتصادية الخاصة الواسعة في الولايات المتحدة في السياسات بطرق تعارضت مع المصالح القومية الواسعة وجعلت البلاد تظهر بمظهر المنافق إلى حد ما. فالولايات المتحدة تدعم التجارة الحرة ولكن في أغلب الأحيان عندما يتمكن بلد فقير من إيجاد سلعة يمكن أن يصدرها للولايات المتحدة، نجد إن المصالح الحمائية الأمريكية الداخلية تستفز تماماً. وهذا الخليط من العمل

ومصالح قطاع الأعمال يستخدم قوانين التجارة العديدة – يشار إليها رسمياً "بقوانين التجارة العادلة" ولكنها تعرف خارج الولايات المتحدة بـ "قوانين التجارة العادلة غير المنصفة" – لإقامة حواجز شائكة بوجه الإستيرادات. فهذه القوانين تسمح للشركة التي تعتقد أن منافساً أجنبياً يبيع منتوجاً بأقل من سعر الكلفة، الطلب من الحكومة فرض تعريفات خاصة لحمايته. وبيع المنتجات بأقل من الكلفة يسمى الاغراق وتسمى الرسوم رسوم الاغراق. ومع ذلك، غالبا ما تحدد الحكومة الأمريكية الكلف على أساس دليل ضئيل وبطرق غير صائبة تماماً. وبالنسبة لمعظم الإقتصاديين، ليست رسوم الاغراق سوى حمائية مجردة. ويتساءلون، لماذا تعمد شركة عقلانية إلى بيع سلعها بأقل من الكلفة؟

قضية الألمنيوم

خلال عملي في الحكومة، لعل أتعس مثال على المصالح الخاصة الأمريكية المتدخلة في سير التجارة وعملية الإصلاح كان ذلك الذي حصل في أوائل ١٩٩٤ بعد هبوط سعر الألمنيوم. ففي معرض إستجابتهم لهبوط الأسعار، إتهم منتجو الألمنيوم الأمريكيون روسيا بإغراق الألمنيوم .. وأي تحليل إقتصادي للموقف يبين بشكل واضح أن روسيا لم تكن الفاعلة لانها كانت تبيع الألمنيوم بالسعر الدولي الذي إنخفض بسبب التباطؤ العالمي على الطلب الذي سببه النمو العالمي البطيء وبسبب تقليص الروس لإستخدام الألمنيوم في الطائرات العسكرية. علاوة على ذلك، إستخدمت تصاميم علب المشروبات المنعشة الجديدة كميات أقل بكثير من ذي قبل وأدى هذا إلى تدهور في الطلب. وعندما رأيت انخفاض سعر الألمنيوم، كنت أعلم بأن الصناعة ستكون جذابة للحكومة عما قريب كمصدر إرتياح لها أما على شكل دعم جديد أو حمائية جديدة من المنافسة الأجنبية. ولكني حتى أنا فوجئت بالمقترح الذي تقدم به رئيس الكوا "Alcoa" وهو كارتل ألمنيوم عالمي: بول أونيل. كارتل يعمل من خلال تحديد الإنتاج وبذلك ترتفع الأسعار. ولم يكن اهتمام اونيل أمرا مفاجئاً لي؛ ولكن ما فاجئني هو فكرة أن الحكومة الأمريكية لم تتساهل مع الكارتل فحسب بل لعبت فعلا دوراً محورياً في إنشائه. وأثار ذلك شبح إستخدام قوانين مضادة للإغراق إذا لم ينشأ الكارتل. وهذه القوانين تسمح للولايات المتحدة بفرض رسوم خاصة على سلع تباع بأقل من "قيمة السوق المقبولة" ولاسيما

عندما تباع بأقل من كلفة الإنتاج. ولم تكن القضية بالتأكيد إن كانت روسيا ستغرق من عدمه لأن روسيا كانت تبيع ألمنيومها بالأسعار الدولية. وإذا ما أُخذت بنظر الإعتبار الطاقة المفرطة في صناعتها والسعر الواطئ للكهرباء الروسي، فإن معظم أن لم يكن جميع ما كانت تبيعه في السوق الدولي كان يباع فوق كلف إنتاجه. ومع ذلك، كانت الطريقة التي تطبق فيها قوانين الإغراق تقليدية، فمن الممكن إتهام البلدان بإعتماد الإغراق حتى لو لم تكن تغرق - من وجهة نظر إقتصادية. وتقدر الولايات المتحدة تكاليف الإنتاج بإستخدام طريقة غريبة والتي إذا ما طبقت على الشركات الأمريكية فمن المحتمل الإستنتاج بأن معظم الشركات الأمريكية كانت تغرق كذلك؛ ولكن ما هو أسوأ، أن وزارة التجارة التي تتصرف في آن واحد كقاض وهيئة محلفين ومدعٍ عام تقدر الكلف التي تستند الى ما يسمى بنظام (BIA) أي "أفضل المعلومات المتيسرة" وهو ما تقدمه الشركات الأمريكية من معلومات في محاولتها لابعاد المنافسة الأجنبية. وفي حالة روسيا والبلدان الشيوعية الأخرى، غالباً ما تقدر التكاليف من خلال النظر في الكلف في بلد مقارن. وفي حالة واحدة، إتهمت بولندا بالإغراق في عربات الغولف وكان البلد "المقارن" هو كندا على ما يفترض. وفي حالة الألمنيوم لو قدمت تهم بالأغراق، لكانت هناك فرصة معقولة في فرض رسوم عالية بما فيه الكفاية كي لا يكون بامكان روسيا بيع ألمنيومها في الولايات المتحدة. وربما يكون بإمكانها بيعه في أماكن أخرى (ما لم تتبع البلدان الأخرى نهج الولايات المتحدة) وفي هذه الحالة ستواصل أسعار الألمنيوم الدولية بالبقاء متدنية. وبالنسبة لألكو، فإن الكارتل العالمي كان مفضلا لهذا السبب إذ قدم فرصة أفضل للحصول على الأسعار العالية التي طلبها الكوا.

عارضت الكارتل لان ما يحَرك إقتصادات السوق هو المنافسة. فالكارتلات غير قانونية داخل الولايات المتحدة وينبغي أن تكون كذلك عالمياً. ولهذا أصبح مجلس المستشارين الإقتصاديين حليفا لقسم مكافحة الإحتكارات بوزارة العدل في الضغط بإتجاه التطبيق القوي لقوانين المنافسة. ولكن أن تساعد الولايات المتحدة الآن في إنشاء كارتل عالمي فهذا إنتهاك للمبادئ جمعاء. كان هنا مع ذلك الكثير من الخطورة فروسيا كانت تسعى لإقامة إقتصاد سوق. والكارتل من شأنه إيذاء روسيا إذ أنه سيقيد مبيعاتها لإحدى السلع القليلة التي بإمكانها تسويقها دولياً.

وإنشاء كارتل يعني تعليم روسيا درسا غير صحيح في الكيفية التي يعمل فيها إقتصاد السوق.

في رحلة سريعة إلى روسيا، تحدثت مع غيدار الذي كان أول رئيس وزراء مسؤول عن الشؤون الإقتصادية، وكنا كلانا يعرف أن روسيا لم تكن تغرق – بمعنى الكلمة الذي يستخدمه فيها الإقتصاديون – ولكن كان كلانا يعرف كيف تعمل القوانين الأمريكية. ولو أثيرت تهم الإغراق لكانت هناك فرصة طيبة في جباية رسوم الإغراق. وعلى أية حال، كان يعرف مدى الأذى الذي سيشكله الكارتل لروسيا من الناحية الإقتصادية وبالنسبة لتأثيره في الإصلاحات التي كان يحاول وضعها في المكان المناسب. ووافق على أنه ينبغي بنا مقاومة ذلك بأقصى ما لدبنا من قوة. وكان مستعداً لمواجهة مخاطر فرض رسوم الإغراق(٣).

بذلت ما بوسعي لإقناع أولئك الذين في المجلس الإقتصادي القومي أنه سيكون من الخطأ دعم أفكار اونيل وأحرزت تقدماً كبيراً في هذا الخصوص. ولكن في إجتماع وزاري مصغر ساخن، إتخذ قرار لدعم إنشاء كارتل دولي، وذهل من ذلك الأشخاص في مجلس المستشارين الإقتصاديين ووزارة العدل. ووجهت آن بنغمان نائبة وزير العدل لشؤون منع الإحتكارات اشعارا للمجلس أشارت فيه أنه ربما سيكون هناك إنتهاك لقوانين منع الإحتكار في حالة وجود مجلس وزاري مصغر. وكان الإصلاحيون في روسيا يعارضون بشدة إنشاء الكارتل وأفصحوا لي عن مشاعرهم مباشرة. وكانوا يعرفون أن تحديد الكميات التي سيفرضها الكارتل ستعطي المزيد من القوة للوزارات التي ما زالت تسير على الخط القديم. فمع الكارتل، سيعطى كل بلد حصة معينة وكميات الألمنيوم التي يمكنه إنتاجها أو تصديرها. وستوجه الوزارات من يحصل على الحصة. كان هذا هو نوع النظام الذي إعتادوا عليه، نوع النظام الذي يروق لهم. وقلقت من ان الأرباح الفائضة التي تولدها القيود التجارية ستوجد مصدراً آخر من الفساد. ولم نفهم بشكل كامل أن في روسيا المافياوية الجديدة ستحدث حمامات دم في الصراع على من سيحصل على الحصص.

وبينما تمكنت من إقناع الجميع تقريباً بأخطار اللجوء الى الكارتل، هيمن صوتان. وزارة الخارجية وإرتباطاتها الوثيقة بوزارات الخط القديم في الدولة التي دعمت إنشاء الكارتل. إذ وضعت وزارة الخارجية هذا النظام فوق كل إعتبار

والكارتلات تؤمن النظام. وكانت وزارات الخط القديم بالتأكيد غير مقتنعة أبداً أن هذه الحركة نحو الأسعار والأسواق كانت صائبة في المقام الأول والتجربة مع الألمنيوم جاءت لتؤكد وجهات نظرهم بكل بساطة. ولعب روبين الذي كان يرأس المجلس الإقتصادي القومي آنذاك دورا حاسما في الوقوف إلى جانب الخارجية.ونجح الكارتل مدة وجيزة في الأقل وإرتفعت الأسعار وتعززت أرباح الكوا والمنتجين الآخرين.وخسر المستهلكون الأمريكيون والمستهلكون في أنحاء العالم، وفي الحقيقة، تبين المبادئ الأساسية لعلم الإقتصاد التي تدرس قيمة الأسواق التنافسية أن خسائر المستهلكين تفوق مكاسب المنتجين. ولكن في الحالة موضوع البحث، كانت هناك خلافات كثيرة إذ كنا نحاول تعليم روسيا إقتصاديات السوق. وتعلموا الدرس ولكنه كان درسا غير صحيح، درساً كلفهم غالياً عبر السنوات اللاحقة إذ أن الطريقة للنجاح في إقتصاد السوق تمثلت في التوجه إلى الحكومة! ولم يكن في نيتنا تعليمهم رأسمالية النخبة المقربة، وعلى أكثر إحتمال لم يكونوا بحاجة الى تعلم رأسمالية النخبة المقربة منا ولكننا أعطيناهم نموذجاً ردينا عن دون قصد[٤].

أمن قومي للبيع

لم تكن قضية الألمنيوم المثال الأول ولا الأخير حيث تهيمن المصالح الخاصة على الهدف الوطني والعالمي لتحول ناجح. ففي نهاية إدارة بوش وبداية إدارة كلنتون، أبرم إتفاق "السيوف إلى محاريث"[*] التاريخي بين روسيا والولايات المتحدة حيث تقوم شركة حكومية أمريكية سميت بمؤسسة التخصيب الأمريكية (USEC) بشراء اليورانيوم الروسي من الرؤوس النووية الخامدة وجلبها للولايات المتحدة. ثم ينضب اليورانيوم كي لا يستخدم فيما بعد في الأسلحة النووية ثم يستخدم بعدها في محطات القوة النووية. وسيؤمن البيع لروسيا النقد اللازم الذي يمكن إستخدامه للحفاظ على موادها النووية تحت السيطرة بشكل أفضل.

---

[*] إستخدمت هذه الصيغة في سياق إتفاق نزع التسلح وتفكيك الرؤوس النووية والمقصود بها تحويل الانفاق العسكري إلى الانفاق في الاغراض المدنية النافعة – المترجم.

ربما كان الأمر بعيداً عن التصديق على ما يبدو إلا أن قوانين التجارة العادلة تذرع بها مرة أخرى لإعاقة عملية النقل هذه. وجادل منتجو اليورانيوم الأمريكيون أن روسيا كانت تغرق الأسواق الأمريكية باليورانيوم. وكما في حالة الألمنيوم، لم يكن هناك أي أساس إقتصادي لهذه التهمة. ومع ذلك، لم تكتبْ قوانين التجارة الأمريكية العادلة على أساس مبادئ إقتصادية بل وجدت فقط لحماية الصناعات الأمريكية من التأثر بالواردات بشكل عكسي.

عندما تحدى منتجو اليورانيوم الأمريكيون إستيراد الحكومة لليورانيوم لأغراض نزع التسلح في ظل قوانين التجارة العادلة، أصبح من الواضح أن إجراء تغيير في هذه القوانين كان أمراً ضرورياً. وإقتنعت وزارة التجارة والممثل التجاري الأمريكي اخيرا بعد تملق شديد ليقترحا على الكونغرس إجراء تغيير في القوانين. ورفض الكونغرس المقترحات. ولم يتضح لي الأمر حتى الآن إن كانت وزارة التجارة والممثل التجاري قد عملا على تخريب الجهود لإجراء تغيير في القوانين من خلال رفع المقترح للكونغرس بطريقة جعلت النتيجة حتمية أم أنهما قاوما الكونغرس الذي يتخذ موقفا حمائيا.

مما يلفت النظر على حد سواء ما حدث فيما بعد في منتصف التسعينيات. فمما أحرج إدارتي ريغان وبوش في الثمانينيات هو أن الولايات المتحدة كانت بعيدة كل البعد عن المراهنة على التحول للقطاع الخاص. فبينما باعت مارغريت تاتشر ممتلكات عامة للقطاع الخاص بالمليارات، نجد ان الولايات المتحدة لم تبع من ممتلكاتها العامة للقطاع الخاص سوى معمل للهليوم بقيمة مليوني دولار في تكساس. وكان الفارق بالتأكيد أن تاتشر كانت لديها صناعات مؤممة أكثر وأكبر كان بإمكانها تحويل ملكيتها للقطاع الخاص. وأخيراً، فكر دعاة التحول للقطاع الخاص في الولايات المتحدة بشيء كان القلة سيفعلونه أو بإمكانهم فعله وهو بيع المؤسسة الامريكية للتخصيبUSEC الى القطاع الخاص التي لا تخصب اليورانيوم للمفاعلات النووية فحسب بل للقنابل الذرية كذلك. ولكن المشاكل أحاطت بعملية البيع من جميع الجهات. فهذه المؤسسة عهد إليها جلب اليورانيوم المخصب من روسيا؛ وكشركة أهلية كان هذا نوع من قوة الإحتكار لا يخضع إلى تحقق الجهات المعنية بمحاربة الإحتكارات. والانكى في ذلك، إننا نحن في المجلس المستشارين الإقتصاديين حللنا الدوافع على بيع هذه المؤسسة للقطاع الخاص

وبينا بشكل مقنع أن الدافع هو إبعاد اليورانيوم الروسي عن الولايات المتحدة. كان هذا خوفا حقيقيا إذ كانت مشاعر القلق بالغة من إنتشار الأسلحة النووية – من وقوع مواد نووية في أيدي دولة مارقة أو منظمة إرهابية – وإضطرار روسيا الضعيفة إلى بيع اليورانيوم المخصب لكل من يرغب في الدفع لم تكن صورة جميلة بالكاد. نفت المؤسسة الأمريكية للتخصيب بشكل صلب إنها يمكن أن تتصرف أبدا بخلاف المصالح الأمريكية الواسعة وأكدت إنها ستجلب دائما اليورانيوم الروسي حالما يكون الروس مستعدين للبيع؛ ولكن في الأسبوع نفسة الذي أدلت فيه بتأكيداتها، حصلت على وثيقة سرية بين المؤسسة والوكالة الروسية، عرض الروس زيادة شحناتهم إلى ثلاثة أضعاف ولم ترفض المؤسسة ذلك فحسب بل دفعت مبلغا سخيا فيما يمكن تسميته بأنه " مال للجم الأفواه" لإبقاء العرض سرا (ورفض المؤسسة له). وقد يعتقد المرء بأن ذلك كان بحد ذاته كافيا لوقف عملية البيع للقطاع الخاص إلا أن الأمر لم يكن كذلك. فوزارة المالية كانت متصلبة بشأن التحول للقطاع الخاص في الداخل مثلما كانت في روسيا.

ومما يثير الإستغراب فعلا أن التحول الرئيس الوحيد للقطاع الخاص خلال العقد في أمريكا قد إكتنفته مشاكل عويصة تقريباً كتلك التي أحاطت بعمليات التحول للقطاع الخاص في أماكن أخرى إلى درجة أن لوائح الحزبين قدمتا للكونغرس لغرض تأميم الشركة ثانية. وكانت تكهناتنا في أن التحول للقطاع الخاص سيتداخل مع توريد اليورانيوم المخصب من روسيا قد أثبتت صحتها تماما. وفي الحقيقة، بدا في لحظة معينة كما لو أن جميع الصادرات إلى الولايات المتحدة يمكن أن تتوقف. وفي النهاية، طلبت مؤسسة التخصيب دعما ماليا كبيراً للإستمرار في التوريد. وثبت زيف الصورة الإقتصادية الوردية التي رسمتها مؤسسة التخصيب (ووزارة المالية) وإنتاب المستثمرون الغضب عندما رأوا إنخفاض الأسعار. وكان هناك فزع من شركة ذات حيوية مالية ضئيلة تكون مسؤولة عن إنتاج بلادنا من اليورانيوم المخصب. وفي غضون سنتين من بيعها، أثيرت تساؤلات إن كانت وزارة المالية ستمالك نفسها من التأثر وهي تعطي الشهادة المالية لمؤسسة التخصيب بمقتضى القانون كي تواصل عملها.

دروس لروسيا

حصلت روسيا على درس سريع في إقتصاديات السوق وكنا نحن المعلمين، ولكن يا له من درس غريب. فمن جانب، أعطينا الروس جرعات كبيرة من السوق الحر وإقتصاد الكتب المنهجية. ومن جانب آخر، ما رأوا عملياً من معلميهم كان بعيدا كل البعد عن هذه المثل. فقد قيل لهم إن تحرير التجارة كان ضرورياً لإقتصاد السوق الناجح ولكن عندما حاولوا تصدير الألمنيوم واليورانيوم (والسلع الأخرى كذلك) للولايات المتحدة، وجدوا الباب موصداً. ومن الواضح أن أمريكا نجحت من دون تحرير تجارة أو كما يقال أحياناً "التجارة جيدة ولكن الواردات رديئة". وقيل لهم بأن المنافسة أمر حيوي (على الرغم من انه لم يؤكد ذلك كثيراً) ومع ذلك، كانت الحكومة الامريكية هي التي تبنت إنشاء كارتل عالمي في الألمنيوم ومنحت حقوق الإحتكار لإستيراد اليورانيوم المخصب للمنتج الأمريكي المحتكر. وقيل لهم تحولوا للقطاع الخاص بسرعة وبأمانة، ومع ذلك، إستغرقت المحاولة الوحيدة للتحول في الولايات المتحدة سنوات وسنوات، وفي النهاية كانت نزاهتها محط تساؤلات. وكانت الولايات المتحدة تعطي دروساً ولاسيما في أعقاب أزمة شرق آسيا عن رأسمالية النخب المقربة وأخطارها. الا ان قضايا إستخدام النفوذ بدت جلية المعالم ليس في الشواهد التي بيناها في هذا الفصل فحسب بل في ضمانة إدارة رأس المال طويل الأجل التي سنتحدث عنها في الفصل الأخير.

إن لم يؤخذ وعظ الغرب على محمل الجد في كل مكان، فينبغي بنا أن نفهم لماذا. فالأمر ليس مجرد مظالم سابقة كالمعاهدات التجارية غير العادلة المشار إليها في فصول مبكرة، بل في ما نفعله اليوم. فالآخرون لا ينظرون إلى ما نقول فحسب بل إلى ما نفعله كذلك، والصورة ليست دائما جميلة.

الفصل السابع
طرق أفضل إلى السوق

ما إن تجلت إخفاقات ستراتيجيات الإصلاح الجذري في روسيا وأماكن أخرى بشكل متزايد حتى إدعى أولئك الذي ضغطوا بإتجاهها أنه لم يكن لديهم أية خيارات أخرى. بيد أنه كانت تتوافر هناك ستراتيجيات بديلة. ولقد طرح هذا بشكل بليغ في إجتماع ببراغ في أيلول عام ٢٠٠٠ عندما أعاد مسؤولون حكوميون سابقون من عدد من بلدان أوربا الشرقية سواء التي شهدت نجاحا اوتلك التي كان أداؤها مخيبا تقويم تجاربهم. وفي هذا الإجتماع، حصلت حكومة التشيك التي كان يرأسها فاتسلاف كلاوس على إطراء بالغ من الصندوق في باديء الامر بسبب سياستها السريعة في التحول للقطاع الخاص؛ ولكن إدارتها لعملية التحول الإجمالي تمخض عنها ناتج محلي إجمالي كان في نهاية التسعينيات أقل من مستوى البلاد عام ١٩٨٩. وقال المسؤولون في حكومته إنه لم يكن لديهم أي خيار في السياسات المتبناة. ولكن هذه القناعة تحداها متحدثون من جمهورية التشيك وغيرهم من بلدان أخرى. فقد كانت هناك بدائل حيث إتخذت بلدان أخرى خيارات مختلفة، وهناك صلة واضحة بين الخيارات المختلفة والحصائل المختلفة.

إستخدمت بولونيا والصين ستراتيجيات بديلة لتلك التي كان يدعو إليها إجماع واشنطن.وتعد بولونيا من أنجح بلدان أوربا الشرقية؛ وشهدت الصين أسرع معدل نمو لأي إقتصاد رئيس في العالم خلال العشرين سنة الماضية. بدأت بولندا "بعلاج الصدمة" لخفض التضخم الجامح إلى مستويات أكثر إعتدالاً، ودفع إستخدامها الأولي والمحدود لهذا الإجراء العديد إلى الإعتقاد بأن هذا كان أحد تحولات علاج الصدمة. ولكن هذا كان خطأ في مجمله. فبولونيا سرعان ما أدركت أن علاج الصدمة كان مناسباً لخفض التضخم الجامح ولكنه غير مناسب لتغير المجتمع. وإنتهجت سياسة التدرج في التحول للقطاع الخاص فيما كانت في الوقت نفسه تبني المؤسسات الاساسية لإقتصاد السوق كالمصارف التي كانت تقرض فعلاً، ونظام قانوني يستطيع تنفيذ العقود ومعالجة حالات الإفلاس بشكل منصف. وأدركت أنه من دون هذه المؤسسات، لن يكون بإمكان إقتصاد السوق العمل (على عكس بولونيا، باعت جمهورية التشيك شركات للقطاع الخاص قبل بيعها

المصارف. وإستمرت مصارف الدولة بالإقراض للمؤسسات المباعة وتدفقت أموال يسيرة إلى أولئك الذين كانت تحابيهم الدولة ولم تخضع الكيانات المباعة للقطاع الخاص إلى قيود موازنة صارمة مما سمح لها بتأجيل إعادة الهيكلة الحقيقية). وجادل نائب رئيس الوزراء البولوني الأسبق وزير المالية غريغورز كولودكو أن نجاح بلاده يرجع إلى رفضها السريع لمبادئ إجماع واشنطن[1]. فالبلاد لم تكن ترغب في تطبيق ما أوصى به الصندوق اذ لم تتورط في عملية التحول السريع للقطاع الخاص ولم تضع خفض التضخم إلى مستويات واطئة تماما فوق جميع الاهتمامات الاخرى المتعلقة بالإقتصاد الكلي. ولكنها أكدت على بعض الأمور التي لم يولها الصندوق إهتماما كافيا كأهمية الدعم الديمقراطي للإصلاحات التي إقتضت محاولة إبقاء البطالة بمستوى واطيء، وتقديم منافع لأولئك العاطلين وتكييف الرواتب التقاعدية نسبة إلى التضخم وإنشاء البنية التحتية المؤسسية اللازمة لعمل إقتصاد السوق.

سمحت العملية التدريجية للتحول إلى القطاع الخاص بإعادة الهيكلة لتحتل مكانها قبل عملية التحول وكان بالإمكان إعادة تنظيم الشركات الكبيرة إلى وحدات صغيرة. وهكذا نشأ قطاع شركات صغيرة حيوي جديد يديره مديرون شباب مستعدون للإستثمار من اجل مستقبلهم[2].

وعلى نحو مماثل، برز نجاح الصين خلال العقد الماضي على نقيض ملحوظ من إخفاق روسيا. فبينما نمت الصين بمعدل متوسط زاد على ١٠ بالمائة في التسعينيات، تدهورت روسيا بمعدل سنوي متوسط بلغ ٥,٦ بالمائة. ومع حلول نهاية العقد، كانت المدخولات الحقيقية (فيما يسمى بالقوة الشرائية) في الصين مقاربة لتلك التي في روسيا. وبينما نجم عن تحول الصين أكبر إنخفاض للفقر في التاريخ في غضون مدة زمنية قصيرة (من ٣٥٨ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٨ مليون عام ١٩٩٧ بإستخدام معدلات الفقر الدنيا المعروفة للجميع والبالغ دولار واحد باليوم)، ترتب على تحول روسيا إحدى أكبر الزيادات في نسبة الفقر في التاريخ في مدة زمنية قصيرة كهذه (عدا الحرب والمجاعة).

لا يمكن أن يكون التباين بين ستراتيجيتي الصين وروسيا أوضح من ذلك. وبدأت من الخطوات الأولى بالذات من مسيرة التحول. فالصين بدأت إصلاحاتها في الزراعة بالتحول من نظام الإنتاج الجماعي في الزراعة إلى نظام "المسؤولية

الفردية" – تحول جزئي فعال إلى القطاع الخاص ولم يكن تحولاً كاملاً اذ لم يكن بإمكان الأفراد البيع والشراء بحرية ولكن أرباح الناتج أظهرت مدى الربح الذي يمكن تحقيقه حتى من إصلاحات جزئية ومحدودة. كان هذا إنجازاً عظيماً شمل مئات الملايين من العمال تحقق في بضع سنوات. ولكنه جرى بطريقة ولدت تأييداً واسع النطاق. والمحاولة الناجحة في مقاطعةٍ واحدة أعقبتها محاولات في مقاطعات أخرى كانت ناجحة على حد سواء. وكان الدليل جلياً إلى درجة أن الحكومة المركزية لم تضطر إلى فرض هذا التغيير بل قبلته بملء رغبتها. ولكنِ القيادة الصينية أدركت أنه ليس بالإمكان الإعتماد على ما حققته من مكاسب بل يتعين توسيع الإصلاحات لتشمل الإقتصاد برمته.

في هذا الشأن، إستدعوا عدة مستشارين أمريكيين كنت أنا وكينيث آرو من ضمنهم. وكان آرو قد منح جائزة نوبل جزئياً لأعماله في أسس إقتصاد السوق إذ قدم الأسس الرياضية التي تفسر "لماذا ومتى" تنجح إقتصادات السوق. وأنجز عملاً قياسياً في الديناميكيات وفي كيفية تغير الإقتصادات. ولكن على عكس فرسان التحول الميامين الذين ساروا نحو روسيا مسلمين بكتب الإقتصاد المنهجية، شخص آرو محدوديات نماذج الكتب المنهجية هذه. وشددنا أنا وهو على أهمية المنافسة في إيجاد بنية تحتية مؤسسية لإقتصاد السوق إذ إحتل التحول للقطاع الخاص أهمية ثانوية. وكان من أشد الأسئلة تحدياً التي طرحها الصينيون هي مسائل الديناميكيات ولاسيما في كيفية التحول من الأسعار المنحرفة إلى أسعار السوق. وخرج الصينيون بحل بارع وهو نظام السعرين حيث يسعر ما تنتجه الشركة وفق الحصص القديمة (ما كان مطلوباً هو الإنتاج وفق نظام القيادة والسيطرة القديم) بإستخدام الأسعار القديمة ولكن كل ما ينتج بشكل فائض من الحصة القديمة كان يسعر بإستخدام أسعار السوق الحر. سمح هذا النظام بحوافز كاملة على الهامش والتي يعرفها الإقتصاديون جيداً ويهتمون بها. ولكن الصينيين تجنبوا إعادة التوزيع الكبيرة التي كانت ستحدث فيما لو هيمنت الأسعار الجديدة في الحال على الناتج الكلي، وسمحت للسوق "بتلمس طريقه" بين الأسعار غير المنحرفة؛ عملية لم تكن سلسة دائماً ولكنها بأقل مستوى من الإضطرابات. وما هو مهم إن طريقة التدرج الصينية جنبتها مهاوي التضخم المفرط التي تميزت بها طريقة علاج الصدمة في روسيا والبلدان الأخرى تحت تأثير الصندوق وجميع

العواقب الرهيبة التي تلتها بضمنها القضاء على حسابات التوفير. وحالما أنجزت غرضها، تخلت عن نظام السعرين.

في تلك الأثناء، كشفت الصين النقاب عن عملية تدمير خلاقة، وهي إزالة الاقتصاد القديم بإنشاء آخر جديد. وإستحدثت ملايين الشركات الجديدة في البلدات والقرى التي أعفيت من مسؤولية إدارة الزراعة وأصبح بإمكانها تحويل إهتمامها إلى أمور أخرى. وفي الوقت نفسه، دعت الحكومة الصينية الشركات الأجنبية إلى البلاد للمساهمة في مشاريع مشتركة. وجاءت الشركات الأجنبية كالقطعان حيث أصبحت الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة وبلجيكا والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا وهولندا وفرنسا(٣). ومع حلول نهاية العقد، أصبحت مرتبتها حتى أعلى. وشرعت بوقت متزامن في إنشاء "البنية التحتية المؤسسية" – هيئة فعالة للتحويل الخارجي والسندات وقيود مصرفية وشبكات ضمان. ومع وضع شبكات الضمان في مكانها المناسب وإستحداث وظائف جديدة، بدأت بمهمة إعادة هيكلة شركات الدولة القديمة ورشقتها مع بيروقراطيات الحكومة. وفي أمد سنتين، باعت للقطاع الخاص أسهم الاسكان. وما زالت المهام التي شرعت بها غير منتهية والمستقبل ما زال غير واضح ولكن هذه المنجزات لا مراء فيها إذ أن الأغلبية الساحقة من الصينيين يعيشون بشكل أفضل بكثير مما كانوا عليه قبل عشرين سنة.

مع ذلك، يعد "التحول" من إستبدادية الحزب الشيوعي الحاكم في الصين مشكلة أصعب بكثير. فالنمو الإقتصادي والتنمية لا تمنح الحرية الشخصية والحقوق المدنية تلقائياً. والتفاعل بين السياسات والإقتصاد أمر معقد. فقبل خمسين سنة، كانت هناك وجهة نظر واسعة الإنتشار تفيد بوجود مقايضة بين النمو والديمقراطية. وأعتقد بأن روسيا ربما سيكون بمقدورها النمو بشكل أسرع من أمريكا ولكنها دفعت ثمناً باهظاً. ونعرف الآن أن الروس تخلوا عن حريتهم ولكنهم لم يكسبوا إقتصادياً. وهنالك نماذج من الإصلاحات الناجحة تحققت في ظل الديكتاتورية – بينوشت في شيلي مثال واحد. ولكن نماذج الأنظمة الديكتاتورية التي دمرت إقتصاداتها أكثر شيوعاً.

يعد الإستقرار أمراً مهماً للنمو وكل من يعرف تاريخ الصين يدرك أن الخوف من عدم الإستقرار يسري في أعماق هذا البلد الذي ينوف على المليار

نسمة. وأخيرا، يعد تقاسم النمو والإزدهار على نطاق واسع أمر ضروري إن لم يكن كافياً للإستقرار في الأمد الطويل. وأظهرت الأنظمة الديمقراطية في الغرب بدورها أن الأسواق الحرة التي غالباً ما تقيدها الحكومات، تنجح في توليد النمو والإزدهار في أجواء الحرية الفردية. ومثلما كانت هذه المدركات مشروعة في الماضي، فعلى أكثر ترجيح ستكون حتى أكثر من ذلك بالنسبة للإقتصادات الجديدة مستقبلا.

ففي سعيها إلى الإستقرار والنمو، أنشأت الصين منافسة خلاقة وشركات جديدة وإستحدثت الوظائف قبل أن تبيع وتعيد هيكلة شركاتها الحالية. وعلى الرغم من أن الصين أدركت أهمية الإستقرار الكلي، إلا أنها لم تخلط الغايات بالوسائل أبداً ولم تفرط في محاربة التضخم أبداً. وإدركت أنها إذا ما أرادت إدامة الإستقرار الإجتماعي فسيتعين عليها تجنب البطالة الهائلة. وسار إستحداث الوظائف مع إعادة الهيكلة بشكل مترادف. ويمكن تفسير العديد من سياساتها في هذا الضوء. وعلى الرغم من أن الصين حررت أسواقها إلا أنها فعلت ذلك تدريجياً وبطرق ضمنت إعادة إستخدام الموارد التي لم تستثمر في مكانها المناسب في إستخدامات أشد كفاءة، ولم تتركها لبطالة عقيمة. وسهلت السياسة النقدية والمؤسسات المالية إستحداث شركات ووظائف جديدة. وذهبت بعض الأموال لدعم شركات الدولة غير الكفوءة ولكن الصين إعتقدت باهميتها ليس سياسياً فحسب بل إقتصادياً كذلك للحفاظ على الإستقرار الإجتماعي الذي ستزعزعه البطالة العالية. وعلى الرغم من أن الصين لم تبع شركاتها الحكومية سريعاً إذ إستحدثت شركات جديدة ولكن شركات الدولة تضاءلت في الأهمية إلى درجة أن في العشرين سنة من بدء التحول شكلت ٢٨,٢ بالمائة فقط من الإنتاج الصناعي. وادركت أخطار التحرير الكامل لسوق رأس المال على الرغم من أنها فتحت نفسها أمام الإستثمار الأجنبي المباشر.

إن التباين بين ما حدث في الصين وما يحدث في بلدان كروسيا التي خضعت لإيديولوجية الصندوق لا يمكن أن يتجلى بصورة أوضح من ذلك. وفي حالة تلو أخرى، يبدو أن الصين، القادم الجديد إلى إقتصاديات السوق كانت أشد تحسساً من تأثير دوافع قرارات سياستها مما كان الصندوق مع قراراته.

كانت الشركات الحكومية في البلدات والقرى مركزية في السنوات المبكرة من التحول. وقالت إيديولوجية الصندوق لانها شركات حكومية فليس بإمكانها النجاح. ولكن الصندوق كان على خطأ. فشركات البلدات والقرى حلت مشكلة حسن الإدارة وهي مشكلة لم يولها الصندوق إهتماماً يذكر ولكنها كانت أساس العديد من الإخفاقات في أماكن أخرى. فالبلدات والقرى وجهت أموالها العزيزة إلى إنشاء الثروة، وكانت هناك منافسة قوية على النجاح. وإستطاع أولئك الذين في البلدات والقرى رؤية ما كان يحدث لأموالهم؛ وكانوا يعرفون إن كانت الوظائف تستحدث أو تزداد المداخيل. وعلى الرغم من عدم وجود ديمقراطية إلا أنه كانت مساءلة قانونية. ووضعت الصناعات الجديدة في الصين في المناطق الريفية. وساعد هذا في تقليل الإضطرابات الإجتماعية التي ترافق عملية التصنيع حتماً. وهكذا، بنت الصين أساس إقتصاد جديد على المؤسسات القائمة وحافظت على رأس مالها الإجتماعي وعززته بينما تداعى في روسيا.

كانت المفارقة الأخيرة هي أن العديد من البلدان التي إعتمدت سياسة التدرج نجحت في إجراء إصلاحات بالغة بشكل أسرع. فسوق أسهم الصين أكبر مما لروسيا. ومعظم زراعة روسيا اليوم تدار بشكل لا يختلف كثيرا عما كانت عليه قبل عقد، بينما نجد ان الصين أدارت التحول إلى "نظام المسؤولية الفردية" في أقل من خمس سنوات. والتناقضات التي وصفتها بين روسيا من جانب والصين وبولونيا من جانب آخر يمكن ان تتكرر في إقتصادات التحول. فجمهورية التشيك حصلت على تكريم مبكر من الصندوق والبنك الدولي على إصلاحاتها السريعة؛ ثم أصبح واضحاً فيما بعد إنها أنشأت سوق رأس مال لا يجمع المال لإستثمار جديد فحسب بل سمح لبضعة مديري مال أذكياء (بشكل أدق موظفون مجرمون – لوفعلوا في الولايات المتحدة ما فعله هؤلاء في جمهورية التشيك لوضعوا وراء القضبان) للهروب بملايين الدولارات من أموال الآخرين. ولذلك، نتيجة هذه الأخطاء وغيرها في عملية التحول نسبة إلى حيثما كانت عام ١٩٨٩، كانت التشيك متخلفة في الوراء – على الرغم من مزاياها العظيمة في الموقع والمستوى العالي لتعليم شعبها. وعلى النقيض، ربما يكون تحول هنغاريا للقطاع الخاص بطيئاً في بداياته ولكن أعيدت هيكلة شركاتها وأصبحت الآن منافسة على المستوى الدولي.

أظهرت بولونيا والصين أن هناك ستراتيجيات بديلة. ومن المعروف أن السياق السياسي والإجتماعي والتاريخي مختلف في كل بلد؛ ولذلك ليس من الممكن للمرء معرفة أن ما نجح في هذين البلدين سينجح في روسيا ويكون عملياً من الناحية السياسية هناك. وبالدلالة نفسها، يجادل البعض أن مقارنة النجاحين غير منصف إذا ما أخذ بنظر الإعتبار الظروف المختلفة الملحوظة بينهما. فبولونيا بدأت بتقاليد سوق أقوى مما في روسيا إذ كان لديها قطاعها الخاص حتى في الحقبة الشيوعية. ولكن الصين بدأت من موقع أقل تقدماً. فوجود أصحاب المشاريع في بولونيا قبل التحول ربما مكنها من القيام بستراتيجية التحول للقطاع الخاص بشكل سريع، ولكن بولونيا وكذلك الصين إختارتا المدخل التدريجي.

يقال بأن بولونيا كانت متفوقة لأنها كانت بلداً مصنعاً والصين كانت أقل من ذلك مرتبة. وكانت الصين حسب ما يقوله هؤلاء النقاد ما تزال في منتصف الطريق في التصنيع والتمدن. بينما واجهت روسيا المهمة الدقيقة لإعادة توجيه إقتصادها التصنيعي ولكن المحتضر اصلا. ولكن بالامكان الجدل بالعكس تماماً فالتنمية ليست سهلة كما يبين ذلك ندرة النجاحات بشكل واضح. وإذا كان التحول صعباً والتنمية صعبة فليس من الواضح كيف يمكن أن يكون القيام بهما في وقت متزامن أمراً سهلاً. وإن كان الفارق بين نجاح الصين وفشل روسيا في إصلاح الزراعة شيئاً فقد كان أعظم من نجاح البلدين في إصلاح الصناعة.

لعل إحدى خصائص حالات النجاح هي أنها كانت "مطورة داخلياً" إذ صممها أشخاص في كل بلد يحسون بإحتياجات وإهتمامات بلدهم. ولم تعتمد طريقة غير مرنة في الصين أو بولونيا أو هنغاريا. فهذه البلدان المتحولة وغيرها جميعاً كانت براغماتية، ولم تدع الإيديولوجية ونماذج الكتب المنهجية تحدد سياستها أبداً.

فالعلم وحتى العلم غير الدقيق كالإقتصاد يهتم بالتكهنات وتحليل الصلات العرضية. وتكهنات دعاة التدرج كانت تؤيد ما قالوه في البلدان التي إتبعت ستراتيجياتهم وفي بلدان علاج الصدمة التي إتبعت مساراً بديلاً. بينما كانت تكهنات دعاة علاج الصدمة على العكس.

في تقديري، لم تكن النجاحات في البلدان التي لم تلتزم بوصفات الصندوق عرضية. بل كانت هناك صلة واضحة بين السياسات المتبعة والحصائل وبين النجاحات في الصين وبولونيا وما فعلتاه والإخفاقات في روسيا وما فعلته. وكانت

الحصيلات في روسيا، كما بينا، ما تكهن به منتقدو علاج الصدمة أسوأ لا أكثر. وكانت الحصيلات في الصين على العكس تماماً مما كان سيتكهن به الصندوق وكانت منسجمة كلياً مع ما لمح إليه دعاة التدرج ان لم تكن أفضل.

إن العذر الذي يتذرع به دعاة علاج الصدمة في عدم تنفيذ التدابير التي تقتضيها وصفتهم بشكل كامل أبداً ليس مقنعاً. ففي الإقتصاد، لا توجد وصفة تتبع بحذافيرها والسياسات (والمشورة) يجب أن تبنى على حقيقة أن أفراداً غير معصومين يعملون ضمن نطاق عمليات سياسية معقدة سيقومون بتنفيذها. وإذا ما فشل الصندوق في تشخيص هذا، فذلك بحد ذاته إتهام خطير. وما هو أسوأ هو أن العديد من الإخفاقات إستشرفها مراقبون وخبراء مستقلون وتجاهلها الصندوق.

إن إنتقاد الصندوق ليس لمجرد أن تكهناته لم تتأكد. وعلى أية حال، ليس بإمكان أحد حتى الصندوق التأكد من عواقب التغيرات ذات المديات البعيدة التي ترتبت على التحول من الشيوعية إلى إقتصاد السوق. وكان الانتقاد ينحصر في أن رؤية الصندوق كانت ضيقة جداً اذ ركزعلى الإقتصاد فقط وإستخدامه نموذجاً إقتصادياً محدوداً.

لدينا الآن أكثر من دليل على عملية الإصلاح مما كان لدينا قبل خمس سنوات عندما أسرع الصندوق والبنك الدولي في الحكم على نجاح ستراتيجيتهما[٤]. ومثلما تبدو الأمور مختلفة بشكل ملفت للنظر عما كانت عليه في منتصف التسعينيات فهكذا ستكون في عقد آخر. فربما نضطر إلى مراجعة تقديراتنا إذا ما أخذت بنظر الإعتبار حصيلة الإصلاحات المنفذة الآن. ومع ذلك من موقع مناسب، تبدو بعض الأمور واضحة. فالصندوق قال إن أولئك الذين طبقوا علاج الصدمة بينما سيشعرون بألم أشد في الأمد القصير فإنهم سيحققون نجاحاً في الطويل منه. وأظهرت هنغاريا وسلوفينيا وبولونيا أن سياسات التدرج تؤدي إلى ألم أقل في الأمد القصير وإستقرار إجتماعي وسياسي أوسع ونمو أسرع في الطويل منه. وفي السباق بين السلحفاة والارنب، يبدو أن السلحفاة فازت مرة أخرى. وحتى الإصلاحيون المتطرفون خسروا سواء كانوا تلاميذ لامعين كجمهورية التشيك أو عنيدين قليلاً كروسيا[٥].

الطريق إلى المستقبل

لم يكن بوسع أولئك المسؤولين عن أخطاء الماضي إسداء أية نصيحة تذكر إلى حيث ينبغي التوجه مستقبلاً. وما برحوا يكررون الكلمات السحرية نفسها، الحاجة لمواصلة سياسة الاستقرار والتحول للقطاع الخاص والتحرير. فالمشاكل التي سببها الماضي أجبرتهم الآن على الإعتراف بالحاجة إلى مؤسسات قوية ولكن ليس لديهم سوى القليل من النصح عما يعني ذلك أو كيفية تحقيقه. وفي إجتماع أثر آخر بشأن السياسة الروسية، راعني غياب ستراتيجية لمهاجمة الفقر أو تعزيز النمو. وفي الحقيقة، ناقش البنك الدولي التراجع عن برامجه في القطاع الريفي. وكان هذا أمراً مفهوماً بالنسبة للبنك إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار المشاكل التي سببتها برامجه السابقة في هذا الميدان ولكنها لم تكن معقولة لروسيا إذا ما أخذ بنظر الإعتبار أن هذا هو الذي يكمن فيه أكثر الفقر في البلاد. وكانت ستراتيجية "النمو" الوحيدة التي إقترحت هي أنه ينبغي بالبلاد تبني سياسات من شأنها إعادة رأس المال الذي هرب من البلاد. وكان أولئك الذين إتخذوا هذا الموقف، تجاهلوا ذلك مما يعني تعزيز موقف القلة المحتكرة وهوس الإختلاس ورأسمالية المافيا أو النخبة المقربة التي يمثلونها. إذ لم يكن هناك سبب آخر يحدوهم إلى إعادة رؤوس أموالهم في وقت يمكنهم تحقيق أرباح طائلة في الغرب. علاوة على ذلك، لم يعالج الصندوق ووزارة المالية الأمريكية أبداً حقيقة أنهم كانوا يدعمون نظاماً افتقد شرعيته السياسية، وحيث العديد من أولئك الذين جمعوا أموالهم خلسة ومن إرتباطاتهم السياسية بزعيم – بوريس يلتسين – فقد مصداقيته وشرعيته برمتها. ومن المحزن في الجانب الأعظم أن روسيا يجب أن تعالج ما حدث بإعتباره نهباً للموجودات الوطنية، سرقة لا يمكن للبلاد أن تعوضها ثانية أبداً. ويجب أن يكون هدف روسيا مستقبلا المحاولة على وقف المزيد من النهب وإجتذاب المستثمرين الحقيقيين من خلال إرساء حكم القانون وتهيئة الأجواء الجذابة لقطاع الأعمال.

إتسمت أزمة ١٩٩٨ بمزية واحدة أشرت إليها مبكرا وهي أن خفض قيمة الروبل حرك النمو ليس كثيرا في الصادرات بل في البدائل الإستيرادية؛ واظهر أن سياسات الصندوق كانت في الحقيقة تخنق الإقتصاد وأبقته دون إمكانياته. وأدى خفض العملة الذي إقترن بحسن الحظ – زيادة هائلة في أسعار النفط في أواخر التسعينيات – إلى الانتعاش من مستوى واطيء يعرفه الجميع. هنالك منافع دائمة

جراء التعاظم المفاجئ في النمو؛ فقد انتفعت بعض الشركات من الظروف المؤاتية التي بدت في الطريق إلى فرص جديدة ونمو مستمر. وهنالك دلائل أخرى إيجابية إذ أن بعض أولئك الذين إستفادوا من نظام الرأسمالية الصنيعة ليصبحوا فاحشي الثراء كانوا يعملون من أجل تغيير القواعد والتأكد من أن ما فعلوه بالآخرين لا يمكن أن يفعل بهم. وهنالك خطوات في بعض الأوساط لإدارة الشركات بشكل أفضل – بينما لا يبدو أن القلة المحتكرة مستعدة للمخاطرة بجميع أموالها في روسيا إلا أنها ترغب في إستدراج الآخرين ليخاطروا بما لديهم وتعلم أنها لكي تفعل ذلك فإنه يتعين عليها التصرف بشكل أفضل مما فعلته في الماضي. ولكن هنالك دلائل أخرى ليست بتلك الدرجة من الإيجابية. فحتى في ذروة أسعار النفط العالية، لم تتمكن روسيا بالكاد من موازنة ميزانيتها إذ كان يتعين عليها وضع أموالها جانباً "لليوم الأسود" المحتمل عندما تنخفض فيه أسعار النفط. ومع ذهاب هذا الكتاب للطبع، فإن الانتعاش ما زال أمراً غير مؤكد. فقد هبطت أسعار النفط من ذروتها وكالعادة، شعر بتأثير خفض العملة في السنتين الأوليين. ولكن في معدلات النمو الواطئة التي بدأت في الظهور الآن، ستحتاج روسيا إلى عقد آخر أو إثنين أو أكثر لتصل إلى ما كانت عليه عام ١٩٩٠ ما لم تطرأ تغيرات ملموسة.

لقد تعلمت روسيا العديد من الدروس. ففي أعقاب الشيوعية، تحول العديد من شعبها من الدين القديم لماركس إلى دين السوق الحر الجديد. وسرعان ما خبا بريق هذا الدين الجديد ليحل محله براغماتية جديدة.

هنالك سياسات معينة يمكن أن تحدث إختلافاً. وعند إستعراض ما كان ينبغي فعله، كان من الطبيعي البدء بالتفكير في أخطاء الماضي من انعدام الإهتمام بالأسس المكونة لإقتصاد السوق، من المؤسسات المالية التي تقرض الشركات الجديدة إلى القوانين التي تحمي العقود وتطور المنافسة إلى النظام القضائي المستقل والنزيه.

يجب أن تذهب روسيا إلى أبعد من التركيز على الإستقرار الكلي وتشجع النمو الإقتصادي. وطيلة حقبة التسعينيات، ركز الصندوق على حمل البلدان على العمل من أجل تنظيم موازنتها والسيطرة على نمو عرض النقد. وعلى الرغم من أنه عندما يجري بشكل معتدل، فإن التثبيت ربما يكون متطلباً أساسياً للنمو، ولا يمكن إعتبار ذلك ستراتيجية نمو. وفي الواقع، قلصت ستراتيجية التثبيت الطلب

المجموعي. وهذا الإنخفاض في الطلب المجموعي تفاعل مع ستراتيجيات إعادة الهيكلة المضللة لتقليص العرض المجموعي. وفي عام ١٩٩٨، جرى نقاش نشط بشأن دور العرض والطلب. وجادل الصندوق بأن أية زيادة في الطلب المجموعي سيكون تضخمياً. وأن صح هذا، فسيكون هذا إقرارا رهيبا بالفشل. ففي ست سنوات، قلصت الطاقة الإنتاجية لروسيا بأكثر من ٤٠ بالمائة - أكثر بكثير من التقليص في الدفاع وخسارة أكبر في الطاقة المنتجة مما حصل في أي ظرف بإستثناء الحروب السيئة. وكنت أعلم أن سياسات الصندوق أسهمت بشكل بالغ في تقليص الطاقة الإنتاجية ولكني كنت أعتقد بأن إنعدام الطلب المجموعي بقي مشكلة مع ذلك. وكما تبين، أثبت الصندوق مرة أخرى خطأه. فعندما جرى خفض العملة، تمكن المنتجون المحليون أخيراً من التنافس مع الإستيرادات الأجنبية، وأصبحوا قادرين على تلبية الطلبات الجديدة. وإزداد الإنتاج، وتوفرت في الحقيقة، طاقة فائضة أهملتها سياسات الصندوق لسنوات.

لن ينجح النمو إلا إذا أنشأت روسيا بيئة ودية للإستثمار. وهذا يقتضي تدابير على جميع مستويات الحكومة. والسياسات الجيدة على المستوى الوطني يمكن تعطيلها بسياسات رديئة على المستوى المحلي والإقليمي. ويمكن أن تصعب القيود في جميع المستويات عملية إنشاء قطاعات أعمال جديدة. ويمكن أن يكون عدم توافر الأراضي معوقاً مثلما هو الحال مع إنعدام تيسر رأس المال. ولا يفعل التحول للقطاع الخاص فعله إذا ما ضغط مسؤولو الحكومة المحليون بقوة على الشركات التي لا يحدوها دافع للإستثمار. ويتضمن هذا ضرورة مهاجمة التوجهات الفدرالية مباشرة. فالهيكل الفدرالي الذي يؤمن حوافز منسجمة في جميع المستويات ينبغي أن يوضع في مكانه المناسب. ولكن هذا سيكون صعباً إذ أن السياسات الهادفة إلى منع سوء الإستخدام في المستويات الدنيا من الحكومة يمكن أن يساء إستخدامها بالذات وإعطاء سلطة مفرطة للمركز وحرمان السلطات المحلية والإقليمية من القدرة على إستنباط ستراتيجيات نمو خلاقة وريادية. وعلى الرغم من ان روسيا ركدت إجمالاً إلا أنها أحرزت تقدما في بضع مناطق - كان هناك خوف من أن محاولات الكرملين الأخيرة للسيطرة على السلطات المحلية ستحبط في الواقع هذه المبادرات المحلية.

ولكن هنالك عاملاً أساسياً في إنشاء أجواء عمل جيدة، وهذا أمر سيكون صعب التحقيق خاصة إذا ما أخذ بنظر الإعتبار ما حدث خلال العقد الماضي؛ إستقرار سياسي وإجتماعي. فاللامساواة الشديدة والفقر الهائل الذي أحدثته العقود الماضية تشكل أرضية خصبة لمجموعة من الحركات القومية والشعبية قد لا تشكل بعضها تهديداً لمستقبل روسيا الإقتصادي فحسب بل للسلام العالمي. وسيكون من الصعب بل ومن المحتمل أن يستغرق ذلك وقتاً بالغاً لتغيير اللامساواة التي نشأت سريعاً.

أخيراً، يجب على روسيا جباية الضرائب. ولابد أن عمليات الجباية ستكون صعبة في الأقل في قطاعات أعمال الموارد الطبيعية الرئيسة لروسيا إذ أن العوائد والإنتاج في قطاع الموارد الطبيعية يمكن مراقبته بسهولة من حيث المبدأ، لذا ينبغي أن تكون الضرائب سهلة الإستيفاء. ويجب على روسيا إنذار شركاتها بإشعار أنها إذا لم تدفع الضرائب فإن الحكومة ستستولي على ممتلكاتها ولنقول في أمد ستين يوما. وإذا لم تدفع الضرائب وإستولت الحكومة على الممتلكات فسيكون بإمكانها إعادة بيعها للقطاع الخاص ثانية بطريقة تكون أكثر شرعية من القروض المتقاسمة المخزية في البيع للقطاع الخاص الذي جرى في عهد يلتسين. وعلى الجانب الآخر، إذا لم تدفع قطاعات الأعمال ضرائبها فإن روسيا والحكومة الروسية ستمتلك الموارد لحسم بعض المشاكل المهمة العالقة.

ومثلما يجب على أولئك المدينين بالضرائب دفع مستحقاتهم فإن أولئك المدينين بالأموال للمصارف – ولاسيما المصارف التي بيد الحكومة الآن نتيجة نكولها – يجب حملهم على دفع تلك الديون. ومرة أخرى، يمكن أن يترتب على ذلك إعادة تأميم فعالة للشركة، إعادة تأميم يتبعها بيع الشركة بشكل أكثر مشروعية مما حصل سابقاً.

يمكن التكهن بنجاح برنامج العمل هذا إذا ما كانت هناك حكومة نزيهة نسبياً مهتمة بتحسين الرخاء العام. وينبغي بنا نحن الموجودين في الغرب إدراك ذلك إذ ليس بوسعنا فعله سوى القليل نسبياً لتحقيق ذلك. لقد ظهر تعالي أولئك الأشخاص في إدارة كلنتون والصندوق عن إختيار أولئك الذين ينبغي دعمهم والضغط بإتجاه برامج الإصلاح الناجحة والتبشير بيوم جديد لروسيا على حقيقته؛ فالمحاولة المتعجرفة التي يقوم بها أولئك الذين لا يعرفون سوى القليل عن البلاد بإستخدام

مجموعة ضيقة من المفاهيم الإقتصادية لتغيير مسار التاريخ محاولة مآلها الفشل. وبإمكاننا المساعدة في دعم تلك الأنواع من المؤسسات التي تشكل أساس الديمقراطية – بناء مراكز بحوث وفسح المجال أمام إقامة حوارات عامة ودعم وسائل الإعلام المستقلة والمساعدة في تثقيف جيل جديد يفهم الكيفية التي تعمل فيها النظم الديمقراطية. وعلى الصعيد الوطني الإقليمي والمقاطعات، هنالك العديد من المسؤولين الشباب الذين يودون رؤية بلاد تنحو منحى مختلفاً إذ أن الدعم واسع النطاق – الفكري بقدر ما هو المالي – يمكن أن يشكل فارقاً. وإذا ما كان خراب طبقتها المتوسطة يمثل تهديداً طويل الأمد لروسيا، إذن بينما ليس بوسعنا تغيير الأضرار الناجمة إلا ان بوسعنا في الأقل العمل على وقف المزيد من تداعياتها.

لقد بيَن جورج سورس أن المساعدة التي يقدمها فرد واحد يمكن أن تكون مهمة، وبالتأكيد سيكون بوسع الجهود المعنية للغرب إذا ما وجهت توجيهاً جيداً فعل المزيد. وعندما نصوغ تفاعلات ديمقراطية واسعة، فينبغي أن ننأي بأنفسنا عن أولئك المتحالفين مع بنى القوة في الماضي وكذلك بنى القوة الصاعدة حديثاً للقلة المحتكرة – بقدر ما تسمح به السياسة الواقعية في الأقل. وينبغي ان يكون هذا فوق كل إعتبار آخر وينبغي الا نلحق أي أذى. فقروض الصندوق لروسيا كانت مؤذية؛ ولم تكن هذه القروض وقرارات السياسة الكامنة وراءها قد جعلت البلاد مثقلة بالديون والفقر وأبقت أسعار الصرف بمستويات عالية مما أضر ليس بالإقتصاد فحسب بل كان الغرض منها هو الابقاء على الجماعات الحالية في السلطة كذلك، وقد إتضح فسادها من نجاحها في هذا التغلغل المقصود في الحياة السياسية للدولة وبذل ما بوسعها دون ريب لإعاقة برنامج الإصلاح الجذري الذي ذهب إلى أبعد من إيجاد رؤية معينة ضيقة لإقتصاد السوق، إلى إيجاد ديمقراطية تنبض بالحيوية. ويبقى إستنتاجي عند حضوري الإجتماعات التي ناقشت قرض ١٩٩٨ صحيحا اليوم مثلما كان من قبل أنه إذا ما حزمت روسيا البلد الغني بالنفط والموارد الطبيعية أمرها وشمرت عن ساعدها فلن تحتاج إلى هذه القروض؛ وإذا لم تكن كذلك فلن تشكل لها هذه القروض فائدة تذكر. فليس المال ما تحتاجه روسيا بل أمر آخر. أمر بإمكان بقية العالم إعطاؤه؛ ولكنه سيتطلب نوعاً مختلفاً تماما من البرامج.

المساءلة الديمقراطية والإخفاقات

لقد رسمت صورة قاتمة لروسيا في طور التحول حيث الفقر الهائل والقلة المحتكرة والطبقة المتوسطة المحطمة والإنخفاض السكاني وخيبة الأمل في عمليات السوق. وهذه الإدانة ينبغي موازنتها باعتراف بالمنجزات. فروسيا الآن تمتلك ديمقراطية هشة ولكن أفضل بكثير من النظام الإستبدادي في الماضي. وتعاني من وسائل إعلام مقيدة إلى حد كبير - سابقاً كانت تحت سيطرة بضعة من القلة المحتكرين والآن تحت سيطرة الدولة أكثر من اللازم - ولكن وسائل الإعلام ما زالت تمثل وجهات نظر متنوعة أوسع بكثير مما كانت عليه تحت نظام سيطرة الدولة في الماضي. وأصحاب الشركات المثقفون ثقافة جيدة والنشطين على الرغم من أنهم ما زالوا يسعون للهجرة الى الغرب بدلا من مواجهة مصاعب القيام باعمال تجارية في روسيا أو في الجمهوريات السوفييتية الأخرى السابقة يمثلون الوعد بقطاع خاص أكثر حيوية في المستقبل.

في النهاية، يجب أن تتحمل روسيا المسؤولية عما حصل في تاريخها القريب ومقدراتها. فقد سبب الروس إلى حد كبير وفي الأقل نخبة صغيرة منهم في ورطة بلادهم إذ كانوا هم الذين إتخذوا القرارات الرئيسة كالقروض المتقاسمة في عملية البيع للقطاع الخاص. ومما لا ريب فيه، كان الروس أفضل بكثير في تسخير المؤسسات الغربية لخدمة اغراضهم من الغربيين في فهمهم لروسيا. وأخبر أحد كبار مسؤولي الحكومة علنا كيف ضللوا (أو ما هو أسوأ، كذبوا) الصندوق*. وشعروا بأنه لابد من حصولهم على الأموال التي يحتاجونها.

ولكننا نحن في الغرب وزعماءنا لعبنا دوراً أبعد من أن يكون محايدا وغير مهم. فالصندوق سمح بتضليله لأنه أراد الإعتقاد بأن برامجه ستعمل ولأنه أراد مواصلة الإقراض ولأنه أراد الإعتقاد بأنه كان يصوغ روسيا ثانية. وكنا بالتأكيد

---

* عندما سأل جوبابيس إن كان يحق للحكومة الروسية الكذب على الصندوق بشأن الموقف المالي الحقيقي قال حرفيا "في مواقف كهذه، يتعين على السلطات فعل ذلك. وينبغي بنا ذلك. وتدرك المؤسسات المالية على الرغم من حقيقة أننا سلخنا منها ٢٠ مليار دولار، أنه لم يكن لدينا أي سبيل آخر" راجع بادوك "روسيا تكذب للحصول على قروض، يقول مساعد يلتسين" لوس أنجلز تايمز ٩ أيلول ١٩٩٨.

نمتلك بعض التأثير على مسار البلاد لاننا أعطينا موافقتنا لأولئك الذين كانوا في السلطة. وأن الغرب كان مستعدا للتعامل معهم - في منحهم مليارات الدولارات - وأعطاهم المصداقية؛ وحقيقة أن الآخرين ربما لا يكونون قادرين على إنتزاع دعم كهذا قد سجلت ضدهم بشكل جلي. وكان تأييدنا الضمني لبرنامج القروض لقاء المشاركة ربما أسكت الإنتقادات. وعلى أية حال، كان الصندوق الخبير في شؤون التحول إذ حث على البيع للقطاع الخاص بأسرع وقت ممكن وكانت القروض لقاء المشاركة سريعة إن لم تكن أي شيء آخر. وأما كونها فاسدة فمن الواضح انه لم يكن يشكل مصدر قلق. فالدعم والسياسات - والمليارات من دولارات أموال الصندوق - لم تمكن الحكومة الفاسدة وسياساتها الفاسدة من البقاء في السلطة فحسب بل إنها حتى خففت الضغط على تنفيذ إصلاحات ذات معنى.

لقد وضعنا رهاناتنا على زعماء محابين وضغطنا بإتجاه ستراتيجيات تحول معينة. وبعض هؤلاء الزعماء تبين أنهم غير كفوئين وكان الآخرون فاسدين والبعض كلاهما. وتبين أن بعض هذه السياسات كانت خاطئة والأخرى فاسدة وبعضها كلاهما. وليس من المعقول القول أن السياسات كانت صحيحة ولم تطبق بشكل جيد فقط. فالسياسة الإقتصادية يجب أن تبنى لا على عالم مثالي بل على العالم كما هو. ويجب ألا تصمم السياسات للكيفية التي ستنفذ فيها في العالم الذي نعيش فيه. ودعوات التقدير لم تطلق لإستقصاء ستراتيجيات بديلة واعدة. واليوم مثلما بدأت روسيا في مساءلة زعمائها عن نتائج قراراتهم، فينبغي بنا مساءلة زعمائنا أيضاً.

الفصل الثامن
برنامج العمل الآخر لصندوق النقد الدولي

أثارت الجهود شبه الناجحة لصندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات الكثير من التساؤلات المقلقة عن الطريقة التي يرى فيها عملية العولمة- كيف يرى أهدافها وكيف يسعى إلى إنجاز هذه الأهداف كجزء من دوره ومهمته.

يعتقد الصندوق أنه ينفذ المهام المسندة إليه وهي تطوير الإستقرار العالمي ومساعدة البلدان النامية المتحولة ليس في تحقيق الإستقرار فحسب بل النمو كذلك. وحتى وقت متأخر، كان يناقش ان كان ينبغي به ان يعنى بالفقر الذي كان من مسؤولية البنك الدولي، ولكنه اليوم، أخذها على عاتقه كذلك على مستوى التصريحات في الأقل. واعتقد، مع ذلك، أنه أخفق في مهمته، وأن الإخفاقات لم تكن عرضية فحسب بل كانت نتاج الكيفية التي فهم فيها مهمته.

قبل عدة سنوات، اصبحت العبارة المشهورة للرئيس الأسبق لجنرال موتورز وزير الدفاع شارلس ويلسون في هذا الصدد "ما يصلح لجنرال موتورز يصلح للبلاد"، تمثل رمزا لوجهة نظر معينة في الرأسمالية الأمريكية. وغالباً ما يبدو الصندوق أن له وجهة نظر مماثلة، فما يراه المجتمع المالي جيد للإقتصاد العالمي فهو جيد للإقتصاد العالمي وينبغي عمله". ففي بعض الشواهد، هذا صحيح ولكنه في العديد ليس كذلك. وفي بعض الشواهد، ما يعتقده المجتمع المالي بأنه يصب في مصلحته ليس فعلاً كذلك لأن إيديولوجية السوق الحر السائدة تشوش التفكير السليم بالطريقة المثلى لمعالجة العلل الإقتصادية.

ضياع التماسك الفكري: صندوق النقد الدولي من أيام كينز إلى اليوم

كان هناك بعض التماسك في مفهوم كينز(العراب الفكري لصندوق النقد الدولي) للصندوق ودوره. فقد شخص كينز إخفاقاً في السوق ــ وهو السبب وراء تساؤل لماذا لا يمكن ترك الاسواق وحالها ــ يمكن أن ينتفع من العمل الجماعي. وجاء قلق كينز من أن الأسواق يمكن أن تولد بطالة مستمرة. وذهب إلى أبعد من ذلك إذ بيّن ضرورة الحاجة إلى عمل جماعي عالمي لأن أفعال بلد واحد يمكن أن

تؤثر في بلدان أخرى. فإستيرادات بلد واحد هي صادرات بلد آخر. وتقليص بلد إستيراداته لأي سبب كان، يضر بإقتصادات البلدان الأخرى.

كانت هناك حالة إخفاق أخرى، إذ قلق كينز من أن السياسة النقدية في حالة الانكماش الحاد يمكن أن لا تكون فعالة، وان بعض البلدان ربما لا تكون قادرة على الإقتراض لتمويل الزيادات في نفقاتها أو التعويض عن انخفاض الضرائب الضرورية لتحفيز الإقتصاد. وحتى لو كان البلد ذا جدارة إئتمانية على ما يبدو فقد لا يكون قادراً على الحصول على المال. ولم يشخص كينز مجموعة من إخفاقات السوق فقط؛ بل فسر سبب إمكانية مؤسسة كصندوق النقد الدولي على تحسين الأمور وذلك بممارسة ضغط على البلدان للحفاظ على إقتصادها بمستوى الإستخدام الكامل، ومن خلال تقديم سيولة لتلك البلدان التي تواجه حالات انكماش التي ليس بإمكانها تحمل زيادة توسعية في الانفاق الحكومي، سيكون بالامكان الحفاظ على الطلب المجموعي العالمي.

مع ذلك، يهيمن أصوليو السوق اليوم على الصندوق؛ إذ يعتقدون أن الأسواق عموماً تعمل بشكل جيد وأن الحكومات عموماً تعمل بشكل رديء. لدينا هنا مشكلة واضحة، مؤسسة عامة أنشئت لمعالجة إخفاقات معينة في السوق ولكن يديرها الآن إقتصاديون على قدر عالٍ من الثقة بالأسواق وقدر واطئ من الثقة بالمؤسسات العامة. ويبدو عدم الإنسجام في الصندوق مقلقا ولاسيما عندما ينظر إليها من منظور التطورات في النظرية الإقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة.

لقد طورت مهنة الإقتصاد مدخلاً شاملاً إلى نظرية اخفاق السوق جراء العمل الحكومي الذي تحاول فيه تشخيص سبب عدم عمل الأسواق بشكل جيد وسبب كون العمل الجماعي ضرورياً. فعلى الصعيد الدولي، شخصت النظرية في أعلاه سبب اخفاق الحكومات في خدمة الرفاه الإقتصادي العالمي، وكيف أن العمل الجماعي العالمي والعمل المنسق للحكومات التي تعمل معاً غالباً ما يؤدي الى تحسين الأمور من خلال المؤسسات الدولية. ولهذا فان تطوير وجهة نظر متماسكة فكرياً لسياسة دولية لمؤسسة دولية كصندوق النقد الدولي يتطلب تشخيص شواهد مهمة حيث يمكن أن تفشل فيها الأسواق في العمل وتحليل الكيفية التي يمكن لسياسات معينة من خلالها تفادي أو تقلل الضرر الذي تحدثه هذه الإخفاقات.

وينبغي أن تتناول أموراً أخرى تبين كيف أن تدخلات معينة تكون أفضل سبيل لوقف إخفاقات السوق ومعالجة المشاكل قبل حدوثها ومعالجتها عندما تحدث.

كما ذكرنا، قدم كينز مثل هذا التحليل مبينا سبب عدم إتباع البلدان سياسات توسعية بشكل كاف بمفردها - لا تأخذ في الحسبان المنافع التي تجلبها لبلدان أخرى. ولهذا السبب، كانت الغاية من الصندوق في مفهومه الأصلي هي ممارسة ضغط دولي على البلدان لاعتماد سياسات توسّعية اكثر مما ستختاره طوعاً. واليوم، غيّر الصندوق هذا المسار وشرع بممارسة ضغط على البلدان ولاسيما النامية منها لتنفيذ سياسات انكماشية أكثر مما ستختاره هذه البلدان طواعية. ولكنه، بينما يرفض وجهات نظر كينز على ما يظهر، الا إن الصندوق اليوم في تقديري لم يقدم نظرية متماسكة متقنة عن إخفاق السوق تسوغ سبب وجوده وتقدم تبريراً عقلانياً لبعض من تدخلاته في السوق. ونتيجة لذلك كما رأينا، صاغ الصندوق سياسات سمحت، إضافة إلى ازدياد المشاكل التي كان يسعى لمعالجتها تفاقما، بتكرر هذه المشاكل مرات ومرات.

دور جديد لنظام سعر صرف جديد؟

قبل حوالي ثلاثين سنة، تحول العالم إلى نظام سعر الصرف المرن. وكانت هناك نظرية متماسكة وراء هذا التحول، فأسعار الصرف كالأسعار الأخرى ينبغي ان تحددها قوى السوق. ولم تلاقِ محاولات الحكومة التدخل في تحديد هذا السعر أي نجاح مثل محاولاتها التدخل في تحديد أي سعر آخر. ومع ذلك، كما رأينا، قام الصندوق مؤخراً بتدخلات بالغة. وانفقت مليارات الدولارات في محاولة لإبقاء أسعار الصرف في روسيا والبرازيل بمستويات غير مستدامة. ويبرر الصندوق هذه التدخلات على أساس أن الأسواق تبدي أحياناً تفاؤلاً مفرطاً يتجاوز حد الإعتدال، وان اليد الدافئة للبيروقراطي الدولي يمكن أن تساعد عند ذاك في إستقرار الأسواق. ولقد أدهشني ذلك كونه أمراً غريباً أن مؤسسة تلتزم بالمبدأ القائل أن الأسواق تعمل جيداً، إن لم تكن بشكل مثالي، إذا ما قررت أن هذا السوق بالذات أي سوق سعر الصرف يتطلب تدخلاً بالغاً. ولم يقدم الصندوق أي تفسير شاف أبداً لسبب كون هذا التدخل المكلف مرغوباً في هذا السوق بالذات أو سبب عدم كونه مرغوباً في أسواق أخرى.

إتفق مع الصندوق في أن الأسواق ربما تظهر تشاؤماً مفرطاً. ولكني أعتقد كذلك أن الأسواق يمكن أن تظهر تفاؤلاً مفرطاً وان هذه المشاكل لا تحدث فقط في سوق أسعار الصرف. فهناك مجموعة واسعة من العيوب في الأسواق ولاسيما في أسواق رأس المال تنطلب مجموعة واسعة من التدخلات.

في سبيل المثال، كان التفاؤل المفرط هو الذي أدى إلى فقاعة سوق العقار والأسهم في تايلاند، فقاعة تعززت إن لم تتسبب بأموال المضاربة الساخنة المتدفقة إلى البلاد. وأعقب التفاؤل تشاؤم مفرط عندما إنعكس التدفق فجأة. وفي الواقع، كان هذا التغير في الإتجاه هو السبب الجذري للتقلب الحاد في أسعار الصرف. واذا كانت هذه الظاهرة شبيهة بالمرض، فسيكون من الصائب معالجة هذا المرض بدلا من معالجة مظاهره فقط وأعني بذلك التقلب في اسعار الصرف. ولكن إيديولوجية السوق الحر للصندوق حدت بالصندوق إلى تسهيل خروج ودخول أموال المضاربة الساخنة. وفي معالجته للأعراض مباشرة من خلال ضخ مليارات الدولارات إلى الأسواق، جعل الصندوق العلة الأساسية تزداد سوءاً فعلا. ولو جنى المضاربون الأموال من أحدهم الآخر فقط، لبدت اللعبة غير جذابة – فعالية شديدة الخطورة والتي درت في المتوسط عوائد صفرية إذ إقترنت مكاسب البعض بخسائر مساوية للآخرين. ان مما يجعل المضاربة مربحة هو المال المتدفق من الحكومات التي يدعمها الصندوق. فعندما أنفق الصندوق والحكومة البرازيلية في سبيل المثال حوالي ٥٠ مليار دولار للحفاظ على سعر الصرف بمستوى أعلى من قيمته المقررة في أواخر عام ١٩٩٨، فأين ذهب المال؟ لم يختف المال في الهواء، بل ذهب إلى جيوب البعض اذ ذهب أكثره إلى جيوب المضاربين. ربما يربح بعض المضاربين وربما يخسر آخرون ولكن المضاربين عموماً يجنون كمية مساوية لما تخسره الحكومة. ويعني هذا أن الصندوق هو الذي يديم عمل المضاربة.

العدوى

هنالك مثال آخر مذهل على حد سواء على الكيفية التي أدى فيها إفتقار الصندوق الى نظرية كاملة ومتماسكة بشكل معقول إلى سياسات زادت المشاكل تفاقماً والتي كان يفترض بالصندوق حلها. أنظر إلى ما يحدث عندما يحاول

الصندوق حصر "العدوى". ففي الأساس، يجادل الصندوق أنه يتعين عليه التدخل وبسرعة إذا ما قرر أن أزمة مستمرة في بلد معين ستنتقل إلى بلدان أخرى، فالأزمة تنتشر كالمرض الوبائي المعدي.

إذا كانت العدوى مشكلة، فمن المهم فهم عمل الآلية التي تحدث من خلالها؛ مثلما يحاول المختصون بالأمراض الوبائية بذل قصارى جهدهم لإحتواء مرض ملوث ويعملون بشكل مثابر لفهم آلية إنتقاله. كانت لدى كينز نظرية متماسكة فالانكماش في بلد يدفع بذلك البلد إلى تقليص إستيراداته وهذا يضر بجيرانه. ورأينا في الفصل الرابع كيف أن الصندوق على الرغم من كلامه عن العدوى، قام باعمال في الأزمة المالية الآسيوية عجلت فعلاً بإنتقال العدوى إذ أجبر بلداً تلو الآخر على شد الأحزمة على البطون. وأدى انخفاض المداخيل بسرعة إلى تخفيضات كبيرة في الإستيرادات، وفي إقتصادات المنطقة المتكاملة بشكل وثيق، فقد أدت هذه إلى إضعاف متوالياً للبلدان المجاورة .. ومع إنفجار المنطقة ضمنياً، أدى إنخفاض الطلب على النفط والسلع الأخرى إلى إنهيار أسعار السلع مما أحدث فوضى في بلدان أخرى على بعد آلاف الأميال تعتمد إقتصاداتها على تصدير هذه السلع.

في تلك الأثناء، تمسك الصندوق بالتقشف المالي بإعتباره العلاج الحاسم مدعياً أن ذلك ضروري لإستعادة ثقة المستثمر. وإنتشرت الأزمة الشرق آسيوية من هناك إلى روسيا عبر إنهيار النفط ليس من خلال أي إرتباط غامض بين "الثقة" من جانب المستثمرين (أجانب ومحليين) في إقتصادات المعجزة في شرق آسيا ورأسمالية المافيا في روسيا. ونظراً لإنعدام وجود نظرية متماسكة ومقنعة عن العدوى، فقد نشر الصندوق المرض بدلاً من أن يعمل على إحتوائه.

متى يكون العجز التجاري مشكلة؟

لم تنتب مشاكل التماسك معالجات الصندوق فحسب بل تشخيصاته كذلك. فإقتصاديو الصندوق يشعرون بقلق كبير من عجوزات ميزان المدفوعات؛ فمثل هذه العجوزات في حساباتهم تعد دلالة أكيدة على مشكلة محتملة في المستقبل القريب. ولكن في مواجهة مثل هذه العجوزات، فإنهم غالباً ما لا يولون إهتماماً يذكر لما يستخدم المال فيه فعلاً. فإذا كان لدى حكومة معينة فائض مالي (كما كان

لدى تايلاند في السنوات قبل أزمة ١٩٩٧) فإن عجز ميزان المدفوعات يبرز أساساً عندما يتجاوز الإستثمار الخاص المدخرات الخاصة. فإذا ما إقترضت شركة من القطاع الخاص مليون دولار بفائدة ٥ بالمائة وإستثمرته في أمر يدر عليها عائداً بمقدار ٢٠ بالمائة، فلن تكون هذه مشكلة لها في إقتراض مليون دولار. وسيعود عليها الإستثمار بالكثير مما يمكنها من تسديد القرض. وبالتأكيد حتى لو أخطأت الشركة في تقديرها وكانت العوائد ٣ بالمائة أو حتى صفراً فليست هناك أية مشكلة. عندئذ، يتعرض المقترض إلى الإفلاس ويخسر الدائن جزءاً من قرضه أو جميعه. وقد تكون هذه مشكلة الدائن ولكنها ليست مشكلة تستدعي قلق حكومة البلاد أو الصندوق منها.

ولكن "الطريقة المتماسكة" كانت ستشخص ذلك. وتشخص كذلك أنه إذا ما كانت إستيرادات بلد ما أكثر من صادراته (أي عجز تجاري) فيجب على البلد الآخر التصدير أكثر مما يستورده (أي فائض تجاري). وينص قانون المحاسبات الدولية الذي لا يمكن تجاوزه على أن مجموع كل العجوزات في العالم يجب أن يضاف الى مجموع كل الفوائض. ويعني هذا أنه إذا أصرت الصين واليابان على إمتلاك فائض تجاري، عندئذ يجب ان تكون لدى بعض البلدان عجوزات. ولا يمكن التنديد ببلدان العجز فقط؛ فبلدان الفوائض تستحق اللوم على حد سواء. وإذا ما حافظت اليابان والصين على فوائضهما وحولت كوريا عجزها إلى فائض فإن مشكلة العجز يجب أن تظهر على عتبة باب بلد آخر.

ومع كل ذلك، يمكن أن تكون العجوزات التجارية مشكلة. ويمكن أن تكون مشكلة لأنها تتضمن إضطرار البلد إلى الإقتراض سنة بعد أخرى. وإذا ما غير أولئك الذين يقدمون رأس المال رأيهم وأوقفوا تقديم القروض، فإن البلد يمكن أن يقع في مشاكل كبيرة – أزمة. فهو ينفق على شراء سلع من الخارج أكثر مما يحصل عليه من بيع سلعه في الخارج. وعندما يرفض الآخرون الإستمرار في تمويل الفجوة التجارية، فإن البلد سيضطر الى التكيف سريعاً. وفي حالات قليلة، يمكن إجراء التكيف بسهولة: إذا ما إقترض البلد بشكل بالغ لتمويل شراء سيارات من باب الترف (كما كان عليه الأمر في أيسلندا مؤخراً) عندئذ، إذا ما رفض الأجانب تقديم تمويل للسيارات فإن الشراء يتوقف وتنغلق الفجوة التجارية. ولكن كما هو المألوف أن التكيف لا يعمل بتلك الدرجة من السلاسة. وتكون المشاكل

حتى أسوأ إذا ما إقترض البلد بأجل قصير كي يستطيع الدائنون المطالبة بإعادة ما إقرضوه لتمويل عجوزات السنوات السابقة سواء إستخدمت في تمويل الترف الاستهلاكي أو في إستثمارات طويلة الأجل.

الإفلاس والخطر المعنوي

تحدث مثل هذه الأزمات في سبيل المثال عندما تنفجر فقاعة عقارية مثلما حصل في تايلاند. فأولئك الذين إقترضوا من الخارج لتمويل مشاريعهم العقارية لم يكن بإمكانهم تسديد قروضهم. وإنتشر الإفلاس على نطاق واسع. أما كيف يعالج الصندوق الإفلاس، فما زال هذا يمثل ميداناً آخر حيث إبتليت طريقة الصندوق باللاانسجام الفكري.

في إقتصاد السوق القياسي، إذا ما منح المقرض قرضاً رديئاً فهو الذي يتحمل العواقب. وقد يتعرض المقترض للإفلاس وهنالك قوانين في البلدان تتناول الكيفية التي ينبغي فيها معالجة مثل هذه الحالات من الإفلاس. هذه هي الطريقة التي يفترض بإقتصادات السوق العمل بموجبها. ولكن برامج الصندوق غالبا ما قدمت بدلاً من ذلك أموالاً للحكومات لضمان الدائنين الغربيين. والدائنون في معرض توقعهم ضمانة من الصندوق أضعفوا الدوافع من اجل ضمان قدرة المقترضين على التسديد. وهذه هي مشكلة الخطر المعنوي سيئة الصيت المعروفة الان في صناعة التأمين والإقتصادات. فالتأمين يضعف الدافع على الحذر والتعقل. والضمانة في حالة الأزمة كالتأمين "الحر". فإذا كنت دائناً، فإنك لا تبالي كثيراً بتزكية دائنيك ولاسيما عندما تعرف بانك ستكون مضموناً إذا لم تدفع القروض. في تلك الأثناء، تستطيع الشركات المتعقلة التي تواجه تقلباً في سعر صرف العملات الأجنبية التأمين ضده بطرق معقدة ولكنها سهلة الوصول في الحال؛ ولكن، إذا لم يؤمن المقترضون في بلد - كما رأينا مبكراً - لتقليل مخاطرهم أو إنكشافهم ولكنهم يعرفون أو يعتقدون بأن ضمانة الصندوق محتملة عندئذ يتشجع المقترضون على تحمل مخاطر بالغة ولا يقلقون منها. هذا ما حدث في روسيا في التمهيد لأزمة الروبل في عام ١٩٩٨. ففي تلك الحادثة حتى دائنو وول ستريت كانوا يقدمون قروضاً لروسيا ولم يبالوا أن عرف مقدارحجم الضمانة المطلوب

حسب اعتقادهم، وإذا ما أخذت مكانة روسيا النووية بنظر الاعتبار فقد إعتقدوا بأن روسيا ستحصل عليها.

يحاول الصندوق في تركيزه على الأعراض الدفاع عن تدخلاته بالقول أنه من دونها، سينكل البلد وبالنتيجة لن يكون قادراً في الحصول على الإئتمان مستقبلاً. ولكن "الطريقة المتماسكة" كانت ستشخص المغالطة في هذه الحجة. وإذا ما نجحت أسواق رأس المال – بالتأكيد، إن نجحت في أي مكان بشكل مقارب لذلك الذي يجادل به أصوليو السوق على ما يبدو – عندئذ سيتطلعون إلى الأمام في تقويم أي سعر فائدة يضعونه بالنظر إلى خطورة التقدم إلى أمام. والبلد الذي تخلص من ديون معلقة بالغة حتى ولو بالنكول سيكون في وضع أفضل للنمو وبذلك يكون أحسن قدرة على تسديد أي إقتراض إضافي. هذا هو جانب من الاساس المنطقي للإفلاس في المقام الأول: التخلص من الدين أو إعادة هيكلته يسمح للشركات والبلدان بالتحرك الى امام والنمو. ربما قدمت سجون المدينين في القرن الثامن عشر دافعا قويا للافراد لعدم الوقوع في الإفلاس ولكنها لم تساعد المدينين على إعادة بناء انفسهم. ولم تكن هذه السجون غير إنسانية فحسب ولكنها لم تعزز الكفاءة الإقتصادية الإجمالية.

يدعم التاريخ هذا التحليل النظري. ففي أحدث شاهد، إستطاعت روسيا التي عجزت عن إيفاء ديون ضخمة عام ١٩٩٨ وإنتقدت بشكل واسع على عدم استشارة الدائنين، الإقتراض من السوق بحلول عام ٢٠٠١ وبدأ رأس المال بالعودة إلى البلاد. وعلى نحو مماثل، بدأ رأس المال بالتدفق ثانية إلى كوريا الجنوبية على الرغم من أن البلاد أجبرت على إعادة هيكلة ديونها بشكل فعّال وأعطت الدائنين الأجانب الخيار بين تمديد القروض أو عدم التسديد.

أنظر إلى الكيفية التي كان يمكن أن يعالج فيها الصندوق إحدى أصعب المشاكل في شرق آسيا لو كان طور " نموذجاً متماسكاً " سواء برفع أسعار الفائدة أو عدمه في خضم الأزمة. فرفعه كان سيجبر بالتأكيد الآلاف من الشركات على الإفلاس. وكان جدل الصندوق أن الفشل في رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى إنهيار سعر الصرف والإنهيار سيؤدي إلى المزيد من الإفلاس. لنضع جانباً في هذه اللحظة مسألة إن كان رفع أسعار الفائدة (مع تفاقم الفتور الناجم عنه) سيؤدي إلى سعر صرف أقوى (في الحياة الواقعية لم يكن كذلك). ولنضع جانباً أيضاً السؤال

التجريبي إن كان المزيد من الشركات سيتأثر برفع أسعار الفائدة أو إنخفاض سعر الصرف (في الأقل في تايلاند، ألمح الدليل بشكل قوي إلى أن الضرر من إنخفاض آخر في سعر الصرف سيكون أقل). ومشكلة التمزق الإقتصادي التي يسببها خفض قيمة سعر الصرف تسببها الشركات التي إختارت عدم التأمين ضد إنهيار سعر الصرف. والتحليل المتماسك للمشكلة كان سيبدأ بالسؤال عن سبب إخفاق السوق الظاهر – لماذا لا تشتري الشركات التأمين؟ ان أي تحليل كان سيلمح إلى أن الصندوق نفسه كان جزءاً كبيراً من المشكلة. فتدخلات الصندوق لدعم سعر الصرف، كما بينّا آنفاً، جعل لجوء الشركات الى التأمين أمراً غير ضروري مما سيؤدي في المستقبل الى تفاقم المشكلة التي كان يفترض بالتدخل معالجتها.

من الضمانة إلى المشاركة في الضمانة

ما إن أصبحت إخفاقات الصندوق واضحة حتى سعى إلى ستراتيجيات جديدة، الا أن إفتقارها إلى التماسك المطلوب، جعلت فرص النجاح ضئيلة امام سعيه إلى بدائل حيوية. ودفعه الإنتقاد الشديد الموجه لستراتيجية ضمانته إلى محاولة ما أسماه البعض بستراتيجية "المشاركة في الضمانة". اذ طلب الصندوق من مؤسسات القطاع الخاص "المشاركة" في أية ضمانات. وبدأ يصر على أنه قبل إقراضه المال لأي بلد في ضمانة لابد ان تكون هناك "مشاركة" واسعة لمقرضي القطاع الخاص في تلك الضمانة؛ ويتعين عليهم تحمل "جزء طفيف" من خلال إعفاء جزء مهم من الدين الذي بحوزتهم. ومما لا يثير العجب، أن هذه الستراتيجية الجديدة لم تجرب أول مرة على بلدان كبيرة كالبرازيل وروسيا بل على بلدان عاجزة كالإكوادور ورومانيا وهي أضعف من أن تقاوم الصندوق. وأثبتت هذه الستراتيجية سريعاً أنها عويصة في المفهوم وناقصة في التنفيذ وذات عواقب سلبية بالغة على البلدان المستهدفة في التجربة عليها.

كانت رومانيا مثالاً محيراً على وجه الخصوص. فهي لم تهدد بالنكول ولا طلبت أموالاً جديدة من الصندوق لتبين بأنها جديرة بالإئتمان مما سيساعد في خفض أسعار الفائدة التي دفعتها. ولكن الدائنين الجدد لن يقرضوا إلا إذا حصلوا على سعر فائدة متناسب مع الخطورة التي يواجهونها. وليس من الممكن إجبار المقرضين الجديد على تحمل جزء من الخسارة. ولو أسند الصندوق سياساته الى نظرية متماسكة لأسواق رأس مال جيدة الاداء، لكان قد إدرك ذلك.

ولكن كانت هناك مشكلة أخرى اشد خطورة تتعلق بمهمة الصندوق الجوهرية. فالصندوق أنشئ للتعامل مع أزمات السيولة التي تسببها اللاعقلانية العرضية لسوق الإئتمان، ولكنه كان يرفض إقراض البلدان التي كانت في الواقع جديرة بالإئتمان. وبدأ الصندوق الآن بإعطاء الصلاحيات لسياسات إقراضه إلى الأفراد والمؤسسات نفسها التي سببت الأزمات. ولو أبدوا إستعدادهم للإقراض فسيكون هو الآخر مستعداً للإقراض. وسرعان ما رأى هؤلاء المقرضون المضامين العميقة للتغير حتى لو لم يرها الصندوق. فإذا ما رفض الدائنون إقراض المال لبلد زبون أو التوصل إلى تسوية فإن البلد المقترض لن يكون قادراً في الحصول على الأموال ليس فقط من الصندوق بل من البنك الدولي والمؤسسات الأخرى التي جعلت إقراضها مشروطاً بموافقة الصندوق. وهكذا أصبح الدائنون يتمتعون بثقل بالغ على حين غرة. وأصبح لرجل في الثامنة والعشرين من عمره يعمل في فرع مصرف أهلي دولي في بخارست من خلال تقديمه قرضا ببضعة ملايين من الدولارات يمتلك الصلاحية ليقرر إن كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإتحاد الأوربي سيقدم لرومانيا مبلغاً ينوف على المليار دولار من المال. وفي الحقيقة، لقد فوض الصندوق مسؤولياته لتقويم الإقراض للبلد إلى هذا الشاب البالغ من العمر ثمانية وعشرين سنة.. ومما لا يثير العجب، أن هؤلاء المصرفيين البالغ أحدهم ثمانية وعشرين سنة والآخر في الثلاثين أو الخامسة والثلاثين في فروع المصارف الدولية الأخرى في بخارست سرعان ما أدركوا هذه القوى التساومية التي منحوا إياها حديثاً. ففي كل مرة، كان الصندوق يخفض مبالغ المال التي طالب المصارف الأهلية بتحملها، كانت المصارف الأهلية تخفض المبالغ التي كانت مستعدة لتقديمها. وفي نقطة معينة، بدت رومانيا وكأنها عاجزة عن جميع ٣٦ مليون دولار فقط من قروض القطاع الخاص لكي تحصل على صفقة المعونة البالغة مليار دولار. ولم تطالب المصارف الأهلية التي جمعت المال الذي طالب به الصندوق بالدولار العالي (معدلات فائدة عالية) فحسب بل انها طالبت في حالة واحدة في الأقل بنوع من التخفيف التحوطي في قواعد رومانيا الناظمة. وسيساعد " تجميد القيود الناظمة" هذا للدائن القيام بأمور ما كان بمستطاعه فعلها بخلاف ذلك كأعطاء المزيد من القروض بمعدلات فائدة عالية أو جعلها أكثر خطورة من اجل زيادة أرباحه ولكنه كان يزيد بذلك مخاطر النظام المصرفي ويزعزع سبب

وجود القيود الناظمة بالذات. وربما تغرى الحكومات الأقل كفاءة والأكثر فسادا على ذلك ولكن رومانيا لم تقبل بالعرض جزئياً لأنها لم تكن مستميتة أصلاً في الحصول على المال في المقام الأول.

يمكن النظر الى القضية من طريقة أخرى. فمن المفترض أن قرار الصندوق لتقديم القرض يستند إلى الكيفية التي سيعالج فيها البلد المشاكل الأساسية في إقتصاده الكلي. ووفق ستراتيجية "المشاركة" يمكن أن تكون للبلد مجموعة مرضية تماماً من السياسات الكلية ولكن إذا لم يكن بإمكانه جمع المبلغ الذي قال الصندوق أنه يتعين عليه جمعها من المصارف الأهلية فربما لن يكون قادراً في الحصول على الأموال من جميع المصادر. ومن المفترض ان الصندوق يمتلك الخبرة في هذه المسائل وليس موظف مصرف يافع عمره ثمانية وعشرون عاماً في بخارست.

في نهاية المطاف، في حالة رومانيا في الأقل، أصبحت إخفاقات الستراتيجية بينة حتى للصندوق نفسه وشرع بتقديم الأموال للبلد على الرغم من عدم تقديم القطاع الخاص المبالغ التي "أصر" عليها الصندوق.

أفضل الدفاع هو الهجوم: توسيع دور الصندوق باعتباره الملجأ الاخير للاقراض

في ضوء المدركات المتزايدة لإخفاقات الصندوق والمطالب المتزايدة بتقليص نطاقه، إقترح النائب الأول لمدير الصندوق ستانلي فيشر أن يوسع الصندوق دوره ليكون الملجأ الأخير للإقراض. وإذا ما أخذ بنظر الإعتبار أن الصندوق فشل في إستخدام الصلاحيات التي كان يمتلكها بصورة جيدة، فإن مقترح زيادة صلاحياته كان جريئاً تماماً. وإستند هذا المقترح إلى قياس جذاب. فداخل البلدان، هنالك مصرف مركزي يعمل كمقرض أخير يلتجأ إليه ويقرض الاموال للمصارف التي تمتلك ثروة "ميسرة ولكن ليست سائلة" أي التي تمتلك ثروة صافية موجبة ولكن ليس بإمكانها الحصول على أموال من أماكن أخرى. ويقوم الصندوق بأداء الدور نفسه للبلدان. ولو كان لدى الصندوق وجهة نظر متماسكة لرأس المال لسرعان ما رأى الخلل في هذه الفكرة[١]. فبموجب نظرية السوق التام إذا كانت الشركة التجارية في يسر مالي، فينبغي أن تكون قادرة على إقتراض المال من السوق؛ وأي شركة في يسر فهي تمتلك سيولة. ومثلما يعتقد إقتصاديو الصندوق

الذين يبدون عادة أن لديهم مثل هذا الإيمان بالأسواق أن بإمكانهم الحكم بشكل أفضل من السوق على ما ينبغي أن يكون عليه سعر الصرف، وبإمكانهم أيضاً على ما يبدو الإعتقاد بأنهم يستطيعون الحكم بشكل أفضل من الأسواق إن كان البلد المقترض جديراً بالإئتمان.

لا أعتقد أن أسواق رأس المال تعمل بشكل تام. فمن المفارقة إنني على الرغم من إعتقادي أنها تعمل بشكل أقل بكثير مما يلمح إليه إقتصاديو الصندوق عادة إلا إنني أعتقد أنها أكثر "عقلانية" مما يبدو أن الصندوق يعتقده عندما يتدخل. هنالك مزايا للقروض التي يقدمها الصندوق إذ أن الصندوق غالباً ما يقرض عندما ترفض أسواق رأس المال القيام بذلك. ولكنني ادرك في الوقت نفسه، أن البلد يدفع غالياً للمال "الرخيص" الذي يحصل عليه من الصندوق. فإذا ما ساءت أحوال الإقتصاد الوطني ولاحت بوادر النكول فإن الصندوق هو الدائن الأفضل.ويسدد إليه أولاً – حتى لو لم يسدد للآخرين كالدائنين الأجانب. فهؤلاء يحصلون على ما تبقى، وقد لا يحصلون على شيء. ولهذا نرى ان المؤسسة المالية العقلانية من القطاع الخاص تصرعلى علاوة المخاطر – أي فرض معدل فائدة عال لتغطية الإحتمال العالي بعدم التسديد. فإذا ما ذهبت معظم أموال البلاد للصندوق، فلا داعي للذهاب إلى المقرضون الأجانب من القطاع الخاص إذ سيصر هؤلاء المقرضين على معدل فائدة عال متناسب. والنظرية المتماسكة لسوق رأس المال كانت ستجعل الصندوق يعي ذلك تماماً، وتجعله يتردد في إقراض المليارات والمليارات التي قدمها في شكل صفقة ضمانات. ولجعلت النظرية المتماسكة للأسواق الصندوق يبحث في أوقات الأزمات دون توان عن بدائل على غرار أولئك الذين تحدثنا عنهم في الفصل الرابع.

برنامج العمل الجديد للصندوق

ربما كانت حقيقة إنعدام التماسك التي أدت إلى مجموعة مختلفة من المشاكل ليست أمرا مستغربا. فالسؤال ماهو سبب إنعدام التماسك؟ وعلام إصراره في كل قضية بعد أخرى حتى بعدما يشار فيها إلى المشاكل؟ يكمن جزء من التفسير في أن المشاكل التي إضطر الصندوق إلى مواجهتها كانت صعبة؛ فالعالم معقد وإقتصاديو الصندوق رجال عمليون يكافحون من أجل إتخاذ قرارات عسيرة

بشكل سريع أكثر من كونهم أكاديميون يسعون بهدوء إلى تماسك وإنسجام فكري. ولكني أعتقد أن هناك سبباً أساسياً وهو أن الصندوق لا يتابع فقط الأهداف المرسومة في تفويضه الأصلي لتعزيز الإستقرار العالمي وضمان وجود أموال للبلدان التي تواجه تهديداً بالانكماش لمتابعة سياسات توسعية بل يتابع كذلك مصالح المجتمع المالي. ويعني هذا أن لدى الصندوق أهدافاً غالباً ما تتعارض مع بعضها الآخر.

ما زال التوتر مع ذلك على أشده لأن هذا الصراع لا يمكن إظهاره على العلن: فإذا ما إعترف بالدور الجديد للصندوق علناً، فمن الممكن أن يضعف الدعم لتلك المؤسسة، ويعرف أولئك الذين نجحوا في تغيير الصلاحيات هذا بالتأكيد تقريباً. ولهذا كان يتعين تغطية الصلاحيات الجديدة كي تبدو في الأقل منسجمة ولو بشكل سطحي مع الصلاحيات القديمة. وقدمت إيديولوجية السوق الحر المبسطة الستار الذي يكمن وراءه العمل الحقيقي للصلاحيات "الجديدة" التي يمكن التعامل بها.

وعلى الرغم من أن التغير في الصلاحيات والأهداف ربما كان هادئاً ولكنه لم يكن بالكاد بارعاً، فمن خدمة المصالح الإقتصادية العالمية إلى خدمة مصالح المالية العالمية. وتحرير سوق رأس المال ربما لم يسهم في الإستقرار الإقتصادي العالمي ولكنه فتح أسواقاً جديدة هائلة لوول ستريت.

ينبغي أن أكون واضحاً، فالصندوق لم يغير صلاحياته بشكل رسمي أبداً ولا شرع في وضع مصالح المجتمع المالي فوق إستقرار الإقتصاد العالمي أو مصلحة البلدان الفقيرة التي يفترض به مساعدتها. ولا يمكننا التحدث بشكل مجد عن دوافع ونوايا أية مؤسسة الا عن أولئك الذين يشكلونها ويحكمونها. وحتى آنذاك، غالباً ما لا نستطيع التحقق من الدوافع الحقيقية اذ ربما تكون هناك فجوة بين ما يقولون أنها نواياهم وبين دوافعهم الحقيقية. مع ذلك كعلماء إجتماع، بوسعنا محاولة وصف سلوك مؤسسة على أساس ما تقوم به من أفعال في الظاهر. وعند النظر إلى الصندوق وهو يبدو كما لو كان يتابع مصالح المجتمع المالي، فان ذلك يقدم لنا طريقة نقوّم فيها ما يبدو لنا أنها تصرفات متناقضة وغير متماسكة فكرياً.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون سلوك الصندوق مثار إستغراب إذ أنه عالج المشاكل من منظورات وإيديولوجية المجتمع المالي. ومن الطبيعي أن تكون هذه

منحازة (وان لم تكن بشكل تام) بشكل وثيق مع مصالحه. وكما بينّا من قبل، جاء العديد من منتسبيه البارزين من أوساط المجتمع المالي وذهب العديد من كبار منتسبيه بعدما خدموا هذه المصالح جيداً إلى وظائف ذات رواتب عالية في المجتمع المالي. فستان فيشر نائب المدير الإداري الذي لعب مثل هذا الدور في الأحداث المبينة في هذا الكتاب، ذهب مباشرة من الصندوق ليصبح نائب رئيس مجلس إدارة شركة سيتيغروب **Citigroup**، الشركة المالية الكبيرة التي تضم مصرف سيتي بانك. وكان رئيس مجلس إدارة سيتيغروب (رئيس اللجنة التنفيذية) روبرت روبين الذي لعب بصفته وزيراً للمالية دوراً مركزياً في سياسات الصندوق. وليس بوسع المرء سوى السؤال إن كوفئ فيشر بشكل سخي لتنفيذه بشكل أمين ما طلب منه القيام به؟

ولكن لسنا بحاجة للبحث عن الفساد القائم على الرشوة. فالصندوق يعتقد (أو العديد من كبار مسؤوليه وموظفيه في الأقل) إن تحرير سوق رأس المال سيؤدي إلى نمو أسرع للبلدان النامية ويؤمن بذلك بقوة إلى درجة أنه لم يكن بحاجة إلى النظر في أي دليل كما وانه لم يؤمن بصحة أي دليل يلمح إلى العكس. لم يكن الصندوق يرغب في إلحاق الأذى بالفقراء ولكنه يعتقد أن السياسات التي يدعو إليها ستنفعهم في خاتمة المطاف ويؤمن بالإقتصاد البطيء، ومرة أخرى لم يرغب بالنظر في الأدلة بشكل وثيق ربما تلمح إلى العكس. ويعتقد أن السيطرة على أسواق رأس المال ستساعد البلدان الفقيرة على النمو، ولذلك يعتقد أن الإنتفاع من أسواق رأس المال ينبغي أن يحتل أولوية مهمة.

عند النظر إلى سياسات الصندوق على هذا النحو، فإن توكيده على التسديد للدائنين الأجانب بدلاً من مساعدة قطاعات الأعمال المحلية على العمل دون توقف يكون مفهوماً أكثر. فالصندوق ربما لم يصبح جابي ديون مجموعة الدول السبع الا ان من الواضح أنه عمل بشكل مثابر (على الرغم من أنه لم يكن ناجحاً دائماً) للتأكد من التسديد إلى دائني مجموعة الدول السبع. كان هناك بديل لتدخلاته الهائلة كما رأينا في الفصل الرابع، بديل كان من الممكن أن يكون أفضل للدول النامية وأفضل للإستقرار العالمي في الأمد الطويل. كان بإمكان الصندوق تسهيل

عملية التجربة؛ وكان بإمكانه محاولة تصميم عملية تجميد تام (إيقاف مؤقت للدفوعات) مما كان سيعطي البلدان وشركاتها الوقت للتعويض عن الخسائر وإعادة تشغيل إقتصاداتها المتوقفة. وكان بإمكانه محاولة توليد عملية إفلاس متسارعة[٢]. ولكن الإفلاس والتجميد التام لم يكونا (وما زالا كذلك) خيارين مرغوبين لأنهما يعنيان عدم التسديد للدائنين. وكان العديد من القروض غير مضمونة بضمانات كافية، ولهذا في حالة الإفلاس، لم يستعاد إلا القليل منها.

قلق الصندوق من أن النكول من خلال إنتهاك حرمة العقود سيزعزع الرأسمالية. وقد أخطأوا في ذلك في عدة نواحٍ. فالإفلاس جزء غير مكتوب من كل عقد إئتماني؛ والقانون هو الذي يضمن ماذا سيحدث إذا لم يستطع المدين الدفع للدائن. ولأن الإفلاس جزء ضمني من العقد الإئتماني، فإن الإئتمان لا ينتهك "حرمة" العقد الإئتماني. ولكن هنالك عقداً آخر غير مكتوب على قدر مساوٍ من الأهمية بين المواطنين ومجتمعهم وحكومتهم فيما يسمى أحياناً "العقد الإجتماعي". وهذا العقد يتطلب تأمين الحماية الإجتماعية والإقتصادية الأساسية بما فيها فرص معقولة للإستخدام. وبينما عمل الصندوق بشكل مضلل للمحافظة على ما يعتبره انه حرمة للعقد الإجتماعي، الا إنه كان مستعداً حتى لتمزيق العقد الإجتماعي المهم جدا. في النهاية، كانت سياسات الصندوق هي التي زعزعت السوق وإستقرار الإقتصاد والمجتمع في الأمد الطويل كذلك.

من المفهوم إذن السبب الذي قوبل فيه الصندوق وستراتيجياته التي دسها على البلدان في العالم بمثل هذه العدائية. فالمليارات من الدولارات التي يقدمها تستخدم للحفاظ على أسعار الصرف بمستويات غير مستدامة لمدة قصيرة يتمكن الأجانب والأغنياء من خلالها إنتزاع أموالهم من البلد بشروط تفضيلية (عبر أسواق رأس المال المفتوحة التي فرضها الصندوق على البلدان). فلكل روبل ولكل روبية ولكل كروزيرو يحصل أولئك الذين في البلاد على دولارات أكثر طالما كانت أسعار الصرف مستدامة. وغالباً ما إستخدمت المليارات أيضا للتسديد للدائنين الأجانب حتى لو كانت الديون ممنوحة من جهة أهلية. وما يأتي هو من مطلوبات للقطاع الخاص كان مؤمماً في حقيقته عبر العديد من الشواهد.

في الأزمة المالية الآسيوية، كان هذا أمراً عظيماً بالنسبة للدائنين الأمريكيين والأوربيين الذين سروا من إستعادة أموالهم التي أقرضوها للمصارف

وقطاعات الأعمال التايلندية أو الكورية. ولكن لم يكن الأمر عظيماً بتلك الدرجة للعمال ودافعي الضرائب في تايلاند وكوريا الذين إستخدمت أموال ضرائبهم لتسديد قروض الصندوق، سواء إنتفعوا أم لم ينتفعوا من تلك الأموال. ولكن الإساءة تضاف على الأذى بعدما تنفق المليارات للحفاظ على سعر الصرف بمستوى غير مستدام وضمانة الدائنين الأجانب وبعدما تذعن حكوماتهم إلى ضغط الصندوق لخفض النفاقات كي تواجه البلدان فتوراً يفقد فيه الملايين من العمال وظائفهم، حينذاك يقال بانه لا توجد أية أموال عندما يتعلق الأمر بإيجاد مبالغ متواضعة جداً لتدفع لدعم الغذاء والوقود للفقراء. ولا غرابة في ان يعم مثل هذا الغضب العارم ضد صندوق النقد الدولي.

إذا إعتبرنا الصندوق مؤسسة تتابع سياسات تصب في مصلحة الدائنين، فان سياسات الصندوق الأخرى تصبح سهلة الفهم. وأشرنا مبكراً إلى التركيز على العجز التجاري. وبعد الأزمة، أدت السياسات الإنكماشية الهائلة التي فرضت على بلدان شرق آسيا إلى تقليصات سريعة في الإستيرادات وإعادة بناء هائلة للإحتياطيات. ومن منظور مؤسسة تقلق على قابلية التسديد للدائنين، فسيكون هذا ألامر منطقياً، إذ ان من دون إحتياطي، لن تكون البلدان قادرة على تسديد قروض الدولار المدينة بها مع شركاتها في بلدانها. ولكن إذا ما ركزنا بشكل أكثر على قضية الإستقرار العالمي والانتعاش الإقتصادي للبلدان والمنطقة، فينبغي إعتماد طريقة أكثر ليناً في إعادة بناء الإحتياطيات، وفي الوقت نفسه إرساء سياسات أخرى لعزل البلدان عن تأثير أهواء المضاربين الماليين. فتايلاند إستنفدت الإحتياطيات لأنها إستخدمتها في عام ١٩٩٧ لمحاربة المضاربين. وما أن تقرر أن تايلاند بحاجة سريعة لإعادة بناء إحتياطي، كان وقوعها في ركود شديد أمر لا محالة منه. فسياسات "إفقار نفسك" التي إعتمدها الصندوق والتي تحدثنا عنه في الفصل الرابع والتي حلت محل سياسات الكساد الكبير لافقار الجار، كانت حتى أشد وطأة في نشر الأزمة العالمية. ومن منظور الدائنين، كانت السياسات تنجح أحياناً وبشكل سريع ملحوظ. ففي كوريا، إرتفع الإحتياطي من صفر أساساً إلى ٩٧ مليار دولار تقريباً بحلول تموز ٢٠٠٠. وبالنسبة للدائنين كان هذا كله بالتأكيد خبراً ساراً إذ شعروا بالإطمئنان الآن لان كوريا لديها الدولارات لتسدد أية قروض إذا ما طالب الدائنون بها.

كنت سأعتمد ستراتيجية تتعاطف مع مخاوف المدينين وتركز بشكل أقل على مصالح الدائنين. وكنت سأقول أن الأهم هو الحفاظ على سير عجلة الإقتصاد وتأجيل بناء الإحتياطي مدة سنتين حتى يعود الإقتصاد إلى مساره. ولإستكشفت طرقاً أخرى لتأمين إستقرار قصير الأجل وليس تجميد تام للدفعات أوإعلان الافلاس فقط كما أشرت مبكراً، بل ضوابط على رأس مال قصير الأجل و"ضرائب خروج" من النوع الذي إستخدمته ماليزيا. وهنالك طرق لحماية البلد من نهب المضاربين أو حتى من مقرضي أو مستثمري الأجل القصير الذين يغيرون مشاعرهم فجأة. فلا توجد سياسة من دون مخاطر أو ثمن؛ ولكن هذه البدائل كانت ستفرض بالتأكيد تقريباً كلفا ومخاطر أقل على أولئك الذين في داخل بلدان الأزمة حتى لو كانت ستفرض كلفا عالية على الدائنين.

يشير المدافعون عن سياسات الصندوق إلى حقيقة أن الدائنين اضطروا إلى تحمل بعض التكاليف. ولم يدفع للعديد منهم بشكل كامل. ولكن هذا يتجاهل نقطة في أمرين: الاول، ان السياسات الصديقة للدائنين حاولت تقليل الخسائر مما كانت ستكون عليه بخلاف ذلك لأنهم لم يصمموا ضمانة كاملة بل جزئية؛ ولم يوقفوا سعر الصرف من الهبوط بل عملوا على منعه من الهبوط أكثر. ثانيا، لم ينجح الصندوق دائماً في القيام فيما كان ينوي فعله. فالصندوق ضغط باتجاه اعتماد سياسات إنكماشية في أندنوسيا أكثر مما ينبغي الى درجة أنها في النهاية لم تخدم مصالح الدائنين بشكل جيد. وعلى نحو أوسع، لم يكن الإستقرار المالي الدولي يصب في مصلحة الإقتصاد العالمي فحسب بل في مصلحة الأسواق المالية كذلك؛ ومع ذلك، اسهم العديد من سياسات الصندوق من تحرير سوق رأس المال إلى تلك الضمانات الضخمة التي أسهمت بشكل مؤكد تقريباً في عدم الإستقرار العالمي.

إن حقيقة أن الصندوق كان مهتما بالمجتمع المالي ويعكس منظوراته، قد ساعد ايضاً في تفسير بعض تصريحاته المدافعة عن سياساته. ففي أزمة شرق آسيا، سعى الصندوق ووزارة المالية الأمريكية بشكل سريع إلى إلقاء اللوم على المشاكل في البلدان المقترضة ولاسيما إنعدام شفافيتها. وحتى في حينه، كان من الواضح أن إنعدام الشفافية لا يسبب أزمات ولا بإمكان الشفافية تحصين البلد ضد الأزمات. وقبل أزمة شرق آسيا، كانت أحدث أزمة مالية وهي الإنهيار العقاري في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات في السويد والنرويج وفنلندا وهي من أكثر

البلدان شفافية في العالم. وكانت هناك عدة بلدان من هي أقل شفافية من كوريا وماليزيا وأندونوسيا لم تحصل فيها أزمة. فإن كانت الشفافية هي أساس اللغز الإقتصادي، عندئذ، كان ينبغي ببلدان شرق آسيا مواجهة الكثير من الازمات مبكراً إذ أن البيانات أظهرت بأنها أصبحت أكثر وليس أقل شفافية. وعلى الرغم من إخفاقاته المزعومة في جبهة الشفافية إلا أن شرق آسيا لم تظهر نمواً رائعاً فحسب بل إستقراراً رائعاً كذلك. وإذا ما كانت بلدان شرق آسيا "واهنة تماماً" كما زعم الصندوق ووزارة المالية إلا أنه وهن جديد لا يستند إلى إنعدام متزايد للشفافية فحسب بل إلى عامل آخر مألوف وهو التحرير المبكر لرأس المال والسوق المالي الذي فرضه الصندوق على هذه البلدان.

عند النظر إلى الماضي، كان هناك سبب "شفاف" لهذا التركيز على الشفافية[٣] إذ كان من المهم للمجتمع المالي والصندوق ووزارة المالية القاء اللوم على أحد. فالسياسات التي ضغط عليها الصندوق ووزارة المالية الامريكية في شرق آسيا وروسيا وأماكن أخرى كانت هي التي تتحمل ربقة اللوم إذ أدى تحرير سوق رأس المال إلى تقلب المضاربات وتحرير السوق المالي إلى ممارسات إقراض رديئة. وعندما فشلت برامج انتعاشهم في العمل كما قالوا أنها ستكون كذلك، كان هناك دافع آخر يحدوهم إلى محاولة القول أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في برامجهم بل في مكان آخر لدى البلدان المتضررة.

مع ذلك، أظهر التحقق الكئيب أن الدول الصناعية كانت على خطأ من نواح أخرى عديدة؛ فالقيود المصرفية الضعيفة في اليابان في سبيل المثال ربما شكلت حافزاً آخر للمصارف على إقراض تايلاند بأسعار جذابة إلى درجة أن المقترضين لم يستطيعوا مقاومة الإقتراض أكثر من المعقول. وشجعت السياسات المصرفية الناظمة المحررة كذلك على الإقراض غير الحكيم اذ سمح للمصارف في معاملة الإقراض الأجنبي قصير الأجل بإعتباره اكثر أمنا من الأجل الطويل. وشجع هذا على الاقراض بالأجل القصير، وكانت قروض الأجال القصيرة من بين المصادر المهمة لعدم الإستقرار في شرق آسيا.

طلبت شركات الإستثمار الرئيسة كذلك تبرئة مستشاريها الذين شجعوا زبائنها على وضع أموالهم في هذه البلدان. ونظراً للدعم الكامل الذي تتلقاه من حكوماتها في الولايات المتحدة والدول الصناعية الرئيسة الأخرى، كان بإمكان

مستشاري الإستثمار من فرانكفورت ولندن وميلان الإدعاء بأنه لم يكن هناك أي سبيل يتوقع منهم معرفة مدى تدهور الأمور فعلاً إذا ما أخذ بنظر الإعتبار إنعدام الشفافية في بلدان شرق آسيا. وتجاوز هؤلاء الخبراء بشكل هادئ حقيقة أن في السوق الشفاف والمفتوح بشكل تام حيث تتيسر المعلومات الكاملة، تكون العوائد واطئة. كانت آسيا إستثماراً جذاباً - تقدم عوائد عالية - على وجه التحديد لأنها كانت شديد الخطورة. وكان إعتقاد المستشارين بإنهم يمتلكون معلومات أفضل وتعطش زبائنهم للعوائد العالية هو الذي دفع بالأموال إلى المنطقة. ولكن المشاكل الأساسية المعروفة تماما والمخاطر التي شكلتها ديون كوريا الجنوبية البالغة والعجوزات التجارية الضخمة لتايلاند والإزدهار العقاري الذي كان سينهار لا محالة وفساد سوهارتو، كان ينبغي الافصاح عنها من باب اولى للمستثمرين.

وجدت المصارف الدولية أيضاً أن من المناسب إلقاء اللوم على أحد. وأرادت إلقاء اللوم على المقترضين وممارسات الإقراض الرديئة للمصارف التايلندية والكورية الجنوبية والتي حسب زعمها كانت تقدم قروضاً رديئة بالتواطؤ مع الحكومات الفاسدة في بلدانها، وإنضم الصندوق ووزارة المالية مرة أخرى إليها في هذا الهجوم. ومنذ البداية، كان ينبغي النظر إلى طروحات الصندوق أو وزارة المالية الأمريكية بعين الشك. فعلى الرغم من محاولتهما تخليص الدائنين الدوليين الرئيسين من اللائمة، إلا أن الحقيقة المرة هي أن كل قرض كان له مقترض ومقرض. فإذا ما كان القرض رديئا أصلاً فإن المقرض ملام بقدر المقترض. علاوة على ذلك، كانت المصارف في البلدان الغربية المتقدمة تقرض الشركات الكورية الكبيرة وتعلم علم اليقين مدى قدرة الرفع المالي للعديد من الشركات الكورية. وكانت القروض الرديئة نتيجة سوء تقدير وليس جراء أي ضغط من الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية الأخرى ومنحت على الرغم من ألادوات الجيدة لادارة المخاطر لدى المصارف الغربية على قدر ما يزعم. ولا غرابة إذن في أن هذه المصارف الكبيرة تريد إبعاد عملية التحقق عن نفسها. وكان الصندوق يحدوه سبب وجيه لدعمها لأن الصندوق نفسه كان يشاركها في الذنب. فضمانات الصندوق المتكررة في أماكن أخرى، أسهمت في فتور الهمة المناسبة من جانب المقرضين.

كانت هناك قضية حتى أعمق معرضة للخطر. فوزارة المالية الأمريكية خلال أوائل التسعينيات بشرت بالإنتصار العالمي للرأسمالية. وهي والصندوق معاً أكدا للبلدان التي أتبعت "السياسات الصحيحة" أي سياسات إجماع واشنطن، إنها ستكون على طريق النمو. ولكن أزمة شرق آسيا ألقت بظلال الشك على وجهة النظر العالمية هذه ما لم يمكن اثبات أن المشكلة لم تكمن في الرأسمالية بل في البلدان الآسيوية وسياساتها الرديئة. وإضطر الصندوق ووزارة المالية إلى الجدل بأن المشكلة لم تكن في الاصلاحات كتنفيذ تحرير أسواق رأس المال الذي يعد قبل كل شيء منزلة مقدسة من منازل الإيمان، بل في حقيقة أن الإصلاحات لم تنفذ بشكل كاف. ومن خلال التركيز على مواطن الضعف في بلدان الأزمة، لم يفلحا في إبعاد اللوم عن إخفاقاتهما فحسب أي إلاخفاقات في السياسة والإخفاقات في الإقراض، بل حاولا إستخدام التجربة لفرض برنامج عملهما بشكل أشد.

الفصل التاسع
الطريــق قدمــاً

لم تنجح العولمة عملياً بالنسبة للعديد من فقراء العالم اليوم. ولا هي نجحت في حل معظم مشاكل البيئة او نجحت في العمل من أجل إستقرار الإقتصاد العالمي. وكانت الطريقة التي أدارت فيها التحول من الشيوعية إلى إقتصاد السوق من الرداءة بمكان أن بإستثناء الصين وفيتنام وبضعة بلدان أوربية شرقية، نرى ان الفقر قد ازداد بشكل بالغ وتدنت المداخيل.

ولدى البعض جواب سهل: تخلوا عن العولمة، فلا هي عملية ولا هي مرغوبة. وكما بينت في الفصل الأول، أتت العولمة بمنافع كبيرة كذلك اذ إستند نجاح شرق آسيا إلى العولمة ولاسيما الى الفرص في التجارة وازدياد المنافذ الى الاسواق والتكنولوجيا. وأدت العولمة إلى تحسن الأحوال الصحية وكذلك تنشيط المجتمع المدني العالمي والكفاح من أجل المزيد من الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. إذن المشكلة ليست في العولمة بل في الكيفية التي أديرت فيها. ويكمن جزء من المشكلة في المؤسسات الإقتصادية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي ساعدت في وضع قواعد اللعبة. وفعلت ذلك في نواح خدمت في أغلب الأحيان مصالح البلدان الصناعية المتقدمة ومصالح معينة في تلك البلدان، بدلاً من أولئك في العالم النامي. وليس الأمر مجرد إنها خدمت تلك المصالح بل إنها أيضاً غالباً ما دخلت إلى العولمة من منطلقات فكرية ضيقة خاصة صاغتها رؤية معينة للإقتصاد والمجتمع.

ان المطالبة بالإصلاح اصبحت أمرا ملموسا من اللجان التي عينها الكونغرس ومجموعات الإقتصاديين البارزين المدعومين من المؤسسات الذين يكتبون التقارير عن التغيرات في هندسة البناء المالي العالمي إلى الإحتجاجات التي تحيط بكل لقاء دولي تقريباً. وفي معرض الإستجابة، طرأ بعض التغير أصلاً. فالجولة الجديدة من المفاوضات التجارية التي إتفق عليها في تشرين الثاني ٢٠٠١ في الدوحة بقطر تميزت "بجولة التنمية" التي لم تهدف إلى فتح الأسواق بشكل أوسع فحسب بل الى تصحيح بعض إختلالات الماضي، وغير الصندوق والبنك الدولي من كليهما إذ كثرت الاشارة فيهما الى الفقر، وهنالك محاولة

مخلصة في الاقل في البنك الدولي لأن يكون البنك بمستوى الإلتزام "لتمكين البلد من ادارة اموره" في برامجه في العديد من البلدان. ولكن العديد من منتقدي هاتين المؤسستين ما زالوا يشككون في ذلك. فهم يرون أن التغيرات لم تطرأ الا عندما واجهت هاتين المؤسستين واقعاً سياسياً وشعرتا بأنهما لابد من تغيير طروحاتهما إذا ما أرادتا البقاء. ولهذا، يرتاب هؤلاء النقاد بوجود إلتزام حقيقي. فهم لم يكونوا مطمئنين عندما عيّن الصندوق كبير إقتصاديي البنك الدولي في ثاني اعلى منصب فيه خلال الفترة التي إعتمد فيها إيديولوجية السوق الأصولية .. ويشعر بعض النقاد بالريبة الشديدة من هذه الإصلاحات وما زالوا يواصلون المطالبة بإتخاذ تدابير جذرية كإلغاء الصندوق ولكني أعتقد أن هذا أمر لا طائل من ورائه. فلو ألغي الصندوق، فسيعاد إنشاؤه على أكثر إحتمال تحت غطاء آخر. وفي أوقات الأزمات الدولية، يروق لرؤساء الحكومات الشعور بوجود شخص مسؤول وقيام هيئة دولية بفعل ما. واليوم، يقوم الصندوق بمثل ذلك الدور.

أعتقد أن العولمة يمكن صياغتها ثانية لتدرك إمكانيتها في الخير العام وأعتقد أن المؤسسات الإقتصادية الدولية يمكن أن تعاد صياغتها بطرق تساعد في ضمان إنجاز ذلك. ولكي نفهم كيف ينبغي إعادة صياغة هذه المؤسسات فنحن بحاجة لفهم أفضل سبب إخفاقها بشكل مزر.

المصالح والإيديولوجية

رأينا في الفصل الأخير عند النظر إلى سياسات الصندوق كما لو انه منظمة تتابع على ما يبدو مصالح الأسواق المالية بدلاً من تنفيذ مهمتها الأصلية في مساعدة البلدان في الأزمات وتعزيز الإستقرار الإقتصادي العالمي، ويمكن ان يفهم المرء على ما بدت بالاحرى وكأنها مجموعة من السياسات غير المتماسكة والمنسجمة فكرياً.

فاذا ما كانت المصالح المالية هي التي هيمنت على التفكير في صندوق النقد الدولي فإن المصالح التجارية كان لها دور مهيمن على حد سواء في منظمة التجارة العالمية. ومثلما يولي الصندوق إهتماماً ضئيلاً بهموم الفقراء من خلال تيسير مليارات لضمانة المصارف ولكن ليس المبالغ التافهة لتقديم دعم للمواد الغذائية لأولئك الناس الذين طردوا من وظائفهم بسبب برامج الصندوق، فان

منظمة التجارة العالمية تضع التجارة فوق أي إعتبار آخر. وأولئك الذين يسعون إلى حظر إستخدام الشباك التي تصيد الروبيان ولكنها تمسك بالسلاحف وتعرضها للخطر، كذلك تقول لهم منظمة التجارة العالمية إن مثل هذا القيد سيكون تدخلاً غير مسوغ في التجارة الحرة. وهكذا، يكتشفون أن الإعتبارات التجارية تسمو فوق كل إعتبار بما فيها البيئة.

وبينما تتابع المؤسستان على ما يبدو المصالح التجارية والمالية من دون إعتبار لشيء إلا أنهما لا يريان الأمور على هذا النحو. فهما تؤمنان أصلاً بأن برنامجي عملهما اللذين تتابعانه يصبان في المصلحة العامة. وعلى الرغم من أن الدليل على عكس ذلك، إلا أن العديد من وزراء التجارة والمالية وحتى بعض الزعماء السياسيين يعتقدون أن الجميع سينتفع في نهاية المطاف من تحرير التجارة وسوق رأس المال. ويؤمن العديد بهذا بقوة إلى درجة انهم يؤيدون إجبار البلدان على القبول بهذه "الإصلاحات" عبر أية وسيلة بوسعهم حتى لو كان هناك تأييد شعبي ضئيل لمثل هذه التدابير.

إن أعظم تحد ليس في هاتين المؤسستين ذاتهما بل في المنطلقات الفكرية. فالعناية بالبيئة وضمان إعطاء الفقراء حق ابداء الرأي في القرارات التي تؤثر فيهم وتعزيز الديمقراطية والتجارة الحرة امور ضرورية إذا ما أريد تحقيق المنافع القوية للعولمة. ولكن المشكلة أن هاتين المؤسستين بدأتا تعكسان أنماط تفكير أولئك المسؤولين عنها. فمحافظ البنك المركزي يبدأ يومه بالقلق من إحصائيات التضخم وليس من إحصائيات الفقر ويقلق وزير التجارة من أرقام الصادرات وليس من مؤشرات التلوث.

مما لا غرو فيه، إن العالم مكان معقد. فكل جماعة في المجتمع تركز على جزء من الواقع الذي يؤثر فيها إلى أقصى حد. فالعمال يقلقون على الوظائف والأجور والممولون من معدلات الفائدة والتسديد لهم. وسعر الفائدة العالي جيد للدائن شريطة التسديد له. ولكن العمال يرون في أسعار الفائدة العالية بأنها تدفع إلى التباطؤ الإقتصادي، ولا يعني هذا لهم سوى البطالة. ولا غرابة في أنهم يرون الخطر في معدلات الفائدة العالية. وبالنسبة للممول الذي أقرض ماله في الأجل الطويل، فإن الخطر الحقيقي هو التضخم. والتضخم قد يعني أن الدولارات التي سددت إليه ستكون قيمتها أقل من الدولارات التي أقرضها.

في نقاشات السياسة العامة، يجادل البعض علناً على أساس مصالحهم الذاتية. فكل شيء يستند إلى أساس المصلحة العامة. وتقويم الكيفية التي من المحتمل أن تؤثر فيها سياسة معينة في المصلحة العامة يتطلب نموذجاً ووجهة نظر في الكيفية التي يعمل فيها عموم النظام. فقد قدم آدم سميث نموذجاً كهذا في جدله دفاعا عن الأسواق وكان كارل ماركس يدرك التأثيرات المعاكسة التي سببتها الرأسمالية للعمال على ما يبدو في وقته وقدم نموذجاً بديلاً. وعلى الرغم من أخطائه العديدة الموثقة بشكل جيد، كان لنموذج ماركس تأثير عظيم ولاسيما في البلدان النامية حيث بدا للملايين من الفقراء أن الرأسمالية لا تفي بوعودها. ولكن مع إنهيار الإمبراطورية السوفييتية، أصبحت نقاط ضعفها جميعاً جلية تماما. ومع ذلك الإنهيار والهيمنة الإقتصادية العالمية للولايات المتحدة، أمسى نموذج السوق هو السائد.

ولكن ليس هناك نموذج سوق واحد. فهنالك إختلافات ملفتة للنظر بين النمط الياباني لنظام السوق والأنماط السويدية والألمانية والأمريكية. وهنالك عدة بلدان يقارب دخلها الفردي ما للولايات المتحدة ولكن حيث اللامساواة أقل والفقر أقل والنواحي الأخرى من المستوى المعيشي أعلى (في الأقل في تقدير أولئك القاطنين هناك). وبينما يتوسط السوق النمطين السويدي والأمريكي للرأسمالية، الا إن الحكومة تقوم بأدوار مختلفة تماماً. ففي السويد، تتولى الحكومات مسؤوليات أكبر بكثير إذ تطور الضمان الإجتماعي وتواصل تقديم رعاية صحية عامة أفضل وتأمين أفضل ضد البطالة ومنافع تقاعدية أفضل مما في الولايات المتحدة. ومع ذلك، نجحت في جميع النواحي على أساس الإبتكارات المرتبطة "بالإقتصاد الجديد". فللعديد من الأمريكيين ولكن ليس جميعهم، حقق النموذج الأمريكي نجاحاً جيداً؛ وبالنسبة لمعظم السويديين يعتبر النموذج الأمريكي غير مقبول اذ يعتقدون أن نموذجهم يخدمهم جيداً. وبالنسبة للآسيويين، نجحت تشكيلة من النماذج الآسيوية ويصح هذا في ماليزيا وكوريا وكذلك الصين وتايوان حتى لو أخذنا في الحسبان الأزمة المالية العالمية.

عبر الخمسين سنة الماضية، فسرت العلوم الإقتصادية الاسباب والأوضاع التي نجحت في ظلها الأسواق بشكل جيد ومتى لم تكن كذلك. وبينت لماذا تؤدي الأسواق إلى الضعف في الطاقة الإنتاجية في بعض الأمور كالبحوث الأساسية

والإنتاج المفرط في الأمور الأخرى كالتلوث. وكان من أشد إخفاقات السوق مدعاة للذهول هي التباطؤات الدورية وحالات الركود والكساد التي شوهت الرأسمالية عبر المائتي سنة الماضية وتركت أعداداً كبيرة من العمال عاطلين وجزءاً كبيراً من خزين رأس المال غير مستغل على الوجه الاكمل. ولكن بينما تعد هذه من اوضح الامثلة على إخفاقات السوق، الا ان هنالك مجموعة من الإخفاقات التي يصعب رؤيتها، شواهد أخفقت الأسواق في اعطاء نتائج كفوءة فيها.

لقد لعبت الحكومة دورا مهما ليس في التخفيف من حدة إخفاقات السوق فحسب بل كذلك في ضمان العدالة الإجتماعية. اذ تركت عمليات السوق بحد ذاتها العديد من الأشخاص يعيشون على موارد قليلة من أجل البقاء. وفي البلدان التي كان نجاحها على أشده، في الولايات المتحدة وشرق آسيا، قامت الحكومة بهذه الأدوار، وأدتها في جزئها الأعظم بشكل جيد. وقدمت الحكومات تعليماً عالي النوعية للجميع وجهزت معظم البنية التحتية بما فيها البنية التحتية المؤسسية كالنظام القانوني الضروري لكي تعمل الأسواق بشكل فعال. ونظمت القطاع المالي وضمنت عمل الأسواق بهذه الطريقة التي من المفترض ان تكون كذلك اذ أمنت شبكة ضمان للفقراء. وطورت التكنولوجيا من الإتصالات إلى الزراعة إلى المحركات النفاثة والرادار. وبينما كان هناك نقاش قوي في الولايات المتحدة وأماكن أخرى عن الدور الدقيق الذي ينبغي على الحكومة القيام به، هنالك إتفاق عام على أن لدى الحكومة دوراً في جعل أي مجتمع وأي إقتصاد يعمل بشكل كفوء وإنساني.

هنالك خلافات مهمة بشأن السياسة الإقتصادية والإجتماعية في أنظمتنا الديمقراطية. وبعض هذه الخلافات في القيم، في مدى إهتمامنا ببيئتنا وإلى أي مدى ينبغي بنا التسامح مع التدهور البيئي إذا ما سمح لنا بإمتلاك ناتج محلي إجمالي أعلى. وإلى أي مدى ينبغي بنا الإهتمام بالفقراء وما هو مدى التضحية في دخلنا الإجمالي الذي ينبغي أن نكون مستعدين لتقديمه، اذا كان هذا يستلزم خروج بعض الفقراء من دائرة الفقر أو يكونوا في حال مادي أفضل إلى حد ما؛ وإلى أي مدى ينبغي بنا أن نهتم بالديمقراطية، هل نحن مستعدون للمساومة على الحقوق الأساسية كحق المشاركة إذا ما إعتقدنا بالنتيجة ان الإقتصاد سينمو بشكل أسرع. وبعض هذه الخلافات تتعلق بالكيفية التي يعمل فيها الإقتصاد. كما وان الطروحات

التحليلية واضحة، فمتى ما كان هناك نقص في المعلومات أو الاسواق (أي على نحو دائم)، هنالك تدخلات للحكومة من حيث المبدأ حتى الحكومة التي تعاني من هذه النواقص ذاتها في المعلومات التي يمكن لها أن تزيد من كفاءة السوق. وكما رأينا في الفصل الثالث، أن الفرضيات التي تشكل أساس أصولية السوق لم تصح في البلدان المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية. ولكن دعاة أصولية السوق ما زالوا يجادلون بأن عدم كفاءة الأسواق قليلة نسبياً وعدم كفاءة الحكومات كثيرة نسبياً. ويرون أن الحكومات جزء من المشكلة أكثر من الحل ويلقون بلائمة البطالة على الحكومة لتحديدها أجور عالية جداً أو سماحها للنقابات بقوة بالغة.

كان آدم سميث يعي تماماً محدوديات السوق بما في ذلك التهديدات التي تشكلها عيوب المنافسة أكثر من أولئك الذين يدعون بأنهم إتباعه المحدثون. وكان سميث يعي أيضاً السياق الإجتماعي والسياسي الذي يجب أن تعمل فيه جميع الإقتصادات. فالتلاحم الإجتماعي مهم إذا ما أريد للإقتصاد النجاح إذ يشكل العنف الحضري في أمريكا اللاتينية والصراعات المدنية في أفريقيا بيئات معادية للإستثمار والنمو. ولكن بينما يمكن أن يؤثر التلاحم الإجتماعي في الأداء الإقتصادي، الا إن العكس صحيح كذلك إذ ان السياسات التقشفية المفرطة سواء كانت سياسات نقدية أم مالية إنكماشية في الأرجنتين أو وقف الدعم الغذائي للفقراء في أندنوسيا هي التي تسبب القلاقل والإضطرابات كما هو متوقع. هذا هو واقع الحال ولاسيما عندما يعتقد بأن هناك ظلماً عظيماً كذهاب المليارات إلى الضمانات المالية والشركات في أندنوسيا من دون تخصيص شيء لأولئك الذين أجبروا على البطالة.

دعوت في عملي من خلال كتاباتي ودوري كمستشار إقتصادي للرئيس وكبير إقتصاديي البنك الدولي إلى وجهة نظر متوازنة لدور الحكومة، ووجهة نظر تعترف بمحدوديات وإخفاقات السوق والحكومة ولكنها ترى الإثنين يعملان معاً في شراكة، مع إختلاف الطبيعة الدقيقة للشراكة بين البلدان إعتماداً على مراحل تطورها السياسي والإقتصادي.

ولكن مهما كان التطور السياسي والإقتصادي للبلد، الا إن وجود الحكومة يشكل إختلافاً. فالحكومات الضعيفة والحكومات التي تتدخل بشكل مفرط تضر بالإستقرار والنمو. فالأزمة المالية الآسيوية سببها إنعدام القيود الكافية على

القطاع المالي. ورأسمالية المافيا في روسيا تكونت بسبب الإخفاق في تطبيق أسس القانون والنظام. والتحول للقطاع الخاص من دون وجود بنية تحتية مؤسسية في البلدان المتحولة أدى إلى نهب الموجودات بدلاً من تكوين الثروة. وفي البلدان الأخرى، كانت الإحتكارات المباعة للقطاع الخاص من دون قيود أشد قدرة على إستغلال المستهلكين من إحتكارات الدولة. وعلى العكس، أدى التحول للقطاع الخاص المصحوب بالقيود وإعادة هيكلة الشركات والإدارة القوية للشركات إلى نمو عال(١).

مع ذلك، لا تكمن نقطتي هنا في حل هذه الأمور الخلافية أو في الضغط باتجاه مفهومي الخاص لدور الحكومة والأسواق بل في التوكيد على وجود خلافات حقيقية في هذه القضايا حتى بين الإقتصاديين الذين حصلوا على تدريب جيد، فبعض منقدي لإقتصاد وعلماء الإقتصاد يقفزون إلى الإستنتاج بأن الإقتصاديين يختلفون دائماً، لذلك نراهم يحاولون إستبعاد كل ما يقوله الإقتصاديون. وهذا خطأ جزاف. ففي بعض القضايا، هنالك إتفاق واسع النطاق على ضرورة ان تعيش البلدان ضمن حدود إمكانياتها وعلى أخطار التضخم الجامح.

فالمشكلة تكمن في أن صندوق النقد الدولي (والمنظمات الإقتصادية الدولية الأخرى احياناً) يعرض مقترحاته وتوصيات سياسته كما لو كانت مسلمات مذهبية لا يخالفها احد على أي نطاق؛ وفي الحقيقة، في حالة تحرير سوق رأس المال، هنالك دليل هزيل مؤيد له وعدد هائل من الأدلة ضده. وعلى الرغم من وجود إتفاق على أنه ليس بإمكان أي إقتصاد النجاح بوجود تضخم جامح، إلا أنه لا يوجد أي إجماع على تحقيق مكاسب من خفض التضخم إلى مستويات أدنى وأدنى، وهنالك دليل ضئيل على أن الضغط بإتجاه خفض التضخم إلى مستويات أدنى ثم أدنى يدر مكاسب تتناسب مع التكاليف، ويعتقد حتى بعض الإقتصاديين أن هناك منافع سلبية عند خفض التضخم إلى مستوى واطيء جدا(٢).

لم يأت الإستياء من العولمة لانها تغلب الإقتصاد على كل شيء كما يبدو بل لأن وجهة نظر معينة في الإقتصاد وهي أصولية السوق رجحت على جميع وجهات النظر الأخرى. فالمعارضة للعولمة في أجزاء عديدة من العالم لم تكن ضد العولمة بالذات اوللمصادر الجديدة من الأموال للنمو أو لأسواق التصدير الجديدة بل لمجموعة معينة من المبادئ ولسياسات إجماع واشنطن التي فرضتها المؤسسات

المالية الدولية. وليست هي مجرد معارضة للسياسات في ذاتها بل لفكرة أن هناك مجموعة واحدة فقط من السياسات هي الصائبة. وهذه الفكرة تتحدى كلاً من الإقتصاد الذي يؤكد على أهمية التنازلات المتقابلة والفطرة السليمة. وفي أنظمتنا الديمقراطية تجري نقاشات نشطة في كل ناحية من نواحي السياسة الإقتصادية ليس فقط في الإقتصاد الكلي بل في مسائل كالهيكل المناسب لقوانين الإفلاس أو تحويل الضمان الإجتماعي للقطاع الخاص. وتشعر أكثر بقية العالم كما لو أنها حرمت من تقرير خياراتها بل وحتى اجبرت على إتخاذ خيارات رفضتها بلدان كالولايات المتحدة.

ولكن بينما حرم الإلتزام بإيديولوجية معينة بلداناً من الخيارات التي كان ينبغي أن تكون خياراتها الا إنه أسهم بقوة كذلك في إخفاقاتها. كما وأن البنى الإقتصادية في جميع مناطق العالم تختلف بشكل ملحوظ؛ ففي سبيل المثال، ترتبت على شركات شرق آسيا ديون ضخمة بينما كانت قليلة نسبياً على تلك التي في أمريكا اللاتينية. والنقابات قوية في أمريكا اللاتينية ولكنها ضعيفة نسبياً في معظم آسيا. كما وان الهياكل الإقتصادية تتغير مع مرور الزمن وهي نقطة أكدتها مناقشات الإقتصاد الجديد في السنوات الأخيرة. وركزت التطورات في علم الإقتصاد في السنوات الثلاثين الماضية على دور المؤسسات المالية والمعلومات والأنماط المتغيرة للمنافسة العالمية. وسبق لي أن بينت كيف أن هذه التغيرات غيرت وجهات النظر المتعلقة بكفاءة إقتصاد السوق. وغيرت كذلك وجهات النظر المتعلقة بالإستجابات المناسبة للأزمات.

في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واجهت هذه الأفكار العميقة – وما هو أهم، مضامينها على السياسة الإقتصادية – مقاومة لأن هاتين المؤسستين إمتنعتا عن النظر في تجارب شرق آسيا التي لم تتبع سياسات إجماع واشنطن ونمت أسرع من أي منطقة في العالم. وهذا الإخفاق في تعلم دروس علم الإقتصاد الحديث، ترك هاتين المؤسستين غير مهيئتين بشكل جيد للتعامل مع أزمة شرق آسيا عندما حدثت وجعلهما أقل قدرة على تطوير النمو حول العالم.

شعر الصندوق أنه لم يكن بحاجة ماسة لتعلم هذه الدروس لأنه يعرف الأجوبة؛ فإذا لم يقدمها علم الإقتصاد، فستفعل الإيديولوجية أي الإيمان البسيط بالسوق الحر ذلك. فالإيديولوجية تقدم منظوراً يرى المرء العالم من خلاله.

شعر الصندوق أنه لم يكن بحاجة ماسة لتعلم هذه الدروس لأنه يعرف الأجوبة؛ فإذا لم يقدمها علم الإقتصاد، فستفعل الإيديولوجية أي الإيمان البسيط بالسوق الحر ذلك. فالإيديولوجية تقدم منظوراً يرى المرء العالم من خلاله، مجموعة معتقدات راسخة تماما لا يحتاج المرء بالكاد بعدها إلى تأكيد تجريبي. وأي دليل يتعارض مع تلك المعتقدات سرعان ما يستبعد. وبالنسبة للمؤمنين بالسوق الحر غير المقيد، كان من الواضح أن تحرير سوق رأس المال هو المرغوب، ولا حاجة إلى دليل يؤكد أنه يعزز النمو. والدليل على أنه يسبب عدم الإستقرار يستبعد بإعتباره مجرد أحد تكاليف التكيف وجزءاً من الألم الذي ينبغي تقبله في عملية التحول إلى إقتصاد السوق.

الحاجة إلى مؤسسات عامة دولية

لا يمكننا التراجع عن العولمة؛ فقد جاءت لتبقى. والقضية هي في كيف يتسنى لنا إنجاحها. وإذا ما أريد لها النجاح فلابد من وجود مؤسسات عامة عالمية تساعد في وضع القواعد.

ينبغي بهذه المؤسسات الدولية بالتأكيد التركيز على القضايا التي يكون فيها العمل الجماعي العالمي مرغوباً أو حتى ضرورياً. وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان هناك تفهم متزايد للظروف التي يكون فيها العمل الجماعي مطلوباً على أي صعيد كان. سبق لي ان ناقشت مبكراً كيف يكون العمل الجماعي مطلوباً عندما لا يتمخض عن الأسواق بحد ذاتها نتائج كفوءة. وعندما تكون هناك مؤثرات خارجية أي عندما تضر أفعال الأفراد بالآخرين الذين لا يعوض أو يدفع لهم من جرائها، فمن المألوف أن السوق سينجم عنه إنتاج مفرط لبعض السلع ونقص إنتاج في الأخرى. ولهذا لا يمكن الإعتماد على الأسواق لإنتاج سلع تكون بطبيعتها أساساً سلعاً عامة كالدفاع(٣). وفي بعض المناطق، تفشل الأسواق في التكون(٤)، ففي سبيل المثال، تقدم الحكومات قروضاً للطلاب لأن الأسواق بمفردها فشلت في تقديم الأموال للإستثمار في رأس المال البشري. ولأسباب مختلفة، غالباً ما لا تنظم الأسواق نفسها ـ هنالك حالات إزدهار وإنكماش ـ ولهذا تلعب الحكومات دوراً مهماً في تعزيز الإستقرار الإقتصادي.

المستوى الوطني. والعولمة تعني أن هنالك تشخيصاً متزايداً للميادين التي تكون فيها التأثيرات عالمية. ففي هذه الميادين، يكون العمل الجماعي مطلوباً وتكون نظم الحكم العالمي عنصراً أساسياً فيها. وإقترن تشخيص هذه الميادين بإنشاء مؤسسات عالمية تعالج مثل هذه الإهتمامات. فيمكن إعتبار الأمم المتحدة بأنها تركز على قضايا الأمن السياسي العالمي بينما يفترض بالمؤسسات المالية الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي التركيز على الإستقرار الإقتصادي العالمي. ويمكن إعتبار كليهما بأنهما يتعاملان مع المتغيرات ذات التأثيرات الخارجية التي تؤخذ أبعاداً عالمية. فالحروب المحلية ما لم يجرِ العمل على إحتوائها ونزع فتيلها يمكن أن تجر الآخرين إلى مهاويها لتصبح محرقة عالمية. ولهذا، يمكن ان يؤدي الانكماش الإقتصادي في بلد معين إلى التباطؤ في مكان آخر. ففي عام ١٩٩٨، كان القلق البالغ من أن أزمة في الأسواق الصاعدة ربما تفضي إلى إنهيار إقتصادي عالمي.

ولكن ليست هذه هي الميادين الوحيدة التي يكون فيها العمل الجماعي العالمي عنصراً أساسياً. فثمة قضايا بيئية عالمية ولاسيما تلك التي تتعلق بالمحيطات والمناخ. فإرتفاع حرارة المناخ العالمي التي يسببها إستخدام البلدان الصناعية للوقود الحجري، أدى إلى تركيز في الغازات الدفيئة (CO_2) الذي يؤثر في أولئك الذين يعيشون في الإقتصادات ما قبل الصناعية سواء في جزر بحر الجنوب أو في قلب أفريقيا. والثقب في طبقة الأوزون الذي سببه إستخدام كاربونات الكلوروفور(CECs) تؤثر في الجميع على حد سواء وليس فقط في أولئك الذين يستخدمون هذه المواد الكيمياوية. ومع تنامي أهمية هذه القضايا البيئية، وقعت إتفاقيات دولية، بعضها حقق نجاحاً رائعاً كتلك التي وجهت إلى مشكلة الأوزون (بروتوكول مونتريال ١٩٨٧) بينما يتعين على الأخريات كتلك التي تعالج ارتفاع الحرارة العالمية تحقيق تقدم مهم في حل هذه المشكلة.

هنالك قضايا صحية عالمية كذلك، مثل إنتشار الأمراض المعدية كالإيدز. فقد نجحت منظمة الصحة العالمية في القضاء على بضعة أمراض ومن أهمها مرض العمى النهري والجدري ولكن في العديد من ميادين الصحة العامة العالمية، ما زالت التحديات المقبلة هائلة. وتعد المعرفة بحد ذاتها مصلحة عامة عالمية مهمة،

فثمار البحوث يمكن أن تكون نافعة للجميع أينما كانوا من دون كلفة إضافية أساساً.

تعد المساعدات الإنسانية الدولية شكلاً من أشكال العمل الجماعي الذي ينبع من التعاطف المشترك مع الآخرين. وبما إنها يمكن أن تكون فعالة كالأسواق إلا أنها لا تضمن حصول الأفراد على غذاء كاف وملابس يرتدونها أو مأوى يلجأون إليه. ومهمة البنك الدولي الرئيس هي القضاء على الفقر وليس هي تقديم مساعدات إنسانية وقت الأزمات بقدر ما هي في تمكين البلدان من النمو والوقوف على قدميها دون الإعتماد على أحد.

على الرغم من أن المؤسسات المتخصصة في معظم هذه الميادين تطورت إستجابة لحاجات معينة، فإن المشاكل التي تواجهها غالباً ما تكون مترابطة مع بعضها. فالفقر يمكن أن يؤدي إلى تدهور بيئي والتدهور البيئي يمكن أن يسهم في الفقر. والشعوب في البلدان الفقيرة كالنيبال تمتلك القليل من موارد الحرارة والطاقة مما أدى إلى القضاء على الغابات وقطع الأشجار والأدغال من أجل الحصول على الوقود للتدفئة والطبخ مما تسبب في تفسخ التربة وزاد الفقر تفاقماً.

لقد عززت العولمة من خلال ازدياد الإعتماد المتبادل بين شعوب العالم الحاجة إلى عمل جماعي عالمي وأهمية المصلحة العامة العالمية. أما أن تفشل المؤسسات العالمية التي أنشئت كإستجابة لهذه الأمور فليس هذا بالأمر المفاجئ، فالمشاكل معقدة والعمل الجماعي صعب في أي مستوى. ولكن في الفصول السابقة، وثقنا الشكاوى التي تعدت تهمة عدم نجاحها بشكل تام. ففي بعض الحالات، كانت إخفاقاتها خطيرة وفي حالات أخرى، تابعت برنامج عمل غير متوازن حيث إنتفع البعض من العولمة أكثر من الآخرين فيما تضرر البعض فعلاً.

حسن الإدارة

لقد تتبعنا حتى الآن إخفاقات العولمة في أطار حقيقة وضع قواعد اللعبة، اذ وجدنا ان المصالح التجارية والمالية وأنماط التفكير هي التي هيمنت على ما يبدو في المؤسسات الإقتصادية الدولية. وأمست وجهة نظر معينة لدور الحكومة والأسواق هي السائدة، إنها وجهة نظر وان كانت غير مقبولة عالمياً ضمن البلدان المتقدمة الا انها تفرض الآن على البلدان النامية والبلدان المتحولة.

السؤال هنا، لماذا حدث هذا ؟ وليس من الصعب إيجاد الجواب إذ أن وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية الذين يجلسون حول الطاولة في صندوق النقد الدولي هم الذين يتخذون القرارات وكذلك الحال مع وزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية. وحتى عندما يبالغون في فرض سياسات تخدم المصالح الوطنية الواسعة لبلدانهم (أو أحياناً يذهبون إلى أبعد من ذلك في فرض سياسات تصب في مصلحة عالمية أوسع) يرون العالم من منظورات خاصة ضيقة حتماً.

لقد جادلت بضرورة إجراء تغيير في نمط التفكير. ولكن نمط تفكير المؤسسة مرتبط بشكل حتمي بأولئك المسؤولين عنه مباشرة. وحق التصويت أمر مهم ومن له مقعد على الطاولة وحتى من له حق تصويت محدود له أهمية تذكر، إذ يحدد ذلك سماع الاصوات. فالصندوق لا يهتم بالترتيبات الفنية بين أصحاب المصارف فحسب مثل كيفية جعل مطابقة وتدقيق نظم الحسابات المصرفية أشد كفاءة. ولهذا نجد أن أفعال الصندوق تؤثر في حياة الملايين من الناس ومعيشتهم في أنحاء العالم النامي، ومع ذلك ليس لهؤلاء سوى تأثير ضئيل في أعماله. فالعمال المطرودون من وظائفهم نتيجة برامج الصندوق ليس لديهم من يتحدث عنهم على طاولة الإجتماعات بينما نجد ان أصحاب المصارف الذين يصرون على اعادة تسديد أموالهم ممثلين بشكل جيد من خلال وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية. وكانت العواقب على السياسة متوقعة؛ فصفقات الضمانات تولي إهتماماً للتسديد للدائنين أكثر من الحفاظ على الإقتصاد بمستوى الإستخدام الكامل. ونتائج إختيار إدارة المؤسسة كانت متوقعة على حد سواء إذ كان الإهتمام ينصب على إيجاد رئيس تتطابق وجهات نظره مع "حملة الحصص" المهيمنين أكثر من إيجاد شخص يمتلك الخبرة في مشاكل البلدان النامية التي تشكل الدعامة الأساسية لعمل الصندوق اليوم.

أما النظام الإداري في منظمة التجارة العالمية فهو أشد تعقيداً. ففي صندوق النقد الدولي لا يسمع سوى أصوات وزراء التجارة. ولا غرابة إذن في أنه غالباً ما يولى إهتمام قليل للإهتمامات بالبيئة. ومع ذلك، على الرغم من أن ترتيبات التصويت في الصندوق تضمن الهيمنة المسبقة للبلدان الغنية، إلا أن الحال يختلف في منظمة التجارة العالمية حيث يتمتع كل بلد بصوت واحد وتتخذ القرارات بالإجماع إلى حد كبير. ولكن من حيث الممارسة، هيمنت الولايات المتحدة وأوربا

واليابان في الماضي. ربما تغير هذا الآن. ففي الإجتماع الأخير في الدوحة، أصرت البلدان النامية على أنه إذا ما تقرر عقد جولة أخرى من المفاوضات التجارية. فسيكون من الضروري سماع همومها، وحصلت على بعض الإمتيازات الجديرة. فبإنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أصبحت البلدان النامية تمتلك صوتاً قويا إلى جانبها على الرغم من أن مصالح الصين ومصالح العديد من البلدان الأخرى النامية لا تتوافق بشكل كامل.

إن أهم تغير سياسي مطلوب لجعل العولمة تعمل بالطريقة التي ينبغي بها، سيكون في تغيير النظام الإداري. ويستلزم من هذا سواء في الصندوق أو البنك الدولي إجراء تغيير في حق التصويت وتغييرات في جميع المؤسسات الإقتصادية الدولية الأخرى لضمان عدم سماع أصوات وزراء التجارة فقط في منظمة التجارة الدولية أو سماع أصوات وزراء المالية ووزراء الخزانة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لن تكون مثل هذه التغييرات سهلة. فمن غير المحتمل تخلي الولايات المتحدة عن حق النقض الفعال الذي تمتع به في الصندوق. ومن غير المحتمل تخلي البلدان الصناعية عن أصواتها لكي تتمتع البلدان النامية بالمزيد من الأصوات. وستتذرع بحجج معقولة في ظاهرها كحق التصويت الذي يمنح في أية مؤسسة على أساس مساهمتها في رأس المال، ولكانت الصين مستعدة منذ أمد طويل لزيادة مساهمتها في رأس المال إذ ما أعطاها ذلك المزيد من حق التصويت. حاول وزير المالية الأمريكي بول اونيل إعطاء الإنطباع بأن دافعي الضرائب الأمريكيين من سمكريين ونجارين هم الذين يدفعون الضمانات للمليارات من الدولارات - ولأنهم يدفعون التكاليف، فلابد أن يكون لهم حق التصويت. ولكن هذا قول غير صائب، فالمال يأتي في النهاية من العمال ودافعي الضرائب الآخرين في البلدان النامية إذ أن الصندوق يسدد إليه دائماً تقريباً.

ولكن على الرغم من أن التغيير ليس سهلاً إلا أنه ممكن. فالتغييرات التي إنتزعتها البلدان النامية من البلدان المتقدمة في تشرين الثاني ٢٠٠١ كثمن لبداية جولة أخرى من المفاوضات التجارية تظهر في الأقل أن ثمة تغير حدث في القوة التساومية في منظمة التجارة العالمية.

مع ذلك، لست واثقاً من أن الإصلاحات الأساسية في الإدارة الرسمية للصندوق والبنك الدولي ستأتي عما قريب. ولكن في الأمد القصير، هنالك تغيرات في الممارسات والسياقات التي يمكن أن تكون لها تأثيرات مهمة. ففي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هنالك أربعة وعشرون مقعداً حول الطاولة. وكل مقعد يتحدث عن عدة بلدان. وفي التشكيلة الحالية، لا تمتلك أفريقيا سوى بضعةِ مقاعد لأنها تمتلك أصواتاً قليلة ولأنها تمتلك أصواتاً قليلة جداً، وكما بيّنا، فأن هذه الأصوات مخصصة على أساس القوة الإقتصادية. وحتى من دون تغيير ترتيبات التصويت، يمكن أن تكون لها مقاعد كثيرة ويسمع صوتها حتى لو لم تحسب أصواتها.

تتطلب المشاركة الفعالة أن يكون ممثلو البلدان النامية حسني الإطلاع. ولأن هذه البلدان فقيرة، فليس بوسعها تحمل أنواع الموظفين الذين يمكن أن تحشدهم الولايات المتحدة في سبيل المثال لدعم مواقفها في المؤسسات الإقتصادية الدولية كافة. ولو كانت البلدان المتقدمة جادة في إيلاء إهتمام أكثر لأصوات البلدان النامية فسيكون بإمكانها تمويل مركز بحوث مستقل عن المنظمات الإقتصادية الدولية من شأنه مساعدتها في صياغة ستراتيجيات ومواقف.

الشفافية

من دون اجراء تغيير أساسي في إدارتها، فإن السبيل الأهم لضمان إستجابة المؤسسات الإقتصادية الدولية للفقراء والبيئة والإهتمامات السياسية والإجتماعية الواسعة التي أكدت عليها سيكون في زيادة الإنفتاح والشفافية. إذ أننا أصبحنا نسلم بالدور المهم الذي تمتلكه الصحافة المطلعة والحرة في كبح جماح، حتى في حكوماتنا المنتخبة ديمقراطياً، أي عمل شائك وأية حماقة طفيفة وأي محسوبية تكون خاضعة للتحقق فضغط الرأي العام يعمل بقوة. ولهذا فإن الشفافية تكون حتى أهم في المؤسسات العامة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لأن رؤساءها لم ينتخبوا بطريقة مباشرة. وعلى الرغم من أنها عامة إلا أنه لا توجد فيها مسائلة مباشرة أمام الرأي العام. ولكن بينما ينبغي أن يلمح هذا إلى أن هذه المؤسسات يجدر بها أن تكون أكثر إنفتاحاً إلا أنها حتى أقل شفافية في الواقع.

تؤثر مشكلة إنعدام الشفافية في جميع المؤسسات الدولية ولو بطرق مختلفة قليلاً. ففي منظمة التجارة العالمية، تجري كافة المفاوضات المؤدية إلى ابرام الاتفاقيات خلف ألابواب المغلقة، مما يجعل من الصعب - إلا بعد فوات الأوان - رؤية تأثير مصالح الشركات والمصالح الأخرى الخاصة. وجلسات المداولات في منظمة التجارة العالمية التي تقرر إن كان قد حصل إنتهاك لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية تجري في السر. وربما ليس من العجب أن المحامين التجاريين والمسؤولين التجاريين من الرسميين السابقين الذين غالباً ما يحضرون جلسات المناقشة هذه يولون إهتماماً ضئيلاً في سبيل المثال للبيئة؛ ولكن بإجراء هذه المداولات في العلن سيجعل التحقق العام هذه الجلسات أشد تحسساً للإهتمامات العامة أو يفرض إصلاحاً في عملية تطبيق الاحكام القانونية.

يتميز صندوق النقد الدولي بولعه الطبيعي بالسرية؛ فالمصارف المركزية وإن كانت مؤسسات عامة إلا أنها تتسم بالسرية من الناحية التقليدية. وضمن نطاق الأوساط المالية، تعد السرية أمراً طبيعياً على عكس الأوساط الأكاديمية حيث الإنفتاح هو المعيار المقبول. وقبل ١١ أيلول ٢٠٠١، دافع وزير المالية عن سرية مراكز الوحدات المصرفية الحرة. فالمليارات من الدولارات في جزر كايمن والمراكز الأخرى من هذه الشاكلة لا تودع هناك لأن تلك الجزر تقدم خدمات مصرفية أفضل من وول ستريت ولندن أو فرانكفورت؛ بل أنها تجري هناك لأن السرية تسمح لها بالتهرب من الضرائب وغسيل الأموال القذرة والنشاطات الأخرى المشينة. ولم يشخص إلا بعد ١١ أيلول فقط إن من بين هذه النشاطات الشائنة كان تمويل الإرهاب.

لكن صندوق النقد الدولي ليس مصرفاً خاصاً بل هو مؤسسة عامة.

إن غياب المناقشات المفتوحة المستفيضة يعني أن النماذج والسياسات غير خاضعة للنقد في الوقت المناسب. ولو أن أفعال وسياسات الصندوق خلال أزمة ١٩٩٧ كانت خاضعة لعمليات ديمقراطية تقليدية وكان هناك نقاش كامل ومفتوح في بلدان الأزمة بشأن سياسات الصندوق المعروضة، لكان من الممكن عدم تبنيها أبداً ولبرزت سياسات أكثر عقلانية. وما كان النقاش سيكشف عن الفرضيات الإقتصادية الخاطئة فحسب التي إستندت إليها وصفات السياسة بل لكشف النقاب كذلك عن الكيفية التي رجحت فيها مصالح الدائنين على مصالح العمال وقطاعات

الأعمال الصغيرة. ولكانت هناك إجراءات بديلة حيث تكون الخطورة التي تتحملها الاطراف الاقل قوة أقل ، ولربما نالت هذه الإجراءات البديلة الإعتبار الجدير الذي تستحقه.

في أيامي المبكرة في مجلس المستشارين الإقتصاديين، رأيت وأصبحت أفهم القوى الجبارة التي تتحكم بغطاء السرية. فالسرية تسمح لمسؤولي الحكومات بذلك النوع من الكتمان الذي ما كان يقيض لها لو أن أفعالها كانت خاضعة للتدقيق العام. فالسرية لا تجعل حياتهم سهلة فحسب بل تسمح للمصالح الخاصة بسيطرة تامة. ويساعد طابع السرية كذلك في إخفاء الأخطاء سواء كانت بريئة أو غير ذلك وسواء كانت نتيجة فشل في النظر في الأمور ملياً أو عكس ذلك. وكما يقال أحياناً "أشعة الشمس هي أقوى مطهر".

وحتى عندما لا تكون السياسة موجهة بمصالح خاصة فإن السرية تولد الشكوك – مصالح من تخدم فعلاً؟ – ومثل هذه الشكوك حتى عندما لا يكون لها أي أساس فانها تزعزع الديمومة السياسية للسياسات. وهذه السرية والشكوك التي تسببها هي التي ساعدت في إدامة حركة الإحتجاجات، إذ كانت إحدى مطالب المحتجين المزيد من الإنفتاح والشفافية.

كان لهذه المطالب صدى خاص لأن الصندوق نفسه أكد على أهمية الشفافية أثناء أزمة شرق آسيا. وكانت إحدى النتائج غير المقصودة للتصريحات التوكيدية للصندوق على الشفافية أنه عندما سلطت أضواء الشفافية في نهاية المطاف على الصندوق نفسه، فقد وجد بان شفافيته كانت مفقودة(٥) تزعزع السرية الديمقراطية كذلك. فلا يمكن أن تكون هناك مساءلة ديمقراطية إلا عندما يكون أولئك المسؤولون عن هذه المؤسسات العامة حسني الإطلاع فيما يقومون به بما في ذلك أية خيارات يواجهونها وكيفية صنع تلك القرارات. ورأينا في الفصل الثاني كيف أصبحت الأنظمة الديمقراطية الحديثة تعترف بالحق الأساسي للمواطنين في المعرفة المطبق من خلال قوانين كتشريع حرية المعلومات الأمريكي. ومع ذلك، رأينا ايضا أنه بينما تقترن الشفافية والإنفتاح أسمياً، فإن الصندوق والبنك الدولي لم يحتضنا هاتين الفكرتين. ولكن ينبغي بهما ذلك.

إصلاح صندوق النقد الدولي والنظام المالي العالمي

هنالك بضعة مواضيع مشتركة تواجه الإصلاح في المؤسسات الإقتصادية الدولية كافة بيد أن لكل مؤسسة مجموعة من المشاكل الخاصة بها. لذا، أبدأ بالصندوق، جزئياً لأنه أظهر بشكل واضح بعض المشاكل الموجودة على نطاق أقل في المؤسسات الأخرى.

بدأت الفصل السابق بسؤال، كيف تسنى لمنظمة بمثل هؤلاء البيروقراطيين الحكوميين الموهوبين إرتكاب أخطاء عديدة؟ ولمحت إلى أن جزءاً من مشاكلها ينبع من التنافر بين هدفها المفترض، الهدف الذي أنشئت من أجله أصلاً وهو تعزيز الإستقرار الإقتصادي العالمي وبين الأهداف الجديدة كتحرير سوق رأس المال التي خدمت مصالح المجتمع المالي أكثر من الإستقرار العالمي. وأدى هذا التنافر إلى عدم تماسك وعدم إنسجام فكري أكثر من كونه مجرد مسائل ذات إهتمام أكاديمي. فلا غرابة إذن، أن يكون من الصعب إستنباط سياسات متماسكة. وغالباً ما حلت الإيديولوجية محل علوم الإقتصاد، إيديولوجية أعطت إتجاهات واضحة إن لم يكن توجيهاً ناجحا دائماً، إيديولوجية كانت تنسجم تماماً مع مصالح المجتمع المالي حتى لو لم تخدم تلك المصالح نفسها بشكل جيد عندما تفشل في العمل.

فمن أحد الإختلافات المهمة بين الإيديولوجية والعلم هو أن العلم يشخص محدوديات ما يعرفه المرء. وهنالك دائما عدم يقين. وعلى النقيض، لم يرق للصندوق أبداً مناقشة حالات اللايقين المرتبطة بالسياسات التي يوصي بها بل يروق له أن يرسم صورة لنفسه منزهة عن الخطأ. وهذه الوضعية مع نمط التفكير جعلت من الصعب عليه التعلم من الأخطاء الماضية اذ كيف يمكنه أن يتعلم من تلك الأخطاء إذا لم يعترف بها؟ وعلى الرغم من انه يروق للعديد من المنظمات أعتقاد المراقبون الاجانب بأنها غير معصومة عن الخطأ فعلاً، الا ان المشكلة مع الصندوق هو أنه غالباً ما يتصرف كما لو أنه يؤمن بعصمته تقريباً.

لقد أقر الصندوق بأخطائه في أزمة شرق آسيا وإعترف بأن السياسات المالية الإنكماشية زادت التدهور الإقتصادي تفاقماً وأن ستراتيجية إعادة هيكلة النظام المالي في أندنوسيا أدت إلى العزوف عن المصارف مما زاد الأمور سوءاً لا أكثر. ولكن مما يثير العجب، أن الصندوق - ووزارة المالية الأمريكية التي كانت

أكثر. ولكن مما يثير العجب، أن الصندوق - ووزارة المالية الأمريكية التي كانت مسؤولة عن فرض العديد من السياسات - حاول الحد من الإنتقادات ومناقشتها. وإنتاب الغضب كليهما عندما تطرق تقرير للبنك الدولي الى هذه الأخطاء وغيرها ونشرها في الصفحة الأولى من جريدة النيويورك تايمز. وصدرت أوامر بإسكات النقاد. والأنكى من ذلك، أن الصندوق لم يتابع القضايا بعد ذلك أبداً. ولم يسأل أبداً عن سبب حدوث الأخطاء، وأين الخلل في النماذج أو ما الذي يمكن فعله للحيلولة دون تكررها في الأزمة القادمة، وستحصل -بالتأكيد أزمة أخرى في المستقبل. (بدءاً من كانون الثاني ٢٠٠٢، ستمر الأرجنتين بأزمة. ومرة أخرى، فشلت سياسات ضمانة الصندوق في العمل ودفعت السياسات المالية الإنكماشية التي أصر عليها الإقتصاد إلى انكماش حتى أشد).ولم يسأل الصندوق أبداً عن سبب سوء تقدير نماذجه لشدة حالات الانكماش بشكل منتظم أو لماذا كانت سياساته مفرطة في إنكماشيتها بشكل منتظم.

حاول الصندوق الدفاع عن موقفه المعصوم من الخطأ بالقول أنه لو أظهر تخليه عن إعتقاده بصحة سياساته فإن سيخسر مصداقيته لان نجاح سياساته يتطلب من الأسواق أن تعطيه المصداقية. وهنا مرة أخرى، ثمة مفارقة حقيقية. فهل الصندوق الذي يمتدح دائماً "كمالِ وعقلانية" السوق يعتقد حقاً أنه يعزز مصداقيته من خلال إعطاء تكهنات بالغة الثقة؟ فالتكهنات التي لا يحالفها التوفيق مراراً تجعل الصندوق يبدو أقل عصمة نوعاً ما ولاسيما إذا ما كانت الأسواق عقلانية كما يزعم. واليوم، خسر الصندوق الكثير من مصداقيته ليس في الدول النامية فحسب بل حتى في منطقته العزيزة، المجتمع المالي. ولو كان الصندوق صادقاً وصريحاً ومتواضعاً لكان في موقف أفضل اليوم من دون ريب.

أحياناً، يعطي مسؤولو الصندوق سبباً آخر لفشلهم في مناقشة السياسات البديلة والمخاطر المرتبطة بكل منها. ويقولون أنها ببساطة ستربك البلدان النامية، وهذا موقف متعال يعكس شكوكاً عميقة في العمليات الديمقراطية.

سيكون من اللطيف لو أن الصندوق، بعدما يشير إلى هذه المشاكل، يغير نمط تفكيره وأنماط سلوكه. ولكن من غير المحتمل أن يكون هذا واقع الحال. وفي

الحقيقة كان الصندوق بطيئاً بشكل ملفت للنظر في التعلم من أخطائه - جزئياً كما رأينا بسبب الدور القوي للإيديولوجية واعتقاده بعصمته المؤسسية وجزئياً بسبب إستخدام بنيته التنظيمية الهرمية لضمان هيمنة وجهات نظره العالمية السائدة على عموم المؤسسة. والصندوق ليس "مؤسسة تعليمية" كما في لغة الكتب المنهجية الحديثة لإدارة الأعمال مثل المنظمات الأخرى التي تجد من الصعب عليها التعلم والتكيف، بل يجد نفسه في مصاعب عندما تتغير البيئة التي حواليه.

في بداية هذا الفصل، جادلت بأن التغير الأساسي في نمط التفكير من المحتمل أن يحدث فقط متى ما طرأ تغير في النظام الإداري ولكن مثل هذه التغيرات غير محتملة في الأمد القريب. وستساعد الشفافية المتزايدة ولكن حتى هناك، ستقاوم الإصلاحات الحقيقية.

لقد تطور إجماع واسع - خارج نطاق الصندوق - على أنه ينبغي بالصندوق أن يلزم بنفسه في ميدانه الأساسي وهو إدارة الأزمات؛ وينبغي ألا يورط نفسه بعد الآن (خارج نطاق الأزمات) في التنمية أو في الإقتصادات المتحولة. وأتفق مع هذا الرأي بقوة - جزئياً لأن الإصلاحات الأخرى التي ستمكنه من تطوير تنمية ديمقراطية عادلة ومستدامة ليست وشيكة بكل بساطة.

هنالك أبعاد أخرى لحصر التركيز. فالصندوق حالياً مسؤول عن جمع إحصائيات إقتصادية قيمة. وعلى الرغم من أنه يقوم بمهمة جيدة عموماً، الا إن البيانات التي أوردها قد سويت بما يتوافق ومسؤولياته التطبيقية لتجعل برامجه تبدو وكأنها ناجحة واظهار الارقام وكأنها تكمل بعضها وان التكهنات الإقتصادية لابد من تكييفها. والعديد من مستخدمي الأرقام لا يدركون أنها على غرار التكهنات الإعتيادية، ففي هذه الأمثلة، لا تستند تكهنات الناتج المحلي الإجمالي إلى نموذج إحصائي بالغ التعقيد أو حتى في أفضل تقديرات أولئك العارفين بأمور الإقتصاد جيداً ولكنها مجرد أرقام جرى تحويلها كجزء من برنامج للصندوق. ومثل هذا التضارب في المصالح يظهر دون ريب عندما يكون الجهاز العامل مسؤولاً كذلك عن الإحصائيات، ولهذا إستجاب العديد من الحكومات بإنشاء جهاز إحصائي مستقل.

من الفعاليات الأخرى للصندوق هو نشاط المراقبة ومراجعة الأداء الإقتصادي للبلد وفق الفقرة ٤ الخاصة بالمشاورات التي نوقشت في الفصل

الثاني. وهذه الآلية هي التي يفرض الصندوق من خلالها منظوراته الخاصة على البلدان النامية التي لا تعتمد على معونته. ولأن التباطؤ الإقتصادي في بلد ما يمكن أن تكون له آثار عكسية على الآخرين، فسيكون من المعقول للبلدان ممارسة الضغط على أحدها الآخر للحفاظ على قوتها الإقتصادية؛ وهنا توجد مصلحة عامة عالمية. ولكن المشكلة هي ورقة التقرير نفسه. فالصندوق يؤكد على التضخم بيد أن البطالة والنمو مهمان على حد سواء. وتوصيات سياسته تعكس أيضاً منظوراته الخاصة في التوازن بين الحكومة والأسواق. وتجربتي المباشرة مع الفقرة ٤ الخاصة بالمشاورات في الولايات المتحدة أقنعتني بأن هذه أيضاً مهمة ينبغي بالآخرين القيام بها. ولأن التأثير المباشر لتباطؤ بلد سيكون على جيرانه ولأن جيرانه متكيفين تماماً مع الظروف في البلد، فستكون المراقبة الإقليمية بديلاً حيوياً.

إن إجبار الصندوق على العودة إلى مهمته الأصلية - حصر تركيزه - سيمكن من إجراء مساءلة واسعة. وسيكون بوسعنا محاولة التأكد من أنه حال دون حدوث الأزمات وأنشأ بيئة عالمية أكثر إستقرارا وأنه عمل على حل المشاكل بصورة جيدة. ولكن على ما يتضح، فإن حصر التركيز لن يحل مشكلة هذه المؤسسة إذ أن جزءاً من الشكوى هو أنه يفرض سياسات كتحرير سوق رأس المال تزيد من عدم الإستقرار العالمي ناهيك عن أن سياسات ضمانته الكبيرة سواء كانت في شرق آسيا أو روسيا أو أمريكا اللاتينية قد باءت بالفشل.

مساعي الإصلاح

في أعقاب أزمة شرق آسيا وإخفاقات سياسات الصندوق كان هناك إجماع عام على وجود خلل ما في النظام الإقتصادي الدولي ولابد من القيام بشيء حياله لجعل الإقتصاد العالمي أكثر إستقراراً. ومع ذلك، شعر العديد من أولئك العاملين في وزارة المالية الأمريكية والصندوق أن الضرورة لا تستدعي سوى إجراء تغييرات طفيفة فقط. وبغية التعويض عن إنعدام الابهة في التغييرات، فكروا بعنوان فخم للمبادرة الإصلاحية أسموها "إصلاح هندسة البناء المالي العالمي". وكان الغرض من هذه العبارة هو التلميح إلى أن تغيير رئيس سيجري في قواعد اللعبة سيحول دون حدوث أزمة أخرى.

ولكن بين ثنايا هذا الطرح، هنالك بضعة قضايا حقيقية. ولكن عند محاولة أولئك المسؤولين في الصندوق بذل ما بوسعهم لإبعاد تبعة اللوم عن أخطائهم وعن المشاكل النظمية، فقد بذلوا قصارى جهدهم لتقليص الإصلاحات إلى النطاق الذي يعود بالمزيد من القوة والمال على الصندوق وبالمزيد من الإلتزامات على الأسواق الصاعدة (كالإمتثال لمعايير جديدة وضعتها البلدان الصناعية المتقدمة).

تعززت هذه الشكوك بالطريقة التي جرت فيها مناقشة الإصلاحات. فنقاش الإصلاح "الرسمي" تركز في المؤسسات نفسها وهيمنت عليه الحكومات نفسها التي "تدير" العولمة بشكل فعال منذ أكثر من خمسين عاماً. وحول العالم اليوم، كثير من عبر عن سخريته من الطريقة التي نوقش فيها الإصلاح. ولهذا تساءلت البلدان النامية التي جلست إلى الطاولة لتواجه الأشخاص نفسهم الذين كانوا مسؤولين عن هذه المنظومة منذ البداية إن كان من المحتمل حقاً حصول تغيير كهذا. وقدر تعلق الأمر بهذه "البلدان الزبائن"، كانت تمثيلية فوازير تظاهر فيها السياسيون بأنهم يقومون بأمر ما لمعالجة المشاكل فيما كانت المصالح المالية تعمل من أجل الإبقاء على الحالة الراهنة قدر الإمكان. وكان الساخرون مصيبين جزئياً ولكن جزئياً فقط. فالأزمة دفعت إلى الواجهة الشعور بأن ثمة أمر على غير ما يرام في عملية العولمة، وحدا هذا الإدراك بالنقاد إلى الإتفاق على عدد كبير من القضايا من الشفافية إلى الفقر وإلى البيئة وإلى حقوق العمل.

هناك شعور بالرضا بين الأعضاء المؤثرين في المنظمات نفسها. فهذه المنظمات غيرت نمط كلامها إذ أصبحت تتحدث عن "الشفافية" وعن "الفقر" وعن "المشاركة". وحتى لو كانت هناك فجوة بين الكلام والواقع، فإن الكلام له تأثير في سلوك المؤسسة وفي الشفافية وفي الإهتمام بالفقر. وأصبح هؤلاء يمتلكون مواقع أفضل في شبكة الانترنيت وهنالك إنفتاح كبير. وولدت تقويمات الفقر المشتركة مشاركة أوسع وإدراكاً أعظم لتأثيرات الفقر التي تحدثها البرامج. ولكن هذه التغييرات بقدر ما تبدو عميقة لأولئك الموجودين في المؤسسة إلا أنها تبدو سطحية للمراقبين. فالصندوق والبنك الدولي ما زال لديهما معايير إفصاح أضعف بكثير مما لدى تلك الحكومات في الأنظمة الديمقراطية كالولايات المتحدة أو السويد أو كندا. ويحاولان إخفاء تقاريرهما المهمة؛ وليس هذا سوى مثال على عجزهما عن منع أي نوع من التسريب الذي غالباً ما يجبرهما على الإفصاح في نهاية

الأمر. هنالك إستياء متزايد في البلدان النامية من البرامج الجديدة المتعلقة بتقويمات الفقر المشتركة إذ بُلغ أولئك المشاركين بأن مسائل مهمة مثل الإطار الإقتصادي الكلي اصبحت تقع خارج نطاقهم(٦).

هنالك شواهد أخرى حيث حصل تغير في ما قيل أكثر مما فعل. فاليوم، يعترف كبار المسؤولين في الصندوق بأخطار تدفقات رأس المال قصيرة الأجل والتحرير المبكر لسوق المال ورأس المال بين الحين والآخر. ويشكل هذا تغيراً رئيساً في الموقف الرسمي للصندوق – على الرغم من ان ما زال من السابق لأوانه رؤية إن كان التغير في الكلام او الكيفية التي ستنعكس في السياسات المنفذة ضمن نطاق البلدان(٧). فالدليل لا يبدو واعداً حتى الآن حسبما أظهرته حادثة بسيطة. فبعد فترة قصيرة من تسلم المدير الإداري الجديد للصندوق هورست كوهلر منصبه، قام بجولة في بعض البلدان الأعضاء. وفي زيارته لتايلاند في نهاية مايس من عام ٢٠٠٠، أشار إلى ما أصبح حكمة تقليدية في حينه خارج نطاق الصندوق وبدأت تسري في الصندوق نفسه وهي أخطار تحرير سوق رأس المال. وسرعان ما إلتقطتها أندونوسيا المجاورة في البداية، واثناء الزيارة التي قام بها هناك في حزيران، أعلنت حكومتها عن خططها لدراسة كيفية التدخل في سوق رأس المال. ولكن موظفي الصندوق سرعان ما صححوا قناعات الأندونوسيين وكوهلر. وهكذا إنتصرت البيروقراطية مرة أخرى إذ أن تحرير سوق رأس المال يمكن أن يكون مشكلة من الناحية النظرية ولكن تدخلات سوق رأس المال (أي السيطرة عليها) من البين أنها لن تطرح على طاولة البحث لأولئك الساعين وراء مساعدة الصندوق.

هنالك بوادر أخرى على الإصلاح، فاترة أو غير مدروسة جيداً(٨). فمع تزايد الإنتقاد للضمانات الكبيرة في التسعينيات، تعاقبت الإصلاحات الفاشلة. كانت الأولى في صفقة الإقراض الإحترازية – حصل الإقراض قبل الأزمة فعلاً – للبرازيل التي أحبطت أزمة تلك البلاد ولكن لبضعة أشهر وبكلفة بالغة. ثم كان هناك خط الإئتمان الطارئ، تدبير آخر مصمم لتهيئة الأموال عند إندلاع الأزمة(٩). ولم ينجح هذا أيضاً، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم إهتمام أحد بالشروط المقترحة(١٠). وادرك بأن الضمانات يمكن أن تسهم في المخاطر المعنوية وتضعف ممارسات الإقراض ولهذا وضعت ستراتيجية المشاركة في الضمانة حيث يتحمل الدائنون جزءاً من التكاليف

في مكانها المناسب على الرغم من أنها لم تكن للبلدان الكبيرة كروسيا بل للضعيفة والعاجزة كالإكوادور وأوكرانيا ورومانيا والباكستان. وكما بينت في الفصل الثامن، كانت ستراتيجية المشاركة في الضمانة فاشلة على وجه العموم. وفي بعض الحالات كرومانيا، جرى التخلي عنها على الرغم من أنه لم يحصل ذلك إلا بعدما لحق ضرر بالغ باقتصاد ذلك البلد، وفي حالات أخرى كالإكوادور، طبقت ولكن بتأثيرات مدمرة. وعبر كل من وزير المالية الأمريكي الجديد والمدير الجديد للصندوق عن تحفظاتهما بشأن الفعالية العامة لستراتيجية الضمانة الكبيرة ولكنهما مضيا قدماً بالأمر نفسه – أقرضت تركيا والارجنتين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حوالي ١١مليار دولار و ٢١,٦ مليار دولار على التوالي. ويبدو أن الفشل النهائي لضمانة الأرجنتين قد أجبر في النهاية على البدء في التفكير ملياً بالستراتيجية.

حتى عندما كان هناك إجماع واسع النطاق ولكن ليس عالمياً على الإصلاحات، فإن المقاومة برزت من أولئك الموجودين في المراكز المالية الذين كانت وزارة المالية الأمريكية تدعمهم أحياناً. ففي أزمة شرق آسيا حيث تركز الإهتمام على الشفافية، فقد أصبح من الواضح أنه من أجل معرفة ما كان يحدث في الأسواق الصاعدة، كان لابد من معرفة ما تقوم به "صناديق الحماية من الخسائر (Hedge funds)" والمراكز المصرفية الحرة. وفي الحقيقة، كان هناك قلق من أن المزيد من الشفافية في أماكن أخرى سيؤدي إلى ذهاب الكثير من المعاملات عبر هذه القنوات وستكون هناك معلومات أقل عموماً عما يجري هناك. وقف وزير المالية سومرز إلى جانب "صناديق الحماية من الخسائر" والمراكز المصرفية الحرة مقاوماً الدعوات لزيادة الشفافية وجادل بأن الشفافية المفرطة يمكن أن تقلل الحوافز على جمع المعلومات ومهمة "إكتشاف السعر" على وفق اللغة الفنية. ولم تأخذ الإصلاحات في المراكز المصرفية الحرة التي أنشئت كملاذ آمن لتجنب الضرائب والقيود، زخمها إلا بعد ١١ أيلول. وينبغي ألا يكون هذا مدعاة للاستغراب أن هذه المصارف نشأت نتيجة سياسات مقصودة في البلدان الصناعية المتقدمة فرضتها الأسواق المالية والأغنياء.

وحتى الإصلاحات الطفيفة الأخرى على ما يبدو، واجهت مقاومة قوية أحياناً من البلدان النامية والمتقدمة كذلك. وما أن أصبح واضحاً أن المديونية قصيرة الأجل لعبت دوراً رئيساً في الأزمة، حتى تركز الإهتمام على شروط واصدار السند

التي سمحت لما بدا بأنه سندات طويلة الأجل ليتحول إلى مديونية قصيرة الأجل ما بين عشية وضحاها[١١]. ومع تنامي الطلب على "الضمانة المشتركة للدائنين"، فقد تنامى الطلب أيضاً على الشروط الموضوعة في السند التي ستسهل مشاركتها "الإجبارية" في عمليات التجريب المسماة بفقرات العمل الجماعي. لقد قاومت أسواق السندات وبنجاح حتى الآن كلا الإصلاحين حتى مع حصول هذه الإصلاحات على بعض الدعم من الصندوق على ما يبدو. وجادل منتقدو هذه الإصلاحات إنِ مثل هذه الشروط يمكن أن تجعل الإئتمان أكثر كلفة على البلد المقترض؛ ولكنها تفتقر إلى نقطة مركزية. فاليوم، هناك تكاليف باهظة على الإقتراض ولاسيما عندما تسير الأمور على نحو سيء ولكن جزءاً فقط من تلك التكاليف هي التي يتحملها المقترض.

ما المطلوب؟

لقد قطع تشخيص المشاكل شوطاً طويلاً. ولكن إصلاحات النظام المالي الدولي بدأت لتوها. وفي إعتقادي، إن الأمور الآتية هي من بين الإصلاحات الرئيسة المطلوبة:

١. القبول بمخاطر تحرير سوق رأس المال وتدفق رأس المال قصير الأجل ("المال الساخن") يفرض تأثيرات خارجية بالغة يتحمل تكاليفها أولئك الذين هم ليسوا طرفاً بصورة مباشرة في الصفقة (أي المقرضون والمقترضون)؛ ومتى ما كان هناك مثل هذه التأثيرات الخارجية الكبيرة فإن التدخلات – بضمنها تلك التي تجري من خلال النظامين المصرفي والضريبي[١٢] – تكون مرغوبة. وبدلاً من مقاومة هذه التدخلات، يجدر بالمؤسسات المالية الدولية توجيه مساعيها لجعلها تعمل بشكل أفضل.

١ – ٢. إصلاحات الإفلاس وتجميد التسديد. عادة ما تكون الطريقة المناسبة لمعالجة المشاكل عندما لا يستطيع مقترضو القطاع الخاص التسديد للدائنين، سواء كانوا محليين أو أجانب، من خلال الإفلاس وليس من خلال ضمانة الدائنين الممولة من الصندوق. والمطلوب هو إصلاح الإفلاس الذي يشخص الطبيعة الخاصة لحالات الإفلاس الناجمة من إضطرابات الإقتصاد الكلي، وما هو ضروري هو فصل حادي عشر قوي، فقرة إفلاس تعجل بإعادة الهيكلة

تعطي إفتراضات كبيرة مسبقة لاستمرارية الإدارة الحالية. ومثل هذا الإصلاح ستكون له مزية أخرى في حث المزيد من الجهد والعناية من جانب الدائنين بدلاً من تشجيع ذلك النوع من الإقراض المتهور الذي كان شائعاً تماماً في الماضي(١٣). ومحاولة فرض إصلاحات إفلاس محابية للدائنين وعدم المبالاة بالاتجاهات الخاصة لحالات الإفلاس الناجمة عن الاتجاهات الكلية للاقتصاد ليست هي الجواب. فهذه لم تفشل في معالجة مشاكل البلدان في الأزمات فحسب بل هي دواء من المحتمل ألا يدوم طويلاً – كما رأيناه بشكل جلي في شرق آسيا، إذ لا يمكن تطعيم قوانين بلد معين بتقاليد ومعايير بلد أخر. ومشاكل النكول في المديونية العامة (كما في الأرجنتين) تكون أشد تعقيداً ولكن مرة أخرى، هنالك حاجة إلى المزيد من الإعتماد على حالات الإفلاس والتجميد، وهي نقطة قبل بها الصندوق بوقت متأخر عن المعتاد كما يبدو أيضاً. ولكن ليس بوسع الصندوق لعب الدور المركزي، فالصندوق دائن رئيس تهيمن عليه البلدان الدائنة. ونظام الإفلاس الذي يكون فيه الدائن أو من يمثله بمثابة الحكم على الإفلاس، لن يقبل به بإعتباره منصفاً.

٢- ٣.تقليل الإعتماد على الضمانات. مع إزدياد إستخدام اشهار الإفلاس والتجميد، ستقل الحاجة للضمانات الكبيرة التي أخفقت مراراً إذ أن الأموال تذهب أما لضمان التسديد للدائنين الغربيين (أكثر مما لو كان العكس) أو إبقاء أسعار الصرف بمستويات أعلى من قيمتها لمدة أطول مما ستكون عليه بخلاف ذلك (مما يسمح للأغنياء داخل البلد بإخراج الكثير من أموالهم بشروط مؤاتية تجعل البلاد مثقلة بالديون). وكما رأينا، إن الضمانات لم تفشل في العمل فحسب بل أنها أسهمت في المشكلة حيث قللت دوافع الحذر في الاقراض وفي تغطية مخاطر التحويل الخارجي.

٣- ٤.تحسين نظم الرقابة المصرفية من حيث التصميم والتنفيذ في البلدان المتقدمة والأقل تقدماً على حد سواء. فنظم الرقابة المصرفية الضعيفة في البلدان المتقدمة يمكن أن تؤدي إلى ممارسات إقراض رديئة وتساهم في تصدير عدم الإستقرار. وعلى الرغم من أن هناك نقاشاً في إن تصميم معايير كفاية رأس المال القائمة على المخاطر يزيد من إستقرار النظم المالية في البلدان المتقدمة، الا ان ثمة شكاً قليلاً في أنها أسهمت في عدم الإستقرار

العالمي من خلال تشجيع الإقراض قصير الأجل. فألغاء نظم الرقابة على القطاع المالي والإعتماد المفرط على معايير كفاية رأس المال كانت مضللة ومزعزعة للإستقرار؛ والمطلوب هو مدخل اوسع أقل إيديولوجية للقيود مكيف وفق إمكانيات وظروف كل بلد. كانت تايلاند مصيبة عندما قيدت الاقراض لاغراض المضاربة العقارية في الثمانينيات. وكان من الخطأ تشجيع التايلنديين على إلغاء هذه القيود. وهنالك عدد من القيود الأخرى كتحديد السرع (أي قيود على معدل زيادة الموجودات المصرفية) التي من المحتمل أن تعزز الإستقرار. ومع ذلك، لا يمكن للإصلاحات في الوقت نفسه تجاهل الأهداف الواسعة؛ فأي نظام مصرفي أمين وسليم أمرمهم ولكن يجب أن يكون كذلك نظاماً يؤمن رأس المال لتمويل المشاريع وإستحداث الوظائف(١٤).

٤- ٥. تحسين إدارة المخاطر. تواجه البلدان حول العالم اليوم خطورة بالغة من تقلب أسعار الصرف. وعلى الرغم من أن المشكلة واضحة إلا أن الحل ليس كذلك. فالخبراء بما فيهم أولئك في الصندوق، كانوا مترددين في أنواع نظم اسعار الصرف التي كانوا يدعون إليها. فقد شجعوا الأرجنتين على ربط عملتها بالدولار. وبعد أزمة شرق آسيا، جادلوا بأنه ينبغي وجود سعر صرف عائم حر أو مثبت لدى البلدان. ومع حدوث الكارثة في الأرجنتين، فمن المحتمل أن تتغير هذه المشورة مرة أخرى. ومهما كانت الإصلاحات التي تحصل في ألية سعر الصرف، فإن البلدان ما تزال تواجه مخاطر جسيمة. فالبلدان الصغيرة كتايلاند التي تشتري وتبيع سلعا للعديد من البلدان تواجه مشكلة صعبة إذ يتراوح سعر الصرف بين العملات الرئيسة بحوالي ٥٠ بالمائة أو أكثر. وربط سعر صرفها بعملة معينة لن يحل المشاكل بل من الممكن أن يزيد التقلبات تفاقماً فعلياً فيما يتعلق بالعملات الأخرى. ولكن هناك أبعاداً أخرى للخطورة. فأزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينيات سببتها الزيادة الهائلة في أسعار الفائدة نتيجة السياسة النقدية المقيدة لرئيس البنك الإحتياطي الفدرالي بول فولكر في الولايات المتحدة. وينبغي بالبلدان النامية تعلم إدارة هذه المخاطر وعلى أكثر إحتمال من خلال التأمين ضد هذه التقلبات في أسواق رأس المال الدولية. وللأسف، ليس بإمكان البلدان اليوم سوى التأمين ضد التقلبات قصيرة الأجل. ومن المؤكد أن البلدان المتقدمة هي في

وضع أفضل لمعالجة هذه المخاطر من البلدان الأقل تقدماً، وينبغي ان تساعد في تطوير أسواق التأمين هذه. ولذلك، سيكون من الصائب للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية تقديم قروض للبلدان النامية بأشكال تخفف من المخاطر، في سبيل المثال، من خلال جعل الدائنين يمتصون مخاطر تقلبات الفائدة الحقيقية الكبيرة.

٥- ٦. تحسين شبكات الضمان. يكمن جزء من مهمة إدارة المخاطر في تعزيز إمكانيات الضعفاء ضمن البلد لإستيعاب الخطورة. ففي معظم البلدان النامية، هنالك شبكات ضمان ضعيفة بما فيها الافتقار الى برامج التأمين ضد البطالة. وحتى في البلدان الأكثر تقدماً، تتسم شبكات الضمان بضعفها وعدم كفايتها في هذين القطاعين اللذين يهيمنان أصلاً في البلدان النامية، وستكون الزراعة وقطاعات الأعمال الصغيرة وكذلك المساعدات الدولية أساسية إذا ما أرادت البلدان النامية القيام بخطوات مهمة في تحسين شبكات ضمانها.

٦- ٧. تحسين الإستجابة للأزمات. لقد رأينا فشل الإستجابة للأزمات في أزمة ١٩٩٧ – ١٩٩٨. فالمساعدة الممنوحة كانت مصممة بشكل رديء ونفذت بشكل هزيل. ولم تأخذ البرامج في الحسبان إنعدام شبكات الضمان بشكل كاف، وأن الحفاظ على تدفق الإئتمان كان ذا أهمية حيوية وأن الإنهيار في التجارة بين البلدان سينشر الأزمة. ولم تستند السياسات إلى تكهنات رديئة فحسب بل إلى الفشل في ادراك أن تدمير الشركات أسهل من إعادة إنشائها وأن الضرر الذي سببته أسعار الفائدة العالية لن يزول عند خفضها. وهنالك حاجة لإستعادة التوازن إذ أن هموم العمال وقطاعات الأعمال الصغيرة يتعين الموازنة بينها وبين هموم الدائنين؛ وتأثير السياسات على هروب رأس المال المحلي ينبغي أن يتوازن مع الإهتمام المفرط حالياً على ما يبدو بالمستثمرين الاجانب. ولهذا، ينبغي وضع الإستجابات للأزمات المالية المستقبلية ضمن سياق إجتماعي وسياسي. وما عدا الأضرار الناجمة عن حوادث الشغب التي تحصل عندما يساء إدارة الأزمات، فإن رأس المال لن ينجذب للبلدان التي تواجه إضطرابات إجتماعية وسياسية، وليس بإمكان أية حكومة ما عدا القمعية جداً السيطرة على مثل هذه الإضطرابات ولاسيما عندما يدرك بأن السياسات مفروضة من الخارج.

والأهم من ذلك، هناك حاجة للعودة إلى المبادئ الإقتصادية الأساسية؛ فبدلاً من التركيز على سايكولوجية المستثمر الزائلة وعلى الثقة التي لا يعرف على أي منوال هي، يحتاج الصندوق للعودة إلى صلاحيته الأصلية بتقديم الأموال لإستعادة الطلب المجموعي في البلدان التي تواجه ركوداً إقتصادياً. ولكن البلدان في العالم النامي ستكرر تساؤلها، لماذا تجادل الولايات المتحدة من اجل سياسة مالية ونقدية توسعية عندما تواجه انكماشاً إقتصادياً، ومع ذلك، عندما يواجهون انكماشاً في العالم النامي، يصر الصندوق على العكس تماماً. ومع دخول الولايات المتحدة في ركود عام ٢٠٠١، لم يكن النقاش إن كان ينبغي أن تكون هناك صفقة تحفيز بقدر ما كان الجدال ينصب على تصميمها. والآن، ينبغي أن تكون دروس الأرجنتين وشرق آسيا واضحة، فالثقة لن تستعاد أبداً للإقتصادات التي بقيت غائرة في ركود شديد. والشروط التي يفرضها الصندوق على البلدان مقابل المال ينبغي ألا تحيط بكل شيء فحسب بل ينبغي أن تعكس كذلك هذا المنظور.

هنالك تغيرات أخرى ستكون مرغوبة إذ أن إجبار الصندوق على الإفصاح عن تأثير "الفقر" والبطالة المتوقع لبرامجه سيوجه إهتمامه إلى هذين البعدين. وينبغي بالبلدان معرفة العواقب المحتملة لما يوصي به. فإذا ما أخطأ الصندوق بشكل منتظم في تحليلاته، في سبيل المثال، أي اذا كانت الزيادات في الفقر أكبر مما توقعه، فينبغي أن يخضع للمساءلة عنها. ويمكن طرح هذه الأسئلة: هل ثمة خطأ منتظم في نماذجه؟ أو هل يحاول تضليل عملية صنع السياسة بشكل مقصود ؟

إصلاح البنك الدولي والمساعدة الانمائية

لعل جزءاً من السبب الذي يجعلني مفعماً بالأمل في إمكانية إصلاح المؤسسات الإقتصادية الدولية هو حدوث تغيير في البنك الدولي. فلم يكن الامر سهلاً ولم يصل التغيير إلى القدر الذي كان سيروق لي الا ان التغيرات كانت مهمة.

ففي الوقت الذي وصلت فيه، كان الرئيس الجديد جيمس ولفنسون ماضياً في سبيله في محاولته لجعل البنك أكثر إستجابة لهموم البلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذا التوجه الجديد لم يكن واضحاً دائماً، والأسس الفكرية لم تكن متينة دائماً والدعم من داخل البنك كان أبعد من أن يكون عالمياً، الا ان البنك شرع بشكل جاد في معالجة الإنتقادات الأساسية التي أثيرت ضده. وقد تضمنت

الإصلاحات تغييرات في فلسفته في ثلاثة ميادين وهي التنمية؛ المعونة بشكل عام ومعونة البنك بشكل خاص؛ والعلاقات بين البنك والبلدان النامية.

وفي إعادة تقويم مساره، درس البنك الكيفية التي حدثت فيها التنمية الناجحة[١٦]. وبعض الدروس البارزة من هذا التقويم كانت دروساً شخصها البنك الدولي منذ أمد طويل وهي أهمية العيش ضمن حدود الموازنة وأهمية التعليم بما في ذلك تعليم الإناث والإستقرار الإقتصادي الكلي. ومع ذلك، برزت بعض المواضيع الجديدة ايضاً. فالنجاح لا يأتي من مجرد تطوير التعليم الإبتدائي بل من إرساء أساس تكنولوجي متين كذلك يتضمن دعماً للتدريب المتقدم. ومن الممكن تطوير حالة المساواة والنمو السريع في الوقت نفسه؛ وفي الواقع، يبدو ان السياسات العادلة تساعد النمو. كما وأن دعم التجارة والإنفتاح أمر مهم[١٧] الا أن الوظائف التي يستحدثها توسع الصادرات (وليست خسارة الوظائف من ازدياد الاستيرادات) هي التي تسبب النمو . وعندما تتخذ الحكومات إجراءات لتطوير الصادرات والمشاريع الجديدة، فإن التحرير سينجح وألا فأنه غالباً ما يبوء بالفشل. ففي شرق آسيا، أدت الحكومة دوراً محورياً في التنمية الناجحة من خلال المساعدة في إنشاء مؤسسات تعمل على تطوير المدخرات وتخصيص الاستثمار بشكل كفوء. وتؤكد البلدان الناجحة كذلك على المنافسة وإنشاء المشاريع أكثر من تأكيدها على التحول للقطاع الخاص وإعادة هيكلة المشاريع القائمة.

على العموم، إنتهجت البلدان الناجحة طريقة شاملة في التنمية. وقبل ثلاثين عاماً، غالباً ما بدا اقتصاديو اليسار واليمين متفقين على أن التحسن في كفاءة تخصيص الموارد والزيادة في عرض رأس المال كانا في صلب التنمية. واختلفا فقط فيما إذا كان ينبغي تحقيق تلك التغيرات من خلال التخطيط الذي تقوده الحكومة أو من خلال الأسواق غير المقيدة. وفي النهاية، لم ينجح كلاهما. فالتنمية لا تشمل الموارد ورأس المال فقط بل تحول المجتمع كذلك.[١٨] ومن الواضح أن المؤسسات المالية الدولية لا يمكن تحميلها مسؤولية هذا التحول بل بإمكانها أداء دور مهم. وفي الأقل، ينبغي ألا تصبح عقبة أمام التحول الناجح.

المساعدات

بيد أن الطريقة التي تمنح فيها المساعدات يمكن أن تفعل ذلك بالتحديد – إيجاد عقبات أمام التحولات الفعالة. ورأينا في الفصل الثاني أن المشروطية وهي فرض مجموعة من الشروط، غالباً ما يكون بعضها سياسياً في طبيعته، كشرط مسبق للمساعدة، لم تنجح ولم تؤد إلى سياسات أفضل ونمو أسرع ونتائج أفضل. فالبلدان التي تعتقد أن الإصلاحات فرضت عليها لا تشعر فعلاً أنها مندفعة وملتزمة بمثل هذه الاصلاحات. ولكن مشاركتها مهمة إذا ما أريد حدوث تغير مجتمعي حقيقي. وما هو أسوأ، أن المشروطية زعزعت العمليات الديمقراطية. وأخيراً، هنالك تشخيص غير واضح حتى من الصندوق؛ من حيث أن المشروطية ذهبت إلى أبعد مما ينبغي، وأن العشرات من الشروط جعلت من الصعب على البلدان النامية التركيز على أسبقياتها. ولكن بينما كانت هناك محاولة لتشذيب المشروطية وفق ذلك، الا أن مناقشة الإصلاح ضمن نطاق البنك الدولي توسعت كثيراً. فقد جادل البعض أن المشروطية ينبغي استبدالها بالإنتقائية وإعطاء المعونة للبلدان التي لها سجل متابعة ملموس مما يسمح لها أن تختار لنفسها ستراتيجيات تنميتها وتنهي الإدارة الجزئية التي كانت من معالم الماضي. والدليل هو أن المعونة الممنوحة بشكل انتقائي يمكن أن تكون لها تأثيرات مهمة في تطوير النمو وفي تقليل الفقر.

إعفاء الديون

لا تحتاج البلدان النامية إلى منحها معونات بطريقة تساعد تنميتها فحسب بل لا بد من منح المزيد من المعونات كذلك. فالمقادير القليلة من المال نسبياً يمكن أن تحدث فرقاً بالغاً في تطوير الصحة والتعليم. فبالشروط الحقيقية المكيفة للتضخم، كانت مبالغ المساعدة الانمائية تتدنى فعلاً وحتى أكثر إما كنسبة مئوية من دخل البلد المتقدم أو على أساس حصة الفرد لأولئك الذين في البلدان النامية. اذن، لابد من وجود أساس مستدام بعيداً عن أهواء السياسة الداخلية في الولايات المتحدة أو أماكن أخرى. وقد قدمت العديد من المقترحات بهذا الشأن. وعندما أنشئ الصندوق، منح حق إنشاء حقوق السحب الخاصة (SDR's) وهو نوع من الأموال الدولية. ومع قيام البلدان اليوم بوضع مليارات الدولارات جانباً كاحتياطي كل سنة لحماية نفسها من تقلبات الأسواق الدولية، لم تترجم بعض المداخيل إلى

طلب مجموعي. والتباطؤ الإقتصادي العالمي لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ دفع بهذه الإهتمامات إلى المقدمة. فإصدار حقوق السحب الخاصة لتمويل سلع عامة عالمية بما فيها تمويل المساعدات الانمائية، يمكن أن يساعد في الحفاظ على قوة الإقتصاد العالمي في الوقت نفسه الذي تساعد فيه بعض البلدان الفقيرة في العالم. ويقتضي المقترح الثاني إستخدام العوائد من الموارد الإقتصادية العالمية كالمعادن في قيعان البحار وحقوق الصيد في المحيطات للمساعدة في تمويل المساعدة التنموية.

تركز الإهتمام مؤخراً على إعفاء الديون ولسبب وجيه. فمن دون إعفاء الديون، لن يكون بإمكان العديد من البلدان النامية النمو ببساطة. إذ أن نسبة ضخمة من صادراتها الحالية تذهب لتسديد القروض إلى البلدان المتقدمة.[١٩] وحشدت حركة يوبيل ٢٠٠٠ دعماً دولياً ضخمة لإعفاء الديون. وحصلت الحركة على دعم الكنائس في عموم العالم المتقدم. فبالنسبة لها، يبدو الأمر ضرورة أخلاقية وانعكاساً للمبادئ الأساسية للعدالة الإقتصادية.

برزت قضية المسؤولية الأخلاقية للدائنين بشكل ظاهر ولاسيما في قضية قروض الحرب الباردة.[٢٠] فعندما أقرض الصندوق والبنك الاموال لحاكم جمهورية الكونغو الديمقراطية سيئ الصيت موبوتو، كانا يعلمان (أو كان ينبغي بهما أن يعلما) أن معظم المال لن يذهب لمساعدة الشعب الفقير لذلك البلد بل سيستخدم للغرب. ولا يبدو هذا الامر منصفا للعديد حيث يضطر دافعو الضرائب العاديون في بلدان ذات حكومات فاسدة الى تسديد قروض منحت لرؤساء لا يمثلونهم.

لقد نجحت حركة اليوبيل في الحصول على التزامات كبيرة بإعفاء الديون. فقبل عام ٢٠٠٠، كان برنامج إعفاء ديون للبلدان ذات المديونية العالية، الا ان القلة هي التي لبت هذا المعيار الذي وضعه الصندوق. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ نتيجة ضغط دولي، إجتاز أربع وعشرون بلداً هذه العقبة.

ولكن إعفاء الديون بحاجة إلى التوسع، فكما يظهر الآن، إن الإتفاقيات تشمل البلدان الفقيرة فقط. الا ان البلدان كإندونيسيا التي دمرتها أزمة شرق آسيا وإخفاقات سياسات الصندوق هنالك، ما تزال أحوالها متردية وبحاجة إلى شمولها بهذا الإعفاء.

إصلاح منظمة التجارة العالمية وموازنة برنامج العمل التجاري

بدأت الإحتجاجات العالمية على العولمة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل بواشنطن لأنها كانت أوضح رمز على الظلم العالمي ونفاق البلدان الصناعية المتقدمة. فبينما توعظ هذه البلدان - وتفرض - فتح الأسواق في البلدان النامية لمنتجاتها الصناعية، إلا أنها استمرت في إبقاء أسواقها مغلقة بوجه منتجات البلدان النامية كالمنتوجات النسيجية والزراعية. وبينما توعظ البلدان النامية بعدم دعم صناعاتها، الا انها استمرت في تقديم المليارات على شكل معونات لمزارعيها مما يجعل من المستحيل على البلدان النامية المنافسة. وبينما توعظ بفضائل الأسواق التنافسية فإن الولايات المتحدة سارعت في الضغط باتجاه إقامة كارتلات عالمية في الفولاذ والألمنيوم ولا سيما عندما بدت صناعاتها المحلية مهددة بالإستيرادات. وضغطت الولايات المتحدة باتجاه تحرير الخدمات المالية ولكنها قاومت تحرير قطاعاتها الخدمية التي تتمتع فيها البلدان النامية بالقوة مثل الخدمات الإنشائية والخدمات البحرية. وكما بينا، كان برنامج العمل التجاري غير عادل إلى درجة أن البلدان الفقيرة لم تحصل حتى على حصة منصفة من المنافع فحسب بل إن أفقر منطقة في العالم وهي شبه الصحراء الإفريقية ساءت أحوالها المادية فعلاً نتيجة الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية.

لقد شخصت هذه الحالات الجائرة بشكل متزايد، وعندما اقترنت بعزم بعض البلدان النامية، تمخض عنها "جولة "تنمية" من المفاوضات التجارية في الدوحة (تشرين الثاني ٢٠٠١) التي وضعت في جدول أعمالها معالجة بعض هذه الإختلالات الماضية. ولكن مازال هناك شوط طويل ينبغي قطعه فالولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى إعتبرت الموافقة التي اعطتها لاجراء مناقشات اقتصرت فقط على معالجة بعض هذه الإختلالات بمثابة تنازل!

كان من بين الميادين ذات الإهتمام الخاص في الدوحة هو حقوق الملكية الفكرية. وهذه مهمة إذا ما أراد المبتكرون إمتلاك حوافز على الأبتكار على الرغم من أن معظم البحوث المهمة كتلك التي في العلوم والرياضيات لا يمكن منحها حق براءة الاختراع. فلا أحد ينكر أهمية حقوق الملكية الفكرية الا ان هذه الحقوق بحاجة إلى أن توازن بين حقوق ومصالح المنتجين والمستخدمين - وليس المستخدمون في البلدان النامية فقط بل الباحثون في البلدان المتقدمة. ففي

المراحل النهائية من مفاوضات الأورغواي، شعرت بالقلق كل من دائرة العلوم والتكنولوجيا ومجلس المستشارين الإقتصاديين من أننا لم نحقق التوازن بشكل صحيح اذ رجحت الإتفاقية مصالح المنتجين على المستخدمين. وقلقنا من أننا بفعلنا ذلك، فإن نسبة التقدم والإبتكار ربما تعاق فعلاً؛ وعلى أية حال، تعد المعرفة أهم مدخل في البحوث، وبإمكان حقوق الملكية الفكرية القوية رفع سعر هذا المدخل. وشعرنا بالقلق كذلك من عواقب جرمان الفقراء من الأدوية المنقذة للحياة. ونالت هذه القضية لاحقاً إهتماماً دولياً في سياق تأمين أدوية الإيدز في جنوب إفريقيا. وأجبر الغضب الدولي العارم شركات الأدوية على التراجع – ويبدو أنها لو مضت قدماً فإن النتائج المعاكسة كانت ستقيدها. ولكن مما تجدرالإشارة إليه، أن حتى الإدارة الأمريكية التي يهيمن عليها الديمقراطيون كانت تدعم شركات الأدوية في بادئ الأمر. وما لم تكن تدركه تماماً هو خطر آخر فيما أصبح يصطلح عليه "بقرصنة الأدوية" أي الشركات الدولية التي تمنح امتياز انتاج الأدوية التقليدية أو الأغذية. فهذه لم تسع فقط إلى جني المال من "الموارد" والمعرفة التي تعود بشكل مشروع للبلدان النامية بل أنها بفعلها ذلك، كانت تسحق الشركات المحلية التي كانت تؤمن المنتجات لها منذ أمد طويل. وبينما مازال من غير الواضح أن كانت هذه الامتيازات ستصمد في المحاكم اذا ما جرى تحديها بشكل فعال، الا ان من الواضح ان البلدان الأقل تقدماً قد لا تمتلك الموارد القانونية والمالية المطلوبة لتحدي الإمتياز. ولهذا أصبحت هذه القضية مصدر اهتمام عاطفي بالغ واقتصادي قوي في أرجاء العالم النامي كافة. وكنت مؤخراً في قرية هندية في الأكوادور حيث شجب المحافظ المحلي الكيفية التي أدت فيها العولمة إلى قرصنة الأدوية.

إن إصلاح منظمة التجارة العالمية سيتطلب التفكير ملياً ببرنامج عمل تجاري أكثر توازناً – أكثر توازناً في التعامل مع مصالح البلدان النامية وأكثر توازناً في التعامل مع الإهتمامات كالبيئة التي تتعدى نطاق التجارة.

بيد أن معالجة الإختلالات الحالية لا يتطلب انتظار العالم ريثما تنتهي جولة جديدة من المفاوضات التجارية. فالمسألة الإقتصادية الدولية تتطلب اتخاذ البلدان المتقدمة إجراءات لفتح نفسها أمام تجارة منصفة وعلاقات عادلة مع البلدان النامية من دون اللجوء إلى طاولة المساومات أو المحاولة لانتزاع تنازلات مقابل

قيامها بذلك. فقد اتخذ الإتحاد الأوروبي أصلاً خطوات في هذا الإتجاه بمبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" للسماح بالإستيراد الحر لجميع السلع من البلدان الفقيرة إلى أوروبا باستثناء الأسلحة. وهذا لن يحل جميع الشكاوي من البلدان النامية فهي مازالت غير قادرة على التنافس مع المنتوجات الزراعية الأوروبية المدعومة بشكل بالغ، بيد أنها خطوة كبيرة في الإتجاه الصحيح. ويكمن التحدي الآن في حمل الولايات المتحدة واليابان على المشاركة. إذ أن خطوة كهذه ستكون ذات نفع عظيم على العالم النامي وستعود بالنفع حتى على البلدان المتقدمة التي سيكون بوسع مستهلكيها الحصول على سلع بأسعار واطئة.

نحو عولمة ذاتْ وجه إنساني

ستساعد الإصلاحات التي أوجزتها في جعل العولمة اشد انصافا وفعالية في رفع مستويات المعيشة ولاسيما للفقراء. فالأمر ليس مجرد مسألة تغيير هياكل مؤسسية إذ أن نمط التفكير بالعولمة نفسها يجب أن يتغير. فوزراء المالية والتجارة ينظرون للعولمة كظاهرة إقتصادية إلى حد بعيد بينما هي أكثر من ذلك بكثير في نظر العديدين في العالم النامي.

كان من أحد الأسباب الذي هوجمت فيه العولمة هو أنها تبدو وكأنها تزعزع القيم التقليدية. فالصراعات حقيقية ولا يمكن تفاديها إلى حد ما. والنمو الاقتصادي بضمنه ذلك الذي تحث عليه العولمة - سيؤدي الى تزايد النزعة الحضرية وزعزعة المجتمعات الريفية التقليدية. وللأسف، غالباً ما أظهر أولئك المسؤولون عن إدارة العولمة في أغلب الأحيان على الرغم من إطرائهم لهذه المنافع الإيجابية، تقديراً غير كاف لهذه الناحية المعاكسة وهي تهديد الهوية الثقافية والقيم.[٢١] والأمر عجيب إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار الوعي بالقضايا في البلدان المتقدمة نفسها؛ فأوروبا تدافع عن سياساتها الزراعية ليس على أساس تلك المصالح الخاصة فحسب بل من أجل الحفاظ على تقاليدها الريفية. والناس في البلدات الصغيرة أينما كانوا يشكون من أن تجار التجزئة المحليين الكبار والمجمعات التسويقية قد قضوا على أعمالهم التجارية الصغيرة ومجتمعاتهم.

مما لا ريب فيه أن خطى التكامل العالمي أمر مهم إذ أن العملية التدريجية تعني أن المؤسسات التقليدية والمعايير بدلاً من ان تقوض يمكن أن تتكيف وتستجيب للتحديات الجديدة.

والهم الآخر على حد سواء هو ما تفعله العولمة بالديمقراطية. فالعولمه حمه نودي بها، غالباً ما تبدو وكأنها تستبدل الدكتاتوريات القديمة من النخب الوطنية بدكتاتوريات جديدة من المال الدولي. وتبلغ البلدان فعلاً بأنها إذا لم تتبع شروطاً معينة فإن أسواق المال أو صندوق النقد الدولي سترفض إقراضها المال. وتجبر اساسا على التخلي عن جزء من سيادتها وتدع أسواق رأس المال المتهورة بما فيهم المضاربون الذين لا هم لهم سوى نمو البلد في الأجل القصير بدلاً من نموه في الأجل الطويل وتحسين مستويات المعيشة فيه، "تقيدها" وتخبرها بما ينبغي أن تفعله وما لا تفعله.

بيد أن للبلدان خياراتها، ومن بين هذه الخيارات هو المدى الذي ترغب في الإنقياد فيه لأسواق رأس المال الدولية. فأولئك الذين تجنبوا قيود الصندوق في شرق آسيا، نموا بشكل اسرع وانخفضت اللامساواة عندهم وقل مستوى الفقر على نحو أكثر من أولئك الذين أطاعوا وصاياه. ولأن السياسات البديلة تؤثر في الجماعات المختلفة بشكل مختلف، فإن دور العملية السياسية وليس البيروقراطيون الدوليون هو الذي يحدد الخيارات. وحتى لو أن النمو تأثر بشكل عكسي، فهو تكلفة يمكن أن يكون العديد من البلدان النامية مستعداً لدفعها لتحقيق مجتمع ديمقراطي عادل مثلما يقول العديد من المجتمعات اليوم أن الأمر يستحق التضحية ببعض النمو من أجل بيئة أفضل. وطالما قدمت العولمة بهذه الطريقة التي تسير عليها فإنها ستمثل الحرمان من الحقوق الشرعية.

تواجه العولمة اليوم تحدياً في شتى أنحاء العالم وهنالك استياء منها، وهذا هو عين الصواب. فالعولمة يمكن أن تكون قوة للخير إذ أن عولمة الأفكار عن الديمقراطية والمجتمع المدني قد غيرت الطريقة التي يفكر فيها الناس بينما أدت الحركات السياسية العالمية إلى إعفاء الديون ومعاهدة إزالة الألغام الأرضية. وساعدت العولمة الملايين من الناس على تحقيق مستويات أعلى من المعيشة إلى أبعد مما كانوا أو يتصوره معظم الإقتصاديين قبل برهة وجيزة. وعادت عولمة الإقتصاد بالنفع على البلدان التي استفادت منها من خلال السعي وراء أسواق

جديدة لصادراتها ومن خلال الترحيب بالإستثمار الأجنبي. وحتى مع ذلك، كانت البلدان التي انتفعت أكثر من غيرها هي تلك التي تحكمت بمقدراتها وشخصت الدور الذي يمكن للحكومة أن تؤديه في التنمية بدلاً من الإعتماد على فكرة السوق الناظم ذاتياً الذي يحدد مشكلاتها.

ولكن الملايين من الأشخاص يرون أن العولمة قد فشلت. وساءت الأحوال المادية للعديد منهم فعلاً إذ رأوا بأعينهم كيف قضي على وظائفهم وكيف أصبحت حياتهم غير آمنة. وشعروا بالعجز المتزايد أمام قوى تفوق قدرتهم ورأوا كيف أن ديمقراطياتهم تزعزت وكيف تداعت ثقافاتهم.

إذا ما استمرت العولمة في السير على هذا المنوال الذي كانت عليه فيما مضى، وإذا ما واصلنا الفشل في التعلم من أخطائنا فإن العولمة لن تفشل في تطوير التنمية فحسب بل ستواصل في تسبيب الفقر وعدم الإستقرار. ومن دون اجراء إصلاحات عليها، ستتصاعد ردة الفعل العنيفة التي بدأت أصلاً ويزداد الإستياء من العولمة.

ستكون مأساة لنا جميعاً ولاسيما للملايين الذين كانوا من الممكن أن يتفقوا بخلاف ذلك. وبينما ستلحق أفدح الأضرار بأولئك الموجودين في العالم النامي اقتصادياً إلا أن هناك تشعبات سياسية واسعة ستؤثر في العالم المتقدم أيضاً.

إذا ما أخذت الاصلاحات الموجزة في هذا الفصل الأخير على محمل الجد، عندئذ، هنالك ثمة أمل في أن عملية العولمة بوجهها الإنساني يمكن أن تكون قوة جبارة من أجل الخير مع انتفاع وترحيب الأغلبية الساحقة من أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية منها. إذا ما تحقق ذلك، فسيكون الإستياء من العولمة قد أسدى لنا جميعا خدمة جليلة.

يذكرني الموقف الراهن بالعالم قبل سبعين سنة. فعندما ولج العالم في الكساد الكبير، قال دعاة السوق الحر: "لا تقلقوا، الأسواق ستنظم نفسها بنفسها وسيعود الإزدهار الإقتصادي أدراجه بعد برهة من الزمن". ولا بأس بشقاء أولئك الذين دمرت حياتهم وهم ينتظرون ما يسمى بساعة الفرج. وجادل كينز بأن الأسواق لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها أو أنها ليست كذلك في الأقل ضمن إطار زمني محدود. (كما قالها بعبارته المشهورة "في الأمد الطويل، سنكون جميعنا

أمواتاً").(*) فالبطالة يمكن أن تستمر لسنوات، وتدخل الحكومة كان أمراً ضرورياً. وشهر بكينز وهوجم باعتباره إشتراكياً ومنتقداً للسوق. ومع ذلك، كان كينز محافظاً متشدداً إلى حد ما. وكانت قناعته الأساسية بالسوق أنه لو استطاعت الحكومة فقط تصحيح هذا الفشل الوحيد، فسيكون الإقتصاد قادراً على العمل بشكل كفوء معقول. ولم يكن يرغب باستبدال نظام السوق اجمالا ولكنه كان يعرف أنه ما لم تعالج هذه المشاكل الأساسية فستكون هناك ضغوط شعبية هائلة. وأدى الدواء الذي نصح به كينز مفعوله، فمنذ الحرب العالمية الثانية، لم تتعرض بلدان كالولايات المتحدة التي اتبعت وصفات كينز إلى انكماشات اقتصادية قصيرة الأجل إلا قليلاً وتوسعت إقتصاداتها أكثر من ذي قبل.

واليوم، يقف النظام الرأسمالي في مفترق الطرق مثلما كان خلال الكساد الكبير. ففي الثلاثينيات، أنقذ كينز الرأسمالية اذ فكر بسياسات لاستحداث الوظائف وإنقاذ أولئك الذين عانوا من انهيار الإقتصاد العالمي. والآن، ينتظر الملايين من الأشخاص حول العالم ليروا إن كان بالإمكان إصلاح العولمة كي يتسنى تقاسم منافعها على نطاق واسع.

مما يبعث على الفرحة أن هناك اعترافاً متنامياً بهذه المشاكل وتزايد الإرادة السياسية للقيام بعمل معين. فكل من يعمل في شؤون التنمية تقريباً وحتى أولئك في واشنطن يتفقون الآن على أن التحرير السريع لسوق رأس المال من دون ان ترافقه قيود، يمكن ان يكون خطراً. ويتفقون أيضاً على أن التشدد المفرط في السياسة المالية في الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧ كان خطأ. ومع دخول بوليفيا في كساد عام ٢٠٠١ الذي سببه جزئياً التباطؤ الإقتصادي العالمي، كانت هناك بعض التصريحات بأن ذلك البلد لن يجبر على إتباع مسار التقشف التقليدي ويتعين عليه خفض الإنفاق الحكومي. وبدلاً من ذلك، من كانون الثاني ٢٠٠٢ يبدو أن بوليفيا سيسمح لها بتحفيز اقتصادها ليساعدها في التغلب على حالة الكساد باستخدام العوائد التي توشك على الحصول عليها من احتياطيات غازها الطبيعي المكتشف حديثاً ليعينها حتى يبدأ إقتصادها بالنمو ثانيةً. وفي أعقاب نكبة الأرجنتين، شخص الصندوق إخفاقات ستراتيجية الضمانة الكبيرة وبدأ بمناقشة استخدام التجميد

(*) جي إم كينز "مسار الأصلاح النقدي". (لندن: ماكميلان ١٩٢٤).

وإعادة الهيكلة من خلال الإفلاس وهي أنواع البدائل التي أدعو إليها أنا والآخرون منذ سنوات. ويمثل إعفاء الديون الذي سببه عمل حركة اليوبيل والتنازلات المقدمة للبدء بجولة تنمية جديدة من المفاوضات التجارية في الدوحة إنتصارين آخرين.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فما زال الكثير مما يتعين عمله لرأب الفجوة بين الكلام والواقع. ففي الدوحة، وافقت البلدان النامية فقط على البدء بمناقشة برنامج عمل تجاري منصف؛ ولكن ينبغي معالجة اختلالات الماضي أيضاً. وأصبح الإفلاس والتجميد الآن على جدول الأعمال ولكن ليس هناك أي تأكيد بأنه سيكون هناك توازن مناسب بين مصالح الدائنين والمدينين. وكانت هناك مشاركة واسعة من جانب أولئك في البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بالستراتيجية الإقتصادية ولكن ليس هناك سوى دليل ضئيل حتى الآن على حصول تغيرات في السياسات تعكس المساهمة ألواسعة. ومازالت هناك حاجة لإجراء تغييرات في المؤسستين وفي أنماط التفكير أيضاً. وينبغي استبدال إيديولوجية السوق الحر بتحليلات تستند الى علم الإقتصاد من وجهة نظر متوازنة لدور الحكومة مستمدة من فهم اخفاقات السوق والحكومة على حد سواء. ولابد من وجود المزيد من الاحساس بدور المستشارين الاجانب كي يدعموا عملية صنع القرار الديمقراطي من خلال توضيح عواقب السياسات المختلفة بما في ذلك التأثيرات في المجتمعات المختلفة ولاسيما الفقراء بدلاً من زعزعته من خلال فرض سياسات معينة على بلدان غير راغبة.

من الواضح أنه لابد من وجود ستراتيجية إصلاح متعددة المحاور. وينبغي إيلاء إهتمام لاصلاح الترتيبات الإقتصادية الدولية. ولكن مثل هذه الإصلاحات ستستغرق وقتاً طويلاً لكي تتبلور. ولهذا، ينبغي توجيه المحور الثاني نحو تشجيع الإصلاحات التي سيقوم بها كل بلد بنفسه. فالبلدان المتقدمة تقع عليها مسؤولية خاصة، في سبيل المثال، إزالة حواجزها التجارية وممارسة ما توعظ به. ولكن بينما ستكون مسؤولية البلدان المتقدمة كبيرة فإن حوافزها ستكون ضعيفة. وعلى أية حال، لا تخدم المراكز المصرفية الحرة وصناديق الحماية من الخسائر سوى مصالح البلدان المتقدمة، وبإمكان البلدان المتقدمة الثبات جيداً إزاء عدم الإستقرار الذي قد يجلبه فشل الإصلاح في العالم النامي. وفي الحقيقة، إنتفعت الولايات المتحدة بلا ريب من أزمة شرق آسيا من عدة نواح.

ولهذا، يجب على البلدان النامية تحمل مسؤولية رفاهها بنفسها. وبإمكانها إدارة موازناتها كي تعيش ضمن حدود إمكانياتها وإن كانت هزيلة وإلغاء حواجزها الحمائية التي يمكن أن تولد أرباحاً كبيرة للقلة إلا أنها تجبر المستهلكين على دفع أجور أعلى. وبإمكانها وضع قيود قوية في مكانها المناسب لحماية نفسها من المضاربين في الخارج أو من سوء تصرف الشركات في الداخل. والأهم، أن البلدان النامية بحاجة إلى حكومات فعالة وجهاز قضائي قوي ومستقل ومساءلة ديمقراطية وانفتاح وشفافية وحرية من الفساد الذي يخنق فعالية القطاع العام ونمو القطاع الخاص.

ما الذي ينبغي بهم ان يطلبوه من المجتمع الدولي هو هذا فقط: القبول باحتياجاتهم وحقوقهم للقيام بخياراتهم بطرق تعكس تقديراتهم السياسية الخاصة فيمن ينبغي، في سبيل المثال، تحمل أية مخاطر. وينبغي تشجيعهم على تبني قوانين الإفلاس والهياكل الناظمة المكيفة مع مواقفهم وألا يقبلوا بقوالب مصممة من البلدان المتقدمة.(٢٢)

ما مطلوب هو سياسات لنمو مستدام وعادل وديمقراطي. وهذا هو سبب التنمية. فالتنمية لا تعني مساعدة بضعة أشخاص على الإغتناء أو إنشاء مجموعة من الصناعات الحمائية غير المجدية التي لا تنفع سوى نخبة البلاد، ولا تتمثل في استقدام برادا وبنيتون ورالف لورين أو لويس فيتون(*) للأغنياء في المراكز الحضرية وترك فقراء الريف في شقائهم. إن القدرة على شراء حقائب غوتشي من مخازن موسكو الكبيرة لا تعني أن ذلك البلد قد أصبح إقتصاد سوق. فالتنمية هي في تحويل المجتمعات وتحسين حياة الفقراء وتمكين الجميع من الحصول على فرص النجاح والتمتع بالرعاية الصحية والتعليم.

هذا النوع من التنمية لن يحدث إذا ما فرض بضعة أشخاص سياسات على بلد يتعين عليه إتباعها. والتأكد من إتخاذ قرارات ديمقراطية يعني ضمان مشاركة مدى واسع من اقتصاديي ومسؤولي وخبراء البلدان النامية في النقاش بشكل فعال. ويعني ذلك أنه لابد من وجود مشاركة واسعة تتعدى الخبراء

(*) دور أزياء عالمية مشهورة – المترجم.

والسياسيين تماما. ويجب على البلدان النامية الإهتمام بمستقبلها ولكننا نحن في الغرب لا يسعنا التهرب من مسؤولياتنا.

ليس من السهل تغيير الكيفية التي جرت فيها الأمور. فالبيروقراطيين كالناس يكتسبون عادات سيئة والتكيف للتغيير يمكن أن يكون مؤلماً. بيد أن المؤسسات الدولية يجب أن تأخذ على عاتقها التغيرات التي ربما ستكون مؤلمة لكي تتمكن من أداء الدور الذي ينبغي بها القيام به لجعل العولمة تعمل، وتعمل ليس فقط من اجل الأغنياء والبلدان الصناعية بل من اجل الفقراء والبلدان النامية.

إن العالم المتقدم بحاجة إلى أن يقوم بدوره في إصلاح المؤسسات الدولية التي تحكم العولمة. فنحن الذين أنشأنا هذه المؤسسات ونحن بحاجة لكي نعمل من اجل تثبيتها. وإذا ما أردنا معالجة الإهتمامات المشروعة لأولئك الذين عبروا عن إستيائهم من العولمة وإذا ما أردنا جعل العولمة تعمل من أجل الملايين من الأشخاص الذين لم تفعل شيئاً لهم وإذا ما أردنا إنجاح العولمة بوجهها الإنساني، عندئذ يجب أن نرفع أصواتنا إذ لا يسعنا وما ينبغي بنا الوقوف عاجزين من دون أن نفعل شيئاً.

المصادر
الفصل الأول

١- جاك شيراك "يجب أن يوضع الإقتصاد لخدمة الناس" كلمة في مؤتمر العمل الدولي، حزيران ١٩٩٦.

٢- في ١٩٩٠، ٢,٧١٨ مليار شخص كانوا يعيشون على أقل من دولارين يومياً. في ١٩٩٨، يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين بـ٢,٨٠١ مليار- البنك الدولي، "الإحتمالات الإقتصادية العالمية والبلدان النامية ٢٠٠٠" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي ٢٠٠٠) ص٢٩. لبيانات إضافية، راجع "تقرير التنمية العالمية والمؤشرات الإقتصادية العالمية" النشريات السنوية للبنك الدولي. يمكن الحصول على البيانات الصحية من تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء الإيدز ١٩٩٨.

٣- راجع جيرارد كابيريو وآخرون "منع الأزمات المصرفية : دروس في إخفاقات البنك العالمية الأخيرة. محاضر جلسات مؤتمر شارك في دعمه بنك الإحتياط الفدرالي لشيكاغو ومعهد التنمية الإقتصادية للبنك الدولي، دراسات تنموية (واشنطن العاصمة البنك الدولي ١٩٩٨).

٤- على الرغم من وجود عدد من منتقدي برنامج التكيف الهيكلي فحتى مراجعة صندوق النقد الدولي للبرنامج لاحظت أخطاءه العديدة. وتتضمن هذه المراجعة ثلاثة أجزاء: المراجعة الداخلية لموظف صندوق النقد الدولي "التكيف الإقتصادي والإصلاح في دول الدخل الواطئ. بحوث دورية #١٥٦، ١٢ شباط ١٩٩٨. مراجعة خارجية لمراجع مستقل (بوجبوي وآخرون) تقرير مجموعة الخبراء المستقلين: تقسيم خارجي للتكيف الإقتصادي (صندوق النقد الدولي ١٩٩٨) وتقرير لموظفي الصندوق لمجلس المدراء في الصندوق، إستخلاص الدروس من المراجعين.

الفصل الثاني

١- يلام نظام منغسيتو في قتل ٢٠٠ ألف شخص في الأقل استناداً إلى حقوق الإنسان وإجبار ٧٥٠ ألف شخص على أن يصبحوا لاجئين.

٢- غوش، هامان، لين، فيلبس "دعم صندوق النقد الدولي" برامج في إندونوسيا وكوريا وتايلاند: "تقويم ابتدائي" بحث دوري رقم ١٧٨، صندوق النقد الدولي كانون الثاني ١٩٩٩.

٣- هناك خلاف بالغ فيما كان ينبغي بالمصارف المركزية أن تكون أكثر استقلالية من عدمه. هنالك بعض الأدلة (المستندة إلى مقاطع إرتجاعية) إن معدلات التضخم يمكن أن تكون أوطأ ولكن هناك دليل ضئيل على أن المتغيرات

الحقيقية كالنمو أو البطالة قد تحسنت. ونقطتي هنا ليست لحل هذه الخلافات بل للتوكيد على أنه إذا أخذنا بنظر الإعتبار وجود خلاف كهذا فإن وجهة نظر معينة ينبغي ألا تفرض على البلد.

الفصل الثالث

١- لنأخذ مثالاً واحداً، راجع ولدمان "كيف كهربت الشركات الأمريكية وبطانة سوهارتو إندونوسيا "صحيفة وول ستريت" ٢٣ كانون الأول ١٩٩٨.

٢- آدم سميث طرح فكرة أن الأسواق نفسها تؤدي إلى حصيلات كفوءة في كتابه الكلاسيكي "ثروة الأمم" الذي كتب في ١٧٧٦ في السنة التي أعلن فيها الإستقلال. والدليل الرياضي الشكلي- تحديد الظروف التي تصح فيها- قدمه إثنان من الفائزين بجائزة نوبل جيرارد ديبرو من جامعة كاليفورنيا في بركلي (حامل الجائزة ١٩٨٣) وكنيث آرو من جامعة ستانفورد (حامل الجائزة ١٩٧٢). والنتيجة الأساسية التي تظهر أنه عندما تكون المعلومات ناقصة أو أن الأسواق ناقصة، فإن التوازن التنافسي غير كاف. يعود لغرين ولد وستغلز "الإستثمارات الخارجية في الإقتصادات مع المعلومات الناقصة والأسواق غير الكاملة" نشرية جورنال إيكونومكس ١٠١، ٢ مايس ١٩٨٦ ص٢٢٩-٢٦٤.

٣- راجع دبلير لويس "التنمية الإقتصادية مع العرض غير المحدود للعمل" مدرسة مانشستر ٢٢ (١٩٥٤) ص١٣٩-١٩١ وكورنتس "النمو الإقتصادي واللامساواة الداخلية" نشرية أمريكان إيكونومك رفيو ٤٥ (١٩٥٥) ص١-٢٨.

الفصل الرابع

١- عن بعض وجهات النظر المتعارضة، راجع بول كورغمان "أسطورة معجزة آسيا: أكذوبة حذرة" نشرية فورن أفيرز (تشرين الثاني ١٩٩٤) وستغلتز "من المعجزة إلى الأزمة إلى التعافي: دروس من أربعة عقود من التجربة الشرق آسيوية" في نسخة ستغلتز ويوسف" إعادة التفكير بمعجزة شرق آسيا (واشنطن العاصمة، وطبعة البنك الدولي وجامعة أكسفورد ٢٠٠١) ص٥٠٩-٥٢٦. راجع كذلك، البنك الدولي "المعجزة الشرق آسيوية/ النمو الإقتصادي والسياسة العامة (مطبعة أكسفورد (١٩٩٣) آليس أمزون" صعود الباقين: تحديات للغرب من الإقتصادات التصنيعية الأخيرة (مطبعة جامعة أكسفورد ٢٠٠١) وساهيكو أبوكي، أوكونو فوجوارا "دور الحكومة في التنمية الإقتصادية الشرق آسيوية: تحليل مؤسسي مقارن (مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٩٨). لرواية مفهومة لأزمة شرق آسيا، راجع بول بلاستاين "التعزيز: داخل الأزمة التي هزت النظام المالي العالمي وأذلت صندوق النقد الدولي (نشرية بعلبك نيوز ٢٠٠١). هنالك مناقشات فنية اكثر قدمها موريس غولدستاين "الأزمة الملية الآسيوية: الأسباب والعلاج والمضامين النظمية" (المعهد الدولي للإقتصاد ١٩٩٨) وجيسون فورمان وجوزيف ستغلتز "بحوث بروكنغز في النشاط الإقتصادي قدمت في ندوة عن النشاط الإقتصادي في ١٣ أيلول ١٩٩٨ الجزء الثاني ص١-١١٤.

٢- بما أن الإقتصاد الأمريكي لم يتأثر، لم تقدم الولايات المتحدة أية مساعدة في تناقض واضح مع المعاملة السخية التي منحتها للمكسيك في أزمتها الأخيرة. وسبب هذا استياءً شديداً في تايلاند ولاسيما بعد الدعم القوي الذي قدمته للولايات المتحدة خلال الحرب الفيتنامية، إعتقدت تايلاند أنها تستحق معاملة أفضل.

٣- راجع أس كلابلان وردوريك "هل نجحت ضوابط الرأسمال الماليزية؟"ورقة عمل رقم ٨١٤٢ المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية كامبردج ماساشيوستس شباط ٢٠٠١. من الممكن الحصول على هذه الورقة على موقف البروفيسور رودريك.

٤- حصلت كوريا على ٥٥ مليار دولار وأندونوسيا ٣٣ مليار دولار وتايلاند ١٧ مليار.

٥- راجع جي ساكس "الدواء الخطأ لآسيا" نيويورك تايمز ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧ و"وقف نزع الأموال: مقابلة مع جيفري ساكس" آسيا ويك ١٣ شباط ١٩٩٨.

٦- في ١٩٩٣ كان الإستثمار الأجنبي المباشر ٢٤,١٣ مليون دولار وفي ١٩٩٧ كان ١٧٠,٢٥٨ وفي١٩٩٨ (١٧٠,٩٤٢) والحقيبة الإستثمارية في ١٩٩٠ كانت ٣٩٣٥ مليون دولار وارتفعت إلى ٧٩,١٢٨ في عام ١٩٩٧ و٥٥,٢٢٥ مليون دولار في١٩٩٨. وكان الإستثمار المصرفي والتجاري ١٤,٥٤١ مليون دولار في١٩٩٠ و٥٤,٥٠٧ في ١٩٩٧ و٤١,٥٣٤ في١٩٩٨. وإجمالي تدفقات الرأسمال الخاص ٤٢,٦٠٦ في ١٩٩٠ و٣٠٣,٨٩٤ في ١٩٩٧ و٢٦٧,٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨.

٧- عن العوامل المرتبطة بالأزمات المالية والمصرفية، راجعه دي باريم وكالوميرس "الأسواق المالية الصاعدة" (ماكفر وهيل ٢٠٠١) الفصل السابع، دميرجك وديتراكياش" محددات الأزمة المصرفية: دليل من البلدان النامية والمتقدمة، ورقة موظفي صندوق النقد الدولي الرقم ٤٥ العدد (١) (آذار ١٩٩٨) كابريو وكلنغبيل "وقائع الأزمات المالية الشاملة والهامشية" البنك الدولي تشرين الأول ١٩٩٩ وموظفي البنك الدولي "الإحتمالات الإقتصادية العالمية والبلدان النامية ١٩٩٨/ ١٩٩٩: ما وراء الأزمة المالية" البنك الدولي شباط ١٩٩٩.

٨- كامدسوس "تحرير حساب رأس المال ودور الصندوق" ملاحظات في ندوة صندوق النقد الدولي عن تحرير رأس المال، واشنطن العاصمة، ٩ آذار ١٩٩٨.

٩- التباطؤ الأمريكي لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ عزي كذلك لفائض السوق المفرط، إستثمار مفرط في الإنترنيت والتيلكوم أحدثه جزئياً إرتفاع أسعار الأسهم الحاد. والتقلبات الملحوظة في الإقتصاد يمكن أن تحدث حتى في غياب سوء إدارة المؤسسات المالية والسياسة النقدية.

١٠- كان النقاش المحيط بكوريا جزءاً من نقاش أوسع بشأن تحرير سوق رأس المال والضمانات التي تعقبه عندما تسير الأمور على غير ما يرام كما يحصل ذلك بشكل حتمي- نقاش عقد ضمن نطاق الصندوق والحكومة الأمريكية خلف الأبواب المغلقة تماماً. وجرى بشكل متكرر، على سبيل المثال عندما تهيأنا لاتفاقيات تجارية إقليمية ولاجتماعات الدول السبع. وفي إحدى المناسبات (ازمة المكسيك ١٩٩٥) عندما طرحت وزارة الخزانة قضية الضمانات على الكونغرس ورفض الكونغرس المقترح، عادت وزارة الخزانة إلى أساليبها المغلقة المعتادة وفكرت بطريقة للشروع بالضمانات بدون موافقة الكونغرس وعمدت إلى تقوية الحكومات الأخرى للمشاركة (بطريقة تولد عدائية كبيرة في دوائر أوروبية عديدة- التشعبات الكاملة

للتكتيك القوي لوزارة الخزانة الأمريكية قد أدى مفعوله ببطء عبر السنوات اللاحقة إذ عورضت المواقف الأمريكية في عدد من السياقات بشكل خفي على سبيل المثال إختار رئيس صندوق النقد الدولي). القضايا معقدة ولكن وزارة الخزانة الأمريكية على ما يبدو تستمتع بقدرتها على التفوق على الكونغرس بالدهاء والحيلة.

١١- في التقرير السنوي لمجلس المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي للسنة المالية المنتهية بـ٣٠ نيسان ١٩٩٨ ص٢٥، شكك بعض مدراء بالحاجة لسياسات مالية صارمة خلال الأزمة الآسيوية لأن هذه البلدان لم تشهد اختلالاً مالياً. ومن المثير، أن الصندوق في تقرير مماثل له لعام ٢٠٠٠ إعترف (ص١٤) بأن السياسة المالية التوسعية كانت وراء الإنتعاش من الأزمة في كوريا وماليزيا وتايلند. راجع كذلك لين وغوش وهامان وفيليبس وتسيكاتا. "البرامج المدعومة من الصندوق في أندونوسيا وكوريا وتايلاند: تقييم ابتدائي" بحث دوري ١٧٨ صندوق النقد الدولي كانون الثاني ١٩٧٩.

١٢- ستانلي فيشر "تعليق وتحليل: صندوق النقد الدولي- الأمر المناسب. الضمانات في آسيا مصممة لاستعادة الثقة وتعزيز النظام المالي" فاينشيال تايمز ٦ كانون الأول ١٩٩٧.

١٣- عبر السنوات، لم أسمع قط بدفاع منسجم لستراتيجية الصندوق لرفع أسعار الفائدة في بلدان ذات شركات لها قدرة دفع عالية من أي من موظفي الصندوق. الدفاع الوحيد الجيد الذي سمعته كان من رئيس شركة ودائع جيس الإقتصادي جون ليبسكي الذي ركز بشكل صريح على نواقص أسواق رأس المال. ولاحظ أن رجال الأعمال المحليين إحتفظوا كما هو المألوف بكميات كبيرة من الأموال في الخارج ولكنهم اقترضوا داخلياً. ومعدلات الفائدة العالية على القروض الداخلية كانت ستجبرهم على جلب بعض من أموالهم في الخارج من أجل تسديد القروض وتجنب دفع مثل هذه الأسعار. وهذه الفرضية لم تقدم بعد. وبالتأكيد للعديد من بلدان الأزمة، فإن تدفق رأس المال الصافي تحرك في الإتجاه المعاكس. وافترض العديد من رجال الأعمال أنهم لن يجبروا ببساطة لدفع أسعار الفائدة العالية وأنه لابد من التفاوض ثانية. وفي الواقع، كانت أسعار الفائدة العالية لا تصدق.

١٤- كتب مسؤول وزارة المالية إيسوكي ساكا كبيرا لاحقاً تفسيراته للأحداث في "نهاية أصولية السوق" وهي كلمته التي ألقاها أمام نادي المراسلين لأجانب بطوكيو في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٩.

١٥- لتفاصيل أخرى، راجع كابلان وردودريك "هل نجحت ضوابط رأس المال الماليزية؟" المصدر السابق.

١٦- خلال فترة الأزمة هذه، أظهر الإستثمار الأجنبي المباشر نمطاً مماثلاً في البلدان الأخرى التي تأثرت بالأزمة، وفي المنطقة. ومع ذلك مازال الدليل أولياً أكثر مما ينبغي للخروج باستنتاجات رصينة. وهنالك حاجة للقيام بدراسة اقتصادية قياسية أعمق (وبيانات أخرى) من أجل عزل تأثير، ضوابط رأس المال على الإستثمار الأجنبي المباشر عن العوامل الأخرى التي تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الخامس

١- إستند الكثير من هذا أو ما ورد في الفصلين القدمين على عمل أورد بشكل مكثف في أماكن أخرى. راجع البحوث الآتية: ستغلتز "مآل الإصلاح؟ عشر سنوات من التحول" (مؤتمر البنك الدولي السنوي عن اقتصاد التنمية ١٩٩٩) لدى بوريس بلسكوفيج وجوزيف ستغلتز، البنك الدولي ص٢٧-٥٦. جوزيف ستغلتز "من يحرس الحراس أنفسهم؟ في إدارة الحكم والمساواة والأسواق العالمية: المؤتمر السنوي للبند الدولي عن اقتصاد التنمية، أوروبا ص٢٢-٥٤. راجع علاوة على ذلك، آلرمان وستغلتز "جسور جديدة عبر الهوة: الستراتيجيات الكلية والجزئية لروسيا والإقتصاد المتحولة الأخرى" جريدة زغرب الدولية للإقتصاد وتجارة الأعمال ص٤١- ٧٢. وأمين حسين وسترن وستغلتز "الإصلاحات الصينية من منظور مقارن" في طبعة بيتر هامون وغاريث "الحوافز والتنظيم والإقتصاد العام، بحوث تكريماً للسير جيمس ميرليز مطبعة جامعة أكسفورد ٢٠٠٠ ص٢٤٣ و٧٧.

لروايات صحفية ممتازة عن التحول في روسيا، راجع كرستيا فريلاند "تنزيلات القرن"، كلبينكوف "عراب الكرملين، بوريس برزفسكي ونهب روسيا" برادي "الرأسمالية: كفاح روسيا لتخليص اقتصادها (مطبعة نيو هيغز ١٩٩٩) جون لويد "من خسر روسيا؟" مجلة نيويورك تايمز ١٥ آب ١٩٩٩.

قدم عدد من علماء السياسة تحليلاتهم بشكل واسع متفقين مع التقسيمات المقدمة هنا. راجع على وجه الأخص كوهين "ذوبان روسيا: تحليل لفشل صندوق النقد الدولي" مؤسسة هوتيج رقم ١٢٢٨ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨، كوهين "حملة فاشلة"، ريدواي وغلينسكي "مأساة إصلاحات روسيا: بلشفية السوق ضد الديمقراطية" معهد الولايات المتحدة للسلام ٢٠٠١ مايكل ماكفاول (ثورة روسيا غير المنتهية: التغير السياسي من غورباتشوف إلى بوتين (مطبعة جامعة كورنيل ٢٠٠١) طبعة أرشي براون وليلي شفتسوكوفا "غورباتشوف، يلتسين، بوتين: قيادة سياسية في تحول روسيا" (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ٢٠٠٠) جيري هوف ومايكل أرماكوست "منطق الإصلاح الاقتصادي في روسيا (مؤسسة بروكنغز

٢٠٠١).

مما لا يثير العجب، أن عدداً من الإصلاحيين قدموا روايات تختلف بشكل ملحوظ عن تلك المقدمة هنا على الرغم من أن مثل هذه التفسيرات تكررت بشكل أكثر في الأيام المبكرة المفعمة بالأمل من التحول، بعضها بعناوين يبدو أنها تعارضت مع الأحداث اللاحقة. راجع في سبيل المثال أندرز آسلوند "كيف أصبحت روسيا إقتصاد سوق" (مؤسسة بروكنغز ١٩٩٥) أو ريتشارد ليارد وجون باركر "الإزدهار الروسي المقبل: دليل على أسواق وسياسات جديدة" (فري بريس ١٩٩٦). لمنظورات ناقدة، راجع لورنس كلاين ومارشال بومر (بمقدمة من ستغلتز) "روسيا الجديدة: التحول ذهب شذراً" (مطبعة جامعة ستانفورد ٢٠٠١).

٢- ويدل "معونة لروسيا" نشرية فورن بوليسي ٣ مركز الموارد البيئي لنصف الكرة الغربي ومعهد الدراسات السياسية أيلول ١٩٩٨.

٣- لقراءة أوسع، راجع موريل "هل بإمكان اقتصاد السينو كلاسيكي إضعاف الإصلاح الإقتصادي للإقتصادات المخططة مركزياً؟ جورنال أوف إيكونومكس ٥ (٤) ١٩٩١ ص٥٩-٧٦.

٤- راجع صندوق النقد الدولي "الصندوق يوافق على زيادة الترتيبات المقدمة لروسيا والإئتمان" نشرة صحيفة ٣١/٩٨ ٢٠ تموز ١٩٩٨.

٥- هنالك جدل بأن الصندوق لم يتجاهل هذا فعلاً. وفي الواقع يعتقد البعض أن الصندوق كان يحاول وقف خيار خفض قيمة لعملة من خلال جعل كلفة التخفيض أعلى بكثير بحيث لا يفعلها البلد. إن كانت هذه الحجة حقاً، فإن الصندوق قد أساء حساباته بشكل بالغ.

٦- كان هناك بالتأكيد الكثير عن إعلان الحكومة الروسية في ١٧ آب ولكن كانت هذه بين المعالم المركزية لأغراضنا. فضلاً عن ذلك، أقامت الحكومة الروسية ضوابط مؤقتة لرأس المال كمنع غير المقيمين من الإستثمار في موجودات الروبل في الأمد القصير وتأجيل الدفع لمدة تسعين يوماً في ائتمان التمويل الخارجي ودفوعات التأمين. كما أعلنت الحكومة الروسية عن دعمها لمعين الدفعات الذي أنشأته المصارف الروسية الكبيرة من اجل الحفاظ على استمرار الدفع وإرسال التسجيل للدفعات المحددة إلى موظفي الحكومة ولإعادة تأهيل المصارف. للتفاصيل، راجع سوقع الشبكة الذي يقدم النصوص الأصلية للإعلانيين الرسميين في ١٧ آب ١٩٩٨.

٧- في يوم الثلاثاء ١٧ آب ١٩٩٨، في بورصة تحويل العملة بين المصارف الروبل مقابل الدولار ١,٩% مقارنة بمستواه في ١٦ آب ولكن بحلول نهاية الأسبوع (الجمعة ٢١ آب) كان انخفاض قيمة العملة ١١% (مقارنة ثانية بمستوى ١٦ آب). مع ذلك في ١٧ آب ١٩٩٨، في سوق التجارة المصرفية

غير الرسمي، إنخفض الروبل إلى ٢٦% مع حلول نهاية اليوم.

٨- راجع كرستيا فريلاند وريتشارد ليارد وجون باركر في المصدر السابق.

٩- عن المضامين والكلف التي تفرضها المقايضة على الإقتصاد الروسي، راجع غادي وليكس "إقتصاد روسيا الحقيقي" نشرية فورن أفيرز ٧٧ (أيلول- تشرين الأول ١٩٩٨).

١٠- لم يجد التحول الفقراء نفعاً على ما يبدو. في سبيل المثال، كانت حصة العشرين الأخيرة من السكان من الدخل مساوياً لـ٨,٦% في روسيا (١٩٩٨) و٨,٨% في أوكرانيا (١٩٩٩) و٦,٧% في كازاخستان (١٩٩٩) (البنك الدولي، مؤشر التنمية العالمية ٢٠٠١).

١١- باستخدام مستوى قياسي من اللامساواة (معامل جيني) بحلول ١٩٩٨ حققت روسيا مستوى من اللامساواة ضعفي ما في اليابان و ٥٠% أكثر من المملكة المتحدة والبلدان الأوروبية الأخرى وهو مستوى مقارن لفنزويلا وبنما. في الوقت ذاته، كانت تلك البلدان التي أخذت على عاتقها القيام بسياسات الترويج بولونيا وهنغاريا كانتا قادرتين على الحفاظ على مستوياتها الواطئة من اللامساواة- كانت هنغاريا حتى أوطأ من اليابان وبولونيا أوطأ من المملكة المتحدة.

١٢- راجع ستغلتز "من يحرس الحراس أنفسهم؟".

١٣- في سبيل المثال: إذا حررت أسواق رأس المال قبل إيجاد مناخ استثماري جذاب في الداخل- كما يوصي الصندوق- فهذه دعوة إلى تهريب رؤوس الأموال. وإذا بيعت الشركات للقطاع الخاص قبل إنشاء سوق رأس مال كفوء في الداخل بطريقة تضع الملكية أو السيطرة بأيدي أولئك الذي اقتربوا من السن التقاعدي، فليس هناك حافز على إنشاء ثروة طويلة الأمد، وهنالك حوافز على نهب الموجودات، وإذا ما جرى التحول للقطاع الخاص قبيل إنشاء هيكل منظم وقانوني لتحمل المنافسة فهناك دوافع على إيجاد احتكارات وهنالك دوافع سياسية لمنع إقامة نظام منافسة فعال. وإذا ما جرى التحول للقطاع الخاص في نظام فدرالي ولكنه يترك الدولة والسلطات المحلية حرة في فرض ضرائب وقيود حسب رغبتها فإن لم يجر التخلص من قوة ودوافع الجهات الحكومية على انتزاع الريوع مما يعني أنه لم تجر عملية تحول للقطاع الخاص البتة.

١٤- لنظرية كوس نفسها، راجع آر أج كوس "مشكلة الكلفة الإجتماعية" جورنال لو أند إيكونومكس ٣ (١٩٦٠) ص١-٤٤. تعمل هذه النظرية فقط عندما لا توجد أية تكاليف معاملات ونقص في المعلومات. واعترف كوس نفسه بقوة هذه المحدوديات. علاوة على ذلك، ليس من الممكن أبداً تحديد حقوق الملكية بشكل كامل وصح هذا لاسيما في الإقتصادات المتحولة. وحتى في البلدان الصناعية

المتقدمة تكتنف حقوق الملكية مخاوفاً على البيئة وحقوق العاملين والمناطق... الخ. وبالرغم من أن القانون يحاول أن يكون واضحاً في هذه المسائل قدر الإمكان، فإن الخلافات تنشب دائما وينبغي تسويتها من خلال عمليات قانونية. ومن حسن الحظ إذا ما أخذ "حكم القانون" بنظر الإعتبار، هنالك شعور عام بالثقة من أن هذا سيجري بطريقة منصفة وعادلة. ولكن ليس كذلك في روسيا؟

الفصل السادس

١- بالرغم من أن هذا كان الدفاع المفترض كما بينا آنفاً، إلا أن حتى هذا الدفاع كان مدعاة للتساؤلات. فالقلة المحتكرة لم تستخدم الأموال لتمويل حملة إعادة انتخاب يلتسين. ولكنهم أعطوه الأساس التنظيمي (والدعم التلفزيوني) التي كان بحاجة لها.

٢- تحكم البلدان المتحولة في الوقت الراهن أحزاب شيوعية سابقة أو قادة وهي ألبانيا أذربيجان وبيلاروسيا وكرواتيا وكازاخستان ولتوانيا ومولدوفا وبولونيا ورومانيا وروسيا وسلوفينيا وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

٣- لقد أقحمت في موقف غير مريح خلال زيارتي لروسيا في أواخر ١٩٩٣ في اجتماع مع إيغور غيدار النائب الأول لرئيس الوزراء الذي عهد إليه الإقتصاد. وكان يعرف اقتصاده ويعلم أن روسيا لم تقم بعملية الإغراق- ومهما حاولنا توسيع معنى الكلمة المستخدمة في الإقتصاد. ماذا ينبغي أن أقول؟

٤- للتفاصيل، راجع السيد دي بوا ونورتون "منافسة فاشلة: لا تسميها كارتلا"، ولكن ألمنيوم عالمي قام بصياغة نظام جديد، صحيفة وول ستريت ٩ حزيران ١٩٩٤. أشارت هذه المقالة إلى العلاقة الوثيقة بين أونيل وبومان كتر الذي كان آنذاك نائب مدير المجلس الإقتصادي القومي في عهد كلنتون والذي كان فعالاً من أجل "طبخ" الصفقة. وكانت المادة المحلية للروس هي استثمار الأسهم بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بضمانة OPIC. وفعل بارونات الألمنيوم الأمريكيون كل ما في وسعهم للإهتمام بالمظاهر من أجل تجنب الإتهام بالإحتكار وضمنت الحكومة الأمريكية ثلاثة محامين لوضع مسودة الإتفاق والتي حسبما جاء بالمقالة المنشورة كانت قد صيغت بشكل مبهم إلى حد بعيد من أجل إرضاء وزارة العدل.

وفي عام ١٩٩٥ بدأ هذا الكارتل بالإنهيار مع ازدياد الطلب العالمي على الألمينوم ومصاعب تطبيق إتفاقية الكارتل مع المنتجين الروس- راجع غيفتز "سرقة فكرة من الألمنيوم" نشرية دسمل ساينتست ٢٤ تموز ٢٠٠١، فضلاً عن ذلك، الكوا ومنتجون أمريكيون آخرون رفعت دعوى عليهم بتهمة التواطؤ لتقييد

التجارة ولكن القضية رفضتها المحاكم- راجع دافيدو "قواعد لمنع الإحتكار التداخل التجاري" ميلر وشيفاليه ٢٩ أيلول ١٩٩٩. لافتتاحية تعبر عن رأي مماثل للذي موجود هنا، راجع جورنال أوف كروس ٢٢ شباط ١٩٩٤.

لا تنتهي القصة هنا، ففي نيسان ٢٠٠٠ إنتشرت أخبار عن كيفية قيام محتكرين روس (بوريس برزوفسكي ورومان ابرامانوتش) بإنشاء إحتكار خاص بطريقة ناجحة للسيطرة على ٧٥-٨٠% من الإنتاج السنوي الروسي وإنشاء ثاني شركة للألمنيوم في العالم (بعد الكوا)، راجع "قياصرة الألمنيوم الروس يجمعون قواهم" صحيفة سدني مورنغ هيرالد ١٩ نيسان ٢٠٠٠ وماير وزاركوفتش "وعود. وعود" تايم أوروبا ١٥٥، ٢٢ مايس ٢٠٠٠. راجع كذلك بيهار "الرأسمالية في مناخ بارد" مجلة فورتن (حزيران ٢٠٠٠). بالرغم من الروايات المعارضة بوريس برزوفسكي، أنكر بشدة أي فعل سوء بحق روسيا.

الفصل السابع

١- في صحيفة نيويورك تايمز، كتب كولودكو "ولكن هنالك واجهة أخرى مهمة على حد سواء لنجاحنا. فبولونيا لم تسع وراء المجتمع المالي الدولي من أجل الموافقة. وعوضاً عن ذلك، أردنا أن يساير المواطنون البولونيون مع هذه الإصلاحات. ولهذا دفعت الرواتب والرواتب التقاعدية وكيفت حسب معدلات التضخم. كانت هناك منافع للعاطلين. نحن نحترم مجتمعنا في وقت تجري مفاوضات شاقة مع المستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية". جورج كولودكو "ينبغي بروسيا أن تضع شعبها أولاً". نيويورك تايمز ٧ تموز ١٩٩٨.

٢- أظهرت بولونيا كذلك أن بالإمكان الحفاظ على ملكية الدولة للموجودات ولم تمنع نهب الموجودات فقط بل زادت الإنتاجية في واقع العصر. وفي المغرب، إرتبطت أكبر الارباح في الانتاج لا بالتحول للقطاع الخاص بل بإقامة الشركات أي فرض قيود موازنة صارمة وممارسات تجارية على الشركات بالرغم من بقائها في ملكية الدولة. راجع نيكرز وبارو "التحول للقطاع الخاص: تحليل اقتصادي (مطبعة معهد ماساشيوستس التكنولوجي ١٩٨٨)، الفصل الثاني وللكاتبين أيضاً "منظورات اقتصادية إلى التحول للقطاع الخاص" جورنال أوف إيكونومك برسبكتن ٥ (٢) ربيع ١٩٩١ ص١١١- ١٣٢.

٣- كانت تدفقات رأس المال الصافي إلى الصين ٨ مليار دولار عام ١٩٩٠. وبحلول ١٩٩٩ إرتفعت تدفقات رأس المال إلى ٤١ مليار دولار أكثر من عشرة أضعاف كمية الأموال التي اجتذبتها روسيا في السنة نفسها (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠١).

٤- راجع في سبيل المثال "تقرير التنمية العالمي ١٩٩٦: من الخطـة للسـوق" (مطبعة جامعة أكسفورد حزيران ١٩٩٦).

٥- أفضل دفاع لدى الاصلاحيين المتطرفين في روسيا عن إخفاقهم هو الآتـي: لا نعرف الوقائع المقبلة وما كان سيحدث بخلاف ذلك. والخيارات المتيسرة فـي هذه البلدان الأخرى لم تكن ببساطة إصلاحاً موجهاً كالذي في الصـين إذ لـم يكن ممكنا بعد الآن لأن القوة المركزية في روسيا قد انهـارت. والإسـتيلاء على الشركات من جانب مكتب التخطيط المركزي، المدراء الحـاليون والـذي حدث في حالات عديدة على أبو حال كان هو البديل. وعلى العكس، أجادل بأن الإعتراف بهذه المشاكل جعلها حتى أكثر أهمية عدم تنفيذ سـتراتيجية البيـع للقطاع الخاص والتحرير بالطريقة التي جرت فيها. وكـان ينبغـي بانهيـار السلطة المركزية أن تجعل الأمر أسهل وأهم بدلاً من تقطيع الشركات الوطنية الكبيرة ولاسيما في الموارد الطبيعية إلى أجزاء متنافسة مما أدى إلى انتشار أوسع للقوة الإقتصادية. وجعل ذلك من الملح ضمان وجـود نظـام ضـريبي عامل في مكانه قبل التخلي عن موارد توليد الريـع. تضـمنت الإصـلاحات الصينية تحويلاً هائلاً لصنع القرار الإقتصادي. فالستراتيجيات البديلـة قـد لا تنجح في النهاية ولكن من الصعب التصديق أن الأمور كان يمكـن أن تتجـه نحو الأسوأ.

الفصل الثامن

١- راجع أمن فيشر "الحاجة لمقرض دولي كملاذ أخير" جورنال أوف إيكونومك برسبكتف ١٣ (١٩٩٩) ص٨٥-١٠٤. فيشر مثل العديد من الدعاة الآخرين للمقرض كملاذ أخير يجري قياساً بين دور البنك المركزي في بلد ودور الصندوق بين البلدان. ولكن القياس خادع. فمقرض الملاذ الأخير مطلوب داخلياً لأن اساس الإيداعات من يأتي أولا "يعطي أولاً" مما يسهم في إمكانية الهروع- راجع ديموند ودبفغ "الهروع للمصارف وتأمين الإيداع والسيولة" صحيفة بولتكل إيكونومي ٩١ (١٩٨٣) ص٤٠١-٤١٩. وحتى حينئذ، لا يكفي لتجنب الهروع لأن التجربة في الولايات المتحدة تظهر بشكل قسري. فقد إذا ما رافقتها ضوابط مصرفية شديدة وتأمين إيداع يستطيع مقرض الملاذ الأخير أن يدرأ عن نفسه هروب المصارف. ولم يناد أحد- حتى أشد المؤيدين المتحمسين لصندوق النقد الدولي- أنها تقدم أي شيء مشابه لتأمين الايداع. علاوة على ذلك، كانت الصلابة التي نفد فيها الصندوق عدة سياسات جعلت العديد من البلدان حذرة من التخلي عن الكثير من السلطة الناظمة (حتى لو كان الميدان المناسب للسلطة الناظمة يمكن تحديده، وحتى لو لم تصبح قضايا السيادة الوطنية ذات أهمية قصوى) من الجدير بالذكر أن السلطات الناظمة الأمريكية غالباً ما جادلت بأن السياسات المصممة جيدا للتحكم هي جانب حاسم في إدارة الإقتصاد الكلي. وفي مكان آخر، حاولت بأنه يفعل ذلك، غالباً ما أخفق الصندوق في أن يأخذ بالحسبان الوهم الاساسي للتكوين: في وجود مشكلة نظمية وغياب التحكم يمكن أن يأتي بعكس المراد إذ أن كل مصرف غير قادر على جمع راس مال إضافي يطلب تسديد قروضه مما يؤدي إلى حالات نكول واسعة الإنتشار ويعزز التدهور الإقتصادي.

٢- ما أسميه بالفصل الحادي عشر السوبر "للتفاصيل راجع ميلر وستغلتز حماية الإفلاس ضد صدمات الإقتصاد الكلي: حالة للفصل الحادي عشر السوبر مؤتمر البنك الدولي عن تدفقات رأس المال والأزمات المالية والسياسات ١٥ نيسان ١٩٩٩.

٣- بينما من الصعب إلقاء اللوم على الأزمة بسبب انعدام الشفافية فإن انعدام الشفافية كان له ثمنه. فما إن تحدث الأزمة، فإن انعدام المعلومات يعني أن الدائنين يسحبون أموالهم من جميع المقترضين بغض النظر عن النوعية. فالدائنون ببساطة ليست لديهم المعلومات التي يستطيعون من خلالها التمييز بين المقترضين الجيدين والرديئين.

الفصل التاسع

١- هذا المصطلح يشير إلى القوانين التي تحدد حقوق حملة الأسهم بضمنهم حملة الاسهم من الأقلية. ومع حكم الشركات، فإن الإدارة يمكن أن تسرق من حملة الأسهم بشكل مؤثر وحملة أكثرية الأسهم من حملة الأسهم القليلة.

٢- ساعدت دراسات البنك الدولي بما فيها تلك التي شارك في كتابتها سلفي كرنيس اقتصاديين في البنك الدولي مايكل برونو رئيس البنك المركزي الإسرائيلي سابقاً في تقديم الدعم الميداني لهذا المنظور. راجع مايكل برونو وايسترلي "أزمات التضخم ونمو الأمد الطويل" جورنال أوف مونتري إيكونومكس ٤١ (شباط ١٩٩٨) ص٣-٢٦.

٣- حلل الإقتصاديون ماهية خصائص مثل هذه السلع، فهي سلع التكاليف الهامشية لتجهيز هذه السلع لفرد إضافي قليلة أو معدومة والتي تكون تكاليف استثنائهم من المنافع الكبيرة.

٤- حلل الإقتصاديون بعمق سبب عدم إمكانية قيام مثل هذه الأسواق في سبيل المثال نتيجة مشاكل نقص المعلومات (عدم تماثل المعلومات) تسمى انتقاء عكسي ومخاطر اخلاقية.

٥- كان من المفارقة أن الدعوات من أجل الشفافية تأتي من صندوق النقد الدولي الذي كان ينتقد منذ أمد طويل لافتقاره للإنفتاح ووزارة الخزانة الأمريكية من أشد الأجهزة سرية في الحكومة الأمريكية (حيث رأيت أن حتى البيت الابيض غالباً ما يعاني في انتزاع المعلومات عما كانوا ينوون فعله).

٦- الإدراك في بعض الدوائر هو أن أولئك الموجودين داخل البلاد يمكن أن يقرروا في قضايا كهذه مثل متى تبدأ السنة الدراسية وتنتهي.

٧- موقف صندوق النقد الدولي من العصمة المؤسسية يجعل هذه التغيرات في الموقف صعبة بالذات. وفي هذه الحالة سيكون بإمكان كبار الموظفين الزعم على ما يبدو في محاولة للحفاظ على ماء الوجه أنهم كانو يحذرون من المخاطر المرتبطة بتحرير سوق رأس المال منذ مدة طويلة. والجزم في افضل أحواله سيكون فيه نوع من الخداع (وفي ذاته سيقوض مصداقية المؤسسة). إذا كانوا يعون هذه المخاطر، فسيجعل هذا مواقف سياستهم لا تغتفر. ولكن أولئك الذين تعرضوا لضغوطهم، فإن هذه المخاوف كانت في أفضل الأحوال وقف إجراء قانوني طفيف، مسائل يمكن التفكير فيها فيما بعد. وما أخبروا به هو الإنطلاق والإنطلاق بسرعة بالتحرير.

٨- كما لاحظنا في الفصل الثامن أن الأهداف المتعددة، والنفور من مناقشة

التغيير الضمني بشكل علني في التفويض ليعكس مصالح المجتمع المالي- أدى إلى شواهد عديدة في عدم الإنسجام الفكري، وهذا بدوره جعل الخروج باصلاحات منسجمة أشد صعوبة.

٩- كما يدل عليه إسمه حظ الإئتمان الطارئ يقدم الإئتمان تلقائياً في مناطق ساخنة معينة كتلك المرتبطة بالأزمة.

١٠- هناك مشاكل عميقة، وبينما يمكن أن يؤكد خط الإئتمان الطارئ أن بعض التمويلات الجديدة قد جرى توفيرها في وجود الأزمة، فإنه يمكن أن يمنع قروض الآجال القصيرة الاخرى من عدم تدويرها، ومقدار الإنكشاف الذي ترغب المصارف في قبوله سيأخذ في الحسبان على سبيل الإفتراض القروض الجديدة التي ستجري وفق تسهيلات خط الإئتمان الطارئ. وهكذا كان هناك قلق من العرض الصافي للأموال الميسرة في حالة الأزمة يمكن ألا تتأثر بذلك القدر.

١١- تسمح هذه الشروط للدائن بالمطالبة بالدفع في ظل ظروف معينة- على وجه الدقة عموماً الظروف التي يسحب فيها الدائنون الآخرون أموالهم.

١٢- في أوروبا، يتركز قدر كبير من الإهتمام على مقترح ضريبي معين ما يسمى بضريبة توبن- في المعاملات المالية عبر الحدود، راجع في سبيل المثال وليامسون "كوهلر يقول أن الصندوق سينظر ثانية في ضريبة توبن" الفايننشال تايمز ١٠ أيلول ٢٠٠١. هناك عدد كبيراً لأن من الأدبيات التي تحلل الضريبة نظرياً وتجريبياً لرواية عن هذه الأدبية، راجع موقع الشبكة الخاص بذلك. من المثير أن حتى وزير الخزانة السابق كتب مقالاً يمكن تفسيره كمؤيد للمبادئ التي ترتكز عليها الضريبة- سومرز" عندما تعمل الأسواق المالية بنجاح فائق: قضية حذرة لضريبة معاملات الودائع" جورنال أوف فايننشال سرفيس، البحوث ٣ (١٩٨٩) ص ٢٦١- ٢٨٦. ولكن مازالت هناك مشاكل تنفيذ مهمة ولاسيما في عالم لا تفرض فيه الضريبة كونياً حيث أصبحت فيه المشتقات والأدوات المالية المعقدة الأخرى سائدة، راجع كذلك ستغلتز "إستخدام السياسة الضريبية لكبح جماح تجارة الأجل القصير المضاربة" صحيفة جورنال أوف فايننشال سرفيس البحث ٣ (٢/٣) (كانون الأول ١٩٨٩) ص١٠١- ١١٥. عن المقترح الاصلين راجع توبن "مقترح لإصلاح نقدي دولي" إيسترن أكيكونومك جورنال ٤ (١٩٧٨) ص١٥٣-١٥٩ رايخن غرين وتوبن ودابلوز "حالتين للرمل في دواليب المال الدولي" إيكونومك جورنال ١٠٥ (مايس ١٩٩٥) ص١٦٢- ١٧٢. بالإضافة لذلك، راجع مجموعة المقالات في طبعة محمد الحق وكاول وكرونبرغ ضريبة توبن: التماشي مع عدم الاستقرار المالي (لندن ونيويورك، مطبعة

جامعة أوكسفورد ١٩٩٦).

١٣- يحصل هذا الإصلاح على اهتمام متزايد. وتعقد الحكومة الكندية نتيجة ترأسها لمجموعة الدول الثمان ومجموع الدول ٢٢ في ٢٠٠١-٢٠٠٢ مؤتمراً رئيساً يركز على مثل هذه التغيرات. ومناقضة الصندوق لحالات الإفلاس والتجميد يراها البعض كخطوة إجهاضية في معرض توقعهم لمبادرات من كندا وآخرون.

١٤- كما رأينا، فتح عليه أمام المصارف الأجنبية ربما لا تؤدي إلى المزيد من الإقتراض ولاسيما من جانب الشركات المحلية الصغيرة إلى المتوسطة الحجم. فالبلدان تحتاج إلى فرض متطلبات مماثلة لتلك التي في تشريع إعادة الإستثمار في المجتمع الأمريكي لضمان أنه حتى ما تفتح أسواقها فإن أعمالها التجارية الصغيرة لن تحرم من رأس المال.

١٥- ضربت أزمة الدين الأرجنتين في ١٩٨١ وشيلي والمكسيك في ١٩٨٢ والبرازيل في ١٩٨٣. وبقي نمو الإنتاج بطيناً طيلة بقية العقد.

١٦- بدأت إعادة التقويم (كما بينا) بوقت مبكر في واقع الأمر جراء ضغوط من اليابانيين وانعكس في نشرية البنك في عام ١٩٩٣ في دراسة المعالم "معجزة شرق آسيا: النمو الإقتصادي والسياسة العامة". والتغيرات في التفكير إنعكست في التقارير السنوية عن التنمية المسماة تقرير التنمية العالمي في سبيل المثال، إعادة تقرير ١٩٩٧ المنتظر في دور الدولة وركز تقرير ١٩٩٨ على المعرفة (بما فيها أهمية التكنولوجيا) والمعلومات (بمضنها نواقص الاسواق المرتبطة بالمعلومات الناقصة) وأكد تقريرا ١٩٩١ و٢٠٠١ على دور المؤسسات وليس مجرد السياسات وتضمن تقرير ٢٠٠٠ منظوراً أوسع بكثير للفقر.

١٧- مما لا يثير الإستغراب لم يتخذ البنك بشكل جاد كما ينبغي الإنتقادات النظرية والتجريبية لتحرير التجارة كالتي قدمها رودريفز "السياسة التجارية والنمو الإقتصادي: دليل مشكك في الأدلة عبر الوطنية" وفي طبعة بن برنانكه وكنيث روغوف "الإقتصاد الكلي السنوي ٢٠٠٠" (مطبعة معهد ماساشيوستس التكنولوجي ٢٠٠١). ومهما كانت المزايا الفكرية لذلك الموقف، فإنه يسير بعكس الموقف "الرسمي" للولايات المتحدة وحكومات الدول السبع الأخرى بأن التجارة جيدة.

١٨- هنالك أبعاد عديدة لهذا التحول- بما فيها القبول بالتغير (مع الإدراك بأن الأمور لا ينبغي القيام بها بالطريقة التي كانت تجري منذ أجيال) وبالعقائد الأساسية للعلوم والطريقة العلمية للتفكير، والرغبة في قبول المخاطر الضرورية للريادة الإدارية. وأنا على قناعة بأن مثل هذه التغييرات في ظل

ظروف مناسبة يمكن أن تحدث في فترة زمنية قصيرة نسبياً. لإيضاح شامل لوجهة النظر هذه، "للتنمية كالتحول" راجع ستغلتز "نحو مقياس جديد لستراتيجيات التنمية: "ستراتيجيات وسياسات وعمليات" المحاضرة التاسعة لراؤول بريبش الملقاة في قصر الأمم بجنيف الأنكتاد تشرن الأول ١٩٩٨.

١٩- في العديد من البلدان، تبلغ خدمة الديون أكثر من ربع الصادرات وفي إثنان منها، تصل إلى النصف تقريباً.

٢٠- تسمى مثل هذه الديون أحياناً "بالديون الكريهة".

٢١- استثناء مهم وهو جيم ولفنسن الذي قدم مبادرات ثقافية في البنك الدولي.

٢٢- مؤخراً، أجبرت البلدان النامية وبشكل متزايد على الإمتثال للمعايير (معايير الصيرفة كمثال) لعبت فيها جزءاً ضئيلاً في وضعها. وفي الحقيقة، غالباً ما يبشر هذا بأنه أحد "المنجزات" القليلة للجهود لإصلاح البناء الإقتصادي العالمية. وبغض النظر عن جودتها قد تعمد إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي العالمي وبالطريقة التي وضعت فيها ولدت استياء في العالم النامي.

المؤلف

جوزيف ستكلتز الإقتصادي الأكاديمي البارز الذي تناولت أعماله مسائل النمو والتنمية بشكل مكثف في العالم الثالث، قد شهد كذلك عملية صنع السياسة الاقتصادية العالمية أولاً بأول وكعضو في إدارة كلنتون ورئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين ونائب الرئيس الأقدم وكبير اقتصاديي البنك الدولي. حصل ستغلتز على جائزة نوبل عام ٢٠٠١ في علم الإقتصاد ويعمل حالياً أستاذاً للإقتصاد بجامعة كولومبيا.

هذا الكتاب

هذه الرواية لبواطن امور صنع السياسة الاقتصادية العالمية ستكون مدعاة للإعجاب بقدر ما هي عليه من شجاعة ونزاهة في عمقها وبصيرتها النافذة. لقد قضى الإقتصادي ذائع الصيت الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستكلتز سبع سنوات في واشنطن حيث عمل كرئيس مجلس المستشارين الإقتصاديين في عهد كلنتون ورئيس اقتصادي البنك الدولي. ومن فرط العناية الخاصة التي أولاها لمحنة البلدان النامية، إستطاع أن يتحرر من ربقة الوهم على نحو متزايد عندما شاهد بأم عينه كيف تقدم مؤسسات مصالح صندوق النقد الدولي وشارع المال في وول ستريت والمجتمع المالي على مصالح البلدان الفقيرة.

كان لستكلتز إحاطة بمعظم الأحداث الإقتصادية البارزة في القرن المنصرم بما فيها الأزمة الإقتصادية الآسيوية وفترة التحول التي مرت بها اقتصاديات دول الإتحاد السوفيتي السابق وكذلك إدامة البرامج التنموية في أنحاء العالم. وعلى حد ما يذكر، رأى كيف افتتن صناع السياسة بنماذج اقتصادية عفا عليها الزمن واستخدامهم لمبادئ إجماع واشنطن التي اتكأت عليهم لتصميم سياسات لم يتمخض عنها سوى المآسي. كما اكتشف داخل المؤسسات الرئيسة للعولمة رغبة مدمرة في التكتم والسرية زادت من الأخطار تفاقماً في الوقت عينه مثلما أحدثت من تغييرات إيجابية.

هذا الكتاب يعيد سرد تجارب ستكلتز ويفتح نافذة لتسليط الضوء على النواحي غير المرئية من السياسة الإقتصادية العالمية. لقد صمم هذا الكتاب لاستثارة نقاش صحي وسيفلح في هذا الهدف بالرغم أنه يبين لنا بكلمات لاذعة سبب شعور البلدان النامية بأن المسار الاقتصادي قد أثقل عليها.

بيت الحكمة/ جمهورية العراق-بغداد

هاتف: ٤١٤١٢٠١-فاكس: ٨٨٦٣٠١٥-
ص.ب ٥٣٦٤٠

مطبعة الزمان